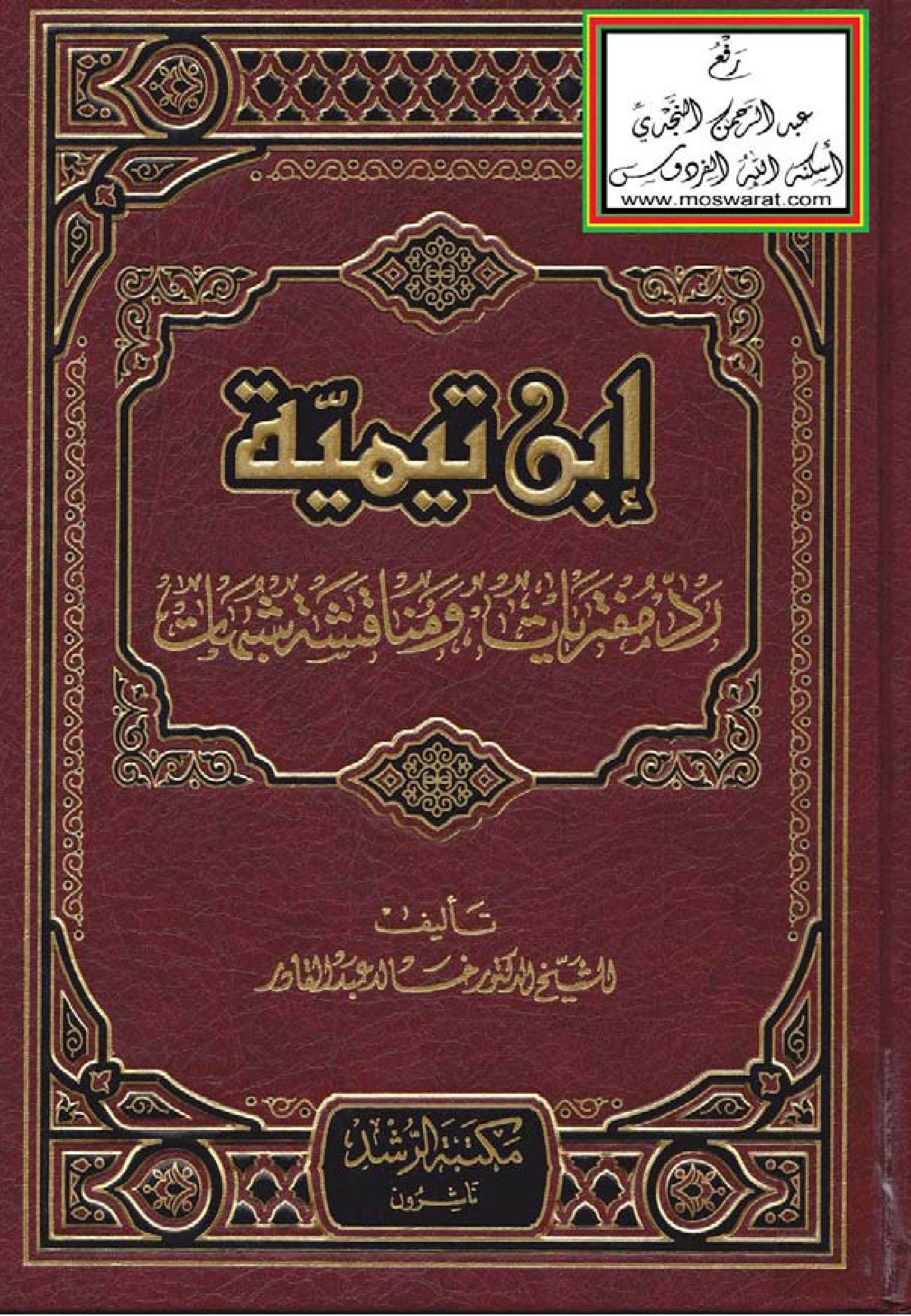
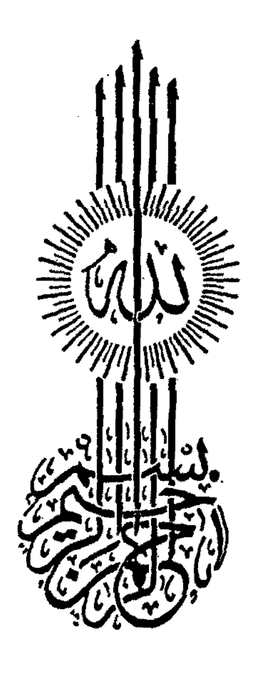

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
ابن تيمية
رد مفتريات ومناقشة شبهات
تأليف
الشيخ الدكتور خالد عبد القادر
مكتبة الرشد
ناشرون


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


ابن تيمية
رد مفتريات ومناقشة شبهات



ابن تيمية

رد مفتريات ومناقشة شبهات

تأليف
الشيخ الدكتور خالد عبد القادر

مكتبة الرشد
ناشرون

ح مكتبة الرشد ١٤٣٠ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
عبدالقادر ، خالد محمد
ابن تيمية رد مفتريات ومناقشة شبهات / خالد محمد عبدالقادر
الرياض ١٤٣٠ هـ
ردمك ١-٨٣٣-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨
١- ابن تيمية ، احمد بن عبدالحليم ت ٧٢٨ هـ ٢- العقيدة الاسلامية - دفع مطاعن أ- العنوان
ديوي ٢٤٠,٩٠١ ١٤٣٠/٧٥٢٧

ردمك: ١-٨٣٣-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨ رقم الايداع ١٤٣٠/٧٥٢٧

 الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ/٢٠١١ م



مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة: مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٤٨١٨
ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:info@rushd.com.sa
Website:www.rushd.com.sa

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي : الدائري الغربي ، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢
- الرياض: فرع طريق عثمان بن عفان، هاتف ٢٦٩٠٤٤٤ ٢٠٥١٥٠٠
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : مقابل ميدان الطائرة هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها: شارع الملك فيصل : هاتف ٢٣١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧
- فرع القاهرة : شارع ابراهيم أبو النجا - مدينة نصر: هاتف: ٢٢٧٢٨٩١١ - فاكس: ٢٢٧١٢٦٢٥

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر هاتف ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت: بئر حسن موبايل: ٠٣/٥٥٤٣٥٣ تلفاكس: ٠٥/٤٦٢٨٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فهو المهتدي، ومن يُضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا. والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وسلم.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب ٧٠ - ٧١]

أما بعد.. فإن علاقتي «بابن تيمية» رافقتني منذ أن كنتُ في الصف الثاني الشرعي من المرحلة الإعدادية (المتوسطة).

وكان رفقائي في المراحل الشرعية العليا يتكلمون في «ابن تيمية» كلامًا ما كنت أعقله لصغر سني، وقلة بضاعتي في العلم، بل لخلو وفاضي (المكان يمسك الماء) منه، ولم أعد أحفظ شيئًا منه. ولكن ما زال منقوشًا في ذهني شيء حدث معي، فقد طُلب إليّ - وأنا طالب في المعهد - أن ألقي كلمة في تجمّع لطلاب المعهد، فأظهرت ضعفي وقلة حيلتي، فدفع إليّ أحد المسؤولين في السكن الطالبي[1] مجلة وقال: «اكتب هذا المقال وألقه على الطلاب». فأخذتُ المجلة ونقلت منها، وإذ فيه ذكر «ابن تيمية».

وكان من ضمن طلاب المعهد رجل جزائري يكبرنا بأكثر من ثلاثين سنة، فاستأذنني في قراءة الكلمة قبل إلقائها فأذنت له، ولما وصل إلى اسم

(١) طلابي خطأ منتشر والصواب طالبي، إذ أن النسبة تكون للمفرد لا للجمع.

(ابن تيمية) قال: إن المشايخ هنا لا يحبون ذكر هذا الرجل!!

قلت له مستغربًا: لماذا؟ فأجابني بقوله: حينما تكبر تعرف، وناولني الورقة.

وفي صباح اليوم التالي كَلّفتُ أحد أصدقائي بسؤال شيخنا عن «ابن تيمية» فأجابه بقوله: «مالك وله». وبعد فترة زمنية قُدِّرت لي الرحلة إلى (دولة قطر) لاستكمال دراستي الشرعية، وكان المشايخ هناك يكثرون من ذكر «ابن تيمية» على ألسنتهم، وفي خطبهم ودروسهم، والمؤلفون كذلك أكثروا من النقل عنه في الكتب المقررة علينا في المعهد وخاصة في مادتي الفقه والعقيدة.

وكان من بين طلاب المعهد هناك شاب حبشي لبناني يُظهر امتعاضه وغضبه أمامي كلما ذكر «ابن تيمية» حتى أنه صرح لي ذات يوم بتكفيره، فسألته عن السبب، فقال مقلدًا لشيخه «عبد اللّه الحبشي»، على طريقة «أغمض عينيك واتبعني»: إنه قائل «بقدم العالم، وبالتجسيم[1]، ونزول الرب سبحانه إلى السماء الدنيا كنزول البشر، فكنت أطلب إليه أن يحدد لي الكتاب والصفحة، وأن يأتي لنا بنص العبارة.

فكان يقول: هي في كتاب «منهاج السنة النبوية» له، من غير تحديد جزء أو صفحة. أو يقول راجع رحلة «ابن بطوطة» وبقي ذكر «ابن تيمية» في نفسي مترددًا بين القبول والرفض.

---

(١) المراد بقدم العالم/أن هذا العالم وهو ما سوى اللّه، لم يخلقه اللّه وإنما هو معه مقارنًا لوجوده سبحانه.
والتجسيم: هو نسبة الجسم إلى اللّه. والجسم مبني على التركيب والتأليف بأبعاده الثلاثة: طول وعرض وعمق.

ولقد زاد أمر « ابن تيمية » تعقيدًا في نفسي سؤالي لأحد أساتذة مادة العقيدة الإسلامية في جامعة قطر إبّان دراستي الشرعية فيها عن كتاب جيد في العقيدة فقال: « اقرأ لابن تيمية ».

فقلت له: لقد اتُهم بالتجسيم و بالقول بقدم العالم !! فأجابني: هذا صحيح، وعلامة الحزن بادية على وجهه ! فقلت له: لمن أقرأ إذن ؟ فقال: اقرأ للإمام الغزالي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ. فقلت له: هو أشعري مؤول. فقال: هذا صحيح. فشكرته وانصرفت مع قولي في نفسي: إنه يأمرني بالشيء ونقيضه !! ما هذا ؟ وكنت أتحاشى أقوال « ابن تيمية » في العقيدة، وتفاسيره فيها مع انكبابي على مباحثه الفقهية الرائدة، وذلك بحكم النشأة ؛ فقد دُرّست العقيدة على الطريقة الأشعرية، وما زلت أذكر الكتاب الوحيد الذي قُرر علينا في مادة العقيدة، في الجامعة والذي بعنوان « شرح السنوسية الكبرى، المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد »، وأنت حينما تقرأه فإنك تقرأ فلسفة صيغت في قالب جامد.

وكان أستاذ هذه المادة وقتئذٍ مشابه لأسلوب الكتاب لا يقبل مناقشة أبدًا، وكان جوابه على أسئلتنا واستفساراتنا بقول: نعم، أو لا. بِقول: صحيح أو غير صحيح.

فقلت في نفسي: واللَّه ليست هذه العقيدة التي جاء بها « محمد » ﷺ لقوم قال عنهم: « **إنّا أُمة أُمّية** »[1]. ثم أخذت أجْمع الآيات والأحاديث التي تدخل ضمن ما اصطلح على تسميته « بالعقيدة » وأرجع فيها إلى تفسير « الفخر الرازي » و « النسفي » و « شرح النووي » و « ابن حجر » و « كتب أبي المعَالي الجويني ». وبقيت على هذا المنهج ردحًا من الزمن حتى

(١) رواه مسلم برقم (١٠٨٠) وأحمد ٢/٤٣ وأبو داوود برقم ٢٣١٩ وغيرهم.

اصطحبني أحد أصدقائي إلى «مركز الدعوة والإرشاد» السعودي بدولة قطر، وأُهديت كتاب «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»[١] وهو كتاب مليء بالنُّقُول عن «ابن تيمية» وتلميذه «ابن القيم».

وكانت هذه النقول بمثابة المادة الفَعّالة التي عكّرت لي صفو منهجي الأشعري الذي تخرجت فيه، وأدركت أنني على غير يقين فيما أعتقده في ذات اللَّه - سبحانه - فالتأويل ظن باهت لا يقين جازم، وأثناء قراءتي لشرح كتاب «التوحيد» من «فتح الباري» وجدت عبارة فيه نقلها «ابن حجر» عن عالم لم يُسمّه وسكت عنها، زادت من شكوكي في منهج الأشاعرة في الأسماء والصفات وهي: «وليس مَنْ سلك طريق الخَلَف واثقًا بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله»[٢].

قلت هذا سليم جدًا جدًا.

وبقيت مترددًا على أشعريتي مع كثرة القراءة والاطلاع حتى ترجّح لدي خطأ أن التفويض - وهو ردّ المعنى إلى اللَّه سبحانه وحده - هو أسلم طريق.

ثم وقع تحت بصري كتاب في العقيدة لمؤلف معاصر ينتقد فيه التفويض ويعتبره شرًا من التأويل - وهذا حق - لأن المؤول فَهِم من اللفظ معنى استقر في ذهنه، ولكنه بطريق مرجوح، أما المفوّض فلم يعِ منه شيئًا، وكأن الشرع خاطبنا بمفردات وألفاظ لا نفهم معانيها ولا مدلولاتها. وهذا شيء خلاف نصوص الشرع كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢] والتدبر هو التأمل والتفكر في معاني القرآن.

---

(١) لمؤلفه الحافظ المحدث الفقيه سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب المتوفى سنة ١٢٣٣ هـ.

(٢) فتح الباري ١٣/٢٦٤ - طبعة الريّان.

قال القرطبي: « ودلت هذه الآية على وجوب التدبر في القرآن ليعرف معناه »[١]. وهو استفهام إنكاري يحمل معنى الأمر، ولم يستثنِ شيئًا ورد في القرآن وجعله خارج إطار كونه في نطاق التدبر والتأمل ومعرفة المعنى. والتفويض طعن بالنبيّ محمد ﷺ واتهام له بأنه لم يبيّن لنا بعضًا مما نُزّل إلينا لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [إبراهيم: ٤]، والمفوض يدّعي - كذبًا وزورًا - بأن النبي ﷺ لم يوضح لنا آيات الصفات، ولا الأحاديث التي قالها مما تضمّنت شيئًا من صفات اللّه سبحانه. مع قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

والتفويض طعن بصحابة رسول اللّه ﷺ الذين هم خلفاء النبي وأعلام الهدى إذ أنهم نقلوا إلينا آيات وأحاديث من غير فهم ولا تدبّر ولا سؤال النبي ﷺ عن ذلك. وهذا لا يليق بآحاد الناس فكيف بجيل كامل، أثنى اللّه على إيمانه وتقواه وجهاده ؟!. وقد منحهم اللّه العلم والحكمة، فأحاطوا بالمعارف وبواطن الحقائق.

ومن هنا أخذت بالإكثار من دعاء « **اللهم أهدني لما اختُلف فيه من الحق بإذنك** ». أكرّر ذلك في سجودي، وعند إفطاري، وفي مواطن إجابة الدعاء، في ليلي ونهاري. وأضفت إلى دعائي كثرة قراءة في كتب « ابن تيمية » التي تتصل بالجانب الاعتقادي، فأخذ بلبّي وسيطر على مشاعري ؛ لاتباعه للنصوص، وإعماله للعقل بأروع بيان وأدق عبارة، فلم أجد مثيلًا له بين علماء تلك الحقبة الزمنية في اتباعه للنصوص في هذا المجال، وجعلها الأصل والحاكمة على العقل والمقيدة له وفق مفهوم السلف ومقتضيات

---

(١) تفسير القرطبي ١٨٧/٥.

اللغة من غير إهمال للقواعد الأصولية.

فشرح اللَّه لي صدري لهذه الطريقة الحقة لمعرفة اللَّه تعالى.

في حين كنت أرى منهج آخرين يعتمد على لوي النصوص جاعلًا العقل حكمًا على النص وفق فلسفة لم يتكلم بها خير الناس، ثم يكذبون على أتباعهم بقولهم: « إن عقيدتنا هي عقيدة أهل السنة والجماعة، ويفسرون (أهل السُنّة والجماعة) بأنهم المتبعون للصحابة، وإذا سألتهم مَنْ من الصحابة أوّل أسماء اللَّه أو صفاته التي وردت في القرآن أو السُنّة ؟ فإنهم لم يجدوا جوابًا ؟!

ثم يدّعون أنهم من أهل السُنّة والجماعة.

أرأيتم الخداع والتدليس؟. ومنهم من يقول: « إن الصحابة آمنوا بأسماء اللَّه وصفاته على وجه التفويض »، ومنهم من يقول: « إن الصحابة آمنوا بها من غير أن يعقلوا معناها. ستجد هذا كله بيّنًا في صلب هذا البحث وتدرك أنه كذب محض. ثم زعم هؤلاء المبتدعة أنهم أحكموا القول في الأسماء والصفات وبيّنوه !!!.

يردون ظواهر النصوص، وإجماع السلف، ويحاولون جاهدين الطعن بأسانيد أحاديث وردت في الصحاح لأنها تخالف ما أصّلوه وقعّدوه انطلاقًا مما ورثوه من ثقافة وافدة على الفكر الإسلامي. فقاتلها اللَّه من ثقافة أفسدت على القوم عقائدهم ؟!

وإذا وجدوا نقلًا عن إمام يؤكد اعوجاج مذهبهم يسرعون للقول: « إن هذا سبق قلم من الإمام ». أو قد قال الإمام هذا القول « تحت ضغط الحشوية ». وإذا وجدوا حديثًا ضعيفًا قد صححه أحد الحفّاظ مما يدعم مواقفهم تسمعهم يقولون « فخذه حيث حافظ عليه نص » وإذا صحّح هذا

الحافظ نفسه حديثًا آخر ينسف إحدى جزئيات معتقداتهم يقولون: «لم يلحظ الحافظ شروط قبول الحديث في العقائد». هكذا يوارون سؤاتهم، ويبررون لسقطاتهم وأغلاطهم، وهكذا تتفرق بهم السبل في تصحيح ما يحاولون من أمور !!

وهذا «أبو حامد الغزالي» يقول عن مقصود علم الكلام: «وأما الكلام فمقصوده حماية المعتقدات التي نقلها أهل السُّنّة من السلف الصالح لا غير»[1].

قلت: بل نتج عنه تحريف المعتقدات التي نقلت عن السلف الصالح لا حمايتها.

فإن الذي ينكر كون اللّه - سبحانه - في السماء مما أجمع عليه السلف - كما ستراه في محله - وفق تحليلات علم الكلام فإنه بذلك قد أفسد ما جاء عن السلف ولم يحمه !

وإن الذي ينكر نزول الرب - سبحانه - إلى السماء الدنيا كما جاء في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم ويقول: «إن كان نزوله إلى السماء الدنيا ليسمعنا نداءه «**وهو قوله تعالى في الحديث القدسي: من يدعوني ..**» فما أسمعنا نداءه. فأي فائدة في نزوله»؟ على حسب ما نُقل عن «أبي حامد الغزالي»[2] فإنه قد أفسد العقيدة ولم يحمها.

ثم يؤوِّل النزول بتأويلات عدة مبنيّة على علم الكلام مفاده:

«إن حمل اللفظ على ظاهره مما يُحيله العقل».

هكذا يشتغلون بالألفاظ ويهجرون المعاني. واللّه يقول: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ

(1) إحياء علوم الدين 58/1 القاهرة سنة 1967.

(2) مناهل العرفان للزرقاني 191/2.

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فالأرض ذرة في خلق اللَّه الواسع، وهي قبضته يوم القيامة.

إن هؤلاء حرّفوا الكلم عن مواضعه، وطعنوا بعقيدة السلف، وخربوها، وخرقوا إجماعهم الذي نقله غير واحد - مما تجده في موطنه من هذا البحث - باسم حماية المعتقدات. وكذلك الذين ينكرون أن القرآن كلام اللَّه - سبحانه - حقيقة من الأشاعرة وغيرهم باسم حماية المعتقدات فقد خالفوا إجماع السلف. مع أن الكلام يُنسب إلى قائله لا إلى مبلِّغه وحامله. وينكرون كثيرًا من صفات اللَّه - سبحانه - أو يحرفّونها تحت عنوان الحماية.

أرأيتم كيف يخربون المعتقدات التي جاءت عن السلف الصالح بعنوان حماية المعتقدات ؟! وأُس الضلالة عند هؤلاء أنهم أخضعوا صفات اللَّه - سبحانه - لعقولهم فما قبلتهم عقولهم قبلوه، وما لم تقبله أوّلوه وحرّفوه واللَّه تعالى يقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١].

ولقد زاد من شكي فيما نشأت عليه من مناهج الأشاعرة ما قرأته عن أئمة في علم الكلام أنهم رجعوا عمّا خاضوا فيه.

قال «أبو العباس القرطبي»: «وقد رجع كثير من أئمة المتكلمين عن الكلام بعد انقضاء أعمار مديدة، وآماد بعيدة لما لطف اللَّه تعالى بهم، وأظهر لهم آياته، وباطن برهانه. فمنهم إمام المتكلمين «أبو المعالي» (الجويني)، فقد حكى عنه الثقات أنه قال: «لقد خلّيت أهل الإسلام وعلومهم، وركبت البحر الأعظم وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك رغبة في طلب الحق وهربًا من التقليد، والآن فقد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز»[1].

(١) المفهم ٦/٦٩٢.

وفي فتح الباري: « فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف »[١].

وفي « المفهم » أيضًا عن « الشهرستاني » صاحب نهاية الإقدام في علم الكلام « أنه قال: « عليكم بدين العجائز فإنه أسنى الجوائز »[٢].

وفيه أيضًا عن « الوليد بن إبان الكرابيسي » أنه قال لبنيه لما حضرته الوفاة:

« تعلمون أحدًا أعلم مني؟ قالوا: لا.

قال: فتتهمونني؟ قالوا: لا.

قال: فإني أوصيكم فتقبلون؟ قالوا: نعم.

قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث فإني رأيت الحق معهم »[٣].

وقد نقل الذهبي عن إمام المتكلمين « أبي عبد اللّه الرازي » المتوفى سنة ٦٠٦ هـ قوله: « لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا، ورأيت اقرب الطرق، طريقة القرآن »[٤].

وأنا قد رأيت أفضل من كتب من العلماء في مجال العقائد على طريقة القرآن والسنة، وأقوال أئمة سلف الأمة هو « ابن تيمية ».

ولقد زاد إعجابي « بابن تيمية » الزاهد العابد الحافظ الفقيه المفسر المجاهد لمّا اقترح عليّ أحد أساتذتي[٥] أن أكتب في فقهه لنيل درجة الدكتوراه - في الفقه المقارن - وأثناء جمع المادة تجمّع لديّ جملة

---

(١) فتح الباري ٣٦٢/١٣ - ٣٦٣.

(٢) المفهم ٦٩٣/٦.

(٣) المفهم ٦٩٢/٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥٠١/٢١.

(٥) هو الأستاذ الدكتور عبد العظيم الديب. أستاذ مادتي الأصول والفقه في كلية الشريعة بجامعة قطر وقتئذٍ.

افتراءات على « ابن تيمية ».

فمنهم من اتهمه بالتجسيم، وآخر بنفي الجاه عن رسول اللّه ﷺ وآخر بالقول بقدم العالم، وآخر بفناء النار، وغير ذلك من الأباطيل. فأخذت على نفسي أن أجمع تلك الافتراءات، وأرد عليها واحدة تلو الأخرى وذلك من نصوص « ابن تيمية » نفسه انطلاقًا من قول النبي ﷺ: « **المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله** »[١] أي لا يترك إعانته ونصرته. وعند البخاري « لا يُسلمه »[٢] أي لا يتركه لعدوه ليؤذيه.

وقوله ﷺ: « **ما من امرئ يخذل امرءًا مسلمًا في موضع تنتهك فيه حرمته وينتقص فيه من عِرضه إلا خذله اللّه في موطن يحب فيه نصرته، وما من امرئ ينصر مسلمًا في موضع يُنتقص فيه من عِرضه ويُنتهك من حرمته إلا نصره اللّه في موطن يحب نصرته** »[٣].

وقوله ﷺ: « **مَنْ ردّ عن عِرض أخيه، رد اللّه عن وجهه النار يوم القيامة** »[٤].

ومن هنا شرعت في قراءة عقيدته مرة أخرى قراءة دقيقة ومتأنية فلم تزدني إلا إيمانًا وإعجابًا بعقلية هذا الرجل الذي سلك طريق الكتاب والسُنة وأقوال أئمة السلف لمعرفة اللّه، ولم يسلك طريق الفلسفة والعقل المجرد عن الوحي المعصوم، ذلك العقل الذي جُعل أصلًا وأُضفي عليه قداسة فقُدّم على النص، وجُعل كل نص يخالفه فهو إما مؤول أو ضعيف. ومن هنا

---

(١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة برقم ٢٥٦٤.

(٢) البخاري في كتاب المظالم برقم ٢٤٤٢.

(٣) رواه أبو داوود برقم ٤٨٨٤ - ٤/٢٧١.

(٤) رواه الترمذي وحسنه برقم ١٩٣١ - ٤/٣٢٧.

نشأت فرق أهل البدع والأهواء. ولقد اعتمدت في الرد على تلك الفِرق مصنفات « ابن تيمية » نفسه، ولم ألتفت إلى قول نَسَبَه إليه فلان أو علاّن مهما علت درجته العلمية إذا كان يتصادم مع ما صرّح به « ابن تيمية » في كتبه. وما دام لازم القول ليس بقول على الراجح عند أهل العلم - وهذا ما أعتقده - فلم أكن أصغي إلى أي تهمة منشؤها لوازم واستنتاجات، إذ أنه لا تسلم عبارات ونصوص من لوازم لا يلتزمها قائلها.

فإذا كان قد مدح بعضًا ممن قال بالتجسيم فلا يلزم عنه أنه قال بذلك. وخاصة أنه رد ذلك بقوله (أنه لم يرد في الشرع لفظة جسم في حق اللّه).

وقد مدح « ابن حزم » ولم يتهمه أحد بأنه ظاهري.

وقد مدح بعضًا من أئمة المتصوّفة ولم يتهمه أحد بالتصوّف.

ومدح بعضًا من جهود الأشاعرة ولم يتهمه أحد بأنه أشعري.

وكذا فرية القول بفناء النار، فإن في كتبه وفتاويه عبارات واضحة جلية ببقاء النار وخلود الكفار فيها، وذكر ذلك في عدة مصنفات. فهل يصح في الحكم والقضاء أن نحاكم رجلًا معتمدين على أقوال الناس فيه لم يسمعوا منه، أو ورقات وُجدت بعد وفاته بدهر طويل تنسبْ إليه على سبيل الظن والتخمين ؟!

فهذا « ابن عبد الهادي » في كتابه « العقود الدرية » و « ابن كثير » في كتابه « البداية والنهاية » وهما من أنصار « ابن تيمية » يقولان: « إن » ابن تيمية لم يمنع من التوسل بالنبي ﷺ ولكنه منع شد الرحال إلى زيارة قبره.

مع أن: لابن تيمية كتابًا مستقلًا في المنع من التوسل بالنبي ﷺ وغيره.

ومن هنا لم أكن اقبل أي قول منسوب إليه ليس له ما يدل عليه صراحة في أحد مصنفاته.

ومن قرأ سيرة « ابن تيمية » ورأى تنوع الخصوم من أشاعرة وروافض، وفلاسفة، وصوفية وغير ذلك، وطريقة المحاكمة التي حوكم فيها وكيف سُجن ظلمًا وبغيًا، أدرك صحة قولي. وكل مَنْ ينسب إلى « ابن تيمية » شيئًا لا يجوز جعله قولًا له إلا بنص صريح له في كتبه.

فإن الناس قد افتروا على الأنبياء والخلفاء الراشدين وزوروا عليهم، ودوّن المؤرخون ذلك في مؤلفاتهم، ثم جاء من بعدهم علماء قرأوا ذلك وأخذوا يرددونه في كتبهم وخطبهم، ويقولون ذكر ذلك « الحافظ » أو المؤرخ الفلاني في كتابه. وعند التحقيق ودراسة الأسانيد فإن تلك الروايات لا تصمد أمام البحث العلمي.

فكيف « بابن تيمية » ؟!

ومما له علاقة قوية بصلتي « بابن تيمية » أسلوب الحوار الذي تمّ في مناقشة رسالتي للدكتوراه التي بعنوان « ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد » التي سُجلت في « أم درمان » الإسلامية فرع طرابلس - لبنان - جامعة الجنان/ شعبة الفقه المقارن[1].

وهذا العنوان قد اختاره لي أستاذي « عبد العظيم الديب » رئيس قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في جامعة « قطر » وكان المشرف عليّ، وحينما نلتُ موافقة الأستاذ المشرف على الطباعة، تقدمت بالرسالة إلى جامعة الجنان فرع أم درمان في طرابلس لتحديد موعد المناقشة، وعند استفساري عن المناقشين أجابني المسؤول الذي كنت أتعامل معه بأن أحد المناقشين سيكون الشيخ « مصطفى البُغا » من علماء دمشق أو أحد أضرابه وأمثاله، فسررت جدًا لذلك من أجل ما سيكون لملاحظاته العلمية من أثر

(١) رسم تسجيل بحث الدكتوراه في جامعة الجنان يزيد عن ستة آلاف دولار. دُعاة أم جُباة ؟

طيب في البحث، ولكنني فوجئت فيما بعد بأن موعد المناقشة تحدد وأن المناقشين هم الأستاذ الدكتور أحمد علي الأزرق من أم درمان، الدكتور محمود هرموش مدرّس في الجنان، الدكتور أسامة عبد الرزاق الرفاعي مدرّس في الجنان.

وأنا قد عُرّفت بالأستاذ الأزرَق، وأعرف شيئًا مما لا بأس به عن « هرموش » ولكنني لا أعرف شيئًا عن « الرفاعي ». فقلت للمسؤول في الجنان إنكم قد وعدتموني أن يكون أحد المناقشين الدكتور « البُغا » أو أحد أمثاله فلِمَ لَم تَفُوا بالوعد؟ فأجابني بقوله: « إما أن تقبل بمن حضر، أو تؤجل المناقشة للعام القادم ». تأمل هذا الأسلوب! فقلت: « أقبل بمن حضر ».

وسبب اعتراضي على المناقشين هو أن منزلة المناقش العلمية وشهرته تضفي على البحث قيمة عالية وترفع درجته بدقة ملاحظته ومآخذه، وهذا لا يختلف فيه اثنان.

ثم شرعت بجمع معلومات عن الشيخ « الرفاعي » فعلمت:

أنه حنفي المذهب، يوجب التقليد ويحرّم الخروج عن المذاهب الأربعة المعروفة، ماتريدي صوفي، طُرد من الجامعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية لما يحمله من أفكار اعتبرت بدعًا في تلك الجامعة.

نال درجة الدكتوراه من عهد قريب وذلك بتحقيق مخطوط في الفقه الحنفي. مع أنني أؤيد المؤسسات العلمية التي ترفض منح درجات علمية من خلال تحقيق مخطوطات لعدة أسباب ليس هنا مجال ذكرها، أهمها: ليس فيها ما يدل دلالة واضحة على المستوى العلمي والقدرة الحوارية لدى الطالب.

وقد جاءني رجل يسعى ليقول لي: إني قد سمعت أن الشيخ « أسامة

الرفاعي » قد قال كلامًا فيه تهديد وازدراء[١] برسالتك عن « ابن تيمية ».

قلت: حسبي اللَّه ونعم الوكيل، فواللَّه ليس بيني وبينه أي علاقة، ولا أعرفه ولا يعرفني، فلماذا ؟ فقال: لأنه يحقد على فكر « ابن تيمية » وعلى مَنْ يحمله.

ثم قال لي ذاك الرجل: إن رسالتك قد عُرضت من قبل على الدكتور الفلاني لمناقشتك فيها، فنظر وقال: « لا تستحق المناقشة » ؟!

فقلت له: « إن كان صادقًا فلينازلني وليطرح بضاعته، وليثبت للحاضرين صحة دعواه. أما أن ينسحب فهذا دليل عجز وإفلاس، مع أن المشرف وهو أستاذ للفقه وأصوله، أم ذاك الدكتور الذي لم يقبل المناقشة فهو دكتور في العقيدة من جامعة الأزهر، ورسالتنا في الفقه المقارن. وظنّي أنه اطلع على الوريقات التي ضمنتها عقيدة » ابن تيمية فلم تحلُ له بحكم نشأته وتخصصه فرفضها.

وكان هذا الدكتور قد استعار مني بحثًا كتبته قبل تحضيري لرسالة الماجستير في أسباب اختلاف الفقهاء، واطلع عليه وأعجبه جدًا وقال لي: « إن أفكارنا متطابقة ».

تأمل كيف أن أفكارنا متطابقة في بحث كتبته قبل الماجستير، وأفكاري في الدكتوراه لا تستحق المناقشة، أرأيت الحقد والكراهية بسبب المخالفة في العقيدة ؟ ولقد أسررت ذلك في نفسي ولم أُبدِه حتى أتيقن منه، وحان وقت المناقشة، وذلك في أحد أيام رمضان[٢]، فبدأ الجلسة الأستاذ المشرف ثم أعقبه « الأزرق » بكلمة تخللتها ملاحظتان حول بعض العبارات

---

(١) وقد ذكر لي نص العبارة، وأنا أُنزه قلمي عن أن يسطرها.

(٢) تمت المناقشة في ٢٤/رمضان/١٤١٨ هـ.

قد قدرتها له واحترمتها لأنها تعبر عن وجهة نظر بعض أهل العلم.

ثم جاء دور المناقش « أسامة الرفاعي » فكان أول ما بدأ به جلسته أن أخذ بتقليب الرسالة التي بين يديه والنظر إليها باحتقار وقال: هذه رسالة دكتوراه، هذه رسالة دكتوراه ؟!!

ثم نظر إليّ وقال: افتح المقدمة. ففتحت، فكان أول ما قاله لي: لقد قلّلت الأدب مع مشايخ المعهد الديني في مدينة « حمص » وذلك لقصة حدثت معي هناك ذكرتها في مقدمة الرسالة تتصل اتصالًا مباشرًا « بابن تيمية ».

فقلت له بكامل الأدب: هذه حادثة حدثت معي.

فقال: الشيخ « هرموش » وكان - حاضرًا - يقول بعكس كلامك.

قلت: الشيخ « هرموش » يعبّر عمّا سمعه وأنا أعبّر عمّا سمعته ورأيته.

وهنا تأكد لي صحة ما قاله ذلك الرجل من أن الشيخ « الرفاعي » وعد بكذا وكذا ؟!

فاستعنت باللّه وقلت في نفسي: لكل مقام مقال، يجب أن أوقفه عند حده.

ودخل في مناقشة عقيدة « ابن تيمية » ومسألة شد الرحال إلى زيارة قبر النبي ﷺ والتوسل به، واستغرقت المناقشة قرابة ثلاث ساعات ونحن صائمون، مع أن هذه العناوين ليس لها في الرسالة سوى ثمانية عشر صفحة من أصل خمسمئة صفحة، والرسالة مسجلة في قسم الفقه المقارن لا قسم العقيدة. وكان مما قاله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] هل يد اللّه مثل هذه ؟ وأخذ يحرك يده على الطاولة.

قلت له: كلام « ابن تيمية » « واضح بلا تعطيل ولا تحريف ولا تمثيل »،

وأنت تُمثّل ثم راح يعيد سؤاله وأنا أعيد جوابي.

ثم طلبتُ إليه أن يكمل الآية لأوقعه في آية اضطربت فيها تأويلات المؤوّلين وتناقضت، وهو قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾. ويداه مثنى يد. فماذا سيقول في تأويلها إذا كانت اليد عند أئمة مدرسته تعني القدرة أو النعمة؟ ولكنه أدرك هذا الكمين وقال: أكمل لك الآية بعد أن نخرج من القاعة! يا للقصور والهروب! وهنا انبرت الحاجة «منى» رئيسة الجامعة - بعد أن أدركت صعوبة موقف مَنْ رشحته للمناقشة - وصرخت بصوت منفعل من ورائي قائلة: لا أسمح لك بتوجيه أسئلة للمناقش، أنت تُسأل وتجيب.

فقلت لها: ما دام قد خرج عن أصل الرسالة وموضوعها فيحق لي أن أسأل مستوضحًا. ثم التفتت إليه قائلة: لا يمكن أن أمنح الطالب درجة الدكتوراه في الفقه المقارن وهو لم يناقش في مسألة فقهية واحدة. ولكنه لم يستجب ثم استرسل في الموضوع نفسه أعني موضوع عقيدة «ابن تيمية».

وقال: من عجيب كلام «ابن تيمية» قوله: «إن اللَّه ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش» وهذه العبارة ليست موجودة في الرسالة إطلاقًا وإنما يريد التهويل والتطبيل على «ابن تيمية». (راجع هذا الكلام والرد عليه في هذا البحث).

فقلت له: ألا تؤمن أن اللَّه - سبحانه - يفعل ما يريد وهو على كل شيء قدير؟ فلم يجب. وكان الأستاذ المشرف يتدخل كل فترة ليهدئ الوضع لأن الحوار لم يعد بين مناقش وطالب بل بين أنداد على رأي أحد أساتذة جامعة الجنان وكان من الحاضرين.

وعلى رأي آخر قال: لقد انعكست القضية فلم تعد في موضع الطالب.

وأنا أعترف أنني قد انفعلت نتيجة إحساسي العميق بالظلم - فلم أسمع من واحد منهم، لا من المشرف ولا من المناقشين الآخرين كلمة حق وعدل. مع أن المشرف قال لي بعد فترة زمنية طويلة: «لقد أدركت أن هناك نية مبيتة» ومع ذلك فلم ينصفني أثناء المناقشة.

ولكنه قال للمناقش فيما قاله: «الرسالة مسجلة في الفقه المقارن لا في العقيدة. وأنت تناقشه في مسائل وتريد حسم الأمر فيها وقد عُقدت لها المجالس في الماضي، وصنفت فيها الكتب ولم تتفق الأقوال حولها» فلم يكن ليستجيب.

وكان مما قاله الرفاعي: في مسألة شد الرحال إلى زيارة قبر النبي ﷺ: أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء - ٦٤]. فقوله تعالى: «جاؤوك» أي حيًا وميتًا. وأن النبي ﷺ حيّ في قبره يسمع مَنْ يزوره ويستغفر له.

قلت له:

١- روى الحُفّاظ أن عائشة قالت يومًا: «وا رأساه». فقال لها النبي ﷺ: «**ليته يكون وأنا حي**» (أي تموتين قبلي). فقالت له عائشة: «**حتى تبني بغيري**» (أي تعطي ليلتي لإحدى نسائك). فقال لها النبي ﷺ: «**وما يضركِ لو متِّ قبلي فغسلتك وكفنتكِ وصليت عليك**». فإذا كان النبي ﷺ حيًّا في قبره يدعو لنا ويستغفر، فلماذا يتمنى موت عائشة قبله؟ مع أنه ﷺ قادر على أن يستغفر لها في قبره كما تدّعي!! فلم يُجب.

٢- لقد وقعت في عصر الصحابة فتن كثيرة، فأعطني رواية واحدة صحيحة عن صحابي واحد جاء إلى قبر النبي ﷺ وقال: ادعُ لأُمتك يا رسول فقد ابتلوا.

فقال: ليس كون الصحابة لم يفعلوه دليل على عدم صحته.

فقلت له: خير الناس بعد محمد ﷺ وهم الصحابة، أئمة الهدى، وحملة الشريعة، وأعلم الناس باللَّه ورسوله لم يهتدوا إلى شيء ثم يأتي أناس في أرذل القرون ليستدركوا عليهم جميعًا ؟.

ثم مَنْ مِن أئمة التابعين قال به ؟ وهل قال به أحد من الأئمة الأربعة ؟ ؟

إن هذا القول خلاف ما أجمع عليه المتقدمون، ومَنْ قال به فقد خالف الإجماع.

وقد كان النبي ﷺ يعرّف الناس بشتى أنواع الأدعية، ويذكر لهم مواطن الإجابة وأزمانها، فهل ذكر لهم قبره أو قبر غيره ؟! إنها بدعة العواطف الدينية !! ثم أخذ يتحدث عن أحاديث موضوعة وحكايات ومنامات وطال الكلام.

ثم جاء دور المناقش الآخر وهو الشيخ « محمود هرموش »، فأثنى على الرسالة كونها تخلو من أخطاء نحوية، وكونها حسنة التبويب، وكون الطالب قد اعتنى بتخريج الأحاديث ثم أخذ يقرأ ملاحظاته، فلما شرعت بالرد طلب إليّ ألا أرد، وأن أنصت لتلاوة مآخذه، فتلاها عن آخرها ثم رُفعت الجلسة للتشاور في منح الدرجة.

وقد علمت من بعض الحاضرين والمشتركين في منح الدرجة أن الشيخ « أسامة » كان يريد رد الرسالة - مع أنه لم يناقشني في موضوعها - فتدخّل المشرف ومعه الآخرون وضغطوا عليه حتى وافق على درجة « جيد ».

وبعد إعلان النتيجة تقدمت نحو الدكتور « الأزرق » ممثل « أم درمان » واستحلفته باللَّه في هل الرسالة لا تستحق إلا درجة « جيد » فأجابني بصوت خافت سمعه من كان معي بقوله: « واللَّه تستحق أعلى الدرجات العلمية،

ما الذي جاء بك إلى هنا بهذا الموضوع؟ لو ناقشته في جامعات السعودية كان خيرًا وأفضل».

ثم التقيت قبيل عيد الفطر، أي بعد المناقشة بأيام بالدكتور «الرفاعي» في ملحمة (مكان بيع اللحم)، فأعرض عني فوقفت له في باب الملحمة لأسلم عليه، وعند خروجه صرف نظره عني فواجهته بالسلام وصافحته.

وبعد سنتين دخل على ثلة من المشايخ كنت من بينهم فسلّم عليهم جميعًا وصافحهم وأعرض عني ؟!.

فقلت في نفسي: أهذه هي أخلاق العلماء، ومن يتصدر للتدريس والفتوى وغير ذلك ؟

لقد جاء في الأثر: صنفان من أُمتي إذا فسدا فسدت أُمتي، العلماء والأمراء. فحال العلماء والأمراء يعطيك صورة واضحة عن حال الأُمة !!.

وحينما يمنع «الرفاعي» الخروج عن مناهج الأئمة الأربعة[1] فإنه يقصد يقينًا مناهجهم الفقهية، لا الاعتقادية، فالأئمة الأربعة أبعد الناس عن عقيدته وعقيدة مدرسته. وستجد ذلك في صلب هذا البحث واضحًا جليًا. وإلا فليأتوا بالنقول عنهم ما يؤيد معتقداتهم التي خالفوا فيها أهل السنة والجماعة.

ثم التقيت بالدكتور «هرموش» بعد سنة وأكثر، ودار بيننا حديث حول ما تمّ في المناقشة فقال لي: واللهِ لقد ظلمك الرفاعي.

فقلت: لماذا لم تنصفني ؟ فقال أخذ الرفاعي الوقت كله. قلت: فلماذا لم تطلب الكلام الذي هو حق لك ؟ فسكت. فقلت والله يحكم بيننا !!

---

(١) انظر مقاله في أبحاث المؤتمر التربوي، الذي عُقد في معهد طرابلس الجامعي ١٤١٦، ص٢٠٠.

ومما له صلة بموضوع « ابن تيمية » أنني اجتمعت مع أحد المسؤولين في جمعية المشاريع (الأحباش) في طرابلس - لبنان - مرتين. وفي كل منهما نخصص الجلسة عن « ابن تيمية ».

ففي المرة الأولى قلت له: لماذا تكفرّون « ابن تيمية » ؟

فأجاب: لأنه يقول بقيام الحوادث في ذات الله.

وأخذ يسرد كلامًا منظومًا نقله عن « السبكي » في حق « ابن تيمية »

فقلت له: ما معنى قيام الحوادث في ذات الله ؟.

فقال لي: اشرحها أنت.

فقلت: أنت القائل ولست أنا.

فوالله لم يستطع أن يشرح تلك المقولة !! - راجع تلك الجزئية في صلب البحث.

أرأيتم كيف يفكر القوم ؟ وبعقول مَنْ ؟ وإنهم يقولون ما لا يعرفون !!.

هذه هي آفة التقليد التي حاربها « ابن تيمية » احترامًا منه لعقل الإنسان الذي كُرِّم به وجُعل مناط التكليف، إذ لا تكليف بلا عقل.

وفي المرة الأخرى: دار الحوار حول ما افترى به شيخه « الحبشي » على « ابن تيمية » وناقشنا ما ادعاه « الحبشي » من مخالفة « ابن تيمية » للإجماع في مسألة الطلاق الثلاث، وأريته ما في « فتح الباري » من اختلاف حول هذه المسألة.

فقلت له: أين الإجماع ؟ فقال: سأراجع شيخي في ذلك.

ثم ناقشنا ما نقله « ابن تيمية » من: « أن اللّه أخلى مكانًا على عرشه لمحمد ﷺ » قلت: لم يقل ذلك « ابن تيمية »، بل نقله عن « مجاهد » وهو أحد أئمة التفسير. وقرأت عليه ما في كتاب « ابن تيمية » « درء التعارض »

حول هذه المسألة. ولكن الذي صرح بذلك هو «الطبري» الذي صرح شيخك أنه إمام مجتهد. فماذا تقولون عن الطبري بعد ذلك ؟

فقال: «سأراجع الشيخ في ذلك - فأكدت عليه بأن يخبرني برده، وإلى الساعة لم أره، ولم أسمع منه شيئًا.

ومن الفضائح الكبرى التي تفصح عن أهداف بعض المفتين في البلاد الإسلامية ونبل مقاصدهم ! أن قاضيًا شرعيًا يستدعيه مفتي بلاده من محافظة لمحافظة ليوجه له تهمة بعنوان: نمى إلينا أنك تحب «ابن تيمية» ؟!

فأجابه القاضي: «إن» ابن تيمية عالم كبير بإجماع الكل، فأجابه المفتي: أعلم ذلك. ولكن هل تقلده في موضوع التوسل بالنبي ؟.

فقال القاضي: أنا لا أتبعه على ذلك. فرضي المفتي وسكت.

ليتك أيها المفتي تتعلم من «ابن تيمية» سعة صدره وزهده وشجاعته في نصح الأمراء ومواجهته لأعداء اللّه من التتار وغيرهم، وصدعه بالحق، وصبره على الأذى. وألا تحشر نفسك في جزئيات هي أوسع من ضيق أفقك، وتشغل غيرك معك فيها !!

وأن تدرك أن تعظيم النبي ﷺ لا يثبت بالعواطف الدينية، بل بالنصوص الشرعية.

وأن تعلم أن تعظيم النبي ﷺ يكون باتباع سنته ونصرة شريعته لا بالتوسل الذي لم يصح ذكره عن النبي ﷺ.

والأبحاث الممتعة تلك التي تدور حول القضايا الأساسية الجادة.

وبقدر ما يحسن الباحث العرض والاستدلال، ويجلي للقارئ وجه الحقيقة تكون قيمة بحثه بين مجموعة الأبحاث التي تستحق القراءة والاقتناء.

ولقد كان ابن تيمية موسوعة علمية تمشي على الأرض حتى عند خصومه، ولكنهم لما عجزوا عن منازلته علميًا وصفه أحد أتباعهم بأن « علمه أكبر من عقله » وهذا دليل على عدم قدرة الواصف على استظهار أدلة ابن تيمية، وتدبر خطابه لإختلاف المنهجين، ودليل أيضًا على خفة عقل قائله ! إذ كيف يكون علم المرء أكبر من عقله ؟ والعقل أداة العلم والفهم والاستبصار، ووعاء العلم ؟

واللَّه سبحانه يقول: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت - ٤٣].

فقد أثبت تعالى للعالِم عظمة العقل. وقد فات هؤلاء أن قوة الحجة ليس في شكلها وحجمها، وإنما في معانيها.

ولما كان ابن تيمية قضية في حد ذاته فقد اختلف فيه الناس فترى المفرط في محبته وتعظيمه، والحريص على بغضه والتقليل من شأنه يبيح لنفسه الكذب عليه لتنفير الناشئة منه، وتصغيره في أعينهم ظنًا منهم أنهم بذلك يتقربون إلى الله ؟!

وهذه هي الحيلة التي يلجأ إليها كل مغلوب في الحجة والبرهان.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبيان الصواب بعد أن مزجوه بأكاذيب وأباطيل، وكشف اللثام عن الشُّبه والإشكاليات التي أثارها مبغضوه حوله، ولمعرفة الأصيل من الدخيل ليس إلا.

« فابن تيمية » لا يحتاج لمن يدافع عنه ببيان عقيدته وفكره، ففكره وعقيدته أوضح من ذلك. وأردت أيضًا أن أرد عن عِرضه من أجل الجيل القادم الذي نرجو فيه الخير.

ولكن أنّى للحاقدين أن يعوا كلام الخصم، ولذا فإني أطلب إلى كل من يقرأ هذا البحث أن يتجرد عن الهوى والتعصب حتى لا يُحجب عن وعي

وإدراك ما تحمله الألفاظ من دلالات، أو يصده هواه عن الحق بعد معرفته به. وأن يفكر بعقله لا بعقول الآخرين. فكل نفس بما كسبت رهينة.

وأذكر أنني حينما كنت أشعريًّا صرفًا - بحكم النشأة الأولى التي لم أخترها وإنما لقنوني إياها وخدعوني بقولهم (إن منهجنا أحكم) كان ذلك حكمًا على أقوال أئمة السلف في العقيدة.

فكنت لا أفهم من أقوالهم إلا التجسيم والتشبيه. وقد رسخ في ذهني أثناء تلك المرحلة من حياتي أن الصحابة الكرام قد آمنوا بظواهر غير مرادة.

ولكنني لما بدأت أفكر بعقلي الذي هو مناط تكليفي على حسب ما وصفت لك في بداية هذه المقدمة على سبيل الإيجاز وتحررت من القيود، أيقنت بعد ذلك أنني اهتديت للحقيقة التي كانت غائبة عني بفضل اللَّه أولًا ثم بفضل عمق فكر هذا الرجل - أعني به « ابن تيمية » -، وصحة استدلالاته واتباعه للسلف.

وبقي أن أنبه إلى أن « ابن تيمية » لم يتكلم بشيء لم يسبقه إليه أحد أئمة أهل السّنة والجماعة، أو ليس له دليل من الأدلة المعتبرة. وستجد ذلك مفصلًا في صلب هذه الرسالة.

وحينما يرد على الفلاسفة والمناطقة فلأنه قد بان له أن كثيرًا من هؤلاء المضلين إنما قصد إبطال الشريعة، وتضليل الناس في أصول دينهم فلذا فقد صرف جُل همه إلى الأصول ذبًا عن الملة الحنيفية والسنة الجليلة، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وستدرك بعد قراءة هذا البحث سعة علم « ابن تيمية »، وصدق اتباعه للكتاب والسّنة وسلف الأُمة، وطول باعه في مختلف العلوم التي خاض فيها.

وتتأكد في قرارة نفسك أنه كان متبعًا ولم يكن مبتدعًا في أي جزئية تكلم فيها. وأنا أعلم تمامًا أن المخالفين سيعجزون عن الرد بأدلة مساوية في القوة. وعندها سيتهموننا في ديننا ويصدرون في حقنا مذكرة توقيف في جهنم كما فعلوا مع غيرنا.

ونحن لن نلتفت إلى هذه الترهات والتفاهات، وسنبقى متمسكين بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة - ١١١].

البرهان الشرعي: أي من الكتاب والسنة وإجماع الأُمة لا أقوال الفلاسفة والمناطقة، التي أفسدت أكثر مما أصلحت. فقلّ من أكبّ عليها وسلم من معاطبها فالخير في اتباع مَنْ سلف، والشر في اتباع مَنْ خلف فيما خولف فيه السلف.

*** وقد قسمت البحث إلى ثلاثة أقسام:**

- ☐ **القسم الأول**: يتضمن دراسة مختصرة عن نشأة «ابن تيمية» وشخصيته، وعلومه، وزهدِه، وعبادته، وجهاده، ومحنه، وشيوخه، ومصنفاته، ووفاته.
- ☐ **القسم الثاني**: تضمن ما رأيته مما وقع تحت يدي من مفتريات على «ابن تيمية».

القسم الثالث: يحتوي على شبهات أثيرت حول فكرة دعا إليها، أو فتوى قال بها، من قِبَل خصومه مما لم يعقلوه، أو عقلوه ولكنهم حرفوه لصرف الناس عنه، ومحاصرته. إنه الإرهاب الفكري !!.

ثم كان لنا وقفات مع الخصوم لبيان تخبطهم وتناقضهم، وعدم مصداقيتهم في طرحهم الفكري وتعاملهم مع «ابن تيمية»، وأظهرت ذلك بأدلة من كتبهم وفتاويهم، وأثبت أن في ضمائرهم شيئًا على «ابن تيمية».

أما منهجي في القسم الثاني فهو أنني أُوْرِدُ الفرية، وأبين أوّل من قال بها، بذكر اسمه وتحديد المصدر، ثم أنقل من مصنفات « ابن تيمية » المتنوعة ما يدحضها، ويحقر من شأنها، ويردها على نحر مفتريها ومزورها! ليدرك القارئ كيف يعمي الهوى والجهل صاحبه، وكيف يتحول الإنسان عندما تضيق به دائرة الصدق إلى بؤرة الكذب. وكيف يهوى أناس وُصفوا بالأئمة الفقهاء والمحدثين في أودية البهتان لضيق أفقهم الفكرية، ونشأتهم المتزَمتة وتعصبهم لما ألفوا عليه مشايخهم.

فرأوا في أسلوب الافتراء ما يسيغ مرارة الحقد والحسد ويشفي صدورهم. فيا له من سلاح أرادوا به جرح « ابن تيمية » فجرحوا به أنفسهم من حيث لا يشعرون. وأنك لتلحظ التهمة ونقيضها. فمن قائل بأن « ابن تيمية » كان رافضيًا[1]، وقائل: إنه كان ناصبيًا[2]، ومن قائل كان يعظم أهل البيت، وقائل إنه خطّأ عَليًا في عدة مواضع.

ومع كونه قاتل طوائف من الباطنيين القائلين بتناسخ الأرواح فإنهم يتهمونه بأنه من القائلين بتناسخ الأرواح. وإن هذا الاضطراب ليُريك من خلاله صورة شاهد زور يتقلب ذات اليمين وذات الشمال.

أما القسم الثالث: فإني أورد الشبهة، وأذكر من قال بها بتحديد الاسم والمرجع ثم أوضح الشبهة ببيان المراد منها إن كانت بحاجة إلى ذلك، ثم أنقل من كلام « ابن تيمية » ما يجلي مقصوده مدعّمًا بأدلته، ثم أضيف إلى أدلته أدلة أخرى أراها من الكتاب أو السنّة أو أقوال أئمة أهل العلم مما يدعم أقواله.

---

(١) الرافضيّ: مَنْ رفض خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وأثبتها لعلي.

(٢) الناصبي: من ناصب عليًا العداوة وقيل مَنْ رفض عدم سب الخلفاء الثلاثة.

ثم أناقش الخصوم في أدلتهم، وأتوسع معهم أحيانًا في الأخذ والرد عند توسعهم في التعدي والهجوم.

أما الوقفات مع الخصوم فهي لبيان اضطرابهم وحيرتهم وقلة تثبتهم في النقل سواء عن السلف أو « ابن تيمية ». وعدم إنصافهم لهذا الرجل، وترددهم في استخدام طرق متناقضة أثناء تعاملهم مع النصوص أو أقوال الأئمة، أو مواقفهم من الغير. وقد اعتمدت في ذلك على كتبهم، فلم اكن أصغي لأي قول اشتهر عن فلان ما لم أجده مسطورًا في أحد كتبه.

وقد أطلت النفس مع « الحبشي » فلأجل أنه صنف كتابين بشأن « ابن تيمية »:

الأول: بعنوان « المقالات السَّنية (بفتح السين) في كشف ضلالات أحمد بن تيمية » طبعة ١٩٩٢.

الآخر: بعنوان « المقالات السُّنية (بضم السين) في كشف ضلالات أحمد بن تيمية » طبعة ١٩٩٤.

وهو أكبر حجمًا من السابق، حوى الأول وزاد عليه. ولكني لم أجد المحاور المنصف الذي يعتمد منهجًا واضحًا وطريقةً بيّنة، بل قد وجدت فيهما رجلًا حاقدًا على « ابن تيمية » وعلى مَنْ يحمل فكره ومنهجه. ووجدت فيهما رجلًا لم يرتقِ إلى مستوى « ابن تيمية » العلمي ليفقه قوله فضلًا عن أن يردّ عليه. بل لم أغادر الصواب إذا قلت: لم أجد في كتبه التي بين يدي عالمًا حقيقة، ولا باحثًا معتدلًا، ولا قاضيًا عدلًا قد اعتمد مبادئ لا يحيد عنها. ولكني ألفيته جمّاعًا لأقوال من هنا وهناك بلا منهج ثابت، ولا ميزان دقيق، ولا طريقة واضحة، ووجدته همّازًا لمّازًا في عِرض « ابن تيمية »، قد منعه حقده في أن يقول فيه كلمةً سواء، أو يمتثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ

شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة - ٨].

وستجد أمثلة كثيرة، نقلتها من كتبه في هذا البحث تدل على مبلغ علمه في استنباطاته الفقهية، ودراسته لأسانيد الأحاديث، وطريقته في الاقتباس عن الغير، وتعامله مع النصوص.

ثم تأمل كيف يأخذ عن العلاّمة الفلاني ما يريده ثم يدع ما لا يريده وفق عملية مزاجية ظاهرة، لا تفتقر إلى تبيان، ولأجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في هذا البحث فيما يتعلق « بالحبشيّ » تحديدًا فلا بد من مراعاة الطبعة وتاريخها مما ذكرته في قائمة المراجع من كتبه.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك كتابين عالج كلّ منهما بعض ما افُتريَ على ابن تيمية ولكنهما لم يستوعبا كل المفتريات، بل ولا معشارها، ولم يُناقشا إلا القليل من الشبهات حتى أن ردودهما لم تكن مفصلة وموسعة كما ستراها في هذا البحث، وإنما قصدا إعطاء نماذج من ذلك واللَّه أعلم.

وهما كتابان جيدان فيما أرادا بيانه وهما:

- دفع الشُبع الغوية عن شيخ الإسلام ابن تيمية.
- ابن تيمية المفترى عليه. فجزاهما اللَّه خيرًا.

وأخيرًا أقول لك أيها القارئ: « اقرأ بعينَي رأسك، وفكّر بعقلك ولا تكن ممن قيل له (أغمض عينيك واتبعني) فإن الأمر دين ».

واخلع عنك ثوب التقليد، وتحرر من التبعية للغير إلا وفق البراهين المستمدة من الكتاب والسُنّة وأقوال أئمة السلف ضمن مقولة: « اعرف الحق تعرف أهله ».

وإياك أن تُضفي القداسة إلى فُهوم البشر واجتهاداتهم، فكل بني آدم خطّاء، وإلا فلندعك قاعدًا حيث رضيت لنفسك القعود.

فما كتبتُ هذه الدراسة إلا لمن ألقى التعصب عن نفسه، واتصف بالإنصاف وطلب الحق من مظانّه.

ولنعلم جميعًا أننا معروضون على اللَّه- سبحانه- في يوم تظهر فيه النوايا والمقاصد لقوله تعالى:

﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٨].

خالد عبد القـادر

١٧ ذو الحجة - ١٤٢٣هـ

الموافق ١٨ شباط ٢٠٠٣ م

الفصل الأول
ابن تيمية




توطئة

أحوال البيئة التي عاش فيها ابن تيمية من جوانبها المختلفة

إنّ مَنْ رام البحث في عَلَم من الأعلام، فإنه لا بد له وأن يبحث في عصر ذاك العَلَم. فإن للبيئة - بما فيها من حوادث - أثرها في التوجيه: إما خيرًا وإما شرًا، كما للوراثة والتنشئة.

ومعرفة العصر تتطلب معالجة يسيرة لجوانبه التالية:

- **الجانب السياسي.**
- **الجانب الاجتماعي.**
- **الجانب العلمي.**

□ **الجانب السياسي:**

لقد عاش « ابن تيمية » في عصر الخلافة العباسية التي لم تكن أياديها حاكمة على جميع الأقطار. بل تداولت البلدانَ الملوكُ دولًا بعد دول، حتى لم يبق مع الخليفة العباسي إلا بغداد وبعض بلاد العراق.

وكان بين هؤلاء الملوك حروب دائمة، وكان السيف بينهم مسلولًا. فالاضطراب الداخلي على أشده، والتناحر بين السلاطين بلغ الزُّبى[1]، والصراع على السلطة بلغ مداه، بالإضافة إلى هجمات شرسة من الخارج تمثلت في ظهور قوى حاقدة على ديننا وحضارتنا، ابتغت محونا وإزالتنا - كما هو حالنا في هذا العصر -. ولكن اللّه هيأ بفضله رجالًا أشداء ردّوا

(١) الزبى: جمع زُبية، وهي ما يحفر في أعلى الجبال لاصطياد الأسود.

كيدهم في نحرهم، وهزموهم شر هزيمة.

هذه الهجمات تمثلت في:

أ) ظهور الصليبيين:

خرج الصليبيون إلى بلاد الشام سنة ٤٩٠ هـ يريدون القضاء على هذه الأُمة وسحقها، وردّ المهد الذي نشأ فيه « عيسى ابن مريم » عليه السلام إلى سلطتهم، وتوسيع ملكهم شرقًا، فساروا قاصدين الساحل الشامي، فاستولوا عليه، ثم توغلوا في الداخل مرتكبين أبشع الجرائم مما تشيب له الولدان.

فهب لهم رجال أشداء، وحدث كر وفر، حتى أجلوا نهائيًا عن بلاد المسلمين سنة ٦٩٠ هـ على يد أحد ملوك المماليك وهو: الأشرف خليل بن قلاوون المتوفى سنة ٦٩٣هـ .

غير أن الصليبيين ظلوا مدة بعد ذلك يقومون بأعمال القرصنة البحرية الجائرة.

ب) ظهور التتار:

خرج هؤلاء من أطراف « الصين » سنة ٦١٧ هـ قاصدين بلاد المسلمين فما مروا ببلد إلا ملكوه حتى وصلوا إلى « بغداد » فأعملوا فيها القتل والنهب والتخريب سنة ٦٥٦ هـ وقتلوا الخليفة، وأمست البلاد كلها في خوف ورعب نتيجة لبطشهم وفتكهم، حتى أن بعض الأمراء كانوا يرسلون لهم الهدايا خوفًا منهم وطمعًا في إبقائهم في مناصبهم، وكان التتار يقابلونهم بالخيانة والغدر.

واستمروا في مسيرهم وبلاد المسلمين تسقط الواحدة تلو الأخرى، حتى شارفوا حدود « مصر ». وكان بلوغ التتار العلو في الأرض إيذانًا

بالانحدار والهبوط، فقد هيأ اللَّه سبحانه وتعالى « قُطُز بن عبد اللَّه المتوفى سنة ٦٥٨ هـ » لملاقاتهم وإيقاف زحفهم، فتلاقوا في « عين جالوت » وكانت الغلبة فيها للمسلمين الذين أبدوا أروع البطولات والتضحيات في سبيل حماية الإسلام، وكان ذلك يومًا من أيام اللَّه فعلًا. ثم جاءت وفود التتار تعلن إسلامها بعاداتها وتخلفها، فكان يقبل منهم ذلك وتقتطع لهم الأراضي لاستصلاحها.

ورغم ذلك فقد كانت قوى من التتار تشن الغارات على بلاد المسلمين في الشام ظنًا منهم أنهم أحق بالملك من أهلها يؤيدهم في ذلك بعض أمراء المناطق، ونفر من العلماء الطامعين في الأبهة والرياسة.

فهب سلاطين المماليك لقتالهم معتبرين أنهم بغاة خارجين. وظل الأمر كذلك حتى سنة ٧٢٢ هـ حيث حلّ الود والصفاء بين مسلمي أهل البلاد الأصليين والمسلمين الوافدين الجدد محل الخصام والجفاء.

وقد اتسم هذا العصر سياسيًّا بما يلي:

- ضعف سلطان الخليفة.
- انقسام وتمزق شديدان.
- استبداد في الحكم.
- هجمات شرسة من الخارج.
- جهاد مشرف وصد للعدوان.
- بروز قادة امتلأت قلوبهم غَيْرة على دين اللَّه وأهله.

□ **الجانب الاجتماعي:**

شهد عصر ابن تيمية مزيجًا من الأجناس، والطبقات، والقيم، والثقافات.

فهناك سكان البلاد الأصليين في مصر والشام.

وهناك الأتراك المماليك الذين تربعوا على عرش السلطة باجتهادهم.

وهناك التتار المندفعون من أقصى الشرق والذين اعتنقوا الإسلام.

ولكل عاداته، وثقافته، وأخلاقه.

وهناك الفرنجة الذين التقوا مع المسلمين في ساعات الأمن والمعاهدات عن طريق الحوار وتبادل المنافع التجارية.

فإذن فقد تأثر المجتمع الإسلامي في « مصر والشام » بالتحديد. بما حمل إليه من أفكار، وأعراف، وقيم، وأخلاقيات، وسلوكيات. فأصبح هناك أعراف غير إسلامية، ومؤثرات جاهلية تتفاعل فيه بقوة نظرًا للخلطة، تكوَّن على إثرها مجتمع مضطرب ليس فيه قرار ولا سكون في مختلف الميادين الاجتماعية. وقد كانت هناك جماعات قليلة تنتسب إلى النصرانية واليهودية المحرفتين، وكانت هناك أيضًا فرق منتسبة إلى الإسلام كذبًا وزورًا.

وكان لهؤلاء جميعًا مواقف مخزية مع أعدائنا الصليبيين والتتار فناصروهم علينا، وقاتلونا بأيديهم. وكانوا عيونًا لهم علينا، ولكنهم قد نالوا جزاء خبثهم وبغيهم.

وحتى أهل العلم والفكر فقد تمزقوا وتفرقوا، وكانوا شيعًا وأحزابًا وكان لهم أسوأ الأثر في التمزق، والتفرق، والابتداع، وكان هناك بقية من أهل العلم متمسكة بالكتاب والسنة، وتدعو الناس إلى الاتباع ونبذ الأهواء،

أما الإنحلال الخلقي فبديهي أن يصاحب هذه الأمشاج - من صليبيين، وتتار، ويهود، وملاحدة، وفرق باطنية إباحية- إنحلال خلقي وفواحش اجتماعية.

□ **الجانب العلمي:**

يمكننا القول إن الجانب العلمي في عصر ابن تيمية كان قد قُيد بأغلال الجمود على أقوال السابقين، فلم يَعْدُ دور العلماء فيه عن الحفظ والنقل والتحرير والشرح والاختصار، ودون إضافة أو تجديد إلا في النذر اليسير. وكانت كل مدرسة تولي عنايتها أقوال إمامها ولا تخرج عنها، بل كانت تنتصر له وتتعصب وأضحى لدى كل واحدة منها اقتناع بأن الخير كل الخير في العكوف على الأئمة السابقين دون الخروج عليهم.

ونستطيع أن نقول عن هذا العصر علميًا بأنه اتسم بتقليد فقهي، وجمود فكري، ووهن حضاري، وغزو ثقافي جاءنا مع الوافدين، سواء منهم الذين أسلموا وعاشوا بين أظهرنا، أو الذين فروا إلى ديارهم بعد أن ردهم اللّه بغيظهم. ونتيجة لذلك كان إذا خرج أحد فقهاء هذا العصر الذي نؤرخ له بفتوى عما هي عليه المدارس أو إحداها باجتهاد حط أقرانه من قدره، وسفهوا رأيه، وفندوا دعواه، بل وأقاموا الدنيا عليه ولم يقعدوها.

فهذه النزعة الخلقية السيئة حالت بينهم وبين السمو إلى مرتبة الاجتهاد.

وبعدُ: فإن الحقبة التي عاش فيها «ابن تيمية» طغى فيها التسلط السياسي والعسكري، والتمزق الاجتماعي، وهجوم الباطنيين، وموالاة غير المسلمين، وإشاعة الثقافات القديمة، وتوهين قيم الكتاب والسنة، والتقليد الفقهي، والجمود الفكري، وتفكك وحدة العالم الإسلامي، وكثرة فرق الضلال والتضليل.

في هذه البيئة نشأ « ابن تيمية » وتثقف على أيد أئمة متمسكين بالكتاب والسنة، وتمهر، وتقدم فجاهد بلسانه، وسيفه، وقلمه وأوذي بشتى فنون الإيذاء حتى حُبس ومات بسبب اجتهاداته واختياراته.

❋ ❋ ❋



الفصل الأول

السيرة الذاتية لابن تيمية

□ تمهيد:

أن الكلام عن الشيخ « ابن تيمية » هو كلام عن كوكبة من الفقهاء والحفاظ والعلماء في مختلف فنون المعرفة الإسلامية ؛ لما أحدثته فتاواه واختياراته من ضجيج وأخذ ورد، ونقد ومدح.

وكلام أيضًا عن فترة زمنية مليئة بالحوادث، التي كان لها الأثر الأكبر في التراجع الحضاري والثقافي للأُمة الإسلامية. فقد تحوّلت من عنصر فعال مؤثر إلى جسد مريض متأثر خارت قواه، وضاعت هيبته وسطوته. حتى أنه لم يمكنه الحفاظ تمامًا على موروث السلف الصالح.

فكان لها الدور البالغ في تكوين « ابن تيمية » الفكري والعلمي، وفي سلوكه أيضًا وسيرته.

ولأجل ذلك آثرت أن يأخذ القارئ بطرف من تلك الحوادث من كل نواحيها - كما سبق بيان ذلك - ويلم بخيرها وشرها، وأن يعيش مع « ابن تيمية » منذ ولادته ونشأته، مرورًا بشبابه وكهولته حتى كبره ووفاته، علّه يكوّن فكرة واقعية منصفة بعيدة عن عملتي الإفراط والتفريط.

فكما له خصوم وناقمون فله من الطرف الآخر معجبون ومحبون.

فمعرفة أحوال تلك الحقبة من التاريخ المتمثلة في الجانب السياسي، والعلمي والدعوي، والاجتماعي تساعد على فهم توجهه الفكري والفقهي، وإدراك سر مخالفة مَن خالفه وبدّعه بل وكفّره.

وتعاون أيضًا على اعتماد موقف منه، قائم على قواعد ثابتة لا غش

فيها، ولا وكس، ولا شطط وبالتالي فلا نغمطه حقه ونحقر من شأنه، ولا نرفعه إلى ما لا يستحقه، بل نكون معه منصفين عادلين.

وهذا ما رجوته من هذا الفصل التمهيدي، ومن التوطئة السابقة، وقسمت هذا الفصل إلى عدة مباحث.

□ المبحث الأول: مولده[١]:

ولد الشيخ في «حرّان»[٢] ليلة الاثنين عاشر ربيع الأول من سنة ٦٦١ هـ وبقي فيها إلى أن بلغ السادسة من العمر، ثم رحل به أبوه وبإخوانه إلى دمشق بعد ظهور التتار.

□ المبحث الثاني: نسبه:

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللّه بن الخضر بن محمد ابن الخضر ابن تيمية النميري الحراني ثم الدمشقي.

واختلف في سبب تسمية (تيميّة) فقيل:

إن جده محمد بن الخضر[٣] حج على درب تيماء[٤]، فرأى هناك طفلة حسناء، فلما رجع وجد امرأته قد وضعت أنثى فلما رفعوها إليه قال: يا تيمية[٥]! يا تيمية! يعني أنها تشبه التي رآها بتيماء فسمي بها.

وقيل إن جده السابق كانت أمه تسمى (تيمية) وكانت واعظة مشهورة، فنسب إليها وعرف بها.

---

(١) هذا الفصل مأخوذ بمجمله من الفصل الأول من كتابنا "ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد".

(٢) حرّان من أمهات مدن الجزيرة بين نهري دجلة والفرات.

(٣) كان شيخ حران وخطيبها توفي سنة ٦٢٢هـ. الوافي بالوفيات ٣/٣٧.

(٤) بُلَيْد من أطراف الشام على طريق الحجاج. معجم البلدان ١/٩٠٧.

(٥) الصواب في النسبة إلى تيماء تيماوية.

وقيل: إن (تيمية) لقب لجده الأعلى[(١)].

أما والدته فهي: ست النعم بنت عبد الرحمن الحرانية المتوفاة سنة ٧١٦هـ في دمشق، ولم ترزق بنتًا قط[(٢)].

◻ المبحث الثالث: هجرة والده به وبإخوانه إلى دمشق:

بعد ظهور التتار هاجر والداه به وبأخويه[(٣)] إلى دمشق سنة ٦٦٧ هـ، فساروا ليلًا، وكان العدو يلاحقهم، فابتهلوا إلى اللّه، واستغاثوا به فنجوا وسلموا.

ولقد كان لهذه الهجرة، وما رآه « أحمد ابن تيمية » من ظلم التتار واضطراب صفوف الرجال، وتمزق الدولة الإسلامية أثر كبير في نفسه ومشاعره يدل على ذلك مواقفه الرائعة ايام شبابه ضد التتار.

◻ المبحث الرابع: نشأته:

نشأ « أحمد » بدمشق أتم النشئ وأزكاه، وأنبته اللّه في بيت علم وتديّن، عرف عنه العفاف والتصون والاقتصاد في المأكل والملبس، إذ كان آباؤه من فقهاء الحنابلة حيثما أقاموا.

فأبوه الأول: « عبد الحليم » كان فقيهًا أصوليًا، وله عدة تصانيف فقهية وأصولية. وقد باشر بدمشق دار الحديث وكانت له دروس في الجامع الأموي[(٤)].

---

(١) رجَّحَ الشيخ "أبو زهرة" أن ابن تيمية كان كرديًا. ونسبه "الزركلي" في "الأعلام" إلى بني نُمير ١/١٤٠ وكذا "زهير الشاويش" في مقدمة كتاب "المسائل الماردينية" لابن تيمية. ونسبته دائرة المعارف الإسلامية إلى العرب ١/٢٣١. وعلى كلٍ المرء بنفسه لا بنسبه.

(٢) البداية والنهاية ١٤/٧٩

(٣) هما عبد اللّه المتوفى سنة ٧٢٧هـ وكان الشيخ أحمد يكرمه. الدرر الكامنة ٢/٢٦٦ وعبد الرحمن المتوفى ٧٤٧هـ وكان تاجرًا دينًا. الدرر الكامنة ٢/٣٢٩.

(٤) المتوفى سنة ٦٨٢هـ. انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣١٠ وشذرات الذهب ٥/٣٧٦.

وجده: «عبد السلام» كان أيضًا فقيهًا، أصوليًا ومفسرًا، وحافظًا. له: الأحكام الكبرى، والمحرر في الفقه، والمسودة في أصول الفقه، وله تفسير، وغير ذلك[١].

وجده «محمد الخضر» الذي كان فقيه «حرّان» وخطيبها صاحب التصانيف المتنوعة[٢].

فقد نشأ إذًا في حجور العلماء، ودوحات كتب آبائه التي نقلها أبوه معه من «حران» إلى دمشق، ورأى «أحمد» حرصه على سلامتها.

فأخذ بمطالعتها والاشتغال بها بعد أن تعلم الخط، والحساب، وحفظ القرآن، وقرأ العربية، وسمع الحديث وحفظه ورواه، ونظر في الرجال والعلل، وتفقّه، وأقبل على التفسير، وأحكم علم الأصول والفلسفة. فتمهّر، وتميز، وتقدم، وصار عجبًا في سرعة الاحتضار، وقوة الذهن، والتوسع في المنقول والمعقول، والاطلاع على مذاهب الغير حتى تأهل للفتوى والتدريس وهو ابن سبع عشرة سنة.

وكانت مخايل النجابة عليه في صغره لائحة، ودلائل العناية فيه واضحة، ولم يزل منذ أبان صغره مستغرق الأوقات في الجد والاجتهاد. وقد حباه اللّٰه بمؤهلات فطرية أهلته للتميز والتفوق على الأقران. فمنها:

أ) الذكاء النادر:

لقد ظهرت تلك الموهبة عليه منذ صغره، فقد جاء في «الوافي

---

(١) المتوفى سنة ٦٥٢هـ. مفاتيح الفقه الحنبلي ١٢٤/٢. ذيل طبقات الحنابلة ٢٤٩/٢.

(٢) انظر هدية العارفين ١١١/٢. وهامش رقم (١) من الصفحة السابقة.
وذكرت مصنفاته في مفاتيح الفقه الحنبلي فهي: التفسير الكبير - تلخيص المطلب - شرح الهداية- ترغيب القاصد، وغيرها ١١٦/٢.

بالوفيات »[1] أنه كان ذات يوم عند « بني المنجا » فادّعوا عليه شيئًا أنكره، فأحضروا شيئًا ليضربوه به، فلما وقف عليه ألقى الكتاب الذي في يده غيظًا،

فقالوا له: ما أنت إلا ولد جريء، ترمي الكتاب من يدك وهو كتاب علم؟

فقال مسرعًا: أيما خير أنا أو موسى؟

فقالوا: موسى.

قال: أيما خير هذا الكتاب، أو ألواح موسى؟

قالوا: ألواح موسى.

قال: إن موسى لما غضب ألقى الألواح من يده.

بهذا الذكاء ما دخل فرعًا من فروع المعرفة إلا برع فيه، واستدرك أشياء على أهله، وفاق فيه المعاصرين له.

وبهذا الذكاء تميّز باستنباط المعاني الدقيقة من الآيات والألفاظ النبوية، وإبراز الدلائل منها على المسائل.

ب) الذاكرة الحافظة العجيبة:

لقد أشاد كل مَنْ ترجم « لابن تيمية » بها، وأعلا من شأنه حتى قيل إنه كان يمر على الكتاب مرة مطالعة فيُنقش في ذهنه، ثم ينقل منه بعد سنوات فقرات، وينسبها إلى قائليها دون تبديل أو تغيير. ومعلوم أن الحافظة القوية، والذكاء الحاد أساس العلم.

وقد قال خصمه « ابن الزملكاني الشافعي »[2]: « لم يُرَ منذ خمسمائة

---

(١) وهو لخليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤هـ - ١٧/٧.

(٢) هو الإمام العلامة محمد بن علي الزملكاني الشافعي المتوفى في طريقه إلى القاهرة سنة ٧٢٧ هـ. طبقات الشافعية الكبرى ١٩٠/٩.

سنة أحفظ منه ».

هذه الذاكرة أهلته ليتولى كرسي التدريس بعد وفاة أبيه وهو دون العشرين من العمر، مع وجود كبار الفقهاء وعلماء العصر.

فقال « البزّار »[(١)]: (ومن أعجب الأشياء في حفظه أنه لما سُجن صنف كتبًا كثيرة، ذكر فيها الأحاديث، والآثار، وأقوال العلماء، وأسماء المحدثين، والمؤلفين، ومؤلفاتهم،وعزا كل شيء من ذلك إلى ناقليه وقائليه. كل ذلك بديهة من حفظه؛ لأنه لم يكن عنده حينئذ كتاب يطالعه. ونُقِّبت واختبرت فلم يوجد فيها - بحمد اللَّه - خلل ولا تغيّر)[(٢)].

فهذا الوعاء المستوعب الذي يمد صاحبه بما أودعه فيه من معارف وعلوم عند الحاجة، كان من الأسباب الأولية التي دفعت خصومه للاعتراف بأنه ما ناظره أحد إلا واستفاد منه.

وقال « ابن عبد الهادي »[(٣)]: (بلغني أن بعض مشايخ « حلب » قدم إلى دمشق وسمع « بأحمد ابن تيمية »وكثرة حفظه - وهو يومئذ صبي - فلقيه واختبره ببضعة عشر حديثًا، سندًا ومتنًا، بعد أن كتبهم له على لوح كان بيده، فاطلع عليهم « أحمد » مرة واحدة ودفع باللوح إلى الشيخ الحلبي وقرأهم عليه عن ظهر قلب كأحسن ما يكون، فقام الشيخ الحلبي وهو يقول: إن عاش هذا الصبي ليكونن له شأن عظيم فإن هذا لم يُر مثله)[(٤)].

---

(١) هو الحافظ الفقيه عمر بن علي البغدادي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ الدرر الكامنة ٢٥٦/٣.

(٢) الأعلام العلية ص ٢٤.

(٣) هو الحافظ الفقيه المفسر محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي المتوفى سنة ٧٤٤ هـ تفقه على ابن تيمية ولازمه مدة. ذيل طبقات الحنابلة ٤٣٧/٢.

(٤) العقود الدرية ص (٢٠).

حتى أن « السبكي »[١] وهو الخصم الشديد « لابن تيمية » يقول عنه: كان مكثرًا من الحفظ[٢]. وقال: « وله اطلاع »[٣].

ج) الرغبة الشديدة في القراءة:

إن هذه الخَصيصَة الغالية قلّ من اتصف بها إلا وبرع، بل وفاق وتقدّم. و« ابن تيمية » لم يكن ممن يغتر بذكائه وقوة حافظته، فيكسل عن تحصيل العلم ويتخلّف، بل لم يكن يؤثر لذة عليها، وكان يصرف جل أوقاته فيها. وقد ساعده على ذلك تعدد المكتبات الخاصة والعامة في « دمشق » بعد رحيل علماء « العراق » إليها إبان علو أمر التتار. فربى نفسه، وأتقن العلوم، ولم يترك بابًا من أبواب العلم إلا وأتقنه، حتى فاق فقهاء المذاهب في عصره وعلمائها - كما قال أبو زهرة -[٤].

فكان إذًا حريصًا على الطلب، مُجدًا في التحصيل، ودؤوبًا في الاشتغال بالعلم. وقد قالوا: إن أباه وأخويه، وجماعة من أهله سألوه أن يذهب معهم ليروّح عن نفسه، ويتفرج، فهرب منهم، فلما عادوا آخر النهار لاموه على تخلّفه وتَرْكه لاتباعهم فقال:

أنتم ما تزيّد لكم شيء، ولا تجدد، وأنا حفظت في غيبتكم هذا المجلد. وكان ذلك الكتاب هو: « جَنة الناظر وجُنة المناظر ».

فكانت نفسه لا تشبع من العلم، ولا تروى من المطالعة، ولا تمل من

(١) هو قاضي القضاة تقي الدين علي بن عبد الكافي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. طبقات الشافعية الكبرى ١٣٩/٩. الدرر الكامنة ٣٦٧/٣.

(٢) الرسائل السبكية ص ١٥٩.

(٣) المرجع السابق ص ٨٥.

(٤) هو محمد بن أحمد أبو زهرة الفقيه الأصولي المصري المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ الأعلام ٢٥/٦. وانظر "ابن تيمية" له ص ٢٨.

الاشتغال، ولا تكلّ من البحث. وكان يحضر المجالس والمحافل فيتكلم، ويناظر، ويفحم الكبار ويأتي بما يُحيّر أعيان البلد في العلم.

د) الإرادة القوية والشجاعة.

إن الذكاء الخارق، وسعة العلم إن لم تدعمهما إرادة قوية تبعث على المضي قدمًا في الطريق، وتحول دون تسرب الملل إلى النفس، وكذا الكسل من جراء الانكباب النَّهم على القراءة والبحث، فإن النتائج ستكون غير ناضجة، وغير مكتملة.

ومن هنا فقد كان الشيخ قوي الإرادة والتصميم. ظهرت آثارها يوم أن أعلن اختياراته المتنوعة وجهر بها، وما جرّ ذلك عليه من محن وبلايا فأمكنته من الثبات والاستمرار من غير تردد أو ضعف.

وكذا فإن سعة العلم تتطلب شجاعةً للجهر بما يقتنع به من حقائق - وإن كان فيها مخالفةً صريحة لكبار الأئمة - ولمواجهة الخصوم وإن كانوا أولي بأس شديد، وإلا بقي العلم على الرفوف، وفي ثنايا الأوراق.

وإن هذه الخَلّة قد ظهرت في الشيخ بأجمل صورها، وأوضح أشكالها في مواطن عديدة من حياته ساهمت في تخليد سيرته، وما تضمنتها من مواقف وأفكار.

استمِعْ إلى شجاعته وثقته بسعة علمه في قوله لمخالفيه ساعة مناظرته:

« قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها (أي عقيدته) ثلاث سنين. فإن جاء بحرف واحد عن أحد القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦٩/٣.

□ المبحث الخامس: العلوم التي نبغ فيها :

تكلم المؤرخون « لابن تيمية » عن علومه ومعارفه وغزارتها فكان مما قالوه :

ففي التفسير:

فإنه فيه من الغاية التي يُنتهى إليها، والنهاية التي يعوّل عليها. وله في استحضار الآيات قوة عجيبة.

وكان يجلس للتفسير أيام الجمعة على كرسي في الجامع الأموي من حفظه مكان أبيه من غير تلعثم أو تردد، وكذا عند استنباطه لدقائق الآيات، ونقله لأقوال العلماء في التفسير، واستشهاده بدلائله، ورده على من يخالفهم من المفسرين. وله فيه عدة مصنفات مطبوعة.

وقد كان اهتمامه عظيمًا بتفسير القرآن في سجنه الأخير. فكتب جملة كبيرة تشمل على نفائس جليلة[1] وقال:

« قد فتح اللّه علي في هذا الحصن في هذه المرة من معاني القرآن، ومن أصول العلم أشياءً كان كثير من العلماء يتمنونها.

وكانت أحيانًا تغلق عليه بعض الآيات فيذهب إلى المساجد المهجورة ويمرّغ وجهه بالتراب تذللًا لمولاه ويقول: « يا معلم آدم وإبراهيم علِّمني ».

وكما سبق القول عنه من أنه كان شديد المطالعة لا يشغله عنها شيء ومن هنا فهو يقول: « ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير ثم أسأل اللّه الفهم ».

وفي السنة:

فقد كان من أضبط الناس لسنة رسول اللّه ﷺ قولًا، وفعلًا، وقضايا، وغزوات.

---

(١) وقد طبع منها: دقائق التفسير، التفسير الكبير، وغيرهما.

وكان أكثر معرفة في صحيح المنقول عنه وسقيمه، فقد سمع في صغره من أكثر من مئتي شيخ، وسمع مسند الإمام «أحمد بن حنبل» مرات، وسمع الكتب الستة الكبار والأجزاء، والمعاجم فإنه سمع كلًا منها مرات عدة، وقرأ ونسخ وانتقى.

وكانت لديه مقدرة على استنباط المعاني من الألفاظ النبوية والأخبار المروية، وإبراز الدلائل منها على المسائل، وتبيين مفهوم اللفظ ومنطوقه، وإيضاح المُخصص للعام، والمقيد للمطلق، والناسخ للمنسوخ.

وكان على معرفة تامة بالعلل والرجال، وأسرعهم استحضارًا لما يريد منها. وقلّ أن يذكر حديثًا في مصنف، أو فتوى إلا ويبين في أي دواوين السنة هو، وفي أي قسم. وقد بالغ المترجمون له في هذا حتى قالوا:

«كل حديث لا يعرفه «ابن تيمية» فلا أصل له»

وكان - رحمه اللَّه - شديد التمسك بها، فلم يكن يلتفت إلى أي قول يخالف سنة رسول اللَّه ﷺ ويقول:

«كل قائل إنما يحتج لقوله لا به إلااللَّه ورسوله»

وفي الفقه وأصوله:

فقد تفقه في أول نشأته بمذهب آبائه الحنبلي، فلم يكن أحد في مذهبه أنبه ولا أنبل منه.

وقد أفتى وهو دون العشرين، ثم اطلع على فقه بقية المذاهب وأصولهم، وأقوال السلف، وقلّ أن يذكر مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأئمة من الصحابة وغيرهم، ولم يكن له نظير في ذلك حتى قيل عنه:

«إنه أدرك غاية الفقه».

وكان إذا وقعت واقعة وسئل عنها إلا وأجاب فيها بديهة بما بهر

واشتهر، وصار ذلك الجواب كالمصنَّف الذي يحتاج فيه غيره إلى زمن طويل ومطالعة كتب. وقد خلّف لنا مجموعة فقهية لهي بحق موسوعة جليلة في مختلف أبواب الفقه، أوردها على طريقة الفقه المقارن مؤيدًا ومخالفًا ببراهين ومقدمات، وأمور لم يسبق إليها، حتى أنه قد خالف الأئمة الأربعة في عدة مسائل، واحتج لها بما يشفي ويقنع[1].

أما أصول الفقه فقد قرأه على أيدي مشايخ (سيأتي ذكرهم) وصنف فيه «صحة أصول أهل المدينة» و «القياس» واكمل «المسودة في أصول الفقه» التي بدأها جده وزاد عليها أبوه وأتمها هو بنفسه. فحفظ، ووعى، واختار فهو يقول عن أصول مالك:

«من تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة وجد أصول مالك، وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد»[2].

وبعد اختياره فقد خرّج عليها كثيرًا من الفروع، وخالف فيها كبار الأئمة.

وفي العربية:

فقد قرأها على يد الشيخ «ابن عبد القوي»[3] ثم أخذ «الكتاب لسيبويْه»[4] فتأمله وفهمه، وخطأه في ثمانين موضعًا[5] وكان هذا سبب

---

(١) انظرها في رسالة الدكتوراه "ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد" للباحث.

(٢) مجموع فتاوى ٣٢٨/٢٠.

(٣) محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي المقدسي الحنبلي المحدث النحوي. درس وأفتى وبرع في العربية واللغة. توفي سنة ٦٩٩هـ. البداية ٣٣٦/١٣ - شذرات الذهب ٤٥٢/٥ - ذيل طبقات الحنابلة ٣٤٣/٢

(٤) الكتاب في النحو. وسيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، المتوفى سنة ١٦١ هـ. بغية الوعاة ٢٢٩/٢.

(٥) انظر الدرر الكامنة ١٦٣/١.

المنافرة بينه وبين ابن حيّان كما سيأتي بيانه.

وكانت له يد طولى في معرفة اللغة والعربية، وبرع فيها، وتفوّق حتى أصبح قوله فيها يذكر مع أقوال أئمتها المشهورين[1].

ومع ذلك فهو كثير الاستشهاد بأشعار العرب وأقوالهم.

وفي الملل والنحل:

فقد نظر في الملل والنّحل، وقرأ واستوعب.وله ردود كثيرة ومتنوعة على الفرق المختلفة من باطنية، ورافضة، ومبتدعة.

وكان إذا حاضر فيهما لم يُر أوسع من نحلته في ذلك، ولا أرفع في درايته، حتى ناظر، وصنف وفضح الفرق بعقائدها وأفكارها وعوارها بما يشفي ويروي.

كل ذلك يتطلب منه إطلاعًا واسعًا على ما عندهم، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وقال: «أما الأصول فقد رأيت أهل البدع والضلالات تجاذبوا فيها وأوقعوا الناس في التشكيك في أصول دينهم. لذلك أكثرت من التصنيف في أمر الرد عليهم».

وله مناظرات مع يهود ونصارى وكذا ردود رائعة. وكان من بركة إخلاصه أن أسلم على يديه خلق كثير من أهل الكتاب، وتاب على يديه أيضًا جماعات من أهل الفرق الضالة.

فقد رد على يهوديّ بقصيدة شعرية طويلة نظمها في الحال، ورد على النصارى بكتاب «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» ورد على الشيعة وغيرهم بكتاب «منهاج السنة النبوية».

---

(١) انظر جلاء العينين ٢٠-٢١ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٤.

وفي الكلام والفلسفة:

فقد تأملهما وبرز فيهما على أهلهما، ورد على رؤسائهم وأكابرهم، وتوسع في ذلك توسعًا عظيمًا لما رأى من آثارهما السيئة في عقائد وكلام الناس. فألّف في ذلك لنقض أقوالهم، وتزييف أمثالهم وأشكالهم، وإظهار عوارهم وانتحالهم، وتبديد شملهم، وقطع أوصالهم ولإجابتهم عن شبههم الشيطانية، ومعارضتهم النفسانية بما منحه اللَّه به من الدلائل النقلية، والتوضيحات العقلية.

ومن اطلع عليها أدرك توسعه، وذاك التعمق في الكلام والفلسفة، وتلك العقلية الجبارة.

□ المبحث السادس: حاله عند إلقائه الدروس:

وهذا « عمر البزار » يصف لنا حال « ابن تيمية » وهو يلقي دروسه، وكان أحد الحاضرين لبعضها بقوله:

(كنت في حال إقامتي « بدمشق » لا أفوّتها. فكان ابن تيمية لا يهيئ شيئًا من العلم ليلقيه ويورده. فيشرع فيفتح اللَّه عليه إيراد علوم، وغوامض لطائف، ودقائق فنون ونُقول، واستدلالات بآيات وأحاديث، وأقوال العلماء، واستشهاد بأشعار العرب. وهو مع ذلك يجري كالسيل، مغمضًا عينيه حتى يبهر كل سامع وناظر، فلا يزال كذلك إلى أن يصمت. ويقع عليه إذ ذاك من المهابة ما يرعد القلوب، ويحيّر الأبصار والقلوب، ولا واللَّه ما رأيت أحدًا أشد تعظيمًا لرسول اللَّه ﷺ ولا أحرص على اتباعه ونصرة ما جاء به منه)[1]

وكان مما خصه اللَّه تعالى به سرعة الكتابة، فكان يكتب من حفظه ومن

---

(١) الأعلام العلية ص ٢٩-٣٠ باختصار.

غير نقل في الجلسة الواحدة مجلدًا لطيفًا.

وقد سأله يهودي عن مسألة في القدر نظمها شعرًا في ثمانية أبيات، فلما وقف عليها «ابن تيمية» فكّر لحظة يسيرة وأنشأ يكتب جوابها فإذا هو نظم من بحر أبيات السؤال وقافيتها تقرب من مائة وأربعة وثمانين بيتًا؟!!![1].

وقد قال «ابن الزملكاني» عن علم «ابن تيمية»: «كان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جالسوه استفادوا في مذاهبهم منه أشياء، ولا يعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه (وابن الزملكاني أحد مناظرين ابن تيمية) ولا تكلم في علم من علوم الشرع، أو غيرها إلا فاق فيه»[2].

□ المبحث السابع:

مآثره الحميدة:

لم يكن الشيخ بالعالم الذي يصنف ويفتي ويعمل بعقله من غير أن يلتفت إلى روحه ليزكيها، ولا إلى نفسه ليجليها من دنس الشيطان، فلقد كان يتمتع بأخلاقيات عالية يقر بها كل من قرأ سيرته فمنها:

تعبده:

فقد كان دائم الابتهال إلى اللّه كثير الاستغفار، حتى قال ذات مرة «إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تشكل عليّ، فأستغفر اللّه تعالى ألف مرة أو أكثر، أو أقل حتى ينشرح الصدر وينحل الإشكال».

وكان من عاداته ألا يكلم أحدًا بعد صلاة الفجر من غير ضرورة، فلا يزال في الذكر يسمع نفسه، وربما يسمع مَنْ إلى جانبه حتى ارتفاع الشمس.

وكان مواظبًا على تلاوة القرآن العظيم، مكررًا لأنواع التعبدات الليلية

---

(١) الكواكب الدرية ص ٧٩.

(٢) شذرات الذهب ٨٢/٦.

والنهارية متخذًا العلم والعمل صاحبين، وكان يديم النظر إلى السماء كأن فيها شيئًا يثبته. وقد صحت في ذلك أحاديث عن رسول اللَّه روى البخاري منها في كتاب الأدب. باب رفع البصر إلى السماء وأشار إلى بعضها ابن حجر في شرحه للفتح.

زهده:

فقد جعله اللَّه له شعارًا من صغره فلم يكن يدخر درهمًا ولا دينارًا، وإنما كانت بضاعته مدة حياته العلم.

ولم يسمع عنه أنه رغب في زوجة حسناء - بل لم يتزوج أصلًا -[1] ولا عقار ولا رغب في دواب، ولا ثياب ناعمة، ولا مشى ولا زاحم في طلب الرئاسات، بل عرضت عليه المناصب فرفض.

وما كان يذكر شيئًا من ملاذ الدنيا ونعيمها، ولا يسأل عن شيء من عيشها. وكان يكتفي بالقليل من الطعام، ويأكل ما حضر بلا تقزز أو اشمئزاز.

وكان أخوه « عبد الرحمن » يقوم بمصالحه والإنفاق عليه، مع أن الأمراء والتجار والكبراء كانوا يحبونه ويطيعونه ويتوددون إليه، ولكنه مع هذا كان معرضًا عن زينة الحياة الدنيا ومُتَعها.

ولما سافر « ابن تيمية » إلى « مصر » لحض السلطان على جهاد التتار رتّب له في مقر إقامته كل يوم دينارًا، وأرسل له صُرة قماش فردها ولم يقبل منها شيئًا. وحينما أراد خصومه أن يوقعوا بينه وبين السلطان نقلوا إليه أنه

---

(١) وذلك لأنه منذ عقل اشتغل بالعلم والتحصيل، ثم بالفتوى والتدريس وتصحيح بعض ما يعتقده القوم صوابًا. ومن هنا فما كان ليخرج من سجن حتى يدخل في آخر، وإذا خرج انشغل بجهاد التتار والباطنيين حتى آتاه اليقين وهو سجين.

يسعى للسلطان والحكم، فاستدعاه السلطان وسأله عن ذلك فأجاب: « إن ملكك وملك التتر لا يساوي عندي فلسًا واحدًا. فضحك السلطان وأعجبه الرد!!.

هذا الزهد فيما في أيدي الناس يدفعهم إلى محبته، يؤيد ذلك ما جاء عن النبي ﷺ « **وازهد فيما في أيدي الناس تحبك الناس** »[1].

ومن هنا فقد كان « لابن تيميـة » في قلوب الناس منزلة رفيعة، حسده عليها بعض علماء عصره وترتب عليها عداوات وخصومات شديدة سيأتي ذكرها.

ولم يزهد فيما في أيدي الناس فحسب. بل لم يرو عنه أنه خالط الناس في بيع، ولا شراء، ولا معاملة، ولا تجارة، ولا مشاركة، ولا عمارة، ولم يقبل جراية ولا صلة لنفسه من سلطان ولا أمير ولا تاجر!!

ولم يسمع أنه طلب طعامًا ما قط وكان إذا أكل يأكل شيئًا يسيرًا.

كرمه:

كان « ابن تيمية » مجبولًا على الكرم، فلا يتطبعه ولا يتصنعه، بل هو له سجيّة. وكان لا يرد مَنْ يسأله شيئًا يقدر عليه من دراهم، ولا دنانير، وثياب، وكتب.

وكان إذا أتته هدايا جمعها ووهبها بأجمعها لأهل العوز والحاجة.

وقد قالوا: إنه كان مارًا في بعض الأزقة فدعا له بعض الفقراء، وعرف الشيخ حاجته ولم يكن معه ما يعطيه فنزع ثوبًا من على جلده ودفعه إليه،

---

(١) رواه ابن ماجه. وفي سنده خالد بن عمرو القرشي وهو متروك. ولكن له متابع من طريق محمد بن كثير الصنعاني. قال عنه الذهبي: صدوق مختلف فيه. وقال المنذري: أصلح حالًا من خالد. الترغيب والترهيب ١٥٦/٤ - ١٥٧ الكاشف ٢٧٢/١ - و ٩١/٣.

وقال له بِعه بما تيسر وأنفقه، واعتذر إليه لكونه لم يحضر عنده شيء من النفقة.

تواضعه:

كان يتواضع للكبير والصغير، والجليل والحقير، ويدني الفقير الصالح ويكرمه ويؤنسه، ويباسطه بحديثه حتى أنه ربما خدمه بنفسه، وأعانه بحمل حاجته جبرًا لقلبه.

وكان لا يسأم ممن يستفتيه أو يسأله، بل يُقبل عليه ببشاشة وجه، ولين جانب، ويقف معه حتى يكون هو الذي يفارقه، ولا يحرجه، بل يجيبه ويفهمه.

وكان ملازمًا للتواضع في قيامه،وقعوده، ومشيته، ومجلسه، وملبسه الذي كان كغالب الناس ومما اتفق وحضر.

كراماته:

قال الحافظ «عمر البزّار»:

«جرى بيني وبين الفضلاء منازعة في عدة مسائل، وطال كلامنا فيها، وجعلنا الشيخ (ابن تيمية) المرجع، فلما حضر هممنا لسؤاله عنها فسبقنا هو وشرع يذكر لنا مسألة مسألة كما كنا فيه، ويذكر أقوال العلماء فيها، ثم يرجح منها ما رجحه الدليل حتى أتى على آخر ما أردنا.فبقينا ومَن حضر مبهوتين متعجبين»[1].

وحكى «البزار» أيضًا أن أحد المقرئين بدمشق حدثه عن نفسه قائلًا:

«مرضت مرضة شديدة، فجاءني ابن تيمية، فجلس عند رأسي وأنا مثقل بالحمى والمرض، فدعا لي وقال: قُم جاءت العافية. فما كان إلا أن

(١) الأعلام العلية ٥٨.

قام وفارقني، وإذا بالعافية قد جاءت وشفيت لوقتي»[١].

وروى هذه الواقعة نفسها «المقريزي»[٢] في «المقفى الكبير»[٣].

وقال ابن الوردي[٤]: «وكم عوفي من الصراع الجني إنسان لمجرد تهديد الشيخ للجني»[٥].

هذا بالإضافة إلى صدقه واستقامته، وتحسين الظن بإخوانه، وعفته، وكف الأذى عن الآخرين، وغير ذلك من محاسن الأخلاق.

شجاعته وجهاده:

قد يظن القارئ أن «ابن تيمية» من شدة شغفه بالبحث والعلم، لم يكن يخرج من محراب (غرفة) المطالعة والكتابة إلى الميادين الأخرى، ولكن هذا لا يتفق مع واقع الرجل.

فقد خرج على قومه يصحح، ويغيّر القيم الفاسدة بلسانه، وسيفه في ميادين الكفاح. فقاتل الصليبيين، والتتار، وأهل الباطن، وضرب الأمثلة الرائعة في شجاعته فأعاد إلى الأذهان سيرة السلف الصالح، وإليك شيئًا من ذلك:

أ) تغييره للمنكر:

كان من عادة الشيخ أنه إذا رأى منكرًا في طريقه أزاله، وإذا سمع به

---

(١) المرجع السابق ص ٦٠.

(٢) هو أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي البعلبكي الأصل المصري المولد الحنبلي، ثم الشافعي المتوفى عام ٨٤٥ هـ، انظر مقدمة كتابه "المقفى الكبير" ص ١٠

(٣) المقفى الكبير ١/٤٧٠

(٤) عمر بن مظفر ابن الوردي الشافعي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، طبقات الشافعية الكبرى ٦/٢٤٣ طبعة الحلبي.

(٥) تاريخ ابن الوردي ٢/٤١٣.

ذهب إليه ليكشطه ما أمكنه ذلك بإذن من أمير « دمشق » أحيانًا، وبدافع ديني من داخله حينًا آخر.

ومما ذكره المترجمون له أنه لما حاصر (قازان)[١] « دمشق »، وضعف المدافعون عنها صار يُخطب في الجوامع باسمه. فلما أجلي عنها أعيدت الخطبة لصاحب « مصر » فأخذ الشيخ يدور هو وأصحابه على الخمارات، والحانات يكسرون أواني الخمور، ويشقون الظروف ويريقونها. وقد عزّروا[٢] جماعة من أهل الحانات المتخذة للفواحش. بل أمر بقطع صخرة في « دمشق » كانت تُزار، وينذر لها، فقطعت وأراح المسلمين منها.

فكان يغير المنكر بيده، وبلسانه، وبقلمه أيضًا، وبسيفه أحيانًا على حسب ما سنبينه عند الكلام عن جهاده.

ب) وعظه للسلاطين:

من ذلك أنه لما اجتمع بالسلطان « الناصر »[٣] بعد عودته في مصر (وكان بيبرس الجانشنكير قد أخذ الملك منه) تكلم الوزير في إعادة أهل الذمة[٤] إلى لبس العمائم البيض (تشبهًا بالمسلمين) وترك لبس العمائم المُعلَّمة بالألوان مقابل التزامهم بسبعمائة ألف دينار في كل سنة، فقام الشيخ - والمجلس مليء بالقضاة وكبار العلماء - وأخذ يتكلم بكلام غليظ

(١) أحد قادة التتر، وكان قد أعلن إسلامه ولكنه لم يدخل تحت إمرة حكام البلاد الشرعيين آنذاك.

(٢) التعزيز: عقوبة شرعية غير مقدرة، يوكل تقديرها إلى ولاة الأمر.

(٣) هو السلطان المملوكي محمد بن قلاوون بن عبد اللّه الصالحي المملوكي المتوفى سنة ٧٤١هـ الدرر ٤/١٦١.

(٤) هو إقرار بعض الكفار على الإقامة في دار الإسلام بشرط بذل جزية، والتزام بعض أحكام الملة.

رادًا به على الوزير، فجعل السلطان يتلافاه، ويُسكته بتؤدة ورفق. ثم قال للسلطان:

« حاشاك أن يكون أول مجلس جلسته في أُبهة الملك تنصر فيه أهل الذمة، لأجل حطام الدنيا الفانية، واذكر نعمة الله عليك، إذ رد ملكك إليك، وكبت عدوّك » فأعجب السلطان ذلك واستمر بهم على حالهم الأول[١].

وكان كثيرًا ما يطلب إلى أهل الحل والعقد من خلال رسائل تغيير المنكر، ويسميه لهم، ويحضهم عليه وهو في سجنه[٢].

ويوم أن جاء التتار إلى « دمشق » سنة (٧٠٠) هـ ركب « ابن تيمية » إلى السلطان « بمصر » يستحثه على المجيء إلى الشام وقال له:

« لو قُدّر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه، واستنصركم أهله وجب عليكم النصر. فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه، وهم عيلتكم، وأنتم مسؤولون عنهم ؟ »[٣].

ج) جهاده الصليبيين، و التتار، والباطنيين.

أما قتال الصليبيين: فقد اشترك في فتح « عكا » وتخليصها من أيديهم، وكان له من العمر ثمان وعشرون سنة، بل وتوغل الجيش الإسلامي وقتئذ واسترد الساحل كله. وكان ذلك في عهد الملك المملوكي « خليل بن قلاوون »[٤] وأثبت « ابن تيمية » يومئذ شجاعة، وأظهر أمورًا عجيبة[٥].

---

(١) البداية والنهاية ١٤/٥٤.

(٢) انظر كتاب: رسائل من السجن لابن تيمية. جمع محمد العبده.

(٣) البداية والنهاية ١٤/١٥-١٦.

(٤) الذي مات قتلًا في مطلع سنة ٦٩٣هـ البداية والنهاية ١٣/٣٩٤.

(٥) البداية والنهاية ١٣/٣٢٠.

أما قتال التتار: فقد أفاض المؤرخون له فيه، وأشادوا بكفاحه ونضاله، وحكوا عن تحريضه للناس للوقوف أمامهم يوم أن خارت قوى جمع من العلماء، وفروا من « دمشق » إلى « مصر » مع جيش السلطان، وبقي الشيخ وجماعة من أهل العلم والصلاح يثبتون الناس، ويبشرونهم بالنصر والغنيمة، ويرغبونهم في إنفاق المال في الذب عن المسلمين، وبلادهم، وأموالهم، وأعراضهم. وأصبح « ابن تيمية » يومها الحاكم الفعلي « لدمشق » فناضل في ساحات الوغى، وقاتل بنفسه، وكان مما قاله لأحد القادة العسكريين في إحدى المعارك:

« أوقفني موقف الموت » فساقه إلى مقابلة العدو، فما زال يقاتلهم حتى فتح اللَّه ونصر. وانحاز التتار إلى جبل صغير عصموا نفوسهم به من سيوف المسلمين في تلك الساعة.

وقصة وقوفه في وجه القائد التتري (قازان)، وإغلاظه له في القول معروفة ومشهورة. حتى ظن مرافقوه أن رقبته ستُفصل عن بدنه، فلم يزل به يعظه ويأمره وينهاه حتى خرج من عنده ومعه أسرى المسلمين، وأهل الذمة معززًا مكرمًا.

ولقد زاد هذا الموقف من هيبة « ابن تيمية » في نفوس الناس، وذلك الموقف الذي قد تمَّ في وقت فرّ فيه جمع من أهل العلم وجيش « الناصر » من « دمشق ».

ولما واجهه أحد العلماء بقوله: كيف نقاتل (قازان) وهو مسلم ؟

فأجابه الشيخ: نقاتلهم حماية لأرواحنا، وأعراضنا، وأموالنا، ولأنهم بُغاة وخوارج.

قلت: ولأنه من الواجب شرعًا - أما وأنهم قد أسلموا - أن يدخلوا تحت السلطان القائم، وإلا كانوا خارجين معتدين، وهذا ما كان حقيقة.

ولما ذهب « ابن تيمية » إلى السلطان في « مصر » يستحثه على المجيء إلى الشام بجنده - وقال له ما سبق ذكره قريبًا - كان من بين الحاضرين « ابن دقيق العيد[1] فاستحسن كلامه وأعجب بذكائه وشجاعته.

أما قتال الباطنيين: فقد سار « ابن تيمية » في سنة (٧٠٥) هـ مع طائفة من الجيش الإسلامي إلى جبال « كسروان » مع نائب السلطنة « بدمشق » « الأفرم » - بعد أن انهزم الجيش الإسلامي أمامهم - فنصرهم اللَّه على الباطنيين الدروز في الجبل المذكور، وأبادوا خلقًا كثيرًا منهم، وتاب على يديه جماعة منهم، وحصل بها خير كثير « وأبان الشيخ فيها علمًا وشجاعة ملأت قلوب أعدائه حسدًا له وغمًا »[2].

ثم أرسل رسالة إلى السلطان يبين له فيها عقائدهم، وما اقترفت أيديهم من جرائم ضد المسلمين، إذ أنهم وقفوا وغيرهم من الفرق الضالة مع الصليبيين والتتار، وكذلك فعل مع بقيتهم في قرى الشام من النصيريين والدروز[3].

إن قيام الشيخ بجهاد الأعداء، وما حققه اللَّه على يديه من انتصارات كانت من الأسباب المباشرة لتعظيمه في قلوب الخاصة والعامة، ولمحبته، وسماع نصحه ووعظه.

يقول « الذهبي »[4]: كانت العلماء، والصلحاء، والجند، والأمراء،

---

(١) ستأتي ترجمته كاملة.

(٢) البداية والنهاية ١٤/٣٥.

(٣) مجموع فتاوى ٢٧/٥٤ - ٥٥ و ٢٨/٣٩٨.

(٤) هو محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. حافظ، مؤرخ، محقق شافعي دمشقي توفي سنة ٧٤٨هـ. طبقات الشافعية لابن هداية اللَّه ص ٢٣٢.

والتجار، وسائر العامة تحبه، لأنه منتصب لنفعهم ليلًا نهارًا، بلسانه وعلمه »[١].

وفي الوقت نفسه كانت من الأسباب التي عظّمت الحسد في قلوب الحاسدين، حتى أضمروا له الحقد والبغضاء، وأرادوا إيذاءه بكل وسيلة، ورميه لدى السلطان فزوّروا كتبًا إليه عنه (سيأتي الكلام عن ذلك).

كيف لا يُحَب وهو العالِم، العابد، الزاهد، المتواضع، القائم في مصالح الأُمة والناس، المجاهد، الشجاع، الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر ؟!!

إن من اتصف بهذه الصفات وتزيّن بها كان حريًّا للمحبة والتعظيم. وكان حريًا أيضًا للحسد من ذوي النفوس الضعيفة.

□ **المبحث الثامن: علاقته بأمراء عصره.**

لم يكن للشيخ همٌّ سوى الإصلاح بقدر الطاقة، وأول طريق الإصلاح هو التناصح والتعاون على البر والتقوى، ومن هنا كانت طبيعة العلاقة بهم قائمة على النصح والإرشاد، مع الترفع عن أي طمع، أو رغبة في الحكم أو التسلط. هذا الترفع وذاك الصدق في التغيير الذي أكده الشيخ بمواقفه وعباراته جعلهم يكبرونه، ويعظمونه مع إمامته في العلم والفكر.

وقد سبق أن أشرنا إلى مواقف للشيخ مع الأمراء يأمرهم، وينهاهم، ويعظهم.

وفي سنة (٦٩٩هـ) حينما طلب التتار تسليم قلعة « دمشق » وأراد سيف الدين قبجق المنصوري[٢] تسليمها - وكان يومئذ نائب « دمشق » بتقليد من

(١) شذرات الذهب ٨٤/٦.

(٢) أصله من التتار وقع أسيرًا وأعطي للمنصور قلاوون، اشترك في وقعة شقحب توفي في =

قائد التتار « قازان » - أرسل الشيخ إلى نائب القلعة يقول له:
لو لم يبق إلا حجر واحد فلا تسلمهم ذلك إن استطعت »[١]. وكان في ذلك مصلحة عظيمة « لدمشق » وأهلها.

ثم يقف « ابن تيمية » مع السلطان في وقعة « شقحب »[٢] يقاتل فيها التتار حتى تم النصر.

ومما يؤكد إجلال الحكام « لابن تيمية » أن السلطان « الناصر » لما أُبعد عن دفة الحكم فترة زمنية لم يكن له شغل حينما أعاد ملكه إلا طلب الشيخ والجلوس معه.

وحينما كتب جُملًا في العقيدة وأثار خصومه الضجة حولها، واستدعاه « بيبرس الجاشنكير »[٣] إلى مصر علم نائب السلطنة « بدمشق » ما يُدبَّر للشيخ في « مصر » فنصحه بعدم الذهاب، وقال له: « أنا كاتب إلى السلطان في ذلك، وأصلح القضايا »[٤]. لكن الشيخ أصر على الذهاب لتبرئة ساحته، ونشر عقيدته.

وحينما حُكم عليه بالسجن، ودخله بذل « سلاّر »[٥] جهده لاخراجه منه، والإصلاح بينه وبين مخالفيه.

= حلب سنة ٧٠٩ هـ الدرر الكامنة ٢٤١/٣.

(١) البداية والنهاية ٨/١٤.

(٢) مكان بجوار دمشق وقعت فيه معركة فاصلة بين التتار والمماليك سنة ٧٠٢هـ.

(٣) هو بيبرس البرجي العثماني. تسلطن مدة وتوفي سنة ٧٠٩هـ والجاشنكير وظيفة عند سلاطين مصر. الدرر الكامنة ٥٠٢/١.

(٤) البداية والنهاية ٣٨/١٤.

(٥) أحد القادة العسكريين في جيش المماليك، لم أجد له ترجمة وافية.

وكذلك سافر « مهنا بن عيسى »[١] من « الشام » إلى « مصر » لإخراجه معززًا مكرمًا[٢] فتلك المحاولات والمواقف من الأمراء تجاه الشيخ تؤكد العلاقة الوطيدة القائمة بينهما، وتدل على منزلته في نفوسهم.

وقد عرضوا عليه المناصب العليا في الدولة فرفضها بشدة[٣]، لذا لم يعتبره أحد أنه كان من رجالات الدولة، ولم يصنفه أحد أيضًا بأنه كان ممن يطلع على الأسرار، وبواطن الأمور[٤]، لأن منها - والله أعلم - ما كان يخالف الشريعة، ويدركون تمامًا أن « ابن تيمية » لم يكن ممن يعرف ويسكت !!.

إذن لم تكن علاقته معهم قائمة على المداهنة، والغض عن منكراتهم وظلمهم، مع ملاينتهم ومجاملتهم مقابل الحصول على منافع دنيوية عاجلة، أو التبرير لأفعالهم الشنيعة، وتمرير الفتاوى الجاهزة لهم، ومرافقتهم في رحلاتهم للتنزه أو الصيد، وحضور احتفالات الدولة للتقلب في نعمائهم.

وإنما قائمة على النصح والمشاركة الحقيقية في الإصلاح والبناء، وردّ البغي والعدوان، مع الزهد بما في أيديهم. وهذا قد زاد في حسن « ابن تيمية » ورفع من شأنه في نفوسهم.

ذلك الصدق، والإخلاص، والزهد، والإقدام دفعه عن أن يكون ضمن بطائن الأمراء.

---

(١) أحد أمراء العرب كان وقورًا حليمًا. توفي سنة ٧٣٥ هـ الدرر الكامنة.١٣٨/٥.

(٢) انظر الدرر الكامنة ١٥٤/١ والبداية والنهاية ٤٠/١٤.

(٣) ترجمة ابن تيمية.محمد كرد علي ص ١١.

(٤) تاريخ ابن الوردي ٤١١/٢.

□ المبحث التاسع: المحن التي نزلت بابن تيمية.

المحنة الأولى:

وقعت هذه المحنة في شهر ربيع الأول من سنة ٦٩٨هـ بسبب العقيدة الحموية[١] التي سفّه فيها رأي المؤولين للأسماء والصفات، والقايسين فيهما مما لم يفعله سلف الأُمة وخيرتها، والقائلين «قول السلف أسلم وقول الخلف أحكم» فكان مما قاله:

«ثم القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف اللَّه بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ وبما وصفه به السابقون الأولون، لا نتجاوز القرآن والحديث، ومذهب السلف أنهم يصفون اللَّه بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ ومن غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل». فلما اطلع عليها الأشاعرة[٢] اعتقدوا أن الشيخ يقول بالتجسيم - حسب ما أعلنوه - فسعوا إلى قضاتهم وأغروا خواطرهم، ومشى معهم قاضي الحنفية وقتها أحمد بن الحسن[٣] وطلب من «ابن تيمية» الحضور إليه فلم يحضر بل وكتب إليه:

«إن العقائد ليس أمرها عليك، وإن السلطان إنما ولاّك لتحكم بين الناس، وإن إنكار المنكرات ليس مما يختص به القاضي».

فغضب القاضي، وأمر بالنداء على بطلان عقيدة «ابن تيمية» في «دمشق» فبادر نائب السلطنة إلى ضرب المنادي، وطلب من قام بذلك

(١) نسبة إلى مدينة حماه بسورية فقد أرسلوا إليه رسالة فيها بعض المعتقد وطلبوا إليه الرد، فرد عليهم بعقيدة.

(٢) نسبة إلى إمام المتكلمين أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري البصري المتوفى سنة ١٣٣هـ. سير أعلام النبلاء ١٥/٨٥. شذرات الذهب ٢/٣٠٣.

(٣) المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.

الأمر فاختفوا.

ثم اجتمع الشيخ بجماعة من القضاة والفقهاء، ونائب السلطان وقُرئت العقيدة، وانفضّ المجلس على أن هذا معتقد سلفي جيد وسكنت الأمور.

وقيل أن سبب قيام المتكلمين عليه هو كثرة اجتماع نائب السلطة « بدمشق » معه وذاك لإعجابه به وقبوله قوله، فحصل بسبب ذلك ضيق لبعضهم. فلما ظفروا بتلك العقيدة، ورأوا فيها خلافًا لمذاهبهم طاروا بها لتخطئته أمام النائب، وتصغير شأنه فحدث عكس مرادهم.

المحنة الثانية :

ثم بعد ذلك ظهر الشيخ « نصر المبنجي »[(١)] بمصر واستولى على أرباب الدولة، وشاع أمره وانتشر فقيل « لابن تيمية » إنه ينصر مذهب « ابن العربي »[(٢)] الصوفي الأندلسي فكتب إليه يحذره منه.

وكان الشيخ « نصر » يعتقد في « ابن العربي » الولاية فغضب غضبًا شديدًا، وأخذ يحط على ابن تيمية، ويغري به « الجاشنكير » الذي تسلطن فيما بعد، وكان مفرطًا في محبة الشيخ « نصر » بعد أن استحوذ على عقله.

ثم تكلم « المبنجي » مع قضاة « مصر » في شأن « ابن تيمية »، ووصفه بعضهم بالابتداع، وأوهموا السلطان « الناصر » أنه يريد الملك.

وكان « ابن تيمية » يومها قد كتب كتابه الثاني في أمر العقيدة وهو (الواسطية)[(٣)] شأنها قريب من شأن سابقتها « الحمويه ».

---

(١) هو الشيخ الزاهد نصر بن سليمان بن عمر المبنجي المتوفى سنة ٧١٩هـ. الدرر الكامنة ٢٧/٤.

(٢) هو محمد بن علي الطائي الأندلسي ثم الدمشقي المتوفى سنة ٦٣٨هـ. جلاء العينين ص٨٥.

(٣) نسبة إلى بلاد واسط وهي ضمن الجمهورية العراقية. فقد علم الشيخ بسوء عقيدتهم فكتب إليهم تلك العقيدة المنسوبة إلى بلادهم.

وكانت قد عقدت له عدة مجالس بشأنها، ونال بعض أصحابه أذى في غياب نائب السلطة، فلما عاد رسم بحبس جماعة من أصحاب مناظري « ابن تيمية » وحرّم الكلام في العقائد. ثم وصل كتاب من السلطان « بمصر » جاء فيه: « إننا رسمنا بعقد مجلس للشيخ تقي الدين (ابن تيمية) وقد بلغنا ما عقد له من مجالس، وأنه على مذهب السلف، وما قصدنا إلا براءة ساحته ».

وكان ذلك في رجب سنة ٧٠٥هـ.

وكان بعض مناظريه يقللون من شأنه العلمي، ويستصغرونه حينما ينقطعون معه في الحُجة ويضللونه ويبدعونه - وهذا دأب المفلسين دومًا - وكان يقول لهم الشيخ: « لا أدب ولا فضيلة، ولا تأدب معي في الخطاب »[(١)]

ومما تجدر الإشارة إليه أن « المبنجي » ما كان يعرف ما يعاب به « ابن العربي » إلا كونه منسوبًا إلى الزهد، على حد قول ابن حجر[(٢)].

وبالرغم من شدة ما فعله المتكلمون مع « ابن تيمية » فقد بقي ثابت الجأش، قوي الشكيمة فلم يقنع « المبنجي » بذلك، بل قام بعدة محاولات مع بعض القضاة لإحضار « ابن تيمية » من « دمشق » إلى « مصر » فورد مرسوم السلطان بذلك خامس رمضان من سنة ٧٠٥ هـ. فسار الشيخ وازدحم الناس لوداعه ورؤيته - مع نصح نائب السلطنة بعدم الخروج لعلمه بما يُدبر له - لما يدركه أن رحيله إلى « مصر » سيمنحه فرصة أكبر لنشر عقيدته، وتعريف الناس بها.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨٣/٣.

(٢) هو أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ثم المصري الشافعي. حافظ - فقيه - مؤرخ توفي سنة ٨٥٢هـ. البدر الطالع ٨٧/١.

ولما وصل تأكد لديه ما نصحه به النائب، فعقد له المجلس في القلعة وكان القاضي « المالكي » ابن مخلوف »[١] قد أحكم خطة لتنفيذ الأحكام التي أعدها. - والحريّ بالذكر هنا أن « ابن مخلوف » لم يسمع، ولم يقرأ « لابن تيمية »، وما الأفكار التي كوّنها في ذهنه عن الشيخ إلا من وحي خصوم الشيخ - فلما دخل « ابن تيمية » القلعة ادعى « ابن مخلوف » عليه أنه يقول:

إن اللّٰه فوق العرش حقيقة، وأنه تعالى تكلم بحرف وصوت، ثم سأله جوابه.فأدرك ابن تيمية ما يدُبَّر له فأخذ في حمد اللّٰه والثناء عليه.

فقيل له: ما جئنا بك لتخطب.

فقال: ومن الحاكم فيّ ؟

فقيل له: « ابن مخلوف ».

فقال: كيف تحكم فيّ وأنت خصمي ؟!

فغضب القاضي « ابن مخلوف » وحكم عليه بالسجن. وعلى أخويه « عبد الله » و « عبد الرحمن » اللذين صحباه في سفره إلى « مصر » أيضًا.

وقال: « لقد ثبت كفر ابن تيمية » هكذا !!!

ويعود سبب هذا التهور من « ابن مخلوف » إلى عدة أمور:

لقد سمع من خصوم الشيخ ما أوغروا به صدره عليه بشأن عقيدته.

لقد قرأ رسالة مزورة على الشيخ أرسلت إلى « مصر » تتضمن ذكر عقيدة محرّفة.

ما عرف عن القاضي من عنفه مع خصومه.

---

(١) هو القاضي علي بن مخلوف النويري المالكي. توفي في مصر سنة ٧١٨ هـ . الدرر الكامنة ٢٠٢/٣

ومن هنا تعجل في الحكم عليه قبل أن يسمع حُجته، واستسلم لصوت نفسه ورغبته، وفي ذلك يقول « ابن تيمية »:

« ابن مخلوف » ذاك رجل كذاب، فاجر، قليل العلم والدين... وبأي ذنب حبس إخوتي معي في دين الإسلام غير الكذب والبهتان ؟ ».

ولقد تمّ ذلك كله في حين غيبة السلطان « الناصر » عن الحكم وتسلطن « الجاشنكير » الذي عزله و أخذ من القضاة والفقهاء لنفسه البيعة.

وبعد أكثر من سنة قضاها الشيخ في السجن وهو يدعو فيه إلى اللّه تعالى، ويصنف - بل إن أكثر مصنفاته تمت في سجن « مصر والإسكندرية » - ويُستفتى، تحركت ضمائر لإخراجه فقام « سلاّر » للإصلاح بينه وبين القضاة، فاشترط القضاة عليه الخروج عن بعض المعتقد، فرفض الشيخ، بل لم يُجب حتى للحضور - خلافًا لما نقله ابن حجر -[1].

وتكررت المحاولات لإخراجه ولكن دون جدوى.

وقد كتب « ابن تيمية » في سجنه رسائل إلى خواصه جاء فيها:

تعلمون كثرة ما وقع في هذه القضية من الأكاذيب المفتراة، والأغاليط المظنونة، والأهواء الفاسدة ».

ولم يخرج إلا في شهر ربيع الأول من سنة ٧٠٧ هـ على يد أمير العرب « ابن مهنا » الذي كان يقدّر الشيخ، ويعرف فضله، فقبل « ابن تيمية » الحرية من حرّ مثله - كما يقول أبو زهرة -[2].

---

(١) انظر الدرر الكامنة. الجزء الأول عند ترجمته لابن تيمية حيث تفرد في النقل أن ابن تيمية قَبِل عرض القضاة وقال: أنا أشعري. وهذا خلاف ما في الفتاوى الكبرى لابن تيمية. والعقيدة الواسطية ومجلس المناظرة فيها له أيضا. والبداية والنهاية وغيرهم.

(٢) هو محمد بن أحمد أبو زهرة، الفقيه، الأصولي المصري، المتوفى سنة ١٣٩٤هـ. . الأعلام ٢٥/٦. وانظر كتابه: ابن تيمية.

فخرج « ابن تيمية » من السجن وطلب منه « سلاّر » البقاء في « مصر » ليرى الناس علمه وفضله، فرضي الشيخ بذلك لأنه وافق رغبة في نفسه. فأخذ يتنقل في المساجد، يلقي دروسه في مجالس الخاصة والعامة.

يقول « ابن تيمية » في رسالة لأُمه « بدمشق »:

« وقد فتح اللَّه من أبواب الخير، والرحمة، والهداية، والبركة، ما لم يكن يخطر بالبال، ولا يدور بالخيال ».

ولكن ليس معنى هذا أنه لم يعد له خصوم.فما زال أهل البدع يتربصون به الدوائر. بل اعتدى عليه أحدهم في « مصر »، وقام أحباؤه للانتقام له فنهاهم وعفا.

المحنة الثالثة:

لما رأى الشيخ بدع أهل الأهواء، تكلم في شأن مشايخ بعض الطرق الصوفية المنتسبة إلى « ابن عربي » فتحزب عليه المتصوفة والخصوم في « مصر » وكان على رأسهم « ابن عطاء اللَّه السكندري »[(1)] وسعوا فيه حتى أوصلوا شكواهم إلى السلطان « الجاشنكير » - الذي كان يتبرك بهم ويطلب الدعاء منهم - فأمر بعقد مجلس « لابن تيمية » فلم يثبت عليه شيء مما ادعي عليه، إلا أنهم قد وجدوا له فتوى قديمة بالمنع من التوسل بالنبي ﷺ والاستغاثة به بعد موته، فوصف « ابن جماعة »[(2)] تلك الفتوى بأن فيها قلة أدب مع النبي ﷺ ثم طُلب من القاضي « ابن جماعة » أن يحكم بسجن « ابن

---

(١) هو الفقيه الزاهد الذاكر أحمد بن محمد بن عطاء اللَّه السكندري المتوفى سنة ٧٠٩هـ. الطبقات الكبرى للشعراني ٢/٢٠ - الدرر الكامنة ١/١٥٨.

(٢) هو قاضي القضاة محمد بن إبراهيم بن جماعة الحموي الأصل الشافعي المذهب المتوفى سنة ٧٣٣هـ . طبقات السبكي ٩/١٣٩ الدرر الكامنة ٣/٣٦٧.

تيمية » فقال لهم: « قد قلت له ما يُقال لمثله ».

ثم قام « البكري »[1] فماج وهاج ومد يده على « ابن تيمية » فنال منه وأذاه كما قال « ابن حجر » ثم قيل في حضرته: إن « ابن تيمية » يُعذر فيما ذهب إليه بحكم اجتهاده في الأدلة. فقال: إن كان قوله تنقيصًا بالنبي ﷺ يُقتل. وإن لم يكن تنقيصًا لا يُعذر !!!

ولما لم يثبت شيء على « ابن تيمية » مما افتُرِي عليه به، وألصق به وهو منه بريء خيِّر بين ثلاثة أمور:

- إما السير إلى « دمشق ».
- وإما الذهاب إلى الإسكندرية بشرط عدم الخوض فيما نوقش فيه.
- وإما الحبس.

فاختار حبس البدن من الحركة على حبس الفكر واللسان وقال: « أنا أمضي إلى السجن ». فقال « ابن جماعة » وفي ذلك مصلحة لك.

فأراد بذلك - والله أعلم - أن يبعده عن الجو المعبأ ضده من قبل جماعة من القضاة، والفقهاء، وأهل الحكم خوفًا عليه منهم، إذ أن « ابن تيمية » كان من أصحابه وأنصاره. فحبس في سجن القضاة، وأذن له في أن يكون معه مَنْ يقوم بخدمته.

فأخذ يشتغل بالعلم والتصنيف، وكان يقصده الناس للاستفتاء، فضاقت بذلك صدور خصومه، فطلبوا نقله إلى سجن « الإسكندرية » حيث أنه غير معروف هناك.

ولكنهم هيأوا له مجتمعًا جديدًا لنشر دعوته، وبث فكره من حيث لا

---

(١) هو علي بن يعقوب البكري الشافعي المصري. الفقيه النظار المتوفى سنة ٧٢٤هـ. الدرر الكامنة ٣/٢١٤. ذيل طبقات الحنابلة ٢/٤٠٠.

يشعرون - وإذا أراد اللَّه أمرًا سهّل أسبابه - فنُقِل وأشاعوا أنه قتل لتغيبه نهائيًا عن الواقع، وإبعاده عن الناس، ولكن ما إن تسرّب الخبر إلى بعض القضاة المحبين له في « الإسكندرية » حتى أخذوا يترددون عليه، وكذا سارع طلاب العلم، يقرؤون عليه، ويبحثون معه، بل تاب على يديه في السجن جماعة من اللصوص وقطاع الطرق، وضُلاّل المتصوفة. فكان مصدر إشعاع وهداية أينما حل.

وبقي في سجن « الإسكندرية » مصنفًا وداعيًا ومصلحًا، معلمًا قرابة ثمانية أشهر حتى عاد السلطان « الناصر » إلى ملكه بعدما عُزل لفترة، فأخرجه منه في شوال سنة ٧٠٩ هـ وأكرمه غاية الإكرام، وأصلح بينه وبين القضاة.

وبقي بعدها في « القاهرة » ثلاث سنوات واعظًا، ومفتيًا ومصنفًا. ثم توجه بعدها إلى « الشام » سنة ٧١٢ هـ في صحبة السلطان « الناصر » لقتال التتار فلما علم التتار بمجيئهم ارتدوا على أدبارهم، فعاد السلطان وجيشه إلى « مصر » واستمر الشيخ في سيره حتى وصل « دمشق » في ذي القعدة من السنة نفسها فتلقاه جمع كبير من الناس، وفرحوا بعودته بعد غياب دام سبع سنوات وشهرين.

المحنة الأخيرة:

لما استقر « بابن تيمية » المقام في « دمشق » ظل ملازمًا للاشتغال بالعلم ونشره، وتصنيف الكتب، وإفتاء الناس بما أدى به اجتهاده مما قام الدليل عليه عنده.

فكان من اختياراته الفقهية: أن مَنْ حلف بالطلاق فإن طلاقه لا يقع، وأن الطلاق الثلاث لا يقع منها إلا واحدة.

فأحدثت فتواه تلك ضجة بين الفقهاء والقضاة المذهبيين - عصر ابن تيمية الفقهي عصر تقليدي محض - واجتمع به قاضي الحنابلة «ابن مسلم»[١] فأشار عليه بترك فتواه تلك فقبل الشيخ منه نصحه.

وفي مستهل جمادى الأولى من سنة ٧١٨ هـ ورد كتاب من السلطان بالمنع من الفتوى بها، وبالأمر بعقد مجلس له، فعقد وانفصل على منعه بالإفتاء بها من غير أن يسمعوا له وقال لهم: «لو كان الخصم يهوديًا، أو عدوًا آخر للإسلام ولدولتكم لما جاز أن تحكموا عليه حتى تسمعوا كلامه».

ثم عاد الشيخ للإفتاء بها وقال: «لا يسعني كتمان العلم» فحبس في قلعة «دمشق» في رجب سنة ٧٢٠هـ من غير سماع لحجة أو برهان. وكان يتحدى خصومه بالمواجهة العلمية ولكن ليس من مجيب؟!!

ويعود ذلك إلى تجاربهم معه في مناظرات ولقاءات سابقة، فلم يقدروا على مواجهته، ولم يمكنهم إفحامه وإسكاته، فَأَلْفَوْا أن خير وسيلة لاضعافه هو منعه من الكلام في العلم، وتهييج السلطان عليه لحبسه، وإقصائه عن الساحة العلمية. ثم ورد مرسوم بإخراجه بعد خمسة أشهر ونصف.

فخرج الشيخ وعاد إلى سيرته الأولى من الإفتاء والتصنيف، والتعليم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...

فظهر فقيهًا ذا اختيارات انفرد بها عن الأئمة الأربعة، وأعلنها كلها من غير تلكؤ أو حساب لأي شيء.

وبدأ خصومه من صوفية، ورافضة، وقضاة وفقهاء مذهبيين، ومتكلمين يتربصون به الدوائر.

---

(١) هو القاضي محمد بن مسلم الحنبلي، المتوفى سنة ٧٢٦ هـ في المدينة. البداية والنهاية ١١٦/١٤.

وقد التقى أمرهم على شيء واحد وهو على - أقل تقدير - أن تقيّد حريته، ويحاصر فكره ومنهجه، فأخذوا يبحثون له عن فتيا تكون أكثر تحريكًا لنفوس الناس وتأليبًا عليه، فعثروا له على فتوى قديمة - تعود إلى عشرين سنة !! - فيها المنع من شد الرحال إلى مجرد زيارة قبر النبي ﷺ فأقاموا عليه الدنيا عند ولاة الأمر، وكبرت القضية، واستغلت مكانة النبي ﷺ في القلوب، فاتخذوها وسيلة للتأثير، وكاتبوا السلطان « بمصر » فجمع القضاة عنده، ونظروا في الفتوى، وزُوِّر عل الشيخ كلامًا لم يقله - هذا باعتراف خصمه السبكي[1] كما سيأتي - فأصدر السلطان مرسومه بحبس « ابن تيمية » في شعبان ٧٢٦هـ في مكان يليق بمثله، فأخليت له في قلعة « دمشق » قاعة حسناء، وأجري إليها الماء، وأُذِن لأخيه « عبد الرحمن » بخدمته، وسكنت الأمور.

ولما دخل الشيخ السجن قال: « لو بذلت ملء هذه القلعة ذهبًا ما عدل عندي شكر هذه النعمة » وأقبل على تلاوة القرآن، وتفسيره، وتصنيف الكتب، والرد على المخالفين فكتب جملة كبيرة تشتمل على نفائس جليلة. وكانت بعض فتاويه تخرج من عنده ليراها محبوه وأتباعه فآل الأمر إلى أن ردّ على « الأخنائي المالكي »[2] في التوسل بالنبي ﷺ والاستغاثة به وشد الرحال إلى مجرد زيارة قبره بعد موته، واستجهل « الأخنائي » وقلل من مكانته العلمية. فكتب « الأخنائي » إلى السلطان يطلب إليه أن تسحب الكتب

---

(١) هو القاضي علي بن عبد الكافي الشافعي. له عدة ردود على ابن تيمية. توفي سنة ٧٥٦هـ طبقات السبكي ١٣٩/١٠ وما بعدها.

(٢) هو القاضي محمد بن أبي بكر بن عيسى المالكي، المتوفى سنة ٧٥٠ هـ . الديباج المذهب ٣٢١/٢ - الدرر الكامنة ٢٧/٤.

وأدوات الكتابة من بين يدي « ابن تيمية » فوافق السلطان لمحبته الجمة له، وورد مرسومه بذلك في التاسع من شهر جمادى الآخرة من سنة ٧٢٨ هـ حتى اضطره إلى أن يقيّد بعض خواطره بقطعة من فحم على ورق متناثر جاء فيها:

« نحن – ولله الحمد – في عظيم الجهاد في سبيله... بل جهادنا في هذا مثل جهادنا يوم « قازان » التتري، والجبلية، والجهمية، والاتحادية، وأمثال ذلك ».

سحبت الكتب من عنده وفُرقت. يقول « البزرالي »[(١)]: « فنظر فيها الفقهاء والقضاة، وتفرّقوها بينهم »[(٢)].

فكان ابن تيمية بعد ذلك يقول:

« ما يصنع أعدائي بي، أنا جنتي وبستاني في صدري، أين رحت فهي لا تفارقني، أنا حبسي خلوة، وقتلي شهادة وإخراجي من بلدي سياحة ».

ولكن ذلك الضيق لم يطُل على تلك النفس الحرة، وذلك الفكر المنطلق، فقد قبضه الله إليه في العشرين من ذي القعدة من سنة ٧٢٨ هـ.

جنازته:

كان آخر ما نطق به هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ۝ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر ٥٤- ٥٥] وكان بجواره أخوه « عبد الرحمن » فغُسل ودفن في القلعة، وامتلأ صحنها بالناس، ولم يبق في « دمشق » من يستطيع المجيء إلا وحضر، وغُلقت الأسواق وخرج الأمراء والرؤساء

(١) الإمام الحافظ المؤرخ القاسم بن محمد بن يوسف الشافعي المتوفى سنة ٧٣٨ هـ.
(٢) البداية والنهاية ١٣٤/١٤.

والفقهاء، والأجناد، وتقدم للصلاة عليه محمد بن تمام،[1] ولم يتخلّف عن الصلاة عليه من العلماء إلا ثلاثة[2] اشتهروا بمعاندته، ثم حُمل إلى مقبرة الصوفية، ودفن بجوار أخيه « عبد الله » وكان يومًا مشهودًا لم يُعهد مثله في « دمشق » من حيث العدد، وكثرة الباكين، والداعين له، والمثنيين عليه أقل ما قدروا بستين ألفًا كما قال الذهبي عند أحداث سنة ٧٢٨ هـ في كتابه (دول الإسلام).

قلت : ثناء الناس عليه، ودعاؤهم له، وبكاؤهم عليه لأجل فقده دليل على قبوله عند اللّٰه تعالى - إن شاء اللّٰه - لما رواه البخاري أن الصحابة مروا بجنازة فأثنوا عليها خيرًا فقال النبي ﷺ وَجَبتْ. فسأله عمر بن الخطاب عن قوله « وجبت » فقال النبي ﷺ: «**هذا أثنيتم عليه خيرًا فوجبت له الجنة، أنتم شهداء اللّٰه في الأرض**»[3].

وقال ابن رجب في طبقاته عند ترجمته وصلي عليه صلاة الغائب في غالب بلاد الإسلام.

وتردد الناس على قبره، وعلى رأسهم شيخ الشافعية « الفزاري » وجماعة من أعيان الفقهاء، ورؤيت له منامات حسنة، ورثي بقصائد جمة. وكان مما قاله فيه « ابن الوردي الشافعي » ما يلي :

---

(١) هو المحدث الزاهد محمد بن أحمد بن تمام الصالحي. كانت العامة والخاصة تحبه. توفي سنة ٧٤١ هـ. البداية والنهاية ١٤/١٨٩.

(٢) عرفت منهم اثنين وهما :
أ- قاضي القضاة يوسف بن إبراهيم بن جملة الشافعي المتوفى سنة ٧٣٨هـ. البداية والنهاية ١٤/١٨٢.
ب- النحوي علي بن داوود القفجاري المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. البداية والنهاية ١٤/٢١٤.

(٣) رواه في كتاب الجنائز. باب ثناء الناس على الميت ٢/١٠٠.

عثا[١] في عِرضه قوم سلاط[٢] لهم من نثر جوهره التقاط
تقي الدين أحمد خير حَبْرٍ خروق المعضلات به تخاط
توفي وهو مسجون فريد وليس له إلى الدنيا انبساط
قضى نحبه وليس له قرين ولا لنظيره لف القِماط[٣]
همو حسدوه لما لم ينالوا مناقبه فقد مكروا وشاطوا[٤]
وحَبْس الدرّ في الصدف فخر وعند الشيخ بالسجن اغتباط
سيظهر قصدكم يا حابسيه ونيتكم إذا نصب الصراط[٥]

□ المبحث العاشر: ولنا وقفات.

الوقفة الأولى: مع الحِدة التي كانت تعتري ابن تيمية.

اتفق المؤرخون لابن تيمية على أنه كانت تعتريه حِدة، وقلة مداراة للغير.

يقول «ابن الوردي»: «وكانت فيه قلة مداراة وعدم تؤدة غالبًا»[٦].

ويقول الذهبي: «إنه كان مع سعة علمه، وفرط شجاعته، وسيلان ذهنه، وتعظيمه لحرمات الدين بشرًا من البشر تعتريه حدة في البحث، وغضب، وصدمة للخصوم»[٧].

وبالغ «الصفدي»[٨] في «الوافي بالوفيات» وقال:

---

(١) عثا: أفسد أشد الافساد.

(٢) سلط فلان سلاطة: طال لسانه مع حدة.

(٣) القماط: خرقة عريضة يلف بها المولود. وفي هذا تشبيه.

(٤) شاط فلان: عدا إلى غاية.

(٥) تاريخ ابن الوردي ٢/٤٠٦.

(٦) تاريخ ابن الوردي ٢/٤١١.

(٧) البدر الطالع ١/٦٤.

(٨) هو خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ. مقدمة الوافي ١/هـ.

« وأرى أن مادته كانت من كلام ابن حزم، حتى تشنيعه على مَنْ خالفه »[١].

هذه الحدة في الخصومة التي كانت تبدو عليه في بعض الأحيان زرعت له عداوة في النفوس، وأعان أعداءه بها على نفسه.

« ولولا ذلك - كما قال الذهبي - « لكان كلمة إجماع فإن كبارهم خاضعون لعلومه، معترفون بأنه بحر لا ساحل له، وكنز ليس له نظير. ولكن ينقمون منه أخلاقًا وأفعالًا »[٢].

ولكن هذه الخصومة إنما كانت وليدة آرائه واختياراته وتقدمه وغير ذلك - مما سنعرض له قريبًا - ولو لم تعتره حدة، غير أنها شجعتهم على إعلان العداوة، وتبرير أفعالهم الشائنة، وكأنهم كانوا معه في غاية الإنصاف والتقدير ؟!!

فهذا « أبو زهرة » يقول: « ويظهر أنه كان يتبرم في بعض الأحوال باعتراضهم، وإثارتهم اللغط حول قول قاله، ورأي حرّره، فكان يجري على لسانه ألفاظ عنيفة »[٣].

وقال: « قد يكون الجدل هو الذي يؤدي إلى هذه الحدة »[٤].

ومما يؤيد هذا التعليل أنه ما عقد له مجلس للمناظرة إلا وسخروا منه، وجهلوه، وضللوه، وبدّعوه، وهو يصوب بعض ما يعتقدونه خطأ، ويخطئ بعض ما يعتقدونه صوابًا، بأدلة يراها من الكتاب، والسنة، وفعل السلف، وغير ذلك.

---

(١) الوافي ١٨/٧.

(٢) البدر الطالع ٦٥/١.

(٣) ابن تيمية له ص ٥٣.

(٤) المرجع السابق ص ١٠٧.

ومع ذلك لا يلقى حوارًا بناءً، ولا مناقشة سليمة تهدف إلى حصحصة الحق، وكشف اللثام عن وجه الصواب، وإنما يلقى الإعراض، والازدراء، والهمز واللمز، بل والتكفير أحيانًا.

فتارة يمد أحدهم يده عليه، وتارة يصفونه بحاطب ليل، وتارة يوقعون به السلطان فيدخله السجن، وتارة يسجنونه من غير محاكمة، بل ويسجن معه أخواه من غير ذنب ارتكباه. وكان يقول لهم: « لا أدب ولا فضيلة، ولا تأدب معي في الخطاب »[1].

إن عبارة الشيخ السابقة تفيض مرارة وحسرة، من جراء مواقفهم القولية والفعلية، مع ذلك كله نطلب إليه أن يكون على قمة الهدوء والاتزان وكأن شيئًا لم يكن؟

إن أي غيور مهما بلغ في هدوء أعصابه، وأصابه ما أصاب « ابن تيمية » فلا بد أن ينعكس ذلك على صحته النفسية والعصبية، وخاصة إذا كان يؤمن بحرية البحث، وأمانة الكلمة.

أضف إلى ذلك حماسه الشديد وغيْرته المحمودة على العقيدة، فهو دائمًا يبتغي أن يردها إلى ما كانت عليه أيام السلف حسب طاقته.

إن تلك الحدة والغضب شيء طبيعي جدًّا في مثل ذاك الجو الداكن، والأحوال السيئة، والظروف القاسية والتي تفقد الإنسان أعصابه وهدوءه.

ولو لم يكن ثابت الجأش، قوي التوكل على الله، عظيم الثقة بنفسه لأصابه آفات في نفسه وأعصابه.

وبالرغم من ذلك كله لم يكن يسترسل معها وينساق وراءها، بل يقتلها بحلمه وصفحه، فهو يقول لمخالفيه: « نجزي بالسيئة الحسنة، ونعفو

---

(١) مجموع فتاوى ١٨٣/٣.

ونغفر »[١].

ثم إنه الضعف الإنساني. ولكن نعمت الحدة التي يعقبها صفح في وقت المقدرة - كما فعل مع خصومه كما سنبين لاحقًا - وبئس الاتزان العصبي الذي يعقبه حقد، وحسد، ومحبة انتقام.

يقول « ابن القيم »[٢] - رحمه اللَّه - عن شيخه : « تعتريه حدة ثم يقهرها بحلم وصفح »[٣].

وبقي أن نقول: إن الشيخ لم يكن يحتد رغبة في انتفاع، أو لهوى في نفسه أو لفوات حظوظ نفسه، وإنما من أجل ما يراه حقًا ثابتًا، وفي سبيل إحقاقه، وإزالة ما يعترض ذلك.

وقد علل أحد المعاصرين تلك الحدة بقوله : « ولعل بعض هذا العنف في (ابن تيمية) راجع إلى أنه عاش صرورًا (أي عازبًا) ثم كان مع ذلك عفيفًا »[٤].

ثم قال : « ومع ذلك العنف الذي كان في » ابن تيمية « فإن » ابن تيمية « كان منصفًا في رده على خصومه في كثير من الأحيان »[٥].

وخلاصة القول هنا أن ما كان يطرأ على « ابن تيمية » من حدةوعنف إنما كان نتيجة طبيعية من مواقف وسلوكيات خصومه الاستفزازية.

ويحتمل أن يصح قول « المعاصر » السابق في تلك الحدة من أنها راجعة إلى عيشه العُزوبة في بعض أحايينها. ويكفيه خُلُقًا أنه كان يقهرها

---

(١) مجموع فتاوى ٣/٢٧٠.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي. فقيه، مفسر، أصولي توفي سنة ٧٥١هـ البداية والنهاية ٤/٢٣٤، الدرر الكامنة ٣/٤٠٠.

(٣) الوافي بالوفيات ٧/١٨

(٤) ابن تيمية المجتهد. عمر فرّوخ ص ٦٢.

(٥) المرجع السابق نفسه.

بحِلم وصفح.

أما « ابن تيمية » قد أخذ مادته من « ابن حزم »[١] بمعنى أنه تتلمذ عليه وِجادة[٢] حتى تشنيعه على المخالفين.

فهذا بعيد عن الصواب لعدة أسباب:

١ - إن التشابه لا يستلزم بالضرورة التأثر أو الاقتباس.

٢ - لم يبلغ تشنيع « ابن تيمية » على مخالفيه مقدار ما بلغه « ابن حزم » حتى قيل: « سيف الحجاج ولسان ابن حزم شقيقان ».

٣ - « لابن تيمية » انتقادات جادة على « ابن حزم ».

أهمها: نقد مراتب الإجماع.

وما انفرد به من التفضيل بين الصحابة على خلاف ما عليه جماهير الأُمة.

وما انفرد به في باب الصفات، إذ خلط أقوال الفلاسفة والمعتزلة فيها مما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم.

وكذلك نفيه لخرق العادات، والمعاني (العلل) في الأمر والنهي، والإسراف فيها، ودعوى متابعة الظاهر.

قال ابن تيمية: « وبمثل هذا صار يذمه مَنْ يذمه من الفقهاء، والمتكلمة، وعلماء الحديث، مضمومًا إليه ما في كلامه من الوقيعة في

---

(١) هو علي بن أحمد بن حزم الأندلسي. المتوفى سنة ٤٥٦ هـ سير أعلام النبلاء ١٨٤/٨.

(٢) الوجادة: مصطلح في علم الحديث النبوي والمقصود به: ما يوجد بخط أحد الرواة من مروياته مقرونًا بها الإذن بالرواية عنه، فيقول من يرويها عنه: أخبرني فلان. كأنه التقى به وأخذ عنه. ثم صار يطلق على مَنْ اعتنق أفكار أحد العلماء من خلال ما يجده في كتبه. فيقال تتلمذ فلان على فلان وِجادة

الأكابر »[١]. بل وصف مخالفته للأمة في « مفهوم الموافقة »[٢] بأنه مكابرة[٣].

فهل يقبل في منطق الواقع أن « ابن تيمية » « يشير إلى ما يستقبح من أقوال « ابن حزم »، حتى تشنيعه على الأكابر ثم يأخذ مادته منه، وكذا عنفه مع المخالف ؟!!

٤ - لم أجد أحدًا وافق « الصفدي » في مقولته تلك لا من المتقدمين، ولا من المتأخرين. بل ألفيت لأحد علماء العصر قوله في هذا المجال:

« ولعل من أقوى المبررات في نظره وشعوره أن يصل (ابن تيمية) إلى تخطئة » ابن حزم « وبيان جهله »[٤].

وبهذا يظهر التناقض بين قول « الصفدي » « والمعاصر » في شأن تأثر « ابن تيمية » « بابن حزم » وكلاهما قد أخطأ في تقديره ونتائجه.

فابن تيمية المفسر، الحافظ، الفقيه، الأصولي، اللغوي والذي حرّم التقليد على القادر على الاجتهاد لم يكن له ليقلد « ابن حزم » أو غيره.

وابن تيمية العابد، الزاهد، المجاهد، التقي، الورع لم يكن ليقصد إلى تخطئة « ابن حزم » ولا بيان جهله !!

بل كان « ابن تيمية » مدرسة مستقلة، وهذه مصنفاته هي الحَكَم والفصل، و ها هو يثني على « ابن حزم » ويشيد بعلمه.

---

(١) نقض المنطق ص ١٧-١٨.

(٢) هو إثبات حكم المنطوق به للسكوت عنه بطريق الأَوْلى كقوله تعالى: "ولا تقل لهما أفٍ" فإنه تعالى نبه بالنهي عن قوله "أف" على النهي عن الشتم والضرب وغير ذلك.

(٣) انظر إرشاد الفحول ١٧٩ - والمسودة لآل تيمية ص ٣٤٦.

(٤) محمد سعيد البوطي في كتابه "السلفية" ص ١٧٣.

فقال عنه (يعظم السلف وأئمة الحديث ... وله من الإيمان والدين والعلوم الكثيرة ما لا يدفعه إلى مكابر ... وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يقع مثله لغيره من الفقهاء ... وفي مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره)[1].

وقال: « مع أن أبا محمد (أي ابن حزم) هذا من أعلم الناس، لا يقلد غيره، ولا يحتج إلا بما ثبت عنده صحته »[2].

الوقفة الثانية: مع موقفه من خصومه.

سبقت الإشارة إلى بعض مواقف خصوم الشيخ، ومحاولاتهم الدائبة للحيلولة بينه وبين أتباعه ومحبيه، ولشل سعيه النشيط في عملية الإصلاح والتغيير التي يبتغيها.

فكان من أثر ذلك أن سجن عدة مرات من غير محاكمة ولا سماع لحجة قد تشفع له أو تصرفهم قليلًا عما يضمرونه له، ولكن النية السيئة مبيّتة نتيجة للجو الداكن المعبأ ضده من قبل خصومه.

فحاولوا محاصرته من كل جانب، ولكن هيهات للضباب الرقيق أن يحجب نور الشمس !! حتى أخرجوا أدوات الكتابة من بين يديه في سجنه الأخير، ففاضت روحه وهو يقرأ القرآن.

فماذا كان موقفه قبل وفاته من خصومه ؟

يتجلى موقفه الإيماني والأخلاقي منهم من خلال عرضٍ لعدة وقائع منها:

يوم أن خلعَ « بيبرس الجاشنكير » السلطان « الناصر » من الحكم،

---

(١) انظر نقض المنطق ص ١٧-١٨.

(٢) تلبيس الجهمية ٥٧١/١.

وتمكّن من كسب رضا القضاة وتأييدهم لما فعله، وإضفاء الصفة الشرعية على ما اقترفته يداه، استطاع « السلطان الناصر » بعد فترة أن يسترد ملكه المسلوب، وأن يعود ليتربع على عرشه، ولم يكن له دأب سوى طلب « ابن تيمية » فلما لقيه جلس معه يستفتيه في قتل القضاة الذي أيدوا « بيبرس » وعزلوه وهو غائب وفيهم خصوم الشيخ، وأخذ السلطان يذكّر « ابن تيمية » بما فعلوه به ليثير غضبه ويأخذ منه فتوى بقتلهم. ولكن الشيخ كان أعظم من أن يخدعه سلطان أوغيره، أو ينتقم لنفسه، فالتفت إلى السلطان وقال له:

« إذا قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم ».

فقال له السلطان: إنهم قد آذوك، وأرادوا قتلك مرارًا.

فقال ابن تيمية: من آذاني فهو حل، ومن آذى اللَّه ورسوله فاللَّه ينتقم منه. وما زال « ابن تيمية » يُثني السلطان عما يرده حتى حلم وصفح.

فلذلك كان « ابن مخلوف » وهو الذي سبق أن أصدر حكمه على الشيخ وأخويه بالسجن من غير محاكمة يقول عن « ابن تيمية »:

« ما رأينا مثله حرّضنا عليه فلم نقدر، وقدر علينا فصفح وحاجج عنا »[1].

فهل بقي وجه للمقارنة بين موقف خصومه منه، وموقفه من خصومه عند القدرة عليهم؟! وهل كان « ابن تيمية » « - ومن خلال هذا الموقف - عالمًا ربانيًا أم عالمًا سُلطانيًا؟ ألم تتجلَّ فيه أخلاق العلماء؟!!

ألم تضبطه ضوابط التقوى والورع في وقت يحرّك » السلطان « في » ابن تيمية « مشاعر الكراهية لخصومه؟!!

فهل كان من طلاب الدنيا والرياسة؟!

---

(١) انظر الدرر الكامنة ١/١٥٧- ٣/٢٠٢ - ٤/١٩١، العقود الدرية ص ٢٠٧-٢٦٤-٢٨٢، البداية والنهاية ١٤/٣٨ - ٤٦ - ٥٤ - ٩٠، ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٠.

أم كان من روّاد الفكر والإصلاح ؟!

وفي الحقيقة إن الخصوم لم يتوقعوا منه هذه الرفعة الخلقية لسوء معاملتهم له مما زادت من أوار الحسد في قلوب بعضهم.

ومن مواقفه أيضًا مع خصومه:

« أن البكري » - الذي مد يده على « ابن تيمية » وآذاه كما سبق إيراده - قد أراد قتله بعض رجالات الدولة فلم يجد مأمنًا سوى منزل « ابن تيمية » في « مصر » لما كان مقيمًا فيها، وشفع له، ثم منعه السلطان من الفتوى بالكلام[١].

فلو لم يوقن أن صدر الشيخ أوسع من أن تضيقه أحقاد، وأن ضميره أنقى من أن يحضه على الانتقام لنفسه لما سوّلت له نفسه الاحتماء به.

يقول « ابن كثير »[٢] عن « البكري » في شأن رده على « ابن تيمية » وأذيته:

« وما مثاله إلا مثال ساقية ضعيفة كدرة لا طمت بحرًا عظيمًا، أو رملة أرادت زوال جبل، وقد أضحك العقلاء عليه »[٣].

وكذلك لما مرض « ابن تيمية » في سجنه الأخير دخل عليه الوزير بدمشق، وأخذ يعتذر له عن نفسه ويلتمس منه أن يحللّه مما عساه أن يكون قد وقع منه في حقه من تقصير أو غيره، فأجابه الشيخ:

« إني قد أحللتُ وجميع من عاداني وهو لا يعلم أني على الحق ».

---

(١) انظر ذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٠٠، البداية والنهاية ١٤/١١٤.

(٢) هو الإمام الحافظ المؤرخ المفسر إسماعيل بن عمر بن كثير البصري ثم الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ. الدرر الكامنة ١/٣٧٣.

(٣) البداية والنهاية ١٤/١١٤.

وقال للوزير عن السلطان:

« إني قد أحللت السلطان من حبسه إياي، كونه فعل ذلك مقلدًا غيره معذورًا، أو لم يفعله بحظ نفسه، بل لما بلغه مما ظنه حقًا من مبلغه، والله يعلم أنه بخلافه. وقد أحللت كل أحد مما بني وبينه إلا من كان عدوًا لله ورسوله[1].

لله درّه ما هذا الصفاء والإشراق؟!! وما هذا الخلق الرفيع؟! ليت علماء عصرنا ينحون هذا النحو، ويتخلقون بهذا الخلق. وليت الجماعات المسلمة ترتقي إلى هذا السمو الروحي والخلقي لتصل إلى درجة المتقين.

فبالرغم من تجهيله، وتفسيقه، وتكفيره، وحبسه، وتزوير فتاوى عليه لم يقله - سنعرض لها عند الكلام على المفتريات - وأنه مجسم، ويسعى للملك فبالرغم من هذا كله يقول: « قد أحللت كل أحد إلا من كان عدوًا لله ولرسوله ».

أهم الأسباب التي جعلت للشيخ خصومًا ومعارضين حسب معايشتي لسيرته:

هناك دوافع وراء معارضة « ابن تيمية » ومحاولة محاصرته، وتغييبه عن الواقع وإليك أهمها:

١- تفوق الشيخ، وتقدمه في العلوم والمعارف والبحث والاستنباط. كأنه طورٌ علميٌّ جديد، لم يألفه مقلدو عصره.

٢- انفراده بفتاوى وآراء بأدلة لها وجاهتها.

٣- اشتراكه المتميز في المعارك، ومواقفه الجريئة فيها، وما فتح الله عليه من الفتوحات.

٤- تقدمه عند الدولة، ومحبة الأمراء والنواب له.

---

(١) الكواكب الدرية ص ١٧٤-١٧٥.

٥- كثرة المحبين من الناس والأتباع.

٦- فرط غرام بعض الخصوم في المشيخة، وحب الظهور، والتقدم لدى الدولة.

٧- الحدة التي كانت تعتريه أحيانًا نتيجة لما يثيره الخصوم، وغيرة على الحق الذي يعتقده.

٨- تفكير الخصوم بعقول مشايخهم وضمن أطر مناهج مدارسهم، واعتقداهم أن ما ورثوه عنهم هو الحق وما عداه فهو الباطل.

٩- داء المعاصرة والحسد.

يقول « الدهلوي »[(١)]: « والذين ضيّقوا على » ابن تيمية « ما بلغوا معشار ما آتاه اللَّه تعالى وإن كان تضييقه ذلك ناشئًا عن اجتهاد »[(٢)].

الوقفة الثالثة: مع تغيّر موقف السلطان منه.

تغيّر موقف السلطان في أواخر حياة الشيخ يدعو للريبة. فقد كان يجُل « ابن تيمية » كثيرًا، ويسمع لنصحه ووعظه، ويعمل بفتاويه.

ويوم عودته إلى أبهة الحكم وعرش السلطنة، لم يكن له همّ سوى رؤية الشيخ وإخراجه من السجن في « مصر »

وقد استفتاه بعد عودته في قتل من عزله من القضاة (كما سبق بيانه) وكانا أيضًا يسيران سويًا في المعارك لقتال المعتدين والخارجين. وكم مرة وقف « ابن تيمية » ومحبوه في وجه التتار يوم أن فرّ جمع عظيم من العلماء والقضاة وجيش السلطان نفسه، ثم تهدأ الأمور ويسلّم « ابن تيمية » تسيير

---

(١) هو المحدث الفقيه الحنفي أحمد عبد الرحيم الدهلوي الهندي المتوفى سنة ١١٧٩هـ الأعلام ١/١٤٤.

(٢) انظر: الحافظ ابن تيمية. لأبي الحسن الندوي ص ١٥٢.

الأحوال إلى موظفي السلطان.

ومن هنا كان يُكن السلطان له كل المحبة والإجلال، بالإضافة إلى ما شاهده من غزارة علمه وشجاعته في ميادين الوغى.

ولكن كما قال «ابن حجر» عن السلطان الناصر: «إنه ذو دهاء ومكر»[1]. فقد رأى أن مصلحته تقتضي الوقوف بجانب خصوم الشيخ من القضاة لإرضائهم واستمالتهم إليه. فإنه لم ينسَ بعد كيف عزله بعضهم ونصبوا «الجاشنكير» وكيف أن «ابن تيمية» نفسه منعه من قتلهم، فاستجاب لهم ليستجيبوا له في إمضاء ما يرمي إليه، طالما أنهم قد أثبتوا له أنهم قادرون على عزله - وقد فعلوا - فليضح إذًا بالشيخ في سبيل ملكه، فلم يعد محتاجًا إليه-على الأقل- في تلك الآونة.

وأعتقد أنه لو طرأ طارئ يتطلب رجلًا ذا قوة وشجاعة لسارع بإصدار مرسوم بإخراجه، ليقينه أن «ابن تيمية» رجل المواقف الصعبة - هذا ما أثبتته سيرته - ولاستدار لخصومه، لأننا في الأيام العصيبة نحتاج إلى معادن خاصة من الرجال، أما في أيام الرخاء فنحتاج إلى أهل الصدق في الولاء والتبعية.

ولأن «ابن تيمية» لم يكن من الصنف الأخير فقد أصدر السلطان مرسومًا بحبسه إرضاء لبعض القضاة.

والذي يبدو من سير كثير من العظماء المتقين في مسيرة الحياة الإنسانية أن اللَّه سبحانه قدّر عليهم أن ينقصوا من حقوقهم، وألا يعطوا ما يستحقونه من التقديم والرعاية، حتى إذا ما أتاهم الموت فقد يهيء اللَّه من يمنحهم بعض الحق، وذلك لحكمة يعلمها هو.

---

(١) الدرر الكامنة ١٦١/٤.

وعلى كلٍ فإن تسلسل الأحداث في حياة الشيخ لم يقدر على توهين عزمه، أو إضعاف حماسه وصدقه أو تغيير ما أفتى به مجاملة لأحد، أو دفعًا لضرر يحل به مهما بلغ.

الوقفة الرابعة: مع مصنفاته وطريقة عرضه للقضايا.

إن المدة الزمنية التي قضاها الشيخ في تصنيف الكتب، والرسائل، وتحرير الفتاوى تقرب من نصف قرن. منذ أن شب عوده، وتأهل للفتوى والتدريس - وهو دون العشرين - إلى أن أخرجت الكتب، والأوراق، والقلم من بين يديه وهو في سجنه الأخير.

(ولم يمت إلا وقد كان لاسمه دويّ في شرق البلاد الإسلامية وغربها. وقد تجاوب اسمه لا في «مصر والشام» وحدهما بل في ربوع العالم الإسلامي كله. وقد ترك وديعة فكرية للأجيال من بعده هي مجموع ما وصل إليه من آراء)[١].

تلك الوديعة الفكرية التي تشتمل على شتى فروع الفكر الإسلامي قد قُدرت بخمسمائة مصنف، وسارت بها الركبان، وانتشرت في الآفاق.

يقول «أبو حفص البزار»:

«فقلّ بلد نزلته إلا ورأيت فيه من مصنفاته»[٢].

هذا في وقت كانت الطباعة من خلال الاستنساخ باليد على ورق غليظ، وبأقلام لا تساعد على غزارة الإنتاج.

ولم يكن فيه مطابع حديثة، ولا أدوات نقل متطورة، ولا وسائل إعلام سريعة كعصرنا.

---

(١) ابن تيمية، لأبي زهرة ص ٥٠٩.

(٢) الأعلام العلية ص ٢٥.

ومما لوحظ في مصنفاته بشكل مطلق ما يلي:

أ) قوة البيان وروعته، وسلامة العبارة ورشاقتها، ورصانة الأسلوب وحلاوته.

ب) الاعتماد على الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والمصلحة وغير ذلك، ورد المسائل إليها، وكان يعتمد أقوال السلف في العقيدة، ويستأنس بآرائهم في الفقه.

ج) الإشارة إلى الدواوين التي توجد فيها الأحاديث التي يستشهد بها مع بيان درجة صحتها في الغالب.

د) تكرار المسائل الاعتقادية، والتي لها صلة بها. حتى أنك تقرأ له الفكرة الواحدة في أكثر من كتاب، بل في الكتاب الواحد تقرؤها عدة مرات في بعض الأحايين. وأكثر ما تجد هذا في معرض ردوده على مخالفيه من أهل الكلام، ومتصوفة، وفلاسفة وغيرهم من مقلدي عصره، أو على بدعة منتشرة.

ولعل مرد ذلك إلى عدة أمور:

١ - أن تلك الموضوعات ذات أهمية بالغة. فهو يستغل أدنى مناسبة للتنبيه عليها ثم يستعمل عبارات الإحالة كقوله: وقد بسط في غير هذا الموضع، وبسط هذا له موضع آخر، وكما بسط الكلام على هذا في... ويحدد المكان.

٢ - إن منهج ابن تيمية منهج إصلاحي، والمنهج الإصلاحي يقتضي التكرار.

٣ - إن أكثر كتبه كانت فتاوى، أو أسئلة متشابهة سألها نفر من الناس.

٤ - سرعته في الكتابة والتصنيف، مع ضيق وقته للمراجعة والتنقيح.

يقول الذهبي: «ويكتب في اليوم والليلة من التفسير، أو من الفقه، أو من الأصليْن، أو من الرد على الفلاسفة والأوائل نحوًا من أربعة كراريس»[١].

وقد أخبرنا المؤرخون له أن تلامذته من بعده قد بيضوا بعضًا من كتبه[٢] ولم يتمكن هو أن يراجع أو يبيض شيئا منها.

٥ - إن أكثر مصنفاته صنفت وهو في السجن بعيدًا عن مَراجعه وكتبه ليطالعها، كما أنه كان يعتمد على حافظته وذاكرته، وهذه الذاكرة قد تخونه فيقع في التكرار من غير شعور.

هذا أهم ما رأيته من عوامل كانت سببًا في وقوع الشيخ في كثرة التكرار.

هـ) الاستطرادات: ويقصد بها الانتقال من موضوع لآخر لصلة قد تكون قوية وقد تكون ضعيفة.

ولعل مرد ذلك إلى تزاحم أفكاره، وسبق الآراء للأقوال. أو إلى وجود خيط يجمع بين الفكرتين، ولكنه كان يتوسع في الفرع ويعطيه من البيان والإيضاح أكثر من الحاجة للغنى الفكري الذي كان يتمتع به.

و) (مزج الآراء بعضها ببعض حتى أن القارئ لا يمكنه الاهتداء إلى رأي الشيخ بسهولة، فهو يسير بالآراء عند استعراضها جنبًا إلى جنب حتى يخيل إليك أنه يسوي بينها في الصواب حتى تفاجأ أحيانًا بعد عدة صفحات بقوله: والصواب...)[٣].

وهذا ما يجب معرفته بدقة، والتوقف عنده، فكثير من خصوم الشيخ قد

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٣٩١/٢ - تاريخ ابن الوردي ٤٠٨/٢.

(٢) الكواكب الدرية ص ٧٧.

(٣) انظر ابن تيمية المجتهد. عمر فروخ ص ١٦ وهذا ما تحققت منه أثناء بحثي "ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد" وبحثي هذا أيضًا.

قرأوا مصنفاته لا للمعرفة والاستفادة العلمية، ولا لإنصافه وإعطائه حقه، وإنما بحثًا عن السقطات والهفوات، فلما لم يجدوا عبارات صريحة عدلوا إلى إلزامه بلوازم لم يقلها، وبتفسيرات لم يصرح بتصويبها، وبأقوال لم ينسبها لنفسه، وأولوا عباراته بتأويلات فاسدة قد صرح بخلافها، أو يكون قد سكت وكفّ قلمه عنها لا بالإيجاب، ولا بالنفي. ومن نظر بعين الحياد والاعتدال، متجردًا عن الحقد والضغينة، وتتبع الزلات أدرك يقينًا أن تلك التأويلات لا تحتملها العبارات ولا تساعد عليها.

وقد تركوا صريح أقواله، وأخذوا يدورون حول الأقوال ذات الدلالات الظنية الباطلة، وطفقوا يحاكمون الرجل بناءً عليها ؟!!

أهذا هو خلق العلماء ؟!

وهذا هو حق الأخوة الإسلامية ؟!

أم أن في القلوب كراهيةً، وفي الضمائر أحقادًا ؟!!

ومن هنا لما لم يجدوا عبارات صريحة ليشنعوا بها على الشيخ، عمدوا إلى الكذب والافتراء عليه (وهذا ما سنوضحه لاحقًا). إن الذين يفترون الكذب لا يفلحون.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة ٨].

ز) العمق والتأمل في الآيات، والأحاديث، وقضايا العقل حتى ينبلج له الحق.

ح) الاستقلال الفكري: وهي أبرز صفة في تكوين شخصيته العلمية. فما كان يعرف الحق بالرجال، بل كان يسير مع الدليل حيث سار.

ط) الإنصاف للخصوم: رغم حدة المواجهة بينه وبين الأشاعرة،

وانتقاده الشديد لأئمتهم فهو يقول عن قول قاله « الرازي »[١].

« وهذا الكلام الذي يذكره الرازي جيد ومستقيم »[٢].

وقال في آخرين منهم:

(ثم إنه ما من هؤلاء (قوم من الأشاعرة) إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، ثم لهم في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف.

ولكن لما التبس عليهم هذا الأصل (كلام الله) صار الناس منهم من يعظمهم لما فيهم من المحاسن، ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع. وخيار الأمور أوساطها. واللّه يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات، ويتجاوز عن السيئات)[٣].

فهل يا ترى تكلم الشاعرة في الشيخ بعدل وإنصاف وعلم كما تكلم فيهم ؟!!

هذا وأكثر مؤلفات الشيخ في الأصول، والرد على أهل البدع والأهواء. وقد سئل عن ذلك فأجاب:

(الفروع أمرها قريب، فمن قلّد أحد العلماء المقلدين جاز له العلم بقوله ما لم يتيقن خطأه. أما الأصول فقد رأيت أهل البدع والضلالات قد تجاوزوا فيها، وأوقعوا الناس في التشكيك في أصول دينهم، ولذلك

---

(١) هو محمد بن محمد الطبري الأصل الرازي المولد. إمام وقته في العلوم العقلية، فقيه شافعي، توفي سنة ٦٠٦هـ. طبقات السبكي ٨/٨١.

(٢) موافقة صحيح المنقول ١/٢١٦.

(٣) انظر موافقة صحيح المنقول ٢/٥٤-٥٧.

صَرَفْتُ جُلّ همي إلى الأصول، وألزمني أن أورد من مقالاتهم وأجيب عنها بما أنعم اللَّه تعالى به من الأجوبة العقلية والنقلية)[١].

هذه حياة « ابن تيمية »، وهذا « ابن تيمية » نفسه، وفي هذا القدر كفاية لمن كان منصفًا، وذا عقل سديد.

***

(١) انظر رفع الملام له ص ٣٤ وما بعدها باختصار.
وانظر العقود الدرية ص ٢٦.
والأعلام العلية ص ٣٤-٣٥.

الفصل الثاني
رد مفتريات




تمهيد :

في الترهيب من إيذاء الناس

مما لا ريب فيه أن نسبة مكفِّرات إلى رجل قضى سنوات عمره في تصحيح عقيدة القوم، والرجوع بها إلى منبعها الصافي، لهي من أعظم الإيذاء، وأقبح الفواحش، وأغلظ الفِرى. وذلك لما عجز الجامدون على ميراث أساتذتهم وحساده عن إلجامه ومنازلته، وأحسوا بالإفلاس العلمي أمامه، لم يجدوا حيلة غير الافتراء والدس عليه، لتصغيره في أعين الناس والأمراء، وبالتالي تغييبه عن الساحة الثقافية، ليضمنوا بقاءها كما ورثوها عن مشايخهم بخيرها وشرها، وحلوها ومرها، فخرجوا من دائرة الحوار الهادف إلى أسلوب نتن علّهم يحققون من خلاله بعض ما يشتهون، فتقوّلوا عليه بعض الأقاويل، و نسبوا إليه في حياته، وبعد مماته عبارات هي كذب محض.

وجاء أتباعهم ممن لم يتصفوا بالإنصاف، وأكملوا مسيرة مشايخهم الأولى، فبنوا على بنائهم، وزيّنوا، وزخرفوا إرضاء لأهوائهم، ورغباتهم، ووساوس شياطينهم غافلين عن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

وقوله تعالى: ﴿وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠] وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الاحزاب: ٥٨]، وغافلين أيضًا عن أن الإيذاية لا تكون بالفعل فحسب، بل به وبالأقوال القبيحة، والبهتان والكذب الفاحش المختلق[١].

(١) انظر المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي عند تفسير الآية.

ثم إن الآية الأولى عامة ومطلقة، فاشتملت على تحذير من ظلم المسلم للغير، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فأين تقواهم؟؟!!

ثم أليس قول الزور - أيها المفترون - من أكبر الكبائر؟ بل قال النبي ﷺ: «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ (ثلاثا)**» قالوا: بلى يا رسول الله! قال: «**الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وجلس وكان متكئًا**» فقال: «**ألا وقول الزور، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت**»[١]. فانظر الى جلوسه ﷺ بعد اتكائه، وإلى تكراره لقوله: «**ألا وقول الزور**» ثم أليس الكذب من الكبائر؟

قال النبي - ﷺ -: آية المنافق ثلاث: «**إذا حدث كذب**»[٢]. فيا أيها المختلقون أما آن أن تكفّوا ألسنتكم عن قول الزور وشهادة الزور، وتكفّوا أيديكم عن كتابته؟!.

لقد ابتغيتم شرًا وأردتم «بابن تيمية» العالم، الحافظ، العابد، المجاهد، الزاهد، كيدًا فخيّب الله مسعاكم بشأنه، وهيّأ له رجالًا ينفون عنه ويدافعون، ويردون التهم بألسنتهم وأقلامهم عنه، وذلك في حياته وحتى يومنا هذا وذلك- والله أعلم - جزاء حسن قصده، ونبل هدفه.

وقبل أن أترك القلم في هذا التمهيد أشير إلى أنني لن أدرج في هذا الفصل إلا ما هو محض افتراء على «ابن تيمية». وميزاني في ذلك هو مصنفاته وكتبه المتنوعة، وعليه فإني سأنقل الفرية وأرد عليها من خلال أقوال «ابن تيمية» نفسه لتوقن- أيها القارئ - شدة ظلمهم لهذا الرجل ومقتهم له، لأنهم ألفوا مشايخهم على خلاف منهج الشيخ فشاطوا، وقاموا ولم يقعدوا، والله يحكم بينهم يوم القيامة.

---

(١) رواه البخاري و مسلم. انظر الترغيب و الترهيب٣/ ٣٢٦.

(٢) رواه البخاري و مسلم. انظر الترغيب و الترهيب٤/٩.

الفرية الأولى: قالوا إنه قال وهو يخطب « إن اللّه ينزل إلى السماء الدنيا كنزولي هذا » ونزل درجة من درج المنبر.

هذا الاختلاق تجده في رحلة « ابن بطوطة »[١] وإليك نص ما فيه لتدرك الافتراء الصريح، والحقد الدفين !!

« فحضرته (أي حضر ابنُ بطوطة ابنَ تيمية) يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع، ويذكرهم، فكان من جملة كلامه أن قال: « إن اللّه ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا » ونزل درجة من درج المنبر[٢]

وإليك ردها وبيان كذبها من كلام « ابن بطوطة » نفسه، ومن تاريخ الوقائع، ونصوص « ابن تيمية » الجليّة لنستبين سبيل المفترين !

أ) صرّح « ابن بطوطة » أنه حين دخل دمشق « كان للجامع الأموي ثلاثة عشر إمامًا، أولهم الشافعية، وكان في زمن دخوله إليها إمام الشافعية في وقته » جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، المتوفى سنة ٧٩٣هـ « هو الخطيب بالمسجد»[٣].

فخطيب المسجد لم يكن « ابن تيمية » بل كان « القزويني » بنص عبارته.

ب) وصرّح أيضا أنه دخل « دمشق » يوم الخميس التاسع من رمضان عام ستة وعشرين وسبعمائة[٤] وقد أجمع المؤرخون لحياة « ابن تيمية » أنه في تاريخ دخول « ابن بطوطة » « دمشق » كان في السجن، ولم يخرج منه البتة إلا إلى القبر، إذ أن مرسوم السلطان قد ورد بحبسه في السادس عشر من

---

(١) هو محمد بن عبد اللّه بن محمد الطنجي، رحّالة، مؤرخ، طاف البلاد، وكان يحدث بغرائب، توفي بمراكش. الدرر الكامنة ٤/١٠٠-.

(٢) رحلته ص ١١٣.

(٣) المرجع السابق ص١١١.

(٤) رحلته ص ١٠٤.

شعبان في السنة التي دخل فيها « ابن بطوطة » « دمشق »[(١)] ومعلوم بالضرورة أن شهر شعبان قبل شهر رمضان.

قال « ابن حجر » قاموا (أي خصوم ابن تيمية) عليه مرة أخرى في شعبان سنة ٧٢٦هـ بسبب مسألة الزيارة[(٢)] واعتُقل بالقلعة، ولم يزل بها إلى أن مات »[(٣)].

فكان بين دخول « ابن تيمية » السجن ودخول « ابن بطوطة » دمشق قرابة شهر، فكيف اجتمع به، واستمع إليه وهو يخطب ؟!! ولكنه التزوير!

ج) لم يعرف قط أن « أن ابن تيمية » كان خطيبًا في أحد المساجد، وإنما المشهور عنه: أنه كان له كرسي يجلس عليه في الجامع الأموي، ويفسر القرآن أيام الجمع، وقد يسمى هذا منبرًا، ولكن أنَّى له الدرج ؟!

د) جاء في الرحلة المذكورة كلام تفوح منه رائحة الحسد والتحامل على « ابن تيمية » إذ يقول: « وكان بدمشق من كبار فقهاء الحنابلة » تقي الدين ابن تيمية « كبير الشام يتكلم في الفنون إلا أن في عقله شيئًا »[(٤)]

فلا أدري أنّى له أن يحكم على « ابن تيمية » من غير رؤية، ولا اجتماع، ولا سماع، ولا مناقشة ؟!! ثم ما هذا الذي في عقله ؟!!

فهلا فسّر لنا هذا الطعن الذي انفرد به دون سائر أهل العلم ؟!

أنه التعصب المذموم، والإعجاب المدحور الذي يحدو بصاحبه إلى حدّ البهتان ؟!!

---

(١) انظر الدرر الكامنة ١/١٥٩ - البداية والنهاية ١٤/١٤٢-العقود الدرية ص٣٤٥ - البدر الطالع ١/٧٠-الكواكب الدرية ص١٤٩.

(٢) أي شد الرحال والسفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين.

(٣) الدرر الكامنة١/١٥٩.

(٤) رحلة ابن بطوطة ص١١٢.

هـ) أغلب الظن أن « ابن بطوطة » لم يتكلم عن « ابن تيمية » بسوء، وإنما الذي خطه بيمينه هو « محمد بن جُزَيّ[١] المالكي » إذ هو الذي كتبها بعد أن أملاها عليه « ابن بطوطة » وكتبها ثم حررها ونمّقها، وأصلح كتابتها على حسب ما قرره « ابن حجر » وصاحب « الأعلام »[٢].

فلِمَ لا يكون « ابن جزي المالكي » هو الذي تصرّف في العبارة انتصارًا لمشايخه المالكية، الذين كان لهم جولات ومواقف صعبة مع « ابن تيمية » وعلى رأسهم « ابن مخلوف والأخنائي المالكييْن كما سبق.

والذي يقوّي ذلك ما جاء في آخر القصة: أن فقيهًا مالكيًا عارض « ابن تيمية » في ذلك. وقد « نقل ابن حجر » عن شيخه أنه رمى « ابن جزي » هذا بالكذب[٣]

ونقل عن « الطوفي الحنبلي »[٤] قوله: فذكروا أنه (أي ابن تيمية) ذكر حديث النزول (نزول الرب سبحانه إلى السماء الدنيا) فنزل عن المنبر درجتين فقال: كنزولي هذا، فنسب إلى التجسيم[٥]

وأنت تلاحظ أن عبارة « الطوفي » لم تحدد الذاكرين فهو ناقل، مع أنه جالس « ابن تيمية » واستمع إليه. وما نقله« الطوفي » -عن قوم فيهم جهالة-

---

(١) هو محمد بن محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي كاتب، وأديب، توفي ما بين سنة ٧٥٦ هـ، وسنة ٧٥٨هـ، وهو ولد ابن جزي صاحب. "القوانين الفقهية" والتسهيل" الدرر ٢٨٢/٤- الأعلام للزركلي٣٧/٧.

(٢) انظر الدرر الكامنة٤/١٠٠-الأعلام ٣٧/٧.

(٣) هو أبو البركات البلفيقي. الدرر ١٠٠/٤.

(٤) هو سليمان بن عبد القوي الحنبلي فقهًا الشيعي معتقدًا المتوفى سنة ٧١٦هـ لقي ابن تيمية وجالسه. انظر ذيل طبقات الحنابلة ٣٦٧/٢-الدرر١٥٤/٢.

(٥) الدرر الكامنة١/١٥٤.

بشأن كلام « ابن تيمية » في حديث النزول متفق تمامًا مع ما في رحلة « ابن بطوطة » بهذا الخصوص، مع أن « الطوفي » قد توفي قبل دخول « ابن بطوطة » دمشق، بحوالي عشر سنوات. وإن هذا الاضطراب ليؤكد تأكيداً واضحًا أن في المسألة كذبًا وزورًا.

وهذا « الطوفي » مرة أخرى يقول: ضبطوا عليه (أي ابن تيمية) كلمات في العقائد مغيّرة »[١] أي مكذوبة مزورة أرأيت مصدر هذه الافتراءات ؟ وسيأتي مزيد من البيان حول تزوير الخصوم على « ابن تيمية ».

فهل تقبل شهادة هؤلاء في « ابن تيمية » ؟ فلذا لا يعتدّ بقولهم، ولا يعبأ بما افتروا به عليه.

ثم إنّ الذي يعلن هذا التفسير أمام جموع المصلين لا بد وأن يصرّح به في كتبه. فهذا كتاب شرح حديث النزول « لابن تيمية » ليس فيه أدنى إشارة إلى ذلك، بل الذي فيه خلاف ذلك تمامًا فهو يقول فيه: « مَنْ فَهِمَ من هذا الحديث (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا)[٢] وأمثاله مما يجب تنزيه اللّٰه تعالى عنه كتمثيله بصفات المخلوقين، ووصفه بالنقص المنافي لكماله الذي يستحقه فقد أخطأ في ذلك »[٣].

وقال: « واللّٰه سبحانه وتعالى قد نفى عن نفسه مماثلة المخلوقين، فقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص][٤].

وقال: « فلا يجوز أن نفهم أن نزوله مثل نزول غيره، ولهذا كان مذهب

---

(١) الدرر الكامنة١/١٥٤.

(٢) رواه البخاري في كتاب التهجد باب الدعاء، والصلاة من آخر الليل برقم ١١٤٥ ومسلم في كتاب المسافرين، وأحمد في المسند٢/٢٦٤- ٥٠٤.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/٣٢٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٥/٣٢٥.

السلف والأئمة[١] إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، فاللّه تعالى موصوف بصفات الكمال منزّه عن أن يماثله غيره في صفات كماله »[٢].

وقال: « فقول السائل كيف ينزل ؟ بمنزلة: كيف يسمع ؟ وكيف يبصر ؟ وتقول سائر الأئمة: إنا لا نعلم كيفية استوائه، كما لا نعلم كيفية ذاته »[٣] وقلنا: « لا نحكم على النزول منه بشيء ».[٤] « ولا يسأل كيف نزوله »[٥] إلى أن قال: « وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم »[٦].

ونزوله واستوائه ليس كنزولنا واستوائنا »[٧].

أيصح من عاقل منصف بعد هذه الصراحة والوضوح أن يستمع لحقود خلاف ما قاله « ابن تيمية » هنا ؟ وهل هناك أبين دليلًا مما سقته على كذب المفتري فيما نسبه إلى« ابن تيمية » ؟

الفرية الثانية: أنه قال في معرض كلامه على حديث النزول السابق: أنّ اللّه ينزل إلى السماء الدنيا إلى مرجة خضراء، و في رجليه نعلان من ذهب. هذه الفرية الأولى التي افتراها أبو بكر بن محمد الحصني[٨]. صاحب

---

(١) قال ابن عبد البرّ في التمهيد: والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون ينزل كما قال رسول اللّه، ويصدقون بهذا الحديث ولا يكيّفون١٤٣/٧".

(٢) مجموع الفتاوى ٣٢٩/٥.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٦٥/٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٤٠٦/٥.

(٥) الاستقامة ٧٨/١.

(٦) مجموع الفتاوى ٤١٥/٥.

(٧) مجموع الفتاوى ٣٥٢/٥.

(٨) هو أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحسيني الشافعي الأشعري الحصني الدمشقي المتوفى سنة ٨٢٩ هـ وكتابه هو: «دفع شبه من شبه» ص ٤٨ وانظر مقدمة «الرسائل السبكية» تقديم =

كتاب « كفاية الأخيار » في الفقه الشافعي على « ابن تيمية » في كتابه دفع شُبَه مَنْ شَبَّه، وبمثل هذا نسبه « الكوثري » لعبد اللَّه بن أحمد بن حنبل[1]، تأمل الاضطراب.

ولولا أنّي أخذت عهدًا على نفسي أن أجمع كل ما افترى به على الشيخ قدر طاقتي لأعرضت عن مثل الهراء، والهذي، والبهتان. فهي أقل من أن يردّ عليها، أو تسطر في الصحف، لأن أي شاب (مبتدئ) قرأ « لابن تيمية » فإنه سيمجها (يرميها) عند سماعه لها. وعلى أي حال فإن قول « ابن تيمية » السابق: « لانحكم على النزول منه بشيء ».

وقوله: « وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم ».

وقوله: « ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا » كفيل برد المفتري، وصفعه به على وجهه.

ثم أنّى له هذا الاختلاق؟ وبين وفاة « ابن تيمية » ووفاته أكثر من مائة سنة؟

أي أنه لم يلتقِ به، فهلا ذّكر لنا عمن نقله؟! أوفي أي مصنف « لابن تيمية » وجده؟ ما أكذبهم؟ وما أقل تقواهم؟ وأود هنا أن أشير إلى نقطة هامة وهي أن « ابن تيمية » نقل عن الإمام « ابن راهويه »[2] والعلامة « حماد بن زيد »[3] « أن اللَّه ينزل إلى السماء الدنيا و لا يخلو منه العرش ».

= كمال أبو المنى ص ٣٠ ونسبها الكوثري في مقالاته إلى ابن أحمد بن حنبل ص(٣٥٨).

(١) مقالاته ص (٣٥٧-٣٥٨).

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن راهويه المروزي.. عالم خراسان المتوفى سنة ٢٣٨ هـ. الكاشف ١٠٦/١.

(٣) ابن درهم الأزدي "العلامة" الحافظ المتوفى سنة ١٧٩هـ. سير أعلام النبلاء ٤٥٦/٧ شذرات الذهب ٢٩٢/١.

وعقّب عليه قائلا : وليس في الحديث (حديث النزول) أيضا أنه لا يخلو منه العرش، أو يخلو منه العرش. وجمهور أهل الحديث على أنه لا يخلو منه العرش. وهو المأثور عن الأئمة المعروفين بالسنة[١].

هذا وقد نقل « ابن تيمية »عن « ابن راهويه » وابن زيد« قولهما السابق بالإسناد[٢] ومع هذا يقول « الحبشي » عنه هنا : وهو مفترٍ في ذلك أفّاك[٣] فأيهما أولى أن يوصف بالكذب والإفك ؟

وهذا « ابن عبد الهادي » يقول : « هو قول كثير من المحققين من أهل السنة »[٤].

الفرية الثالثة : إنه قال : « إن رب العالمين مركّب تفتقر ذاته افتقار الكل للجزء ».

هذه الفرية الأولى من مفتريات « ابن حجر الهيتمي »[٥] على « ابن تيمية » وسبب هذا التقول يوضحه « ابن تيمية » بنفسه فيقول : ثم إنهم ينفون (أي المتفلسفة) عن اللّه ما وصف به نفسه سبحانه، وما وصفه به رسوله، لزعمهم أن ذلك تشبيهًا وتركيبًا. ويصفون أهل الإثبات بهذه الأسماء[٦] أي يتهمون المثبتين بأنهم يصفون اللّه بأنه مركّب... إذن منشأ هذه الفرية هو

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٣٦٦-٣٧٦ -٣٨٥ -٣٨٧- ٣٩٦.
(٢) مجموع الفتاوى ٥/٣٧٦.
(٣) المقالات السَنية ص٢٤.
(٤) الصارم المنكي ص٢٢٩.
(٥) هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي الأنصاري الشافعي..ولد في مصر ٩٠٩هـ وتوفي في مكة سنة ٩٧٣هـ. صاحب: "الزواجر" "والصواعق" والفتاوى الفقهية" وغيرهم. انظر جلاء العينين ص٤٠. والفتاوى الحديثية ص١١٦ وانظر المقالات السُنية للحبشي ص٧٦.
(٦) مجموع الفتاوى ٥/٣٤٠.

اعتماد الشيخ لمنهج السلف في الصفات،حيث أنهم يثبتون للَّه ما أثبته لنفسه، وما أثبته له رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه تعالى وذلك كالوجه، واليدين، والأصابع، والنزول، والاستواء، وغير ذلك. ثم شرع «ابن تيمية» في الرد عليهم بحُجج قوية فأفاض وأقنع، وكان مما قاله: «هو سبحانه موجود واجب نفسه، فهو سبحانه موصوف بالوجود والوجوب، فلا مشاركة بينه وبين غيره في شيء بوجوده، ولا هو مركب من جزأين ولا صفات مقومة تكون أجزاء لوجوده، ولا نحو ذلك مما يُدّعى من التركيب الذي هو ممتنع في المخلوق فهو في الخالق أشد امتناعًا». (انظر مجموع الفتاوى ٣٣٦/٥- تفسير سورة الإخلاص له ص ١١٥).

وكان قد قال قبل ذلك: «فالخالق أبعد عما سماه هؤلاء تركيبا»[١].

وقال: «ولا ريب أن مثبتة الصفات ليس فيهم ولا في سائر فرق الأُمة من يثبت هذا التركيب في حق اللَّه عز وجل، ولكن المتفلسفة يسمون نفي مثل هذا التركيب توحيدًا، يُدخلون في ذلك نفي الصفات»[٢] وقال في مصنف آخر: «ومن قال ذلك فكفره وبطلان قوله واضح»[٣] ثم شرح في رد شبه الخصم فقال: «وإذا قال (أي الخصم) النزول، والاستواء، ونحو ذلك من صفات الأجسام، فإنه لا يعقل النزول والاستواء إلا بجسم مركب، واللَّه سبحانه منزّه عن هذه اللوازم فيلزم نهيه عن الملزوم.

أوقال (أي الخصم) هذه حادثة (أي النزول وغيره) والحوادث لا تقوم

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٣٣٥.

(٢) شرح الأصفهانية ص٢١ - تلبيس الجهمية ٤٦/١-٤٧.

(٣) درء التعارض ١٤٥/٥.

إلا بجسم مركب فأجاب على فلسفتهم: « وكذلك الإرادة، والسمع، والبصر، والقدرة من صفات الأجسام. فإنا كما لا نعقل ما ينزل، ويستوي، ويغضب، ويرضى إلا جسمًا قلنا: (أي على سبيل الفرض والجدل) لم نعقل ما يسمع ويبصر ويريد ويعلم ويقدر إلا جسما » وقد خص الشيخ السمع، والبصر والإرادة.... لأن الأشاعرة يثبتون هذه الصفات للّه ويسمونها« الصفات المعنوية » ويؤوّلون ما عداها.

فقال لهم: إذا كنتم لا تستوعبون نزولًا واستواء إلا بجسم مركّب، فيقال لكم: لا يعقل سميع وبصير ومريد... إلا بجسم مركب فماذا تقولون ؟

سيقولون: سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا، وإرادته ليست كإرادتنا، وكذلك علمه وقدرته.قلنا: وكذلك رضاه ليس كرضانا، وغضبه ليس كغضبنا، وفرحه ليس كفرحنا، ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا »[١].

ثم حكم بكفر من قال: إن اللّه مؤلف أو مركب « وقال هو من أكفر الناس وأضلهم »[٢] وقال: وأما لفظ « الجزء » فما علمت أنه روي عن أحد من السلف نفيًا ولا إثباتًا ».[٣].

أبعد هذا يصح أن تنسب إلى ابن تيمية تلك الفرية مع هذا البيان والجلاء، أو أن يثار غبار كهذا حوله ؟

الفرية الرابعة: قالوا: « إنه يقول بأن اللّه جسم »[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٥٢/٥- والرسالة التدمرية ص٥٩-٦٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٢٧/٥-٤٢٨.

(٣) تلبيس الجهمية ٤٧/١.

(٤) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص ١١٦، والمقالات السُّنية للحبشي ص: ٧٦.

فرد « ابن تيمية » على القائلين بذلك بقوله: « فيقال لمن سأل بلفظ الجسم: ماتعني بقولك؟

أتعني أنه من جنس شيء من المخلوقات؟

فإن عنيت ذلك فاللّه تعالى قد بيّن في كتابه أنه لا مِثل له، ولا كفو له، ولا نِدّ له. قال سبحانه: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] فالقرآن يدل على أن اللّه لا يماثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

فإن كنت تريد بلفظ الجسم ما يتضمن مماثلة اللّه لشيء من المخلوقات، فجوابك في القرآن والسنة »(١).

ولما نوظر في شأن ما صنفه في أمر المعتقد، أخذ خصومه يذكرون نفي التشبيه والتجسيم، ويُعرِّضون بما ينسبه بعض المفترين إليه فقال الشيخ: « قولي من غير تكييف ولا تمثيل « ينفي كل باطل ». فسمى التشبيه والتكييف باطلًا.

فقال أحد كبراء المخالفين للشيخ: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام؟ فقال « ابن تيمية »: « إنما قيل أنه يوصف اللّه بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله. وليس في الكتاب والسنة: أن اللّه جسم حتى يلزم هذا السؤال »(٢).

بل قد صرح أن هذه التسمية وهي أن اللّه جسم مبتدعة.

فقال: « ولفظ الجسم في حق اللّه، وفي الأدلة الدالة عليه لم يرد في كتاب اللّه، ولاسنة رسوله ولا كلام أحد من السلف والأئمة. فما منهم أحد

---

(١) درء التعارض ٣٠٧/١٠.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى ٤١٧/١، تفسير سورة الإخلاص له ص ١٢٧، مجموع الفتاوى ٤٥/٦.

قال: إن اللّه جسم »[١] وقال في مكان آخر: « هو من البدع المذمومة »[٢].

وقال: « المقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه، والاختلاف، والفتنة »[٣].

فانظر إلى المفترين كيف اخترقوا سياج الصدق، وراموا الكذب والبهتان، ليكونوا شهداء زور على الرجل وقال: « وأما إطلاق لفظ الجسم على اللّه، فهو كإطلاق الفلاسفة لفظ العقل ونحو ذلك، وهذه العبارات في لغة العرب تتضمن معاني ناقصة ينزه اللّه عنها »[٤] أرأيت الوضوح!

الفرية الخامسة: قالوا أنه يقول: « استوى اللّه على عرشه كاستوائي هذا »

ونصها كما في كتاب « أبي بكر بن محمد الحصني »: دفع شبه من شبه « أخبر » أبو الحسن علي الدمشقي « في صحن الجامع الأموي عن أبيه قال: كنا في مجلس « ابن تيمية » فذكر، ووعظ، وتعرض لآيات الاستواء وقال: استوى اللّه على عرشه كاستوائي هذا، فوثب الناس عليه وثبة واحدة، وأنزلوه من الكرسي، وبادروا إليه ضربًا...»[٥].

وقال مفترٍ معاصر: جعل « ابن تيمية » الاستواء على العرش مثل قوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣][٦].

---

(١) درء التعارض ٣١٣/١٠.

(٢) منهاج السنة ٢٠٤/١ - مجموع الفتاوى ١٠٢/٦.

(٣) درء التعارض ٢٧١/١.

(٤) درء التعارض ٣٠٩/١٠-٣١٠.

(٥) دفع شبه من شبه ص ٤١ وانظر تعليق محمد عبده على شرح العقائد العضدية ص١٦٤.

(٦) مقدمة الرسائل السبكية للمدعو كمال أبو المنى ص ٣٠.

فلننظر في مصنفات «ابن تيمية» لنرى فظاعة هذا الكذب الصريح.

فيقول: «لم يقل أحد من الصحابة، والتابعين، والأئمة أن اللّه ليس في السماء، و لا أنه ليس على العرش».

وقال: «والقول في الاستواء كالقول في سائر الصفات» «ومذهب سلف الأُمة وأئمتها أن يوصف اللّه بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف، و لا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل».«وقال سلف الأُمة وأئمتها: إن اللّه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه وهم بائنون منه»

«وإنا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته»

«والقول الفاصل هو ما عليه الأُمة الوسط أن اللّه مستو على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به»

وقال: «ليس استواء الخالق كاستواء المخلوقين»[1].

«ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا»[2].

أبعد هذا الاتباع لسلف الأُمة، وهذا الإشراق في العبارة يحق لمفتر أن يتقوَّل، ويصح منا أن نسمع له؟!!

ولي مع رواية «أبي بكر الحصني» وقفات وتأملات، لأثبت كذبها من ذاتها.

أولًا: قال: أخبر «أبو الحسن علي الدمشقي» عن أبيه.

فلا نعلم مَنْ هو «أبو الحسن»، ولا مَنْ أبوه.

فقد يكونان كذابين، وأقل ما يقال أن في السند جهالة، والجهالة في

---

(١) مجموع الفتاوى ١٩٩/٥.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٥/٥-٢٨-٣٩-١٢٦-١٩٤ وما بعدها -٣٥٢-ومجموعة الرسائل الكبرى١/٤٢٠- تفسير سورة الإخلاص ص١٧٢.

السند سبب قوي لرد الرواية.

ثانيًا: لم يخبرنا « أبوبكر الحصني » عمن أخذ الرواية لأنه يقول: أخبر أبو الحسن.. فقد يكون في السند انقطاع. والانقطاع في السند مبرر متين لعدم قبول الرواية.

فانظر إلى هذا التدليس والتمويه، والربط والخلط ليلبّس على الناس ويخدعهم، وليصدقوه، ولتخضع عقولهم وأذهانهم لما يسوّل له وسواسه في حق « ابن تيمية » مما دفعه للإتيان بهذا السند المهلهل.

ثالثًا: معلوم أن « ابن تيمية » كان له محبون كثيرون - كما سبق - استطاع بعد عون اللَّه أن يقف معهم لصد العدوان التتري على « دمشق »، وله أتباع وتلاميذ.

وله أيضا الكلمة المسموعة لدى نائب السلطان في « دمشق » فمن ذا الذي يجروء على أن يطيل لسانه عليه أمام محبيه وأتباعه وفي المسجد بالذات فضلًا عن أن يمد يده ؟! ولماذا لم يحاكمه خصومه وقد حاسبوه على أسهل من هذا القول بمراتب، على فتوى ليست في أمر المعتقد، وحبس من أجلها وهي قوله: بعدم وقوع الطلاق الثلاث.

في حين نجد أن الرواية التي سيقت في رحلة « ابن بطوطة » منسوجة بطريقة روعي فيها منزلة « ابن تيمية » في نفوس الناس، إذ جاء فيها بعد أن نسبت إليه القول بنزول اللَّه من السماء الدنيا كنزول البشر « فعارضه فقيه مالكي (لم يذكر اسمه) وأنكر ما تكلم به، فقامت العامة إلى هذا الفقيه وضربوه »[1].

أما رواية « أبي بكر الحصني » فقد فاتها هذا العنصر، مما جعل كذبها

---

(١) رحلة ابن بطوطة ص ١١٣.

في ذاتها واضحًا. أما « محمد عبده »[١] بعد أن نقل أنّ « ابن تيمية » قال: استوى اللَّه جلوسًا، قال بعدها: « ولست أعرف هل قال « ابن تيمية » ذلك على التحقيق. وكثيرًا ما نُقِل عنه ما لم يقله »!! تأمل الافتراء على الرجل !!.

الفرية السادسة: قالوا إنه يقول: في كتاب « العرش »: إن اللَّه يجلس على الكرسي، وقد أخلى منه مكانا يقعد فيه معه رسول اللَّه..[٢].

تتفرع هذه الفرية إلى عدة فروع:

الفرع الأول: قولهم عن ابن تيمية أنّه قال: « إن اللَّه يجلس على الكرسي ».

وقد سبق أن سقت عبارات عدة عن « ابن تيمية » نفسه من قوله: « ليس استواؤه كاستوائنا » وقال: « فمن قال إنه سبحانه في استوائه على العرش محتاج إلى العرش كاحتياج المحمول إلى حامله فهو كافر، لأن اللَّه غني عن العالمين »[٣] نعم قد فسر لفظة الاستواء « لغة » بعدة معان بحسب وضعها اللغوي، ولكنه قال: و إنا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته ».

وأتحدى كل من ينسب إلى الشيخ أنه فسر استواء اللَّه سبحانه على عرشه بالجلوس واختاره، أن يعيّن الكتاب بجزئه وصفحته. فإن « الكوثري »[٤] نقل

---

(١) هو محمد عبده خير اللَّه آل التركماني المصري المتوفي سنة ١٣٢٣هـ، له عدة مصنفات. الأعلام ٦/٢٥٢ وانظر تعليقه على شرح العقائد العضدية ص٢٨.

(٢) هذه الفرية ذكرها ابن حيان في تفسيره النهر الماد ١/٢٥٤ وادعى أنه قرأها في كتاب لابن تيمية بخطه، وأبو بكر الحصني في دفع شبه من شبه ص٤٧، ثم جاء بعدهما الحبشي وذكرها عن ابن تيمية.انظر المقالات السُّنية ص٢٤ والدليل القويم ص٤٠.

(٣) مجموع فتاوى ٢/١٨٨-.

(٤) هو محمد زاهد بن الحسن الكوثري، فقيه حنفي، جركسي الأصل توفي في القاهرة =

عن « ابن تيمية » تفسيره للعرش في اللغة، ثم علق « الكوثري » على عبارة « ابن تيمية » وقال: فإذن العرش عنده مقعده تعالى[١] ولكن « ابن تيمية » لم يقله وإنما يريد « الكوثري » أن يقوِّله ما لم يقله. ولكنه نقل حديثا مما جمعه « ابن منده »[٢] من طريق عبد اللّه بن خليفة[٣] وفيه: « إن عرشه أو كرسيه وسع السموات والأرض، وأنه يجلس عليه، فما يفضل منه قدر أربعة أصابع[٤] فقد قال « ابن تيمية » « عبد الرحمن بن منده » من أكثر الناس حديثاً، لكن يروي شيئًا كثيرًا من الأحاديث الضعيفة، ولا يميّز بين الصحيح والضعيف.

و ربما جمع بابًا وكل أحاديثه ضعيفة ثم قال: ومن ذلك حديث عبد اللّه بن خليفة المشهور »

وقال: « وطائفة من أهل الحديث ترده لاضطرابه ». قلت: منشأ الاضطراب أنه روي مرة: « فما يفضل منه قدر أربعة أصابع » ومرة: فما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع »

فواحدة تنفي أن يبقى من العرش شيء خارج عن استواء اللّه عليه.

وأخرى تثبت بقاء شيء من العرش خارج عن استواء اللّه عليه.

وقال: أكثر أهل السنة قبلوه. (سيأتي ذكر بعضهم) « وكثير ممن رواه رووه بقولهم: إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع ». وقال: « واعتقد القاضي

= سنة ١٣٧١ هـ له جهاد محمود ضد الاتحاديين والكماليين الأعلام ١٢٩/٦.

(١) المقالات ص (٣٥٠) وانظر تلبيس الجهمية لابن تيمية ٥٧٦/١.

(٢) الامام الحافظ محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني المتوفى سنة ٣٩٥هـ. سير أعلام النبلاء ٢٨/١٧.

(٣) الهمداني، تابعي، تهذيب الكمال ٤٥٦/١٤.

(٤) مجموع فتاوى ٤٣٥/١٦.

(أبو يعلى[١] الحنبلي)، وابن الزاغوني[٢]، ونحوهما صحة هذا اللفظ».

ثم قال: «فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين - هذه تنفي ما أثبتت هذه- ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ - أراد الإثبات، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لايستوي عليها الرب، وهذا معنى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات، بل هذا يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر، وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة والعقل.

ويقتضي أيضا أنه إنما عرف عظمة الرب بتعظيم العرش المخلوق، وقد جُعل العرش أعظم منه. فما عُظِّم الرب إلا بالمقايسة بمخلوق، وهو أعظم من الرب، وهذا معنى فاسد مخالف لما علم من الكتاب والسنة والعقل».

ثم قال: بعد أن رجح رواية النفي، أي فما يفضل منه أربع أصابع «إنه (أي الحديث) ذكر عظمة العرش وأنه مع هذه العظمة فالرب مستو عليه كله لا يفضل منه قدر أربعة أصابع»

ثم علل لماذا جاء التقدير بأربع أصابع فقال: «وهذه غاية ما يقدر به في المساحة من أعضاء الإنسان فيقال: «ما في السماء قدر كفٍّ سحابًا» فإن الناس يقدّرون الممسوح بالباع[٣] والذراع، وأصغر ما عندهم الكف، فإذا أرادوا نفي القليل والكثير قدروا به فقالوا: ما في السماء قدر كف سحابًا كما يقولون في النفي العام: إن الله لا يظلم مثقال ذرة[٤].

فأنت تلاحظ من عبارات «ابن تيمية» هنا ما يلي:

---

(١) القاضي الحنبلي محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي المتوفى سنة٤٥٨ هـ صاحب وجه في الفقه الحنبلي. ذيل طبقات الحنابلة ١/١٣٤.

(٢) شيخ الحنابلة علي بن عبد الله البغدادي المتوفى سنة ٥٢٧ هـ. سير أعلام النبلاء ١٩/٦٠٥.

(٣) هو مسافة ما بين أصابع اليدين إذا بسطتهما يمينًا وشمالًا.

(٤) مجموع فتاوى ١٦/٤٣٤ وما بعدها.

لم يتطرق لما روي في الحديث: وأنه يجلس عليه « ولم يقل البتة » استوى » يعني جلس.

ضعّف رواية أن يبقى من عرش الرحمن شيء خارج الاستواء. بل وصف الحديث كله في أول كلامه عنه بأنه من الأحاديث الضعاف، وأنه قد طعن فيه غير واحد من المحدثين[1] ولكنه رجح رواية النفي ؛ لأن مِنَ العلماء مَنْ صحح رواية الإثبات، واعتقد صحتها- كما سبق. فبيّن أن رواية النفي هي التي تتفق مع الكتاب والسنة والعقل، وأوضح أن النفي بأربع أصابع هي عادة العرب إذا أرادوا نفي القليل والكثير، وليس يعني أن الحديث صحيح كما يتوهمه بعض من لم يفقه كلام « ابن تيمية »

فهل تضعيف رواية النفي، بل وتضعيف الحديث بالكلية يفيدان القول الصريح بالتجسيم؟

هذا ما ادعاه « عبد اللّه الحبشي »[2] في كتابه « الدليل القويم »[3] فليته بيّن لنا أين محل الشاهد من كلام « ابن تيمية » على ذلك ؟ مع أنني سبق أن نقلت كلامه في ذلك وهو أن لفظ « الجسم » مبتدع.

والذي ظهر لي بعد طول دراسة ونظر أن « الحبشي » مصر على تكفير « ابن تيمية » وهو من أجل ذلك يحاول جاهدًا أن يجد له ما يؤول إلى

---

(١) منهاج السنة ٦٢٩/٢.

(٢) هو عبد اللّه الهرري الحبشي المولد، رحل إلى بلاد شتى ثم استقر به المقام في لبنان له أتباع ومريدون يعرفون" بالأحباش" ولهم جمعية أسموها "جمعية المشاريع" ولضمان استمرار من اتبعوه في التبعية له فإنه يشككهم بفقهاء العصر جميعهم. يتميزون بالعداء الواضح لكل الجماعات الإسلامية على الساحة الحاضرة، وبالتسرع في تكفير المخالف،ويحرص شيخهم على التواري من العلماء والإعلاميين.

(٣) ص(٤٠).

التجسيم: أو ما يلزم منه التشبيه والتمثيل، ليطير بها مطبّلًا ومدوّيًا.

مع أن « ابن تيمية » قد أكد في أكثر من عبارة، وفي أكثر من مصنف له قوله: « فإذا كانت ذاته سبحانه مباينة لسائر الذوات ليست مثلها، لزم ضرورة أن تكون صفاته مباينة لسائر الصفات ليست مثلها »[١].

ولكنّ الحاقدين لما تضيق بهم دائرة الصدق فإنهم يلجأون إلى دائرة التضليل والافتراء !!

ثم قال « الحبشي »: انظر إلى تجويزه (ابن تيمية) أن يكون الرسول - ﷺ - قال: يفضل عنه أربعة أصابع الذي هو أقبح من لفظ النفي »[٢].

قلت إن: « ابن تيمية » قال: ولا يمكن مع ذلك (أي الاختلاف في الرواية) الجزم بأن رسول اللّه أراد الإثبات، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الرب »، وأردف ذلك وأتبعه بقوله: « وهذا معنى غريب، ليس له قط شاهد في شيء من الروايات، بل هو يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر. وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة وللعقل »[٣].

« فابن تيمية » يستغربه، ويبطله، ويرده ومع ذلك يتحامل عليه وحده دون سواه. فهذا القاضي « أبو يعلى » قد صحح رواية الإثبات، فلم نقرأ لك أو نسمع منك عنه شيئًا مما تقوّلت به على « ابن تيمية » إن في الضمائر شيئًا !! وقد جوّز هذا أيضًا « ابن الجوزي »[٤] في « العلل المتناهية »[٥] حيث

---

(١) مجموع فتاوى ٤٢٢/١٦.

(٢) الدليل القويم ص (٤٠).

(٣) مجموع فتاوى ٤٣٦/١٦.

(٤) هو العلامة الحافظ الفقيه المفسر عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ. البداية والنهاية ٢٨/١٣.

(٥) العلل المتناهية ١٠/١.

أورد الحديث، ورده لاضطرابه في متنه وسنده، ولكنه لم يكذّب الرواة، ولم يقل: يستحيل أن يقول ذلك رسول الله - ﷺ - وفق عقليتك ومنهجك ايها الحبشي الذي أسس على بنيان من فلسفة اليونان والهند.

وكذلك « ابن كثير » حينما أورد الحديث وقال عقبه: « وعندي في صحته نظر »[1] فلم يحكم عليه بالوضع ليلتقي معك في الفكر والفهم. ثم قال « الحبشي »: كلا اللفظين (أي المثبت والنافي) يقتضي إثبات المساحة والمقدار لذات الله »[2].

قلت: هذا الحديث أورده « السيوطي »[3] في « الدر المنثور »[4] وقال: (رواه الطبراني[5]، والبزار[6]، وأبو يعلى[7]، والمقدسي[8] وغيرهم) وقد رواه « الطبري »[9] في تفسيره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال عقب الآية: « إن الذي هو أولى بتأويل الآية ما جاء به الأثر عن

---

(١) تفسيره ٣١٨/١.
(٢) الدليل القويم ص ٤٠.
(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطى الشافعي المحقق المدقق المتوفى سنة ٩١١ هـ. مقدمة كتابه الدرر المنتثرة.
(٤) الدر المنثور ٥٨٠/١ -.
(٥) هو سليمان بن أحمد الطبراني، الحافظ، الثبت ولد بطبرية وتوفى سنة ٣٦٠ هـ. المنهج الأحمد ٤٦/٢ - الأعلام ١٨١/٣.
(٦) هو الإمام الحافظ أحمد بن عمرو العتكي البصري المتوفى بالرملة سنة ٢٩٢هـ، مقدمة مسنده.
(٧) هو الإمام الحافظ: أحمد بن علي التميمي المتوفى سنة ٣٠٧ هـ، مقدمة مسنده.
(٨) هو المحدث محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي ثم الصالحي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ.
(٩) هو محمد بن جريرالطبري شيخ المفسرين، وإمام المؤرخين المتوفى في بغداد ٣٦٠ هـ. شذرات الذهب ٢٦٠/٢ - البداية والنهاية ١٤٥/١١.

رسول اللّه - ﷺ وهو ماذكره. وفيه: وإنه ليقعد عليه فما يفضل منه...».

ولكن « الكوثري » اعتبر قوله هذا إرضاء لحشوية الحنابلة ثم قال: « والمُكرَه له أحكام »[١] هكذا يفسر ويوضح؟!! فَلِمَ لا تكفّر أيها « الحبشي » هؤلاء، أو تضللهم لأنهم رووا حديثًا فيه ما يقتضي إثبات المساحة والمقدار لذات اللّه سبحانه على حد زعمك؟! و فيه تفسير « الاستواء » بالقعود؟ ولم لا تكفر أو تفسق رجال سند كل حديث أفاد ما يوحيه إليك وسواس فلسفتك في ذات اللّه؟! بل قال: « الحبشي » عن« ابن جرير الطبري » (مجتهد مستوفي الشروط)[٢] (ونقل عنه ترجيحات فقهية)[٣].

وهذا « ابن بطة » يقول في كتابه الشرح والإبانة: ويجلس (أي النبي) مع ربه على العرش[٤].

وماذا يقول « الحبشي » في حديث « الأطيط » والذي فيه: « إنه(أي العرش) ليئط به (أي باللّه تعالى) أطيط الرحل الجديد بالراكب من ثقله » الذي رواه « أبو داود[٥]، والترمذي[٦] » وغيرهما.

وصححه « الهيثمي[٧] » بقوله « ورجاله رجال الصحيح »[٨] وفي أحد

---

(١) مقالاته ص٣٤٧- ٣٤٨.

(٢) المقالات السُنية ص ١٨٥.

(٣) بغية الطالب ٣٩٢.

(٤) الشرح والإبانة ص ٢٧٦ طبعة ثانية ١٤١١هـ.

(٥) هوسليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ ه سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣.

(٦) هو محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ. سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٣.

(٧) هو الإمام الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ. مقدمة مجمع الزوائد.

(٨) مجمع الزوائد ٨٣/١ والكتاب بتحرير زين الدين العراقي، وابن حجر العسقلاني.

أسانيده « سفيان الثوري[١] » وروى « البيهقي[٢] » عن « أبي موسى الأشعري »[٣] من قوله: « الكرسي موضع القدمين، وله أطيط كأطيط الرحل[٤] فبماذا تصف هؤلاء حينما جوّزوا أن يكون الرسول - ﷺ - قال قولًا يقتضي الجسمية والمساحة على حسب توهمك ؟!

وهناك أيضا أحاديث كثيرة في الصحاح يخيّل إلى أصحاب الوسواس منها هذا الوهم وفق منهجك، وقد أعرضت عنها خشية الإطالة، وإنما أطلت هنا النفس مع « الحبشي » بهذه الطريقة لأنه هو نفسه حينما أراد أن يردَّ على مَنْ قال « إنه من يصرخ ويستغيث بمخلوق ميت فقد أشرك » فإنه نقل « عن الأدب المفرد » أن « ابن عمر »[٥] خدرت رِجْله فقال: يا محمد ! (وسيأتي الكلام عليها عند التوسل فراجعه). ثم قال « الحبشي »: « إن كان قول الرجل عند الشدة يا محمد ! أو يا رسول اللّه ! عندكم شرك فكفروا علماء الحديث الذين وضعوا هذا في مؤلفاتهم »[٦] ولست هنا بصدد الرد عليه في هذه الجزئية، ولكن أرد على « الحبشي » هنا بعبارته نفسها: « إن كانت رواية المحدث أو الحافظ لحديث يقتضي - حسب ظنك - الجسمية أو

---

(١) هو سفيان بن سعيد الثوري أحد الأعلام المتوفى سنة ١٦١هـ. الكاشف ٣٧٨/١ - وانظر مسند البزار ٤٥٨/١ -.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الحافظ، الفقيه المتوفى سنة ٤٥٨ هـ. سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨.

(٣) هو الصحابي عبد اللّه بن قيس الأشعري أسلم بمكة وولاّه عمر البصرة ثم انتقل بعد أمر التحكيم إلى مكة وتوفي بها سنة ٥٠ هـ.

(٤) الأسماء والصفات ص ٥١٠ -.

(٥) هو الصحابي عبد اللّه بن عمر بن الخطاب أسلم صغيرا بمكة كان من أوعية العلم توفي في مكة سنة ٧٣ هـ ودفن بها.

(٦) المقالات السَنية في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية ص٢٧ -٢٨.

التشبيه، أو إثبات المساحة لذات اللّه كفرًا، أو ضلالًا فكفّر أو ضلّل علماء الحديث الذين وضعوا هذا في مؤلفاتهم »

ثم إن صفات اللّه تثبت بالأخبار الصحيحة، فما كان قاطعًا في الإثبات قطعنا بموجبه، وما كان راجحًا لا قاطعًا قلنا بموجبه فلا نقطع في النفي والإثبات إلا بدليل يوجب القطع، وإذا قام دليل يرجح أحد الجانبين بيّنا رجحان أحد الجانبين - كما يقول « ابن تيمية »[١].

وبعد ذلك فإذا أفاض عليك وسواسك أوهامًا وتخيلات فاتهم عقلك، وحصّن نفسك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

مع أنه حين نسب إلى « ابن تيمية » أنه يقول: بالجلوس في حق اللّه تعالى، لم يأت بنص صريح عنه، وإنما بنُقول نقلها[٢] عن غيره. فحديث « عبد اللّه بن خليفة » إنه ليقعد أو يجلس عليه. فما يفضل أو يفضل » حديث ضعيف عند جماهير أئمة الجرح والتعديل - كما قال « ابن تيمية ».

« فالذهبي » يقول عن « ابن خليفة » لا يكاد يعرف[٣] وابن حجر « يقول مقبول »[٤] قلت: ومعلوم أنَّ مَنْ عُدِّل بوصف (مقبول) فأنه يدل على التردد في وصفه بما لا يشعر بالضبط، ويحتاج حديثه لما يقوّيه، وليس لحديث « ابن خليفة » ما يقويه.

وقد رده « ابن كثير » « وابن الجوزي » لاضطرابه، « وابن خزيمة »[٥]

---

(١) درء التعارض٣/٣٨٣.

(٢) انظر المقالات السُّنية ص ٩٠.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/٤١٤-.

(٤) التقريب ص ٣٠١.

(٥) هو الحافظ محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري المتوفى سنة ٣١١ هـ. هدية العارفين ٢/٦٩.

وقال: « وليس هذا الخبر من شرطنا »[1].

فتارة يروى عن النبي- ﷺ، وتارة عن « عمر » موقوفًا، وتارة مرسلًا، وتارة موقوفًا على « ابن خليفة » وكل هذا تخليط من الرواة.

أما حديث « الأطيط[2] » فقد قال فيه « الذهبي »: « لفظ الأطيط لم يأت به نص ثابت »[3] وقد أفرد « ابن عساكر[4] »جزءًا في تضعيفه سماه « بيان وجوه التخليط في حديث الأطيط » ويبقى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] هو فصل الخطاب في المسألة. والعرش صغير في عظمة اللَّه - كما قال « ابن تيمية ».

الفرع الآخر: قولهم عن « ابن تيمية » « إن اللَّه أخلى مكانًا في العرش ليُقعِد عليه محمدًا ﷺ ».

وادعى « ابن حيان[5] » في تفسيره « النهر الماد »[6] أنه قد قرأ له ذلك في كتاب« العرش » قلت: لقد تصفّحت كتاب « ابن تيمية » المذكور - أي قرأته صفحة صفحة - فلم أجد فيه أدنى إشارة إلى ذلك، لا من قريب، ولا من بعيد. لا من قبيل التصريح، ولا من قبيل التلميح فأنّى لهم ذلك؟! - والكتاب مطبوع - ومن يروم التقاط افتراآت العلماء على « ابن تيمية » من

(١) كتاب التوحيد له ص ١٧ -.

(٢) يقال: أطّ - أطيطًا: صوّت. وأط الظهر: صوّت من ثقل الحِمل.

(٣) العلو ص٣٩.

(٤) هو علي بن الحسن بن هبة اللَّه الدمشقي محدث الشام - الحافظ المؤرخ الثقة المتوفى سنة ٥٧١ هـ. شذرات الذهب ٢٣٩/٤.

(٥) هو المفسر النحوي محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. طبقات الشافعية للسبكي ٣١/٦.

(٦) ٢٥٤/١ وانظر دفع شبه من شبه ص ٤٧.

أبناء العصر وترويجها فعليه أن يلتزم بالمنهج العلمي الذي يوجب تتبع الأقوال لتصح نسبتها إلى مَن تُنسب إليه، إن هو لم يلتزم بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]

« فابن حيان » كان من أشد المعجبين « بابن تيمية » وقد مدحه بقصيدة جاء فيها:

لما أتينا تقي الدين لاح لنا ... داع إلى اللَّه فرد ماله وَزَرُ

على مُحيّاه من سيما الأُلى صحبوا ... خير البرية نور دونه قمر

وقال:

قام ابن تيمية في نصر شرعتنا ... مقام سيد تيم[1] إذ عصت مُضَر[2].

وقال عنه « ابن حجر » وكان قد مدح « ابن تيمية » بقوله: « ما رأت عيناي مثل هذا الرجل » ثم ناوأه، وذكره في تفسيره (النهر الماد) و(البحر المحيط) بكل سوء »

وقد بين لنا « ابن حجر » وغيره سبب المنافرة والعداوة: وهو: أن « ابن تيمية » قد خطّأ « سيبويه » في ثمانين موضعًا في كتابه النحوي المسمى بـ: « الكتاب » وكان « ابن حيان » من أعظم الناس حبًا وتعظيمًا واتباعًا « لسيبويه »، وعليه فقد غضب « ابن حيان » من « ابن تيمية » وناقشه في الأمر فقال له « ابن تيمية » بعد حوار « ماكان سيبويه نبي النحوى »

فخاصمه « ابن حيان » وهجره وأخذ يذكره بكل سوء[3] مع أن« ابن تيمية » قد أنصف « سيبويه » وقال عن كتابه: « ليس في العالم مثل كتابه »[4].

---

(١) يقصد أبا بكر الصديق لما قاتل المرتدين ومانعي الزكاة.

(٢) انظر ديوان أبي حيان ص ٤٤٧- والرد الوافر ص ١١٨ - وإنباء الغمر لابن حجر ٢/٣٣٤.

(٣) الدرر الكامنة١/١٥٢ - الرد الوافر ص ١٢١.

(٤) مجموع الفتاوى ٩/٤٦-.



وبناء على ذلك لا يمكننا التسليم بقول « ابن حيان » في شأن « ابن تيمية » فلا الكتاب الذي ذكره يحوي ما ادعاه، ولا هو أهل لقبول قوله في « ابن تيمية » ولكي استوفي الموضوع عدت إلى بقية مصنفات « ابن تيمية » فوجدت عند كلامه على الحديث السابق وهو: « أن اللّٰه يقعد على العرش فيفضل منه أربعة أصابع » قوله:

« وذكر عن » ابن العائذ « أنه قال: هو موضع جلوس محمد - ﷺ[1] » وسبق أن نقلنا قوله: « وهذا معنى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات »[2] وإذا كان « ابن تيمية » قد رد الحديث بالرواية السابقة فيلزم بالضرورة ردّ قول « ابن العائذ ». أضف إلى أنه قد قال: وذُكِر« وهذه الصورة » ذُكر « بضم الأول وكسر الثاني تسمى عند علماء الجرح والتعديل صيغة التمريض، وعلى ذلك فالرواية عن « ابن العائذ » أيضا ضعيفة.

ولكن في « درء التعارض » قال: « قد صنف أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل ردًّا لكتاب ابن فُورَك[3] وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها، وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة كحديث الرؤية عيانًا (أي رؤية النبي ﷺ ربه تعالى) ليلة المعراج ونحوه.

وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة كحديث قعود الرسول على العرش، ورواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة » انتهى.

---

(١) مجموع فتاوى ١٦/٤٣٦ -.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني كبير المتكلمين المتوفى سنة ٤٠٦ هـ. النجوم الزاهرة ٤/٢٤.

فأنت تلاحظ أن « ابن تيمية » كذّب كل ما نسب إلى النبي - ﷺ - في ذلك

ثم قال: « وإنما الثابت أنه عن « مجاهد »[(١)] وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يرونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول »[(٢)].

اما قول « ابن تيمية » كان السلف والأئمة يرونه ولا ينكرونه « فيؤيده رواية » الطبري« له عن » مجاهد « عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] من غير إنكار، ورواية « السيوطي » له عن « مجاهد » أيضًا من غير إنكار، عند تفسير الآية السابقة[(٣)].

وقد قال « السيوطي »: أخرج « ابن مردويه[(٤)] » والديلمي[(٥)] عن « ابن عمر » في الآية عن النبي: « يجلس معه على السرير » أي العرش.

فلا « السيوطي » أنكره، ولا « ابن مردويه » ولا « الديلمي »، أضف إلى ذلك من سمعه من مجاهد « مباشرة ورواه من غير إنكار، وكذا سلسلة الرواة عن « ابن عمر » في هذا الشأن، وسبق أن نقلنا عن « ابن بطة » قوله: ويجلس مع ربه على العرش ».

ومع ذلك كله لم نقرأ « لابن تيمية » البتة في مصنف ما أن محمدًا - ﷺ - يقعد على العرش، ولكن لما ثبت عنده ذلك عن « مجاهد » وهو من أئمة

---

(١) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج، الأمام المفسر الحجة المتوفى سنة ١٠٤هـ. قال عنه البيهقي: أحد أئمة أركان التفسير. الكاشف ٣/١٢٠- الأسماء والصفات للبيهقي ص ٥٠٩.

(٢) درء التعارض ٥/٢٣٧- ٢٣٨.

(٣) الدرّ المنثور ٥/٣٢٨.

(٤) الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى الأصبهاني المتوفى سنة ٤١٠هـ. سير أعلام النبلاء ١٧/٣٠٨.

(٥) هو شيرويه بن شهردار ابن خسر كان ابن خسر كان الحافظ المؤرخ الهمذاني المتوفى ٥٠٩هـ. سير أعلام النبلاء ١٩/٢٩٤.

أركان التفسير بإجماع أهل العلم -توقف لأن مثل هذا لا يقال إلا توقيفًا.

ثم قال: « ولكن لابد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول - ﷺ - وما ثبت من كلام غيره سواء كان من المقبول أو المردود »[1].

وقال: « أبو داود السجستاني »[2]: من أنكر هذا الحديث فهو عندنا متهم. ما زال أهل العلم يتحدثون بهذا. من أنكر جوازه على تأويله ؟ كما في تفسير « القرطبي » عند الآية السابقة فبذلك ثبت افتراء المدعي، وأنه هو المتهم بنص عبارة شيخ السنة « أبي داود » وإلا ما رد « الحبشي » عليه ؟.

الفرية السابعة: قالوا إنه يقول: « إن اللّه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر »[3] سبق أن نقلنا من كتبه في رد الفرية السابقة من قوله: « إن العرش صغير في عظمة اللّه » وقوله: « من قال إنه (تعالى) في استوائه على العرش محتاج إلى العرش احتياج المحمول إلى حامله فإنه كافر ! لأن اللّه غني عن العالمين، حي قيوم، هو الغني المطلق وما سواه فقير إليه ».

ونقل من كلام « الدارمي »[4] في رده على « المريسي »[5] قوله:

« وأعجب من هذا كله قياسك اللّه بقياس العرش، ومقداره، ووزنه من

---

(١) درء التعارض ٢٣٨/٥ ص٧٦.

(٢) سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ. الإمام شيخ السنة. سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣.

(٣) هذه الفرية أفتراها ابن حجر الهيتمي نقلا عن الغير في الفتاوى الحديثية ١١٦- والحبشي نقلا عن "ذخائر القصر" "لابن طولون" انظر المقالات السَنية للحبشي ص٧٦.

(٤) هو عثمان بن سعيد بن خالد أبو سعيد الدارمي، الحافظ الإمام، الحجة المتوفى سنة ٢٨٠هـ. تتلمذ على يد أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. طبقات الشافعية للسبكي ٣٠٢/٢، سير أعلام النبلاء ٣١٩/١٣.

(٥) هو بشر بن غياث البغدادي المتكلم، المناظر. قال عنه الذهبي: إنسلخ من الورع والتقوى، توفي سنة ٢١٨ هـ. سير أعلام النبلاء ١٩٩/١٠.

صغير أو كبير. وزعمت كالصبيان العميان أن اللَّه أكبر من العرش، أو أصغر منه أو مثله »[١] فلو كان « ابن تيمية » يقول: « إن اللَّه بقدر العرش لرد على « الدارمي » ولم يسكت.

ولكنّ هؤلاء المفترين قد أضحكوا عليهم العقلاء، لأنهم رضوا بأن يكونوا مع الذين يحدثون بكل ما يسمعونه من غير تثبت ولا بيان !!.

فهذا « ابن حجر الهيتمي » بعد أن دعا على« ابن تيمية » ووصفه بالضلال والخذلان، ونقل ما افترِي به عليه قال: « فإن صح عنه مكفّر، أو مبدّع يعامله اللَّه بعدله، وإلا يغفر اللَّه لنا وله »[٢].

أأدركت أنه في نقله عن « ابن تيمية » لم يكن على بيّنة ! يدل ذلك قوله: « فإن صح » فهو على غير تثبت.

ثم يقول: « وإلا يغفر اللَّه لنا وله »

قل لي باللَّه أيصح أن يصدر ذلك عن تقي جاهل فضلًا عن عالم ؟ ألم يضحكوا عليهم العقلاء حسرة وأسى ؟!!.

الفرية الثامنة: قالوا إنه يقول: إن اللَّه ينتقل ويتحرك »[٣].

نقل « ابن تيمية » أقوال بعض أئمة الحديث في ذلك وقال: (بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة، وقالوا: إن الحركة من لوازم الحياة. ومن هؤلاء من يمتنع عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور، ويسمون ذلك فعلًا)[٤].

وضعّف نسبة القول إلى « الإمام أحمد » بأنه أثبت لفظ الحركة للَّه

---

(١) تلبيس الجهمية ٥٦٧/١.

(٢) الفتاوى الحديثية ص ١١٧.

(٣) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ١١٦ المقالات السّنية للحبشي ص٧٦.

(٤) درء التعارض ٧/٢ وما بعدها.

وقال: لم يثبت عنه إثبات لفظ الحركة[١].

ثم قال: والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص، فيثبت ما أثبته اللَّه ورسوله باللفظ الذي أثبته، ويُنفى ما نفاه اللَّه ورسوله كما نفاه، وهو أن يثبت النزول، والإتيان، والمجيء وينفي المثل والسمي والكفء والند »[٢].

فهل يبتغي المفتري إشراقًا واتباعًا للنصوص في المعتقد أكثر من هذا؟ ولكن أبى ظلام الحقد أن يأذن لنور عبارة « ابن تيمية » بالوصول إلى الأفئدة والأذهان.

وقال: « أما كون إتيانه، ومجيئه، ونزوله ليس مثل إتيان المخلوق، ومجيئه ونزوله فهذا أمر ضروري متفق عليه بين علماء السنة ومن له عقل، فكل الصفات والأفعال تتبع الذات المتصفة الفاعلة، فإذا كانت ذاته مباينة لسائر الذوات ليست مثلها لزم ضرورة أن تكون صفاته مباينة لسائر الصفات ليست مثلها، ونسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفة كل موصوف إلى ذاته »[٣] فكل من تجرد من الهوى والتعصب، ونظر بعين بصيرته إلى قول « ابن تيمية » « فكل الصفات والأفعال تتبع الذات » أيقن أن الشيخ ليس من المشبهة ولا من المجسمة بأي حال من الأحوال، وأنه بريء من ذلك براءة الشمس من اللمس. فيا أيها المفترون أين تذهبون؟ ؟!

وقال بعد أن عرض أقوال العلماء فيمن وصف اللَّه بالحركة: « والذي يجب القطع به أن اللَّه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه، فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطىء قطعًا،

---

(١) الاستقامة ١/٧٢-٧٣.

(٢) مجموع الفتاوى ١٦/٤٢٣-٤٢٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٦/٤٢٢.

كمن قال إنه ينزل فيتحرك، وينتقل كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار »[١].

للَّه درك يا « ابن تيمية » فقد ظلِمْتَ حيًا وميتًا ؟!

الفرية التاسعة: قالوا إنه يقول: بقدم العالم، وإن العالم أزلي بجنسه أي إن جنس العالم لم يتقدمه اللَّه بالوجود »[٢].

هذا نص عبارة « الحبشي » وأحمد اللَّه تعالى أنه قد أبان وكشف عن فهمه لعبارته « إن العالم أزلي بجنسه » لأنه بذلك قد أعاننا على الرد عليه، وبيان افترائه على « ابن تيمية » وكنت أتمنى عليه لو أتى بنص عبارة « ابن تيمية » ولكن سنعرض لعبارة الشيخ لاحقًا في الفصل القادم عند الشبهة الرابعة عشرة فراجعها.

فهل قال « ابن تيمية » إن جنس العالم لم يتقدمه اللَّه بالوجود ؟ فلننظر في مصنفاته:

قال: « كل ما سواه (أي اللَّه سبحانه) مخلوق محدث مسبوق بالعدم، ولم يكن من العالم شيء قديم »[٣].

وقال: « وكان ما علم بالشرع مع صريح العقل أيضًا رادًا لما يقوله الفلاسفة الدهرية من قدم شيء من العالم مع اللَّه »[٤].

وقال: « فليس مع اللَّه شيء من مفعولاته قديم معه، لا بل هو خالق كل

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٥٧٨.

(٢) المقالات السُنية في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية للحبشي ص٥٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/٥٦٣ - ٩/٢٨١ - ١٦/٩٥ - ١٢/٤٥ - المنهاج ١/١٦٧ الصفدية ١/٧٩ وما بعدها - نقد مراتب الإجماع ص ١٧٢ وما بعدها.

(٤) مجموع الفتاوى٥/٥٦٥.

شيء، وكل ما سواه مخلوق، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن »[١].

وقال: وهذا مما يتبين به بطلان قولهم في قدم العالم، وبيان أنّ كل ما سوى اللّه حادث بعد أن لم يكن »[٢].

وقال: « وهذا برهان مستقل على أن كل ما سوى اللّه محدث، كائن بعد أن لم يكن، وأنه سبحانه خالق كل شيء بعد أن لم يكن شيئًا فسبحان من انفرد بالبقاء والقدم وألزم ماسواه الحدوث عن العدم »[٣].

فماذا أنت قائل أيها « الحبشي » بعد هذه النصوص الصريحة الكاشفة لإفترائك ؟ فهل تعيد النظر فيما جنته يداك، وتقر بخطئك إن كنت تقيًا ؟! أم ماذا أنت فاعل ؟!

فهل يمكن لك أن تثبت لنا صدق حديثك وتنقل لنا عبارة « ابن تيمية » التي تنص على ما ادعيته ؟ أوتكون قد جئت شيئًا فريًّا.

فإنّ حُسام قول « ابن تيمية » وأنه سبحانه خالق كل شيء بعد أن لم يكن شيئًا « قد قطع أصل إفترائك. وهذا « السيوطي »حينما شرح قول « النووي » فيمن لا تقبل روايته في الحديث نقل عن (ابن تيمية أن من اشتغل بالفلسفة، واعتقد بما فيها من قدم العالم ونحوه فهو كافر، ولا تقبل أقواله ولا روايته)[٤] فماذا يقول الحبشي ؟!

الفرية العاشرة: قالوا إنه يقول: بسلب الاختيار عن اللّه - عز وجل -

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٢٨/١٨.

(٢) الصفدية٢١/١-.

(٣) منهاج السنة ١٠٥/١.

(٤) تدريب الراوي ١٧٨/١ دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى - ١٩٩٦ م.

وبصدور العالم منه (أي من الله) بالإيجاب »[١]. هذه فرية « ابن حجر الهيتمي » وفرية « الكوثري » على « ابن تيمية » ومعنى ماقاله « الكوثري » أن الرب تعالى موجبًا بذاته للعالم في الأزل، مقارنًا له. أي أن اللّٰه لم يخلق العالم بقدرته ومشيئته، بل هو مع اللّٰه بلا مشيئة ولا اختيار، بمعنى أنه لازم لذات اللّٰه لزوم الضوء والنور للشمس بلا إرادة ولا اختيار منها.

قال « ابن تيمية »: وإن قال الملحد: بل هذا العالم المشهود قديم، واجب بنفسه غني عن الصانع..... لم يستفد بذلك الإنكار إلا جحد الخالق، وتكذيب رسله، ومخالفة صريح المعقول، والضلال المبين الذي هو نهاية ضلال الضالين وكفر الكافرين »[٢].

لاحظ أنه قد سمى من يقول « إن العالم صدر عن اللّٰه بالإيجاب » بأنه ملحد، وكافر. وقال في مكان آخر: « الرب تعالى قادر مختار، يفعل بمشيئته لا مكره له، وليس هو موجبًا بذاته بمعنى أنه علة مستلزمة للفعل، ولا بمعنى أنه يوجب بذات لا مشيئة لها ولا قدرة.

بل هو يوجب بمشيئته وقدرته ما شاء وجوده »[٣] وهذا هو القادر المختار، فهو قادر مختار يوجب بمشيئته ما شاء وجوده. وهنا نفى عن اللّٰه أن يكون موجبًا بذاته بعبارة صريحة تطعن فرية « الهيتمي » و « الكوثري » في نحرها، وتردها عليهما.

وقال: إن كنتم تقولون بقدم السماوات والأرض ودوامها فهذا كفر، وهو قول بقدم العالم »[٤].

---

(١) التعليق على السيف الثقيل للكوثري ص ١٦ - الفتاوى الحديثية ص ١١٦.
(٢) درء التعارض ١٢٩/١.
(٣) منهاج السنة ٤٠/١.
(٤) مجموع الفتاوى ١٨٨/٢.

وقد سبق قريبًا أن نقلنا عنه قوله: « إن كل ما سوى اللّٰه محدث، كائن بعد أن لم يكن، وأنه سبحانه خالق كل شيء بعد أن لم يكن وقال: « لو كان شيء من العالم أزليًا قديمًا، للزم أن يكون فاعله موجبًا بالذات، ولو كان فاعل العالم موجبًا بالذات لم يحدث في العالم شيء من الحوادث، والحوادث فيه مشهودة، فامتنع أن يكون فاعل العالم موجبًا بذاته، فامتنع أن يكون العالم قديمًا كما قاله أولئك الدهرية »[١].

هذا وقد برّأ صاحب كتاب[٢] « المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام « ابنَ تيمية » من قول « الكوثري » ومصنف الكتاب هذا - حسب ما ظهر لي من الإطلاع عليه- قد رام بيان تناقض « ابن تيمية »وكثرة خطئه، ونسبته إلى التجسيم !![٣] ومع ذلك فقد نفى عنه هذه الفرية.وقد سبق أن نقلت من نصوص « ابن تيمية » ما يبرئ ساحته من هذا الإتهام المفترى. وقد أتعب المصنف نفسه، وأرهق ذهنه، واستنفر طاقاته لتحقيق بغيته ولكنه لم يفلح، ولم يبرح مكانه، وقد قرر أشياء تنبئ عن فحوى منهجه وطريقته في تقرير العقائد مما يحزن القلب ويدمع العين[٤].

---

(١) المنهاج ١/٢٣٤.

(٢) هو الدكتور محمد عبد الستار نصار ص٧٠٩.

(٣) انظر ص ٦٩٢ منه.

(٤) من ذلك قوله " إن المرحلة الأولى لنزول دستور الدين (يقصد نزول الوحي في عصر النبوة) يغلب عليها طابع التسليم والإنقياد لظاهر النصوص الإلهية، دون محاولة تفهمها وإخضاعها لمقاييس العقل، وخاصة ما يتعلق منها بأمور العقيدة مما لا مجال للعقل فيها " ص٤٧٧ فهو يقرر أن إيمان الصحابة في شأن الصفات كان تصديقًا مجرداً عن المعرفة والفهم ؟ ! فأي جهل أعظم من هذا ؟ ! فهو يفضل إخضاعهم لتلك النصوص المتعلقة بأمر العقيدة إلى مقاييس العقل كما فعل بعض المتأخرين الذين أحكموا المنهج ! كما يدّعي ولكنه لم يبين لنا عقل من الذي نستخدمه لإخضاع النصوص له. أرأيت هذه الجرأة والافتراء على السلف الصالح ؟ ! وكأن القرآن لم ينزل بلغتهم، أو أن اللّٰه خاطبهم بأشياء لايعرفون مدلولاتها=

الفرية الحادية عشرة: « قالوا إنه يقول: لم يزل اللّه مستويًا على عرشه أى أن استواءه قديم »[1]. هناك طائفة من أهل العلم أساؤا فهم عبارات « ابن تيمية » عن قصد أو عن جهل، فكانوا لا يدرون ما يقولون في شأنه. والذي يُجلّي هذا الموقف هو أقوال وعبارات « ابن تيمية » فماذا قال ؟! في نقده لمراتب الإجماع « لابن حزم » قال « ابن حزم » (واتفقوا أن اللّه خلق الأشياء كلها كما شاء، وأن النفس مخلوقة، وأن العرش مخلوق)[2].

فلم يعلّق « ابن تيمية » على « العرش مخلوق » أبدًا، فلو كان من القائلين بقدم الاستواء لعلق على العبارة السابقة وردّها كما رد ما سواها.ولما كان يرد على من فسّر « استوى » بمعنى« قصد » قال: « وهذا الوجه من أضعف الوجوه، فإنه تعالى قد أخبر أن العرش كان على الماء قبل خلق السماوات والأرض... فإذا كان العرش مخلوقًا قبل خلق السماوات والأرض فكيف يكون استواؤه عمده إلى خلقه »[3] ؟ فالعبارة صريحة بيّنة

= ولا يعقلونها، ثم أوجب عليهم التسليم بها، أو كأن قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾. وقوله: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾. وقوله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾. وقوله: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾. ليس المقصود منه الصحابة وإنما فرق المتكلمين ؟!.

والأمر الآخر: أنه حينما أراد مناقشة "ابن تيمية" في مسألة نزول اللّه سبحانه إلى السماء الدنيا كل ليلة أقر أن ذكر النزول ورد في السنة وأن الذي رواه هو البخاري في صحيحه وعيّن الجزء والصفحة في الصحيح ثم قال: "ولكن ابن تيمية "لم يبين لنا درجة الحديث من حيث الصحة و ما دونها ثم قال: وعلى كل حال فلن نناقش "ابن تيمية" على اعتبار أن الحديث ضعيف" ص٦٨٧ فقد ضعف الحديث بالرغم من إقراره إنه في "البخاري" ولم يبين سبب الضعف، هذه هي ثمار المدرسة العقلية فهل يصح اعتمادها في فهم العقيدة؟ فأكرم بها وأنعم !!!.

(١) انظر المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام ص٧٢٣ وشرح العقائد العضدية ص١٦٤.

(٢) ص١٦٧.

(٣) مجموع فتاوى ٥/٥٢٠ -٥٢١.

في أن العرش مخلوق، وما دام مخلوقًا فكيف يكون الاستواء عليه قديمًا ؟ هذا لا يقبله من له أدنى نصيب من مسكة- أي عقل.ولكن سوء الفهم جاء من عبارة « ابن تيمية » من خلال رده السابق حيث قال: « فإذا قيل إذا كان اللّه تعالى لا يزال عاليًا على المخلوقات فكيف يقال: ثم ارتفع إلى السماء وهي دخان ؟ أو يقال: ثم علا العرش ؟ قيل: هذا كما أخبر أنه ينزل إلى السماء الدنيا ثم يصعد. ورُوي ثم يعرج وهو سبحانه لم يزل على العرش. فإن صعوده من جنس نزوله.وإذا كان في نزوله لم يصر شيء من المخلوقات فوقه، فهو سبحانه يصعد وإن لم يكن منها شيء فوقه »[1]. فقوله: « لم يزل على العرش »، ليس من الأزل وهو القِدم، بل من الزوال وهو الذهاب. أي ما يزال باقيًا على عرشه سبحانه عند نزوله إلى السماء الدنيا، مثل إذا قلت: ما يزال يفعل كذا، ولا أزال أفعله فالمراد به الحال الدائمة أي أن اللّه ينزل إلى السماء ولا يخلو منه العرش كما نقله عن بعض الأئمة في موضع آخر[2] ردًا على من يقول: إن اللّه ينزل إلى السماء ويخلو منه العرش. ومما يؤكد هذا هنا قوله: « وإذا كان في نزوله لم يصر شيء من المخلوقات فوقه ..» أي لا العرش ولا غيره.

وأما ما في « العقائد العضدية » من أن « ابن تيمية » قائل: بالقدم النوعي للعرش، فلم أجده في كتبه، وأظن أن هذا ما ألزموه به حينما قال بحوادث لا أول لها (راجعها في الفصل التالي) مع أنه لم يصرّح بذلك. وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب يتقي اللّه فيه..

الفرية الثانية عشرة: قالوا أنه يقول: « إن نبينا ﷺ ليس له جاه »[3].

---

(١) المرجع السابق ص ٥٢١-٥٢٢.

(٢) مجموع فتاوى ٣٦٦/٥- ٣٧٦ -٣٨٢.

(٣) الفتاوى الحديثية ص ١١٦ -.

ولنبحث أولًا في معاجم اللغة لنرى معنى «الجاه». فالجاه: القدْر والمنزلة.

فهل كان «ابن تيمية» حريصًا على نفي المنزلة الرفيعة عن النبي - ﷺ- والحط من رتبته، والغض منه كما يدّعي أحد المفترين المعاصرين؟[١].

وإليك مجموعة من النُقول عن «ابن تيمية» في تعظيم النبي - ﷺ - وهي في وضوحها كوضوح الشمس في صحوة يوم مصيف.

قال: «كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول اللّٰه - ﷺ -، وما ثَمَّ معصوم من الخطأ غير الرسول»[٢] وقال موجبًا طاعة اللّٰه ورسوله: «إن الإنسان ينشأ على دين أبيه، أو سيده، أو أهل بلده كما يتبع الطفل في الدين أبويه، وسادته، وأهل بلده، ثم إذا بلغ فعليه أن يلتزم طاعة اللّٰه ورسوله حيث كانت».

وقال في معرض القيام بحقوق النبي - ﷺ - بعد مماته:

«علينا أن نقوم بحقوقه - ﷺ - الواجبة علينا في حال مماته أكثر مما علينا أن نقوم بها في محياه، وحضوره، لأنه - ﷺ - كان له أن يعفو عن حقه، وتلك الحقوق إذ فعلناها كانت عبادة منّا للّٰه»[٣].

ألاحظت كيف جعل القيام بحق النبي - ﷺ - عبادة للّٰه؟ فهل يصح من منصف يعمل لما بعد الموت أن يتهم رجلًا يقرر هذه الأحكام - بأنه يحطّ من رتبة النبي، أو يقول إنه لا جاه له؟!وقال: «إن العلماء متفقون اتفاقًا

---

(١) هو المسمى كمال أبو المنى في مقدمته للرسائل السبكية ص٣١ - والمقالات االسَنية للحبشي ص٧٦.

(٢) الفتاوى الكبرى ٢/٢٠٢.

(٣) الرد على البكري ١١١.

يقينيًا على وجوب إتباع الرسول - ﷺ »[١].

وقال: (وإنا نعتقد وجوب العمل بالأحاديث الصحيحة على الأُمة، ووجوب تبليغها)[٢].

وقال عن التوسل: « التوسل بطاعة النبي - ﷺ - فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به، والتوسل بدعائه وشفاعته، وهذا كان في حياته، ويكون يوم القيامة »[٣].

ثم بيّن كيف يكون تعظيم النبي - ﷺ - (ثم إن تعظيم النبي - ﷺ - يكون بالصلاة والسلام عليه، واتباع ما شرعه لأُمته ظاهرًا وباطنًا، والقيام بحقه من المحبة، والطاعة، والتوقير، وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه)[٤].

يقول « أبو حفص البزار » عن « ابن تيمية » بشأن تعظيمه لرسول اللَّه - ﷺ -: « ولا واللَّه ما رأيت أحدًا أشد تعظيمًا لرسول اللَّه - ﷺ -، ولا أحرص على إتباعهِ ونصر ما جاء به منه »[٥].

فهذه شهادة عن معاينة ومعايشة، فهل يصدق عاقل بعد هذا السرد والتتبع لأقوال « ابن تيمية » قول من يفتري عليه ويتهمه كذبًا بأنه قد قال: لا جاه للنبي - ﷺ ؟! وهلاّ أرشدنا هؤلاء الأفّاكون إلى الموضع الذي قال فيه « ابن تيمية » ذلك ؟ ولكن هيهات هيهات.

---

(١) رفع الملام ص ٩.

(٢) رفع الملام ص ٤٥.

(٣) انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص١٢ - مجموع فتاويه ٨٦/٢٧ - رده على البكري ٣٢٨.

(٤) انظر مجموع فتاويه ٣٢٠/٢٧- ورده على الأخنائي ص ١٥٥.

(٥) الأعلام العلية له ص ٣٠.

الفرية الثالثة عشرة: قالوا إنه يقول: « إن زيارة قبر النبي، وقبور الأنبياء معصية بالإجماع »[١].

هذه فرية افتريت على الشيخ في حياته، وها نحن ننقل من كلامه ما نستبين به كذب المفتري فماذا قال؟

قال: إن زيارة القبور على وجهين:

وجه شرعي، ووجه بدعي.

فالزيارة الشرعية مقصودها السلام على الميت، والدعاء له سواء كان نبيًا، أو غير نبي، ولهذا كان الصحابة إذا زاروا النبي- ﷺ - يُسلّمون عليه، ويدعون له ثم ينصرفون »[٢] وتصريح « ابن تيمية » بمشروعية زيارة القبور هنا واضح.

ثم قال: « إذا زار قبور الموتى، وسلّم عليهم، وترحّم عليهم كما كان النبي - ﷺ - يعلّم أصحابه فحسن »[٣].

وقال: « أما شد الرحال إلى مسجده (أي مسجد النبي - ﷺ) فمشروع بإتفاق المسلمين... فإذا أتى مسجد النبي - ﷺ - فإنه يسلّم عليه، وعلى صاحبيه كما كان الصحابة يفعلون »[٤].

وهنا تأكيده على استحسان زيارة قبر النبي - ﷺ - وغيره أيضًا واضح. والسبكي في كتابه « شفاء السقام »[٥] نقل عن بعض قضاة الشافعية أن هذه الفتوى كانت مزوّرة على « ابن تيمية ».

---

(١) المقالات السُّنية ص٧٣ - ٧٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٧/٣٠- ٧٠ -٧١.

(٣) المرجع السابق ص١٣.

(٤) المرجع السابق ص ٢٦.

(٥) صفحة ١٣٨.

وما معنى أن يرددها معاصر في مقدمة « الرسائل السبكية » بالرغم من كونها مزورة على الشيخ باعتراف خصمه « السبكي » وبصريح أقواله في كتبه ؟!

لقد ضاقت بهم دائرة الصدق، فما وسعهم إلا فضاء الكذب، فلنذرهم قاعدين حيث رضوا لأنفسهم القعود.

الفرية الرابعة عشرة: قالوا إنه يقول: « إن النار تفنى بعد أمد »[١].

وإليك عبارة الشيخ الناصعة المثبتة لاضطراب وحيرة الخصوم، هذا الاضطراب وهذه الحيرة تريك من خلالها صورة شاهد زور. فإذا شعر بحرج موقفه كيف يتقلب ذات اليمين وذات الشمال.

قال الشيخ: « وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها، وسائر أهل السنة، والجماعة، على أن من المخلوقات ما لا يعدم، ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش وغير ذلك »[٢].

ووافق « ابن تيمية » ابن حزم في « مرتب الإجماع » على قوله: وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبدًا لا تفنى، ولا يفنى أهلها أبدًا بلا نهاية»[٣]..

ولم يعلق عليه بشيء، فلو كان قائلًا بفناء النار لنقض ذلك كعادته.

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣] ! « يقول النبي - ﷺ - **أما أهلها الذين هم أهلها فلا يموتون فيها، ولا يحيون** » واستشهد به على بقاء النار أبدًا[٤].

---

(١) انظر الرسائل السبكية ص ١٩٥ - المقالات للكوثري ص٣٥١ - دفع شبه من شبه ص ٥٨ - ٥٩ - المقالات السّنية للحبشي ص ٧٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٠٧/١٨.

(٣) راجع نقد مراتب الإجماع ص ١٧٣.

(٤) رواه مسلم برقم ٣٠٦، وأحمد وابن كثير ٥٣٤/٤ وانظر مجموع الفتاوى ١٩٤/١٦.

وقال في «درء التعارض»: «وقال أهل الإسلام جميعا ليس للجنة والنار آخر، وأنهما لا تزالان باقيتان»[(١)].

وقال في «تلبيس الجهمية»: «ثم أخبر سبحانه ببقاء الجنة والنار بقاء مطلقا»[(٢)] وقال في «منهاج السنة»: فإن نعيم الجنة والنار دائمان مع تجدد الحوادث فيهما، وإنما أنكر ذلك «الجهم بن صفوان»[(٣)] ثم قال: هذا القول الذي ضللهم به أئمة الإسلام»[(٤)].

أفبعد هذه الجلاء والبيان يلتفت إلى من ينسب القول بفناء النار «لابن تيمية»؟! بل إن كل باحث منصف يتهيّب من أن يُقوِّل أحدًا ما لم يقله! فأين أدلتكم أيها الناسبون؟!.

وأما أن «ابن القيم» قد ناقش القضية هنا في عدة مصنفات من مصنفاته - وهو تلميذ «ابن تيمية» - وذكر شيخه أثناء مناقشته عدة مرات فإليك ما قاله:

«وكنت سألت شيخ الإسلام (ابن تيمية) - قدس الله روحه - فقال لي: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء، فمضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير «عبد بن حميد الكثي» بعض تلك الآثار (عن الصحابة والتابعين في فناء النار) التي ذكرت، فأرسلت إليه الكتاب وهو في مجلسه الأخير (أي سجنه)، وعلّمت على ذلك الموضوع، وقلت للرسول: قل له:

---

(١) ٢/٣٥٨.

(٢) ١/١٥٧.

(٣) مجموع فتاوى ٣/٣٠٤ - ٨/٣٨٠ - مجموعة الرسائل الكبرى ١/٣٨٦.
والجهم بن صفوان هو السمرقندي أُسّ الضلالة، ورأس الجهمية، كان ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن "تهذيب سير أعلام النبلاء" برقم ٨٤٩.

(٤) ١/١٤٦.

هذا الموضع يشكل عليه، ولا يدري ما هو، فكتب فيها مصنفه المشهور »[١].

ولنا وقفات مع هذا النص:

١) لم يجب « ابن تيمية » في المسألة أولًا، لأنها تحتاج إلى مزيد بحث، ومراجعة، ونظر، فقد جاءت آثار عن الصحابة والتابعين في فنائها[٢].

٢) لم يسمع « ابن القيم » من شيخه مباشرة شيئًا بخصوص مسألتنا هذه، ومن هنا حصل لديه الاضطراب والارتياب.

٣) حينما أرسل « ابن القيم » إلى شيخه من يستوضحه صنف « ابن تيمية » فيها كتابًا، هذا الكتاب مطبوع، ومحقق، وهو بين يدي وقد تصفحته فلم أجد فيه أقل إشارة لترجيح أحد الأقوال، فقد عرضها كلها كما هي وهو في سجنه الأخير مصحوبة بأدلتها. ومن كانت له خبرة في كتابات ابن تيمية يدرك انه ليس له اختيار في هذا المصنف لأن من عادته اذا أراد الاختيار بعد عرض الادلة يقول بعدها: والصواب كذا، وهذا لم يفعله هنا. ولكنه قال عن القول بفناء النار: فيها قولان معروفان للسلف[٣] مع أنه سبق أن نسب عدم القول بفناء النار إلى أئمة الإسلام جميعًا.

قلت: ويظهر لي أنه لم يكن يعلم بالنزاع في القول بفناء النار ثم علمه فأشار إليه ولم يصر على قوله السابق كما يفعل غيره وهذه هي الأمانة العلمية.

---

(١) شفاء العليل ص ٤٣٥. ومصنف ابن تيمية هو: الرد على من قال بفناء الجنة والنار.

(٢) انظر التفسير الكبير ٦٣/١٨ والمحرر الوجيز ٤٠٢/٧ والتذكرة للقرطبي ٥٢٦.

(٣) خلافًا لما قاله محقق كتاب "كشف الأستار لابطال إدعاء فناء النار" حيث قال في ص٥٨: لم يظهر شيء من مصنف ابن تيمية" وانظر الرد على من قال بفناء الجنة والنار لابن تيمية ص ٥٢.

ثم قال «ابن القيم» وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي اللَّه عنه - فإنه ذكر دخول أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، ووصف ذلك أحسن صفة ثم قال (أي عليّ رضي اللَّه عنه) ويفعل اللَّه بعد ذلك في خلقه ما يشاء »[١] ونلاحظ هنا تفويض « ابن القيم » الأمر إلى اللَّه سبحانه.

ثم تراه يناقش القضية في كتابه الآخر « حادي الأرواح » وينقل عن شيخه من مصنفه فقال : « وأما بداية النار ودوامها فقال فيها شيخ الإسلام « ابن تيمية » : فيها قولان معروفان عن السلف والخلف ، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين »[٢].

ثم قال « ابن القيم » في مكان آخر ، وهو يعدّد الأقوال : « الرابع : قول من يقول يخرجون منها ، وتبقى النار على حالها ليس فيها أحد يعذب ، حكاه شيخ الإسلام (أي عن جماعة) والقرآن والسنة يردان على هذا القول »[٣] فليس في النصين ما يُبيّن اختيار شيخه ، فهو ناقل عن غيره ، وليس بقائل عن نفسه.

ثم نرى « ابن القيم » متعرّضًا للمسألة مرة أخرى في كتابه « الوابل الصيّب » فيقول : « وكانت دورهم ثلاثة : دار الطيب المحض ، ودار الخبث المحض ، وهاتان الداران لا تفنيان »[٤].

ونحن يظهر لنا من خلال هذا العرض عدم وضوح موقف « ابن القيم »

---

(١) شفاء العليل ص ٤٣٥.
(٢) حادي الأرواح ص ٣٩٠.
(٣) المرجع السابق ٣٩٢.
(٤) ص ٢٦ طبعة مكتبة القاهرة مصر.

وقد قام أحد العلماء المعاصرين[١] بتحقيق موقفه، وتوصل إلى أن « ابن القيم » لا يقول بفناء دار الكافر، بل بفناء نار عصاة الموحدين.

فالكلام عن « ابن تيمية » هنا من قِبَل تلميذه واضح، وكلام « ابن تيمية » في مصنفاته أوضح، فالعدل والعقل يقضيان أن يبطل ما أبطله البرهان غير مكابرين ولا معاندين.

وأما ما قاله « الألباني » من أنه عثر على ثلاثة أوراق لا يعرف كاتبها، ولا تاريخ كتابتها منسوبة « لابن تيمية » وفيها القول بفناء النار وقال « الألباني »: « غفل عن المعلوم يقينًا أيضًا، وهو أن النار لا تفنى ». وقال مبررًا له : « ولعل ذلك كان منه (أي ابن تيمية) إبّان طلبه للعلم، وقبل توسعه في دراسة الكتاب والسنة »[٢].

قلنا : أثبتوا أولًا صحة نسبة هذه الأوراق إليه، ثم حاكموه، فهذه مصنفاته ملأى بما يؤكد بطلان هذه الدعوى. فهو أجلّ وأكبر من أن يغفل عن المعلوم يقينيًا وهو المحقق البارع. فابن تيمية الفارس النّحرير في مجال المنقول والمعقول، الدقيق في أخذ المسائل لا يغفل عن المعلوم يقينيًا ولو في إبان طلبه العلم، وهو المتخرج في بيت الأئمة والعلماء ! وإن كنتم في ريب فقابلوا ما نقلناه عنه بنُقول أخرى مضادة، ودونكم خرط القتاد.

ثم هل تحلّ محاكمة أحد من السابقين من خلال أوراق منسوبة إليه، لم تصح نسبتها، وفي الوقت نفسه تطفح مصنفاته المشهورة بعكس ذلك ؟

أيباح ذلك مع عدم اعترافه بأنه سبق وأن قال بفناء النار؟ وللحقيقة

---

(١) هو الشيخ بكر أبو زيد في كتابه: ابن قيم الجوزية " فراجعه.

(٢) انظر كشف الاستار لابطال إدعاء فناء النار" للصنعاني، وللألباني مقدمة لا بأس بها له. ص٢٢-٢٥.

أقول: إن « ابن تيمية » قد نقل إجماع سلف الأُمة، أو أهل الإسلام جميعًا على أن النار لا تفنى، ثم نقل عنه « ابن القيم » أن النزاع في ذلك معروف بين التابعين. وفي هذا تسرّع منه، حيث لم يعلم بالمخالف فادعى الإجماع، ثم تراجع ليقرر الاختلاف.

نعود فنقول: إن « ابن تيمية » قد عرف عنه إنه كان إذا أفتى بفتوى ثم تبين له خطؤه فإنه يرجع عنها ويصرّح بذلك، ففي« مجموع الفتاوى » له يقول ما ملخصه:

(إنه كان يفتي بنجاسة الزيت المائع ونحوه إذا وقعت فيه نجاسة، كفأرة ميتة، وغير ذلك، إستنادًا إلى حديث « أبي داود »: « إذا وقعت الفأرة في سمن أحدكم فإن كان جامدًا فألقوها وما حولها وإن كان مائعًا فلا تقربوه »[(١)]. فلما تبين له أن الزيادة في الحديث وهي: « وإن كان مائعًا فلا تقربوه » غير صحيحة رجع عن قوله السابق واعترف بذلك صراحة)[(٢)].

ثم يأتي صاحب كتاب « دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية » ليقول: « نظرًا إلى ميل شيخ الإسلام في بعض أقواله إلى القول بفناء النار رد عليه التقي السبكي »[(٣)] قلت: هلاّ بيّن لنا أقوال « ابن تيمية » التي تظهر ميله إلى القول بفناء النار؟ فلم يذكر له قولًا واحدًا بهذا الشأن، بل نقل عن « ابن القيم » و « الألباني » دون تحقيق شاف في المسألة.

وهذا قصور منه - غفرالله لنا وله -.

---

(١) انظر تحقيق القول في حديث أبي داوود، رسالة الدكتوراه للكاتب بعنوان: "ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٢١/٥١٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٤٠.

وحتى أن « الحبشي » المعروف بعدائه السافر « لابن تيمية » حينما اتهمه بذلك لم يستطع الإتيان بنقل عنه[١] وأما ما جاء في الكتاب المسوم « بالرسائل السبكية في الرد على ابن تيمية »

من احتوائها رسالة بعنوان « الاعتبار ببقاء الجنة والنار » فقد ظن الجامع لها، وصاحب كتاب « دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية » أن الرسالة نص في الرد على ابن تيمية.وهذا في تقديري ليس بقوي. فقد قال « السبكي » في الرسالة نفسها عن سبب تأليفها ما يلي: « لأنا وقفنا على تصنيف لبعض أهل العصر في فنائها » وليس « لابن تيمية » تصنيف في فنائها، وإنما له تصنيف في عرض الأقوال فقط كما بينا. أم لعله فَهِم من تصنيف « ابن تيمية » ومناقشة « ابن القيم » في بعض كتبه لمسألة الفناء بشكل واضح وصريح مع أخذ ورد وهو تلميذ « ابن تيمية » فقد ظن ان الشيخ « ابن تيمية » قائل بذلك، وهذا خطأ فاحش كما سبق تفصيله.

والسبكي في ردوده المختلفة على « ابن تيمية » يذكر اسمه صراحة كما في « شفاء السقام » و « الطلاق المعلق » وهنا لم يذكره البتة فلماذا ؟.

وبناء على ما قدمناه فإن عدم إشارة « ابن تيمية » إلى أنه كان يقول بفناء النار ثم رجع عنه علمنا أنه لم يقل به لا ابتداء ولا انتهاء. وكم زُوِّرت عليه فتوى في حياته ؟! ولا يحق لأي أحد أن يصدر حكمًا على آخر بمجرد الشهرة قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وعلى أي حال سواء أكان يقول بفناء النار أم لم يقل به ابتداء فإن ما في كتبه يناقض هذا الزعم.

الفرية الخامسة عشرة: قالوا أنه « يزدري الخلفاء الراشدين، ورمز إلى

---

(١) المقالات السّنية ص ٥٧.

تكفير أبي بكر »[١] إن هذه لبهتان عظيم !!!

لقد رأيتم - أيها المفترون - في أسلوب الافتراء ما يسيغ مرارة الحسد، ويشفي صدوركم، ولكنكم ما دريتم أنّ في طيّ هذه السخرية شهادة على أنفسكم أنكم لا تمتّون إلى طائفة العلماء الربّانيين بصلة.

فإذا كان « ابن تيمية » قد نهى عن أن يقول أحدنا « أبقيت لعيالي اللّه ورسوله » بعد وفاة النبي كما قال « أبو بكر » للنبي - ﷺ - في حياته لما جاءه بكل ماله يوم تجهيز « جيش تبوك » أيكون بذلك قد ازدرى « بأبي بكر » وكفّره ؟ فهل بعد هذا الاستنتاج السخيف ذرة من علم ؟ أو أثارة منه ؟!

وأين نصوص « ابن تيمية » التي تثبت ذلك ؟ وهل إذا خالف « ابن تيمية » أمير المؤمنين عمر في الطلاق الثلاث يكون قد ازدرى به أيضًا، مع مخالفة جمع من العلماء لعمر في مسألة الطلاق الثلاث التي سنعرض لها لاحقًا.

فعلى هذا فقول « الإمام مالك »: كل يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ: « فيه ازدراء بجميع الصحابة، على حد زعم هذا النهج الفاسد المبتدع.

وكذلك إذا خالف الإمام عليًا في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أيكون ازدرى به، وما خالف أحدا إلا لدليل قوي لاح له.ولعمر اللّه لا يعرف الحق بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق. ونحن إذا عممنا هذه القاعدة التي تولى كبرها: تقي الدين الحصني » يكون بذلك كل إمام لاحق إذا خالف أي إمام سابق فإنه يكون قد ازدرى به.

---

(١) انظر دفع شُبه من شبّه ص ٦٢ - ونقل ابن حجر في الدرر عن الطوفي الشيعي أنه قال : انتهى ابن تيمية إلى عمر فخطأه، وخطأ عليًا في سبعة عشر شيئًا. انظر الدرر الكامنة١/١٦٣- ١٦٥.

وعلى رأس هؤلاء الأئمة الأربعة، فهل أنت قائل بذلك ؟ ولكن حينما يصل الأمر إلى « ابن تيمية » الخصم الجبار فإنكم تقولون نعم ! وكم من إمام خالف جماهير الصحابة في بعض المسائل، ولم ينكر عليهم أحد، ولم يصفهم أيضًا بأنهم ازدروا بهم ولا ألزموهم بلوازم.

وإليك بعض النقول عن « ابن تيمية » في حق الخلفاء الراشدين:

قال: « ونقرّ بأنّ خير هذه الأُمة بعد نبيها، أبو بكر، ثم عمر، ونثلّث بعثمان، ونربّع بعلي رضي اللَّه عنهم »[١].

وقال: « والسنة محبة عثمان، وعليّ جميعًا »[٢].

وقال: « من طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله »[٣].

وقال: « ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم، وألسنتهم لأصحاب رسول اللَّه - ﷺ »[٤].

وقال: « الخلفاء الراشدون - رضي اللَّه عنهم - هم أعلم الأُمة بأمور رسول اللَّه - ﷺ - وسنته، وأحواله »[٥].

وقال عنهم أيضًا: « فهؤلاء كانوا أعلم الأُمة، وأفقهها، وأتقاها، وأفضلها »[٦].

فأين الازدراء أيها المتواطئون على الحط من رتبة « ابن تيمية » ؟ فسيعلم

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥٣/٣.
(٢) مجموع الفتاوى ٤٠٨/٣.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) مجموع الفتاوى ١٥٢/٣.
(٥) رفع الملام له ص ١٠.
(٦) المرجع السابق ص ١٧.

الذين كذبوا أي منقلب سينقلبون.

وقال: فعُلم مع ذلك أن علي بن أبي طالب كان أفضل وأقرب للحق من معاوية وممن قاتله معه»[١] نعم قد أشار «ابن تيمية» إلى أن الإحاطة بحديث رسول اللَّه - ﷺ - لم تكن لأحد من الأُمة لا لصحابي، ولا تابعي، ولا من سواهما.

وضرب أمثلة كثيرة من المسائل التي لم يكن «أبو بكر» يعرف قول النبي - ﷺ - فيها حتى يخبره أحد الصحابة به فيأخذه، ويعض عليه بالنواجذ.

وكذلك كان «عمر» و«علي» و «عثمان»، وغيرهم[٢]..

وقد بيّن سبب ذلك فقال: «وقد كان النبي- ﷺ - يحدّث أو يفتي، أو يقضي، أو يفعل الشيء، فيسمعه أو يراه من يكون حاضرًا، ويبلغه أولئك، أو بعضهم لمن يبلغونه، فينتهي علم ذلك إلى من شاء اللَّه تعالى من العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ثم في مجلس آخر: قد يحدث (أي النبي - ﷺ -)، أو يفتي، أو يقضي أو يفعل شيئًا ويشهده بعض مَنْ كان غائبًا عن ذاك المجلس، ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة، ومن بعدهم بكثرة العلم، أو جودته.

وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول اللَّه - ﷺ - فهذا لايمكن ادعاؤه[٣].

(١) مجموع الفتاوى ٤٠٧/٣.
(٢) انظر رفع الملام ص ١١ وما بعدها.
(٣) المرجع السابق ٩- ١٠.

فإذا كان يلتمس لهم العذر في عدم معرفة بعضهم لبعض سنن رسول اللَّه أفيكون بذلك قد ازدرى بهم ؟ أليست هذه حقيقة ؟

ولكن أنّى للقلوب الحاقدة على رجل أن تنصفه بقول كلمة حق بشأنه ؟! ورجل يقول في « أبي بكر » « ونقر بأن خير هذه الأُمة بعد نبيها أبو بكر » يرمز إلى تكفيره ؟!!!

سبحان ربي إنْ هذا إلا إفك مفترى. ويا له من سلاح أرادوا أن يجرحوا به خصمهم فجرحوا به أنفسهم من حيث لا يشعرون، ورفعوا من منزلة الرجل، وزادوا من محبة الناس له.

الفرية السادسة عشرة: قالوا إنه: « كفّر ابن عباس، والأئمة الأربعة في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم[(١)] ».

لقد بلغ الحقد على هذا الرجل مبلغه، ولم أعلم أن إمامًا افتري عليه كما افتري على « ابن تيمية » وما ذاك إلا دليل ساطع على عظمته، وتقدمه، وتفرده في المنقول، والمعقول، واللَّه يحكم بينهم يوم القيامة وهو خير الحاكمين.ولولا أني أردت بيان سخافة مثل هذا الافتراءات لما تعرّضت لذكرها.فهل يصدق عاقل اطلع على فقه « ابن تيمية » أنه كفر « ابن عباس » والأئمة الأربعة ؟وكم من مسألة في الفقه والمعتقد اعتمد « ابن تيمية » على قول « لابن عباس » وأخذ به.

وكم مرة يذكر « ابن تيمية » « ابن عباس » ويترضى عليه ؟ فلو كان عنده كافرًا لما جاز له أن يترضى عليه.

وقد سبق أن نقلنا عقيدة الشيخ في الصحابة، ويحسن بنا أن نكرّرها هنا

---

(١) انظر دفع شُبه من شبّه ص٦٢ - ٦٤، وهو كتاب مليء بالأكاذيب، والأغاليط، والافتراءات على ابن تيمية.

فقال: « من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم، وألسنتهم لأصحاب رسول اللَّه - ﷺ -... »[(١)].

فهل تستقيم سلامة القلب واللسان مع التكفير ؟!

وقال: « ومن نظر في سيرة القوم (أي الصحابة) بعلم وبصيرة، وما منّ اللَّه به عليهم من الفضائل علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لاكان، ولا يكون مثلهم »[(٢)].

فهل ينسجم قوله هنا في حق الصحابة أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، وأنه لن يكون مثلهم أبدًا مع تكفير بعضهم ؟!إنْ هذا إلا مكر مكرتموه لتنفروا القلوب عن « ابن تيمية » ولكنَّ اللَّه سبحانه عافاه من ذلك وابتلاكم.

أما تكفير الأئمة الأربعة فهذا لا يصدقه أي مسلم، لا عالم، ولا جاهل وكان حريًا بي أن أعرض عن هذه السخافات والترّهات، ولكن أخذت على نفسي من أول هذا البحث أن أتتبع كل ما افتري به على « ابن تيمية » ولولا ذلك لأدرت لها ظهري، فإنها لا تساوي الحبر الذي يكتب بها، بله الورق، والوقت !! وهذا كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » الذي يدّعي المفتري أنه وجد فيه تكفير « ابن عباس » والأئمة الأربعة فهو محقق مطبوع فأين تجدون ذلك ؟ دونكم خرط القتاد. إن « ابن تيمية » قد صنف كتابًا يلتمس فيه العذر للأئمة في تركهم العمل في بعض الأحاديث، ويبرر سبب اختلافهم.

فلو كان يكفّرهم لشنّع عليهم، وناصبهم العداوة، ولما أوجب موالاتهم بقوله عنهم: « فيجب على المسلمين - بعد موالاة اللَّه تعالى، ورسوله - ﷺ - موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن خصوصًا العلماء الذين هم ورثة

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥٢/٣.

(٢) مجموع فتاوى ١٥٦/٣.

الأنبياء، الذين جعلهم اللَّه بمنزلة النجوم يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم »[١].

فهل يتفق هذا الكلام مع تكفيرهم؟! ثم لا تخلو مسألة يذكرها إلا ويعرض لأقوال الأئمة الأربعة فيها، أو لأقوال مذاهبهم. ثم إنّ « لابن تيمية » منهجًا سديدًا في تكفير المبتدعة فيقول: « ليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين وإنْ أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجة وتبين المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة »[٢] ويقول: « إني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية... وإني أقرر أن اللَّه قد غفر لهذه الأُمة خطأها (أي اجتهادات علمائها المخطئة لحديث وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر)[٣] وما زال السلف يتنازعون في كثير من المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد، لا بكفر، ولا بفسق، ولا معصية »[٤].

هذا كلام الشيخ في حق المبتدعة، فإذا كان في حق المبتدعة يتوقف وينهى، فما بالك بحق غيرهم ممن ليسوا من أئمة العلم والهدى؟ وما بالك بحق الأئمة الكبار الذين وصفهم بالنجوم، وأوجب موالاتهم؟!

وتأمل قوله: « وما زال السلف يتنازعون في كثير من المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد، لا بكفر، ولا بفسق، ولا معصيته »

للَّه درك كم افتري عليك؟ وكم ظلمت وأنت تقول في حياتك: « نقابل

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الاعلام ص: ٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٦٦/١٢.

(٣) جزء من حديث متفق عليه - سبل السلام ١٤٦٠/٤.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢٩/٣ وما بعدها.

السيئة بالحسنة، ونعفو ونغفر»، إن هـذا لخلق الأولين من الصحابـة والتابعين.

ولينظر الخرّاصون إلى أي الطوائف ينسبون ؟!

الفرية السابعة عشرة: قالوا إنه: يكفّر من يخالفه[١] هذا قول الخصوم، أما « البوطي » فقد قال عنه: يكفّر خصومه لأدنى المواقف الإجتهادية »[٢].

سبق أن نقلنا منهجه المبين لموقفه من المخالفين له فكان مما قال: « ليس لأحد أن يكفّر أحدًا من المسلمين وإنْ أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين المحجة »[٣].

وقال: نحن لا نكفر أحدًا من المسلمين بالخطأ[٤] فماذا يقول « البوطي » ومن قبله في هذا النص الصريح ؟! ثم أين الذين كفرهم « ابن تيمية » سمّوهم لنا إن كنتم صادقين ؟

وقال: « أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنا بأهلك ليس لك أن تكذب عليه، ولا تزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق اللّه تعالى، وكذلك التكفير حق اللّه، فلا يُكفّر إلا من كفّره اللّه ورسوله »[٥]، وقال: ليس كل مخطئ كافرًا،

---

(١) نقلها الشيخ صالح الفوزان عن خصوم الشيخ في كتابه " من مشاهير المجددين في الإسلام ص ٣٨.

(٢) محمد سعيد رمضان البوطي فقيه سوري معاصر صاحب " التصانيف المتنوعة " انظر كتابه: السلفية ص ١٦٦.

(٣) مجموع الفتاوى ٤٦٦/١٢.

(٤) الجواب الباهر ص: ١٩.

(٥) الرد على البكري ص ٢٥٧.

لا سيما في المسائل الدقيقة التي كثر فيها نزاع الأُمة »[١].

انظر إلى تقوى « ابن تيمية » في قوله : « أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم » وتأمل اتباعه للنص في قوله : « فلا يكفر إلا من كفره اللّه ورسوله » واحكم بعد ذلك على المفتري القائل: إن « ابن تيمية » يكفر مَنْ خالفه » وعلى أصحاب المنهج التكفيري الذين يسارعون إلى تكفير المخالف في قضايا العقيدة اعتمادًا على مبادئ فلسفية !وقال: « أهل السنة...لا يكفرون من اجتهد فأخطأ.... كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم « لعثمان »، و« علي » - رضي اللّه عنهما - ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم »[٢].

فإذًا المنهج التكفيري منهج مبتدع، وأصحابه مبتدعون فيه لا متبعون.وقال: « إني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية »[٣].

وقال « الذهبي » عنه: وكان شيخنا « ابن تيمية » في أواخر أيامه يقول: « أنا لا أكفر أحدًا من الأُمة »[٤].

أبَعد هذا الجلاء في العبارة يصح أن يقول قائل: إنّ « ابن تيمية » يكفر من يخالفه ؟ ولكن الحسد دفعهم لإثارة مثل هذا الغبار من الكذب حول شخصية « ابن تيمية » التي غطت على كثيرمن الشخصيات العلمية في عصره، فاستصرخهم منادي الظهور وحب الرياسة فاستجابوا له، وارتكبوا في سبيل ذلك ما لا يحل لمسلم أن يكسبه من الافتراء، والظلم، والتزوير.

(١) مجموع الفتاوى ٤٣٤/١٦.
(٢) منهاج السنة ٢٣/٣.
(٣) مجموع الفتاوى ٢٢٩/٣.
(٤) سير أعلام النبلاء ٨٨/١٥.

وأما المعاصرون فلعلهم يبتغون من وراء الطعن « بابن تيمية » الطعن بأتباعه ومحبيه، وما أكثرهم !

الفرية الثامنة عشرة: قالوا إنه يخالف الإجماع »[١].

قال: « الأخنائي »: كم لصاحب هذه المقالة من مسائل خرق (أي ابن تيمية) فيها الإجماع، وفتاوى أباح فيها ما حرم اللّٰه من الأبضاع »[٢] (أي الفروج).

قلت: إن القوم لا يعرفون معنى الإجماع، إذ لو عرفوه ما نسبوا « ابن تيمية » إلى خرق الإجماع. فماذا قال الأصوليون في معنى الإجماع ؟ قالوا: هو إتفاق جميع مجتهدي أُمة محمد - ﷺ - بعد وفاته في عصر من العصور على أمر من الأمور ».

فما هي المسائل التي صح فيها اتفاق جميع مجتهدي الأمة على أمر ثم خالفها « ابن تيمية » ؟

قالوا: ردُه الطلاق الثلاث إلى واحدة.

وأن الإجماع منعقد على أن الثلاث بلفظ واحد ثلاث في عهد عمر »[٣].

هكذا ادّعاه «الهيتمي» وردّده وراءه «عبد اللّٰه الحبشي» من غير بحث ولا روية.

ولكي أثبت لك عدم صحة هذا الزعم، فأني سأنقل لك عبارات أئمة تنقض هذا الإدعاء.

قال النووي[٤] في شرح مسلم: « اختلف العلماء فيمن قال لامرأته:

---

(١) انظر الفتاوى الحديثية ص ١١٦ - والرد على الأخنائي لابن تيمية ص ٢٩٩.

(٢) المرجع السابق نفسه وحاشية الدسوقي ٣٦٢/٢ ومغني المحتاج ٣١١/٣.

(٣) انظر الفتاوى الحديثية ص١١٦ - المقالات السَنية للحبشي ص ٥٦.

(٤) هو الفقيه الحافظ الزاهد يحيى بن شرف بن مري أبو زكريا الشافعي المتوفى. سنة ٦٧٦ هـ. طبقات الشافعية لابن شهبة ١٩٤/٢.

«أنت طالق ثلاثًا » فقال: الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وجماهير العلماء من السلف والخلف يقع الثلاث.

وقال: طاوس[١]، وبعض أهل الظاهر لا يقع إلا واحدة. وهو رواية عن « الحجاج بن أرطاة »[٢]، « ومحمد بن إسحاق »[٣] والمشهور عن « الحجاج ابن أرطاة » لا يقع به شيء، وهو قول « ابن مقاتل »[٤] (من الحنفية) ورواية عن « محمد بن إسحاق »[٥].

تأمل عبارة النووي: اختلف العلماء.

فلو كان هناك إجماع لما قال: اختلف العلماء ولقال: اتفق العلماء.

وهذا يدركه مَنْ له أدنى خبرة في مناهج الفقهاء من خلال الشرح والتصنيف.

ومع هذا يقول "الحبشي" : لم يثبت عن أحد من مجتهدي أهل السنة الخلاف في هذه المسألة "[٦] أرأيت التهوّر ؟!

قال "ابن حجر في فتح الباري" : " من قال إذا طلق ثلاثًا مجموعة وقعت واحدة هو قول" محمد بن إسحاق "صاحب المغازي" .

---

(١) هو الفقيه الحافظ القدوة طاووس بن كيسان عالم اليمن توفي في مكة سنة ١٠٦ هـ. سير أعلام النبلاء (٥/٣٨).

(٢) الحجاج بن أرطأة بن ثور الإمام العلامة مفتي الكوفة مع أبي حنيفة. سير أعلام النبلاء ٦٨/٧.

(٣) ابن يسار المطلبي المدني صاحب المغازي المتوفى سنة ١٥٠ هـ. الكاشف ١٩/٣.

(٤) الرازي الحنفي من أصحاب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، توفي سنة ٢٤٢ هـ. الفوائد البهية في تراجم الحنفية برقم ٢٠١.

(٥) شرح مسلم ٧٠/١٠.

(٦) المقالات السّنية ٥٧.

وفي فتح الباري أيضًا: "نقل عن "علي" و"ابن مسعود"[(١)] و"عبد الرحمن ابن عوف"[(٢)] و"الزبير"[(٣)] مثله، وعن جماعة من مشايخ قرطبة، ونقله "ابن منذر"[(٤)] عن أصحاب "ابن عباس"[(٥)] "كعطاء"[(٦)] وطاوس"، و"عمرو بن دينار"[(٧)].

ثم قال: "ويتعجب من "ابن التين"[(٨)] حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه، وإنما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الإختلاف كما ترى"[(٩)].

"فابن حجر" يتعجب ممن يدعي الإجماع، وينفي الاختلاف فأين الإجماع يا قوم؟!![(١٠)].

ثم يقول: "تقي الدين السبكي" أجمعت الأُمة على نفوذ الطلاق

---

(١) هو عبد الله بن مسعود الهذلي صحابي شهد المشاهد كلها مع رسول الله توفي في المدينة سنة ٣٢هـ. أُسْد الغابة ٣٨٤/٣.

(٢) القرشي صحابي أحد السابقين إلى الإسلام وأحد العشرة المبشرين بالجنة توفي سنة ٣١ هـ بالمدينة. أُسْد الغابة ٣/ ٤٨٠.

(٣) ابن العوام الأسدي حواري رسول الله أول من سل سيفا في الإسلام استشهد يوم الجمل سنة ٣٦ هـ. الكاشف ٣٢٠/١.

(٤) هو الفقيه المجتهد الحافظ محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٩ هـ في مكة. شذرات الذهب ٢٨٠/٢.

(٥) عبد الله بن عباس المطلبي الهاشمي صحابي حبر الأُمة توفي سنة ٦٨ هـ في الطائف. أسد الغابة ٢٩٠/٣.

(٦) عطاء بن أبي رباح أحد الأعلام المتوفى سنة ١١٤ هـ وقيل ١١٥ هـ. انظر الكاشف ٢٦٥/٢.

(٧) أبو محمد مولى قريش إمام مكي توفي سنة ١٢٦ هـ. الكاشف ٣٢٨/٢.

(٨) لم أعثر على ترجمته.

(٩) فتح الباري ٢٩٧/٩.

(١٠) انظر ما رجحه ابن تيمية في هذه المسألة وما يعقبها من مسائل وأدلتها، وما ذهب إليه جمهور العلاء وأدلتهم في رسالتي "ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد" رسالة دكتوراه.

البدعي "[1] أرأيت التسرع في ادعاء الإجماع ؟

وقال: "ابن تيمية" في ردّه على "الأخنائي" الذي اتهم "ابن تيمية" بأنه يخرق الإجماع، "وإنما يقبل قول مَنْ يدّعي أن غيره يخالف الإجماع إذا كان ممن يعرف الإجماع والنزاع.ومثل هذا المعترض لا يعرف نفس المذهب الذي انتسب إليه، فكيف يعرف إجماع المسلمين ؟ "[2].

والمشكلة تكمن في أن أغلب المصنفين إذا لم يعرفوا مخالفًا في مسألة ما ادعوا فيها الإجماع.

ولكن الأمانة العلمية، والدقة في التعبير يحتمان أن يقال: لا نعلم مخالفًا.وهذا ما كان يأمر به "الإمام أحمد" ويقول: "لا نعلم الناس اختلفوا أو لم يبلغني ذلك، ولا أعلم خلافا "[3] وهذا الإمام الشافعي يقول: "لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه، إلا لما لا تلقى عالمًا أبدًا إلا قاله لك وحكاه عمن قبله "[4] فإن الاحتجاج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع هو سبيل الأئمة، فإذا علم بالمنازع وجب طرح القول بالإجماع، وإثبات عكسه. أرأيتم كيف أنَّ "ابن تيمية" كان موافقًا للأئمة، وإن أدعياء الانتساب إلى المذهب الشافعي كم هم بعيدون عنه ؟!،

والباحث في مسائل الفقه كثيرًا ما يجد في المسألة الواحدة مَنْ ينقل الإجماع فيها ويجد غيره ينقل الإجماع على نقيضها.قال مصنف[5] "موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي" في نهاية مقدمته:

---

(١) الرسائل السبكية ص: ١٥٤.

(٢) انظر كتاب ابن تيمية الرد على الأخنائي ص ٢٢٩.

(٣) انظر مقدمة موسوعة الإجماع ص ٢٩.

(٤) الرسالة فقرة (١٥٥٩).

(٥) هو مدير المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، سعدي أبوجيب.

ولقد خرجنا بعد العمل بالملاحظات الآتية :

الأولى : إنّ المسألة الواحدة قد ترد في أكثر من مصدر ، ويكون وصفها مختلفًا جدًا.... فهي إجماع المسلمين عند مؤلف ، واتفاق العلماء عند آخر ، ونفي الخلاف عند ثالث.

الثانية : أنّ بعض أهل العلم قد أطلق الإجماع في مسألة مع أن القائل بها هم عوام الناس فقط ، أوأنّ القائل بها عالم واحد فقط ،أو عدد قليل جدًا من العلماء.

الأخيرة: بعض العلماء ينقل الإجماع في مسألة ، وغيره ينقل الإجماع في مسألة ، وغيره ينقل الإجماع على نقيضها وهو كثير[(١)].

هذا كلام صادر عن خبير جمع من المسائل التي قيل إنها مجمع عليها (٩٥٨٨) مسألة في الكتاب المذكور آنفًا ، فهل تأكد في نفسك أنّ كثيرًا من المسائل التي قيل فيها "أجمع العلماء" أنّه إجماع مدَّعى ، غير صحيح ؟

"فابن تيمية" أكبر من أن يعلم إجماعًا ما ويخالفه.

نخرج من هذا إلى أن الإجماع في مسألة الطلاق الثلاث لم يصح ، هذا ما قاله كثير من المحققين "كالنووي" ، و "ابن حجر" وغيرهما.

وأنّ المسألة من مسائل الاجتهاد ، والتي اختلف فيها فقهاء الأمصار على قولين أو أكثر.

وبقي هنا إشكال نود رفعه وهو: أن "عبد اللّه الحبشي" أراد أن يوثق ادعاءه بأنّ الإجماع قد تَمّ في عصر عمر فقال : (إنّ "عليًا" سكت على فعل عمر)[(٢)].

---

(١) موسوعة الإجماع ٣٤/١.

(٢) المقالات السَنية ص٥٨.



فمعنى ذلك أن "علي بن أبي طالب" لم يصرح بالموافقة على فعل عمر، وإنما سكت وهذا ما يسميه العلماء "بالإجماع السكوتي" وهل الإجماع السكوتي حُجة يكفر مخالفه ؟

قال: "إمام الحرمين"[١] في برهانه: "اختلف الأصوليون في ذلك: فظاهر مذهب الشافعي..أن ذلك لا يكون إجماعًا".

ثم اختاره بقوله "فالمختار إذًا مذهب الشافعي: فإن من ألفاظه الرشيقة في المسألة: "لا ينسب إلى ساكت قول"[٢].

وقال: "الرازي"[٣] فمذهب الشافعي أنه ليس بحُجة، وهو المختار"[٤].

ونقله "القرافي[٥]" عن الإمام مالك[٦] وهو قول جمع من الأصوليين[٧].

إذًا فإذا قال بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر، فيسكتون ولا يظهر منهم موافقة ولا إقرار، فلا يعتبر إجماعًا عند الإمامين "مالك والشافعي" في الجديد، وعليه فلا يعتبر سكوت الإمام عليّ إجماعًا.

ثم إنه لم يثبت البته أن "عمر" قد جمع جميع مجتهدي الصحابة وأخذ

(١) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الفقيه، المجتهد، الأصولي الشافعي المتوفي سنة ٤٧٨ هـ. مقدمة محقق البرهان.

(٢) ٦٩٨/١ - ٧٠١.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي كبير الأصوليين والمتكلمين المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. انظر مقدمة كتابه المعالم في أصول الفقه.

(٤) المعالم في علم أصول الفقه ص ١٣١.

(٥) هو أحمد بن إدريس البهفشي القرافي، أحد الأعلام المشهورين في الفقه المالكي توفي سنة ٦٨٤ هـ. هدية العارفين ٩٩/١.

(٦) انظر مراقي السعود هامش ص٣٠٥.

(٧) انظر إرشاد الفحول ص ٨٤ وما بعدها ومقدمة: موسوعة الفقه الإسلامي.

موافقتهم، وإنما رأى "عمر" أن في إمضاء الثلاث على الناس عقوبة لهم لينتهوا عن ذلك.

قال: "ابن عباس" كان الطلاق على عهد رسول الله - ﷺ، وأبي بكر، وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم"[١].

فهو نوع من التعزير رآه أمير المؤمنين كما كان يضرب في الخمر ثمانين، ويحلق الرأس وينفى.

"ولهذا ادّعى بعض أهل العلم أن هذا (أي رد الطلاق الثلاث إلى واحدة) إجماع قديم، (أي قبل فتوى عمر) ولم تجتمع الأمة على خلافه، بل لم يزل فيهم من يفتي به قرنًا بعد قرن وإلى يومنا هذا"[٢] ويدّعي "السبكي" أن حديث "ابن عباس" السابق: متروك الظاهر بالإجماع"[٣] وقد سبق أن أثبتنا أن الإجماع غير صحيح.

ثم قال الحبشي: ثم مَنْ أخذ بظاهر هذا الحديث (رد الطلاق الثلاث إلى واحدة) يكون خوّن عمر بن الخطاب، وابن عباس"[٤].

قلت: ليته أفصح عن معنى قوله "خوّن" فإذا كانت مخالفة "عمر" و "ابن عباس" - رضي الله عنهما - هنا تخوين لهما. فإذًا مخالفة "عمر" في إلغاء سهم المؤلفة قلوبهم تخوين له أيضًا على حسب هذا الزعم.

وقد جاء عن "مالك، والشافعي، وأحمد" روايات تؤكد أن سهمهم

---

(١) رواه مسلم في كتاب الطلاق. باب الطلاق الثلاث.

(٢) إعلام الموقعين ٣/٤٦.

(٣) الرسائل السبكية ص١٦٣.

(٤) المقالات السَنية ص ٥٨.

باق[١] فهل هذه الروايات تطعن في أمانة "عمر" ؟

لا أظن أن أحدًا يجروء على القول بنعم !!

فكما رأى "عمر" في إيقاع الطلاق الثلاث مصلحة رأى أن سهم المؤلفة قلوبهم إنما جاء لعلّة، وأنّ هذه العلة قد ارتفعت فارتفع معها الحكم، وإذا عادت عاد الحكم.

يقول "ابن عابدين"[٢]: "وإنما لم يجعل الإجماع ناسخًا، لأنه خلاف الأصل، لأن النسخ لا يكون إلا في حياته- ﷺ - والإجماع لا يكون إلا بعده"[٣].

فكان حريًا بك - أيها الحبشي - أن تكف عن هذا التهويل في المسائل التي ثبت فيها الخلاف، وثبت أنها كانت على عهد النبي - ﷺ - وخلافة أبي بكر "وسنتين من خلافة "عمر" على خلاف ما رآه "عمر" في بقية إمرته.

فالذين يخالفون "عمر" يقولون: نحن نرد الحكم إلى ما كان عليه في عهد النبي، وخليفته "أبي بكر"، ونعلل فتوى أمير المؤمنين "عمر".

وما رجحه "ابن تيمية" هو المعمول به في أغلب محاكم البلاد العربية[٤] ويعلّل ذلك الحبشي، فيقول: "والسبب في تغيير الحكم في المحاكم المصرية قاضٍ كان في مصر في عصرنا كان مولعًا بابن تيمية"[٥].

فلو صح كلامك عما حدث في مصر أيام القاضي المولع "بابن تيمية"

---

(١) انظر البيان والتحصيل ٣٥٩/٢ المجموع ٩٧/٦ - الإنصاف ٢٢٨/٣.

(٢) هو محمد أمين عابدين الشهير بابن عابدين الدمشقي الحنفي، المفتي، العلامة صاحب التصانيف المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ. هدية العارفين ٣٦٧/٢.

(٣) رد المحتار ٨٣/٢.

(٤) انظر كتاب البيطار بعنوان: ابن تيمية ص ٦٠.

(٥) المقالات السَنية ص ٥٩.

فلِمَ لم يتغير بعده ؟

وما السبب في العمل به في كثير مَنْ البلاد العربية إلى وقتنا هذا ؟!

ثم خرج "الحبشي" بنتيجة لا يصدقها من كان له شيء من الإطلاع على كتب الأصول قال: كيف يتجرأ المفتونون به (أي بابن تيمية) على اعتباره مجتهدًا، ومن شرط المجتهد الإسلام ومن يقول بتلك المقالة (أي بجعل الطلاق الثلاث واحدة) مقطوع بكفره"[1].

فهل "ابن تيمية" مقطوع بكفره قبل فتواه هنا ؟! أم لأنه أفتى بخلاف قول عمر ؟ فإن كان الأول أبسبب ما نقلتَه عنه - أيها الحبشي - ونسبتَه إليه زورًا من أنه يقول: إن جنس العالم لم يتقدمه اللَّه بالوجود ؟[2] فقد سبق وأن بيّنت افتراءك على الرجل في هذا، ونقلت من كلام "ابن تيمية" ما يدحض تدليسك، وأنه يكفر من يقول بذلك، وسيأتي مزيد من الإيضاح فيها في الفصل القادم تحت عنوان (القدم النوعي) وأطلب من كل مَنْ ينسب شيئًا "لابن تيمية" أن يأتي بعبارته التي تفيد ما يدعيه إن كان صادقًا !!

وإنْ كنت تعني أنه مقطوع بكفره بسبب مخالفة عمر فإنك بذلك تكون قد جئت شيئًا إدًّا، ورميت بنفسك في وعر لا يمكنك الخروج منه.

فعلى ذلك فكل من ذكرنا اسمه أنه قد خالف عمر، أو لم نذكر اسمه فإنه كافر وهذا شذوذ بليغ منك، وتفرّد في قول مشين لم يسبقك إليه أحد. وماذا تقول إذا قيل لك: إن قول "ابن تيمية" كان هو المعمول به في عصر النبي وأبي بكر ؟

أتمنى أن يكون مرادك من العبارة السابقة هو الإحتمال الأول دون

---

(١) المرجع السابق ص٦٠.

(٢) المرجع السابق ص ٥٩.

الثاني، حتى لا تهلك نفسك، وتسلك بها طريق البوار.

ولولا أني ملتزم بأخلاق الباحثين عن الحق لأطلقت لقلمي العنان لكي يسطر في عبارتك السابقة ما يليق بها من القول، لأنها محض افتراء على كلا الاحتمالين، وتهور في طريق صعب، وسكن في مساكن الذين ظلموا أنفسهم.

كف - أيها الحبشي - عن هذا الخلط، وراقب خالقك، والتزم الإنصاف، واعلم لو أن اسمك ملأ الكون فإنه لا يغني عنك من اللَّه شيئًا. وأعد النظر في مصنفك الموسوم "بالمقالات السّنية" فإنه مليء بالإفتراءات على "ابن تيمية" وإذا أردت تقوية جانبك فهات لنا نص عبارة الشيخ كاملة لنرى مدى تمسكك بالحق، وبحسن فهمك لأقوال "ابن تيمية".

ولم يعد مقبولًا - علميًا - أن تنسب إلى كائن مَنْ كان قولًا غير مدعوم بالأدلة الدالة على صحة ذلك، وإطلاق الكلام هكذا على عواهنه وصمة ضعف في المصنف.

وقالوا: من المسائل التي خالف فيها الإجماع قوله بعدم وقوع الطلاق في الحيض[1].

ونحن بدورنا ننظر في كتب أهل العلم لنرى هل تحقق الإجماع على ذلك؟

قال: "ابن عبد البر"[2] في "التمهيد" بعد أن ذكر أن "ابن عمر" طلق زوجته وهي حائض على عهد رسول اللَّه ﷺ فأمره بمراجعتها: "وفيه أن

---

(١) الفتاوى الحديثية ص ١١٦.

(٢) هو الحافظ العلامة الفقيه أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن عبد البر المالكي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ. هدية العارفين ٢/٥٥٠.

الطلاق في الحيض لازم لمن أوقعه. . وعلى هذا جماعة فقهاء الأمصار، وجمهور علماء المسلمين. . ولا مخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال والجهل (بأنهم يقولون: إن الطلاق لغير السنة غير واقع ولا لازم، وروي مثل ذلك عن بعض التابعين "[١].

فأنت تدرك قول "ابن عبد البر" وعلى هذا جمهور علماء المسلمين" فلو صحَّ الإجماع لما تردّدَ في إيراده وذكره.

ثم تأمل قوله: "ولا مخالف في ذلك إلا أهل البدع وروي مثل ذلك عن بعض التابعين"

وهذا "الصنعاني" في "سبل السلام" يقول: "وإذا عرفت أن الطلاق البدعي منهي عنه محرم فقد اختلف فيه هل يقع ويعتد به أم لا يقع، فقال الجمهور: يقع"[٢].

فنسب عدم الوقوع إلى الجمهور لا إلى إجماع الأُمة. ونسب إلى "طاووس" القول بعدم وقوعه.

وفي "المحلى لابن حزم" نسبة القول بعدم وقوع الطلاق في الحيض إلى "عطاء"[٣].

وقال "ابن حزم" : "ادعى بعض القائلين بهذا (أي بوقوع الطلاق في الحيض) أنه إجماع، وقد كذب مدعي ذلك، لأن الخلاف في ذلك موجود"[٤].

---

(١) التمهيد ١٥/٥٨-٥٩.
(٢) سبل السلام ١٠٧٩/٣.
(٣) المُحلّى ١٦٢/١٠.
(٤) المرجع السابق ص ١٦٣.

وقال: "العجب من جرأة من ادعى الإجماع على خلاف هذا، وهو لا يجد فيما يوافق قوله في إمضاء الطلاق في الحيض كلمة عن أحد من الصحابة غير رواية "ابن عمر" قد عارضها ما هو أحسن منها عن ابن عمر"[١].

قلت: لعلّه يقصد ما رواه مسلم عنه من قوله: "فردها (أي رد النبي زوجته عليه) ولم يرها شيئًا"[٢] أي لم يحسبها تطليقة.

"وابن حزم" من أعلم الناس بمواضع الإجماع، وله في ذلك مصنف باسم "مراتب الإجماع". ولكن كما قال "ابن تيمية": "ولكن كثير من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعًا، ولا يكون الأمر كذلك، بل يكون القول الآخر أرجح في الكتاب والسنة"[٣] وهكذا ترى أن الإجماع مدعى وهو إدعاء غير صحيح.

وقالوا: ومن المسائل التي خرق فيها الإجماع قوله في "عليّ الطلاق" والطلاق المعلق أنه لايقع، وأن هذه يمين فيها كفارة[٤] والحق أن "ابن تيمية" قال بذلك، ولكنه اشترط له ألا يكون قائله قد أراد إيقاع الطلاق، فان أراده فقد قال بوقوعه.

وإن لم يرد قائله الطلاق، وإنما أراد حض نفسه أو غيره، أو منع نفسه أو غيره فإن هذه أيْمان مكفَّرة إذا حنث فيها كغيرها من الأيْمان.

ولكن هل صح الإجماع على خلاف ما قاله "ابن تيمية" ؟

جاء في "المحلى" أن القول بعدم وقوع الحلف بالطلاق هو قول عليّ،

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) انظر سبل السلام شرح بلوغ المرام ١٠٧٩/٣.

(٣) مجموع الفتاوى ١٠/٢٠.

(٤) انظر الفتاوى الحديثية ص ١١٦ - والرسائل السبكية ففيها رسالة بالرد على ابن تيمية في الطلاق المعلق والحلف بالطلاق.

وشُرَيح[١]، وطاووس. وأنّ القول بعدم وقوع الطلاق المعلّق هو قول عطاء، وأبي ثور[٢].

وفي "المقدمات" لابن رشد[٣]: "أنه روي عن أشهب[٤] (أحد أئمة المالكية) في الحالف على امرأته بطلاقها أن لا تفعل فعلًا ما فتفعله قاصدة لتحنيثه، أنه لا شيء عليها"[٥].

وفي "إعلام الموقعين" هو قول "أحمد بن يحيي البغدادي[٦] أحد كبار أصحاب الشافعي[٧] وقال "ابن تيمية" إنه قول جماعة من فقهاء المغرب، وقد بلغنا فتياهم من طريق صحيح"[٨].

وقال "ابن حجر" : والمسألة مركبة من مذهب الشافعي وأحمد"[٩] أي مسألة الحلف بالطلاق.

فالمسألة اجتهادية، وليس فيها إجماع، وعليه فقد وجد "ابن تيمية" ، أن النصوص، والقياس، والاعتبار يقوي قول من قال بعدم وقوع الطلاق هنا

---

(١) المحلى ١٠/٢١٢-٢١٣ وهو القاضي الفقيه شريح بن الحارث الكندي أسلم في حياة النبي ولم تكن له صحبة توفي سنة ٧٨ هـ. طبقات ابن سعد ٦/١٣١.

(٢) هو خالد بن إبراهيم البغدادي من أصحاب الشافعي له مذهب مستقل توفي سنة ٢٤٠ هـ. شذرات الذهب ٢/٩٣.

(٣) هو محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي المجتهد المتوفى سنة ٥٢٠ هـ. الديباج المذهب ٢/٢٤٨.

(٤) أشهب بن عبد العزيز المصري، وأشهب لقب واسمه مسكين انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي في مصر توفي سنة ٢٠٤ هـ. ترتيب المدارك ٢/٤٤٧.

(٥) المقدمات ١/٥٧٦.

(٦) انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٢/٦٤.

(٧) إعلام الموقعين ٣/٥٨.

(٨) رسالة الإجتماع والإفتراق ص ١٠١ - ١٠٢.

(٩) الدرر الكامنة ٢/٣٤٣ رقم الترجمة ٢٠٩٥.

فأفتى به.

وهو ما كان يميل إليه "برهان الدين الفزاري" أحد الأعلام الشافعية في عصر ابن تيمية[١].

وقالوا: ومن المسائل التي خرق بها الإجماع أن الصلاة إذا تركت عمدًا فلا يجب قضاؤها[٢].

قلت: الإجماع هنا مدعى فقد نقل "ابن حزم" في "المحلى" عن جمع من الصحابة أن الصلاة إذا تركت عمدًا فلا يجب قضاؤها[٣] وعند الحنابلة كما في "الإنصاف"[٤] هو قول: الجُوْزْجاني[٥]، والبَرْبَهاري[٦]، وابن بطة[٧] وهؤلاء من كبار أئمة الحنابلة في العصور التي سبقت "ابن تيمية" مع إطلاق الكفر على تارك الصلاة عمدًا.

فأين دعوى الإجماع؟ أم للإجماع معنى يخالف ما عليه الأُمة؟

وقالوا: ومن المسائل التي خرق فيها الإجماع قوله: "إن الجنب يصلي

---

(١) سيأتي الكلام عنه مفصلًا عن الفرية الرابعة والعشرين. فانظرها. وانظر الدرر الكامنة ٢/ ٣٤٣.رقم الترجمة ٢٠٩٥.

(٢) الفتاوى الحديثية ص ١١٦.

(٣) المحلى ٢/٢٣٦ وما بعدها.

(٤) ١/٤٤٣.

(٥) هو الإمام إبراهيم بن يعقوب الجوز جاني صاحب التصانيف، من كبار العلماء المتوفى سنة ٢٥٩هـ. شذرات الذهب ٢/١٣٩.

(٦) هو شيخ الطائفة في وقته الحسن بن علي بن خلف البربهاري المتوفى سنة ٣٢٩هـ. طبقات الحنابلة ٢/١٨.

(٧) الإمام القدوة الفقيه الحنبلي المحدث عبيد الله بن محمد بن بطة شيخ العراق المتوفى سنة ٣٨٧ هـ. شذرات ٣/١٢٢.
مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٥٩.

تطوعه بالليل، ولا يؤخره إلى أن يغتسل قبل الفجر"[١].

قلت: هذا مفترى على "ابن تيمية"، وهذه مصنفاته الفقهية بين أيدينا، فأتحدى من يعثر فيها على هذا القول، لأنّه تزوير خالص.

وقالوا: ومن المسائل التي خالف فيها الإجماع قوله: "إن المكوس (الضرائب) إذا أخذت من التجار باسم الزكاة أجزأتهم"[٢].

قلت: المسألة ليس فيها إجماع.

قال "ابن عابدين": وفي "مختارات النوازل" (اسم كتاب عند الحنفية) السلطان الجائر إذا أخذ الخراج يجوز، ولو أخذ الصدقات، أو الجبايات، أو أخذ مالًا مصادرة إن نوى الصدقة عند الدفع قيل: يجوز أيضا، وبه يفتي.

وكذا إذا دفع إلى كل جائر (أي ظالم) بنية الصدقة، لأنهم بما عليهم من التبعات صاروا فقراء، والأحوط الإعادة"[٣].

فهذا القول المنسوب "لابن تيمية" هو الذي يفتى به عند جمهور الحنفية.

وما قاله "ابن تيمية" هنا هو: "وما يغرمه ولاة الأمور في الطرقات وغيرها، ويأخذونه بغير اسم الزكاة لا يعتد به زكاة"[٤] وقال: "وأما إذا أخذت باسم الزكاة وكان الحاكم عادلًا يصرفها في المصارف الشرعية فإنها تسقط عن صاحبها".

وقال: "فإن كان (أي الحاكم) ظالمًا لا يصرفه في مصارفه الشرعية

---

(١) الفتاوى الحديثية ص ١١٦.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/٢٨٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٥/٩٣.

فينبغي لصاحبه أن لا يدفع الزكاة إليه، بل يصرفها هو إلى مستحقيها، فإن أكره على دفعها إلى الظالم فإنها تجزئه في هذه الصورة عند أكثر العلماء"[١] فأين الإجماع يا مَنْ لا تعرفون مواضعه؟

وقالوا: مما خرق فيه الإجماع قوله: "إن الحائض يباح لها الطواف بالبيت (الحرام) ولا كفارة عليها"[٢].

قلت: لم يقل "ابن تيمية" ذلك من غير قيد، فإن هذا كذب عليه، وإنما قال: "إذا اضطرت الحائض" وشتان تلك العبارة وهذه" ؟! وأقوى ما استدل به على جواز طواف الحائض إذا اضطرت إلى ذلك قوله:

(ذهب بعض أهل العلم إلى جواز مس المصحف، ودخول المسجد، وقراءة القرآن للحائض عند الحاجة)[٣].

وقال" فعلم أنّ حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد، وإذا أبيح لها مسّ المصحف للحاجة فالمسجد الذي حرمته دون حرمة المصحف أولى بالحاجة"[٤] ويقصد "بالمسجد" البيت الحرام.

وقد أجاز طواف الحائض الحنفية[٥]، وهو قول لأحمد[٦] ولكن أوجبوا عليها الدم.

واستدل أيضا بقوله: (غاية ما في الطهارة أنها شرط في الطواف، ومعلوم أن كونها شرطًا في الصلاة أوكد منها في الطواف، وإذا كانت

---

(١) المسائل الماردينية لابن تيمية ص ٩٤.

(٢) الفتاوى الحديثية ص ١١٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١٧٦/٢٦ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق ص ١٨٤.

(٥) بدائع الصنائع ١٢٩/٢- فتح القدير ١٦٦/١.

(٦) الإنصاف ٣٤٨/١.

شروط الصلاة تسقط بالعجز، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى)[١].

وقال: (والمستحاضة - وهي التي يزيد نزول الدم عليها فوق ما اعتادته من الأيام - التي لا يمكنها الطواف إلا مع الدم طافت بإتفاق العلماء)[٢].

وأما قول النبي - ﷺ -: «**تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت**»[٣]. فمعلوم أن وجوب ذلك مشروط بالقدرة كما قال اللَّه تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقول النبي - ﷺ -: «**إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»[٤].

فكيف نأمر الحائض بالانتظار والضرر سيصيبها في نفسها، ومالها، وسيصيب مَنْ معها من المرافقين، فيكون ما تقدر عليه من الطواف وهي حائض هو الحل.

ونقل عن "عطاء" أنه سئل عن امرأة حاضت في أثناء طوافها فقال: تتم طوافها، ولم يوجب عليها إعادة، ولا دمًا[٥]..

وقال: "وقد تبين بهذا أن المضطرة إلى الطواف مع الحيض لما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالإجزاء مع الدم،وإن لم تكن مضطرة لم تكن الأُمة مجمعة على أنه لا يجزئها إلا الطواف مع الطهر مطلقًا، وحينئذ فليس مع المنازع القائل بذلك لا نص، ولا إجماع، ولا قياس"[٦].

ثم ختم مبحثه هذا بعبارة تدل على مبلغ تقواه فقال: (إن الإجتهاد عند

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣٤/٢٦.

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف.

(٤) رواه البخاري في كتاب الاعتصام. باب الاقتداء بسنن رسول اللَّه ﷺ.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٠٨/٢٦.

(٦) المرجع السابق ص ٢٠٥.

الضرورة مما أمرنا اللَّه به فإن يكن ما قلته صوابًا فهو حكم اللَّه ورسوله، والحمد للَّه، وإن يكن ما قلته خطأ فمني ومن الشيطان، واللَّه ورسوله بريئان من الخطأ - وإن كان المخطئ معفوًا عنه - واللَّه سبحانه وتعالى أعلم)[١].

فالمسألة في أصلها غير مجمع عليها كما عرفت من خلال قول الحنفية، وأحمد.

وإذا كانت كذلك فادعاء الإجماع فيها غير صحيح.

وفي ختام هذه المسألة نود أن ننقل من كلام "ابن تيمية" نفسه ما يبين موقفه من مسائل الإجماع فقال:

" فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع، وبانتفاء المنازع بين المؤمنين فإنها مما بيّن اللَّه فيه الهدى، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر كما يكفر مخالف النص البيّن.

وأما إذا كان يظن الإجماع، ولا يقطع به فهنا قد لا يقطع أيضًا بأنها مما يتبين فيه الهدى من جهة الرسول، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر، بل قد يكون ظن الإجماع خطأ، والصواب في خلاف هذا القول "[٢].

وقال في الموضع آخر: "وإذا ثبت إجماع الأُمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم، فإن الأُمة لا تجتمع على ضلالة، ولكن كثير من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعًا ولا يكون الأمر كذلك "[٣].

وهذا سبب اتهام مخالفيه له بأنه يخالف الإجماع - إن نحن حسّنا الظن

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤١.

(٢) المرجع السابق ٣٩/٧.

(٣) المرجع السابق ١٠/٢٠.

بهم فقد ظنوا أنّ في بعض المسائل إجماعًا وهو في حقيقة الأمر غير ذلك.

وعند ردّه على القاضي المالكي "الأخنائي" لما اتهمه بخرق الإجماع قال:

"ومثل هذا المعترض لا يعرف نفس المذهب الذي انتسب إليه (ككثير من قضاة زماننا) فكيف يعرف إجماع علماء المسلمين ؟ والذين هم أعلم من هذا المعترض وأكثر إطلاعًا اجتهدوا في ذلك (أي في البحث عن مسائل خرق فيها ابن تيمية الإجماع) فلم يظفروا بمسألة واحدة خرقتُ فيها الإجماع"[1].

وهنا لا بد من وقفة مع "تقي الدين السبكي" الذي ادعى في رسائله أن "ابن تيمية" خرق الإجماع في الطلاق الثلاث، والطلاق المعلق، والحلف بالطلاق.

فقال: "قد أجمعت الأُمة على وقوع المعلق" وقال: "أجمعت الأُمة على نفوذ الطلاق البدعي كطلاق الثلاث، والطلاق في الحيض وغيرهما... وقال قد أجمعت الأمة على أن يمين الطلاق ليست داخلة في أيْمان الكفّارة، فلا معدل عن الإجماع"[2] وقد سبق أن نقلنا عن أئمة من الصحابة وغيرهم قولهم في هذه المسائل خلاف ما يدعيه "السبكي" فأين دعوى الإجماع ؟

وفي الحقيقة أن "السبكي" يتساهل في نقل الإجماع دليل ذلك: قال في الرسائل: "إن الأُمة أجمعت على ترك العمل برواية "ابن عباس" أن

---

(١) ردّه على الأخنائي ص: ٢٩٩.

(٢) انظر الرسائل السبكية ص ١٤٥ -١٥٥ - ١٧٤.



رسول الله - ﷺ - «**جمع بين الصلاتين في المدينة من غير خوف، ولا مطر**»[١]، ثم قال: إلا ما يروى عن "ابن سيرين"[٢] أنه يجوز الجمع في الحضر للحاجة"[٣].

وخير من يرد على دعوى الإجماع هنا هو "النووي" حيث قال عند شرح الحديث: (وأما حديث "ابن عباس" فلم يجمعوا على ترك العمل به، بل لهم أقوال ثم ذكرها، وقال: وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذه عادة وهو قول "ابن سيرين" و"أشهب" من المالكية، و"القفال[٤]، وابن المنذر[٥] وقلت: وهو قول ربيعة[٦]، و"عبد الملك"[٧] من المالكية[٨] وصح أيضا مثله عن "ابن مسعود" كما في "نيل الأوطار"[٩].

أفرأيت كيف يتسرع "السبكي" ويدعي الإجماع في مواطن، الخلاف فيها مشهور؟ ثم أنه نفسه قد خالف إجماعًا مدّعى غير صحيح. ففي بداية المجتهد[١٠]: "اتفقوا على عدم الاعتبار بقول الحسّاب في إثبات رؤية هلال

---

(١) رواه مسلم في كتاب الصلاة باب الجمع بين الصلاتين شرح النووي٥/٢١٦.
(٢) هو الامام العلم أبو بكر محمد بن سيرين التابعي المتوفى سنة ١١٠ هـ. الكاشف ٣/٥١.
(٣) الرسائل السبكية ص ١٦٣.
(٤) هو الفقيه محمد بن علي أبو بكر الشاشي أحد أعلام المذهب الشافعي المتوفى سنة ٣٦٥ هـ. طبقات السبكي ٣/٢٠٠.
(٥) شرح النووي ٥/٢١٧ وما بعدها.
(٦) ابن عبد الرحمن مفتي المدينة من أئمة الاجتهاد المتوفى سنة ١٣٦هـ. سير أعلام ٦/٨٩.
(٧) الإمام المالكي القرطبي عبد الله بن حبيب المتوفى سنة ٢٣٨ هـ. ترتيب المدارك ٣/٣٠.
(٨) القوانين الفقهية لابن جُزي ص ٨٧.
(٩) ٣/٢٦٤.
(١٠) ١/٢٨٤.

رمضان" ثم خالف " السبكي " هذا الإجماع[١] ولم نسمع من أحد أنه بدّعه، وضللّه لمخالفته الإجماع.كل ذلك يؤكد أن كثيرًا من المسائل ادعي فيها الإجماع وهو غير ثابت، فليُتنبّه.

الفرية التاسعة عشرة: قالوا إنه جعل عبد اللّه بن عمر من المجرمين، وأنه ضال مبتدع، وأنه ذكر ذلك في كتاب له سماه " الصراط المستقيم "[٢]..

قلت: بالرجوع إلى الكتاب المذكور لم أجد فيه أنه جعل " ابن عمر " من المجرمين، ولا من الضالين، ولم يصرح بتبديع " " ابن عمر " ، ولم يلمح أيضًا.

ولكنه في معرض كلامه عن إتيان الأماكن التي صلى فيها النبي - ﷺ - اتفاقًا، وليس قصدًا قال:

" فأما قصد الصلاة في تلك البقاع التي صلى فيها (أي النبي - ﷺ -) اتفاقًا (أي من غير قصد منه) فهذا لم ينقل عن غير " ابن عمر " من الصحابة.

ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي - ﷺ.. ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحبًا لكانوا (أي الصحابة) إليه أسبق ؟ فإنهم أعلم بسنته، وأتبع لها من غيرهم، وقد قال - ﷺ - **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ»**[٣].

وترى هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين بل هو مما ابتُدع.

وقول الصحابي، وفعله إذا خالفه نظيره ليس بحجة، فكيف إذا انفرد به

---

(١) انظر فتاوى السبكي ٢١٩/١ - ٢٢٠.

(٢) انظر دفع شبه من شبه ص ٦٤.

(٣) رواه أحمد ١٢٦/٤- وأبو داود برقم (٤٦٠٧) - والترمذي برقم (٢٦٧٦) وابن ماجة برقم (٤٤) والحاكم ٩٥/١ - والبيهقي ١١٤/١٠.

عن جماهير الصحابة ؟[١].

ثم أطال الكلام في ذلك فراجعه إن شئت.

فأنت ترى معي من خلال هذا النص إن" ابن تيمية" لم يجعل" ابن عمر" مجرمًا، ولا ضالًا، ولا مبتدعًا.

وإنما في معرض رده على القائلين بأن تحري الصلاة في المواضع التي صلى فيها رسول الله- ﷺ- في أثناء سفره، وغزواته مستحبًا.

فإنه رد ذلك بقوله: لو كان مستحبًا لسبق إلى فعله الخلفاء الراشدون الذين أمرنا النبي- ﷺ - باتباع سنتهم، فلما لم يفعلوه لا هم ولا بقية الصحابة سوى" ابن عمر" علم أنه غير مستحب، وانفراده بهذا الفعل ليس بحجة ولا دليل.

وما دام ليس في الأمر دليل عن النبي - ﷺ - ولا فعله الخلفاء الراشدون، ولا بقية الصحابة دل أنه ليس من السنة المأمورين باتباعها، وإذا كان كذلك كان فعلها مبتدعًا.

سيقول قائل: إذا كان فعلها مبتدعًا، "وابن عمر" قد فعلها" فابن عمر" إذًا مبتدع.

قلنا له هذا غير صحيح: لأن المجيزين لها قد استدلوا بفعل" ابن عمر" وهو قد فعلها بحسب اجتهاده، مع مخالفة كافة الصحابة له، وخاصة أن الخلفاء الراشدين لم يفعلوها، فكان اجتهاده مخطئًا، وعلى ذلك من فعل ذلك كان مبتدعًا: لأن" ابن عمر" كان مجتهدًا (والمجتهد المخطىء مغفور له إن شاءالله - كما قال العلماء، ولا يصح تقليده سواء كان في المسائل النظرية، أو العملية.هذا الذي عليه جماهير أصحاب النبي - ﷺ - وجماهير

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٨٩ -٣٩٠.

أئمة الإسلام[١].

أما أن المخالف يبتغي أن يلزم "ابن تيمية" بلوازم قد تبرأ منها فهذا محض افتراء. والذي يؤكد أن "ابن تيمية" لا يصف لا "ابن عمر" ولا غيره من الصحابة بالابتداع قوله فيهم: "ومن نظر في سيرة القوم (أي الصحابة) بعلم وبصيرة، وما منّ الله به عليهم من الفضائل علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم"[٢].

وقال: "والآثار المروية في مساويهم..فالصحيح منه (أي الذي ثبت عنهم) هم فيه معذورون... ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم نزر مغمور في جنب فضائل القوم، ومحاسنهم"[٣].

فعقيدة "ابن تيمية" في الصحابة ترد مثل هذا الإفتراء الباطل، ومثل هذه اللوازم التافهة التي لا يقام لها وزن، بل ترمى ويُبرّأ "ابن تيمية" منها بصريح أقواله، لا بالهوى والتعصب.

الفرية العشرون: قالوا إنه: "حاول الخلافة مرارًا فلم ينلها، وأنه كان يلهج بذكر "ابن تومَرْت" ومدحه[٤]"[٥].

قلت: ليتهم أخبرونا بالمحاولات التي قام بها "ابن تيمية"، للحصول على منزلة الخليفة.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣/٣٢٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/١٥٦.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/١٥٥.

(٤) ابن تومرت هو: محمد بن محمد بن أحمد أبو عبد الله بن تومرت الإندلسي الملقب بالمهدي، أقام دولة في المغرب العربي لعدة سنوات كان من أهل العلم، له عدة مصنفات، توفي سنة ٥٤٣ هـ. هدية العارفين ٢/٩٠.

(٥) هذه فرية الطوفي الشيعي الحنبلي، انظر الدرر الكامنة ١/١٥٥-١٥٦ - وقال السبكي في الرسائل السبكية: كان محبا للرياسة والطاعة ص ١٧٤.

ولعلهم اعتبروا جهاده ضد التتار، والفرق الضالة، بسيفه ولسانه، محاولة للإمامة الكبرى !!

لقد هُيئ له السبيل عدة مرات ليكون إمامًا وحاكمًا للشام يوم أن فرَّ جيش "الناصر" أمام الزحف التتري على "دمشق"، وفرّ نوابه، وقضاته، وثبت "ابن تيمية" وأتباعه ومن ثمّ تحققت هزيمة التتار.

وبعد النصر الذي أحرزه "ابن تيمية" ومحبوه بفضل اللّه، أرسل إلى الأمراء الفارّين بالعودة، وسلمهم الأمور - كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق عند الكلام على جهاده.

ونقلنا أيضًا أنّ خصومه أرادوا أن يفسدوا العلاقة بينه وبين الملك "الناصر" فأوشوا إليه أن "ابن تيمية" يسعى للمُلك، فأرسل إليه الملِك، واجتمع به وقال له: "نقل إلينا أنك تسعى للملك"، فأجابه "ابن تيمية" بقوله: "إن ملكك و ملك التتر لا يساوي عندي فلسًا واحدًا" فضحك السلطان، وأعجبه الرد.

ولعل تصنيف "ابن تيمية" لكتابه "منهاج السنة" الذي ألفه للرد على الشيعة هو الذي أثار حفيظة "الطوفي الشيعي" فافترى عليه عدة مفتريات !!

وكان الأجدر به أن يرد عليه بمصنف مساو له أو أحسن منه، ولكن هيهات هيهات.

وقد قال "الفقيه الحافظ البزّار الذي عايش "ابن تيمية": ولا زاحم في طلب الرئاسات مع أن الملوك والأمراء كانوا طوع أمره"[1].

وقد قال: "ابن رجب"[2] عند ترجمته "لابن تيمية": "عرض عليه قضاء

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ص ٤٨.

(٢) هو عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب البغدادى ثم الدمشقي الحنبلي، المتوفي =

القضاة قبل التسعين (أي سنة ٦٩٠ هـ)، ومشيخة الشيوخ فلم يقبل شيئًا من ذلك، قرأت ذلك بخطه"[١].

هذا العرض كان قبل أن يصل "ابن تيمية" إلى سن الثلاثين.

ألا يدل على تقدمه في العلم على الأقران، وعلى زهده وترفعه عن الدنيا ومباهجها وهو في ريعان الشباب وعنفوانه ؟!!

وقال أيضًا في وصفه: "الأصولي الزاهد"[٢] فكيف يكون زاهدًا مع سعيه للخلافة والملك ؟!

أما أنه كان يكثر من ذكر "ابن تومرت" ويمدحه فهذا كذب صريح.

يقول "ابن تيمية" عن "ابن تومرت".

ولهذا إختار كل مبطل أن يأتي بمخاريق لقصد صلاح العامة كما فعل (ابن تومرت) الملقب بالمهدى. ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة، لأنه كان مثلها في الجملة... بل كان فيه نوع من رأي الجهمية الموافق لرأي الفلاسفة، ونوع من رأي الخوارج[٣]....

وكان قبل ذلك قد ذكر ما ارتكبه (ابن تومرت) من محرمات كإستحلال دماء، وأموال المخالفين له[٤].

فأين إطراؤه له، ومدحه، وأين صدق قولكم: "كان يلهج بذكره" أي مولعًا به؟ وقد أدخله في زمرة المبطلين، وأشار إلى زيغ عقيدته في الصفات.

= سنة ٧٩٥هـ. هدية العارفين ٥٢٧/١.

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٣٩٠/٢.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٣٨٧/٢.

(٣) مجموع الفتاوى ١٤٢/٣٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٤٧٦/١١.

وهكذا نلاحظ -أيها القارئ- أنهم كلما وضعوا أيديهم على قول مفترى، ووجدوه نابيًا فزعوا من فورهم إلى قول ثانٍ ليضحكوا العقلاء عليهم.

الفرية الحادية والعشرون: قالوا "إنه رافضي"[1].

هذه الفرية ادّعى "تقي الدين أبوبكر الحصنى" أنه قرأها بخط "ابن رجب".

قلت: لو كان صادقًا لبين موضعها في كتب "ابن رجب".

وإنما أراد خداع الناس بقوله: "وقفت على مصنف لطيف لابن رجب لم يُتم".

وبالرجوع إلى كتاب "ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب" نفسه، وجدنا فيه ترجمة وافيه لابن تيمية، فيها ثناؤه وثناء الأئمة عليه.

ووصفه الفقيه المحدث، شيخ الإسلام[2].....

وحينما نقل عن بعض العلماء أنهم أنكروا على "ابن تيمية" بعض أقواله وفتاويه، قال "ابن رجب" مبررًا "لابن تيمية".

"وكان الشيخ- رحمه الله -لايقصد بذلك إلا الخير، والإنتصار للحق،[3] ولم أعثر على أي عبارة له في حق الشيخ، ولو عن طريق التلميح تفيد أو توحى إليّ بهذا الزعم الذي أصابه الفساد في مقتل.

ولولا الخوف من جهلة أغمار يقرؤون هذا البهتان فيصدقونه ما التفت

---

(١) دفع شبه من شبه ص٦٣.

(٢) انظر ذيل طبقات الحنابلة ٣٨٧/٢. وسيأتى كلام أوسع من "ابن رجب" في حق "ابن تيمية" قريبًا.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة عند ترجمته لأحمد بن إبراهيم الواسطي.

إليه، ولا أشغلت نفسى في الرد عليه.

فابن تيمية الذي قاتل الرافضة، وأسلم على يديه خلق كبير منهم، والذى ألف كتابًا في الرد عليهم، بأسلوب علمى رائع يتهم بأنه رافض؟ ومن مَنْ؟ من ابن رجب الحنبلى!؟

فهاأنذا أنقل لك من كلام "ابن تيمية" في الرافضة لتستيقين نفسك بصدق ما أقول.

قال: "الرافضة أكذب طوائف أهل الأهواء، وأعظمهم شركًا. فلا يوجد في أهل الأهواء أكذب منهم، ولا أبعد عن التوحيد، حتى أنهم يُخْربون مساجد الله...

ويعمرون المشاهد التي أقيمت على القبور"[(١)].

وكثيرًا ما يكرر قوله "الرافضة أكذب الناس" في كتابه "منهاج السنة".

وقال: "أول مَنْ وضع الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على قبورهم أهل البدع الرافضة ونحوهم، الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد. يَدَعُون بيوت اللَّه التي أمر أن يذكر فيها اسمه، ويعبد وحده لا شريك له، ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها، ويكذب فيها، ويبتدع فيها"[(٢)].

وكيف يكون رافضيًا وهو القائل: "ونقر بأن خير الأُمة بعد نبيها أبوبكر، ثم عمر، ونثلّث بعثمان، ونربّع بعلي رضي اللَّه عنهم"[(٣)].

وهو القائل: "ومن طعن في خلافة هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٩١ وانظر مجموع الفتاوى ٥٠٩/٤ -٥١٧ و ٢٨٩/٦- و ١٢٩/٣٥.

(٢) الفتاوى الكبرى ٢٩١/٥.

(٣) مجموع الفتاوى ١٥٣/٣.

أهله"[١] ومعلوم أن الروافض يطعنون في خلافة الأئمة الثلاثة الأوائل، ويجيزون الطعن في صحابة رسول الله - ﷺ -.

وكيف يكون رافضيًا وقد خالف الإمام عليًا في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها[٢]؟

وكيف يكون رافضيًا وقد قال عن قتال معاوية وعليٍّ رضي الله عنهما: "ليس هناك قتال واجب ولا مستحب"[٣].

ولعل أصحاب هذه الفرية استندوا فيها إلى قول "ابن تيمية": "ونحب أهل بيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -ونتولاهم، ونحفظ فيهم وصية رسول الله - ﷺ -"[٤].

فهل محبة أهل بيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - رفض ؟!

هذا لم يقله أحد لا من المتقدمين، ولا من المتأخرين.

فمحبة أهل بيته - ﷺ - من محبته وهو القائل: "**أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**"[٥].

وهو القائل - صلى الله عليه وآله وسلم - عن الحسن[٦]: "**اللهم إني**

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) يرى علي أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي أبعد الأجلين إما بوضع الحمل إن تأخر عن الأربعة أشهر والعشر، وإما بالمدة المذكورة إن تقدم الوضع، وقال "الصنعاني": إن القول بانتهاء عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل هو قول جماهير العلماء من الصحابة "سبل السلام ١١٢٤/٣ وهو اختيار ابن تيمية.

(٣) منهاج السنة ٥٤٢/١.

(٤) مجموع الفتاوى ١٥٤/٣.

(٥) رواه مسلم في كتاب الفضائل باب فضائل عليّ. شرح النووي ١٧٩/١٥.

(٦) الحسن بن علي بن أبي طالب ابن فاطمة بنت رسول الله ولد سنة ٣ هـ وتوفي سنة خمسين مسمومًا.

أحبه فأحبه، وأحبب من يحبه"[١]، وهو القائل في "فاطمة"[٢]: **«يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها»**[٣]، أو لأنه قال: **"إن علي بن أبي طالب كان أفضل وأقرب للحق من معاوية"**[٤]، وهذا ما عليه جماهير علماء الأُمة.

فهلاّ قال لنا: لماذا قيل عن "ابن تيمية" إنه رافضي ؟!

وبذلك ثبت أن تلك الفرية إنما هي من وسوسة الشيطان في نفس قائلها.

الفرية الثانية والعشرون: قالوا إنه يقول: "بتناسخ الأرواح" نقلها تقي الدين الحصني عن "ابن رجب" أيضًا. فقال تقي الدين الحصني: إن "ابن رجب" صنف كتابًا لم يتمه رمز فيه إلى إن "ابن تيمية" من القائلين بتناسخ الأرواح[٥].

أولًا التناسخ هو: انتقال الروح من البدن بعد موته إلى بدن آخر بغير تخلل زمان بين التعلُّقَيْن[٦] وهذه ليست من عقائد أهل السنة، إذ أن لكل بدن روحه المستقلة عندنا.

ثانيًا: لماذا لم يسم لنا "الحصني" الكتاب الذي ألفه "ابن رجب" ولم يكمله ؟

وما نص العبارة التي ترمز إلى أن "ابن تيمية" من القائلين بالتناسخ ؟! فلو كان صاحب هذه الفرية صادقًا لأسرع إلى نقلها، ليكمم بها أفواه محبي

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل الحسين. شرح النووي ١٩٢/١٥.

(٢) فاطمة بنت رسول الله زوجة عليّ وأمها خديجة. توفيت بعد وفاة أبيها بستة أشهر أي في شهر رمضان سنة إحدى عشرة.

(٣) رواه مسلم في كتاب الفضائل. شرح النووي ٢/١٦.

(٤) مجموع الفتاوى ٤٠٧/٣.

(٥) دفع شبه من شبه ص ٦٣.

(٦) التعريفات للجرجاني ص٧٢ – معجم لغة الفقهاء ١٢٧.

الشيخ، ولكن في النفوس أشياء !!

ثم نحن إنْ عدنا إلى مؤلفات "ابن تيمية" لنتأكد من صحة المنسوب فلم نجد له أي إشارة تصرّح أو ترمز إلى ذلك. بل ألفيت له كلامًا آخر يناقض تمامًا ما أسند إليه فيقول (إن القائلين بالتناسخ ينكرون البعث والجزاء)

فهل صار "ابن تيمية" عند خصومه من منكري البعث ؟ لم يدَّعِ هذا أحد.

وقد سئل عن طائفة من طوائف الباطنية القائلين بالتناسخ فقال : "هؤلاء قوم.. أكفر من اليهود والنصارى"[(١)].

ولم يدافع البتة عن فكرة التناسخ عندهم.

فهل وصل الحقد والكراهية "لابن تيمية" إلى أن يُرمى بكل سهم من سهامكم المسمومة، لمجرد مخالفته لمذاهبكم ومشايخكم ؟ ؟!

لقد سلكتم بهذا سبيل الحمقى الذين لا يعرفون الرد بالحجج والبراهين، وإنما بالسب والشتم، والتسفيه ومن أحق بالسفاهة ؟ ؟!

وكان حريًا بكم أن ترجعوا إلى عباراته وأدلته فتنقضوها بأدلة أقوى، وأصح نقلًا وعقلًا منها، ولكنكم لم تفعلوا لعجزكم عن مقارعته ومنازلته فاكتفيتم بالطعن، والتجريح، والتكفير فطعنتم وجرحتم أنفسكم من حيث لا تشعرون.

الفرية الثالثة والعشرون: قالوا: "إن ابن رجب ممن يعتقد كفر ابن تيمية، وكان يعذر السبكي في تكفيره"[(٢)] ثم قال: أبو بكر الحصني: صار كفر ابن تيمية مجمعًا عليه"[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى ١٤٩/٣٥.

(٢) انظر دفع شبه من شبه ص ١٢٣.

(٣) دفع شبه من شبه ص٤٥. وقد نقل هذه العبارة نفسها جامع "الرسائل السبكية" في ص٢٧=

قلت : هذه فرية مركّبة، تولى تركيبها "أبو بكر الحصني الشافعي" ففيها افتراء على "ابن رجب" وعلى "ابن تيمية" وعلى كافة علماء عصر "ابن تيمية" الذي نسب إليهم "أبو بكر الحصني" أنهم أفتوا بكفر "ابن تيمية".

أولًا : رد الفرية الأولى وهي أن "ابن رجب" يعتقد كفر "ابن تيمية" :

لقد خرق "أبو بكر الحصني" السياج الطبيعي لمنزلة العلماء بكثرة افتراءاته.

والعقل يقضي علينا أن نبطل ما أبطله البرهان غير مكابرين، ولا معاندين !

فهلا نقلت لنا نص عبارة "ابن رجب" وسميت لنا الكتاب الحاوي لهذا ؟

فأنت ذو غِمْر (أي حقد) على "ابن تيمية" فحين تنقل عن الغير في حق "ابن تيمية" فلا بد من أن تبُين، وتدعم أقوالك بالأدلة، وإلا ردت شهادتك.

أما أنا فسأنقل عن "ابن رجب" وأسمي لك الكتاب، وأورد لك نص العبارة، لنكون على بيّنة، ولنثبت للقارئ صحة ما نقوله.

قال : "ابن رجب" في كتابه "ذيل طبقات الحنابلة" عند التعريف "بابن تيمية" : "أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللّه ابن أبي القاسم الخضر بن محمد ابن تيمية الحراني ثم الدمشقي، الإمام الفقيه، المحدث، الحافظ، المفسر، الأصولي، الزاهد، تقي الدين أبو العباس، شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره".

= وهو المدعو «كمال أبو المنى» الذي أثبت جهله بمعنى الإجماع، وما ذاك إلا أثر عمى البصائر من شدة الحقد.

ثم قال: "وصلي عليه صلاة الغائب في غالب بلاد الإسلام القريبة والبعيدة"[1] هذا ما قاله "ابن رجب في حق" ابن تيمية" فهو" الإمام شيخ الإسلام" فهل يصدق عاقل أن رجلا يُكفّر" ابن تيمية" فيصفه" بشيخ الإسلام" ويدافع عنه ؟!! وقال: في" الذيل" مدافعًا عن" ابن تيمية" نقلًا عن بعض المالكية لمّا نهى عن شد الرحال إلى زيارة قبر النبي: لا وجه للاعتراض عليه فيما قاله أصلا لأنه نقل خلاف العلماء في المسألة ورجح أحد القولين"[2].

وهذا" الكوثري" يقول: في" ابن رجب" ما يناقض الذي ادّعاه" أبو بكر الحصني" ونسبه" لابن رجب" في حق" ابن تيمية".

قال الكوثري: وعند" ابن رجب" بعض نزعات إلى شواذ" ابن القيم" وشيخه (أي ابن تيمية") في مؤلفاته... فتطالع كتبه على حَيْطة"[3].

تأمل قول" الكوثري" كيف يصف" ابن رجب" بالميل والتأثر بفتاوى وآراء" ابن تيمية" وقول" أبي بكر الحصني" : كيف ينقل أن" ابن رجب" كفّر" ابن تيمية" فترى الشيء وضده تمامًا، وترى الخبط، والخلط، والاضطراب.وكلاهما من خصوم الشيخ فيا ترى بماذا نسمي كلًا منهما ؟

يحتار الباحث في ذلك، ولكن لا يسعني إلا أن أقول:

إنّ العلم إنْ لم يضبط بضوابط التقوى كان وبالًا وشرًا على صاحبه.

وإنّ جليد الكذب وإنْ طال فلا بدّ وأن تذيبه أنوار الحقيقة.

---

(١) ذيل على طبقات الحنابلة، الجزء الثاني، ترجمه أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ص ٣٨٧.

(٢) المرجع السابق ٢/٤٠١.

(٣) انظر ذيل الكوثري على ذيول تذكرة الحفاظ ص ١٨٠.

وأعلموا : أن اللّه يدافع عن الذين آمنوا أحياءً وأمواتًا، فأنتبهوا يرحمكم اللّه !

قال : "ابن رجب" عن "ابن تيمية" : لم يزل في علو وإزدياد في العلم والقدر إلى آخر عمره"[١].

ثانيًا : رد الفرية الثانية إن "ابن رجب" كان ممن يعذر "السبكي" في تكفير "ابن تيمية" :

قلنا : هذا إفتراء مركب متراكم، ففيه إفتراء على "ابن رجب" وعلى "السبكي" وعلى "ابن تيمية" أما الكذب على "ابن رجب" فقد أبطلناه قريبًا، وكشفنا الغطاء عن وجهه وفضحناه.

أما الكذب على "السبكي" فيوضحه ما نقله "ابن حجر" عن "الذهبي" إذ يقول: وكتب "الذهبي" إلى "السبكي" يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق "ابن تيمية" فأجابه، ومن جملة الجواب: "وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين "ابن تيمية" فالمملوك يتحقق كبير قدره، وزخارة بحره، وتوسعه في العلوم النقلية والعقلية، وفرط ذكائه وإجتهاده، وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف.

والمملوك يقول ذلك دائمًا، وقدره (أي ابن تيمية) في نفسي أكبر من ذلك، وأجلّ مع ما جمعه اللّه له من الزهادة، والورع، والديانة، ونصرة الحق، والقيام فيه، لا لغرض سواه، وجريه على سنن السلف، وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفر، وغرابة مثله في هذا الزمان بل من أزمان" .

نقل هذه الرسالة : "ابن حجر" في الدرر الكامنة[٢].

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٣٨٩/٢.

(٢) ١٦٩/١.

و"ابن رجب" في ذيل طبقات الحنابلة"[١].

و"ابن ناصر الدين الدمشقي" في الرد الوافر[٢].

وقال"صحت الرواية عن الشيخ" تقي الدين السبكي "شيخ الإسلام" في مدحه الشيخ تقي الدين ابن تيمية الإمام"[٣].

و"ابن العماد"[٤] في شذرات الذهب[٥].

فهل أحد من الخصوم يجروء على تكذيب"الذهبي"أو من نقل عنه تلك الرسالة ؟ نعم قد جاءت نعوت وأوصاف في كتب"السبكي"في حق"ابن تيمية" من خلال الرد عليه مثل: "ضال" في كتاب"شفاء السقام "للسبكي" ومبتدع" في الرسائل السبكية.

وكذا قوله: "يقصد نقض عرى الإسلام، ومخالفة سلف الأُمة". وفي "الرسائل السبكية"أيضًا عبارات أخرى متشابهة، ولم أعثر على عبارة واحدة في مصنفات"السبكي"التي اطلعت عليها "كالرسائل" والفتاوى" و"شفاء السقام" تصرّح بكفر"ابن تيمية"ولا يحق لكائن مَنْ كان أن ينقل ما يلزم من عبارات الغير، ويكفّر الناس اعتمادًا عليها.

فالتكفير حكم شرعي لا يقال إلا عن برهان ساطع لا يقبل التأويل.

"فالذهبي" ينقل عن "السبكي" اعترافه بفضل "ابن تيمية" وعلمه، وزهده كما سبق.

---

(١) الجزء الثاني عند ترجمة الشيخ ص ٣٩٢.

(٢) ٩٩- ١٠٠ وهو الحافظ محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٢ هـ مسمومًا. مقدمة الرد الوافر.

(٣) ص٩٩.

(٤) هو العالم الأديب المؤرخ عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ في مكة. خلاصة الأثر ٣٤٠/٢.

(٥) ٨٣/٦.

ولو أن "السبكي" يكفّر "ابن تيمية" لصرح بها ولده "تاج الدين"[١] في كتابه "طبقات الشافعية" عند ترجمته لأبيه. فقد ذكر ردوده على "ابن تيمية" ولم يشر إلى ذلك بل دعا "لابن تيمية" بالمغفرة والرحمة، وبأن تناله شفاعة النبي - ﷺ - يوم القيامة.

وكان مما قاله: "قام (أي أبوه تقي الدين السبكي" حين خلط على "ابن تيمية" الأمر...حين سد الباب الوسيلة (أي حين أفتى بعدم جواز التوسل بالنبي ﷺ) يغفر اللّه له ولا حُرِمَها"[٢].

تأمل كيف يدعو "لابن تيمية" بالمغفرة!! فهل لو كفّره أبوه أكان يدعو له، أم يدعو عليه؟

بل نقل "ابن السبكي" عن "المزي"[٣] أنه ما وصف أحدا "بشيخ الإسلام" إلا أباه، "وابن تيمية"[٤] دون أن يعلّقْ. وعلى ذلك "فالسبكي" قد أقر بفضل الشيخ، وعلمه، ومن رام النقل عنه في تكفيره فليأتنا بدليل بواح ظاهر من كلامه، وإلا فليسكت فإنه أسلم له.

وأما العبارات والأوصاف التي نقلناها عنه في حق "ابن تيمية" فهذه - واللّه أعلم - نتيجة ثقته برأيه واعتقاده أنه هو الصواب، وأن ما سواه هو الضلال و الابتداع، ومخالفة سلف الأُمة على حسب اجتهاده. وإلا فبماذا نفسر رسالته للذهبي.

---

(١) هو الفقيه الأصولي عبد الوهاب بن علي السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٧١هـ. شذرات الذهب ٦/٢٢١ معجم المؤلفين ٦/٢٢٥.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٩/١٤٩.

(٣) هو الإمام الحافظ المحدث يوسف بن الزكي عبد الرحمن الحلبي الدمشقي ثم المزي الشافعي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ. الرد الوافر ٢٢٩.

(٤) طبقات الشافعية له.

ثالثًا: رد الفرية الثالثة: قول "أبو بكر الحصني": فصار كفر "ابن تيمية" مجمعًا عليه" وردد العبارة نفسها المفتري المدعو "كمال أبو المنى" في مقدمة "الرسائل السبكية"[١].

قلت: إن هؤلاء القوم لا يعرفون معنى الإجماع.

فالإجماع هو: اتفاق جميع مجتهدي الأُمة بعد وفاة النبي - ﷺ - وفي عصر من عصور، وعلى أمر من الأمور". فهل كفّر "ابن تيمية" جميع المجتهدين في عصره؟ سموهم لنا، وإلا ثبت كيدكم ودجلكم، وقلة بضاعتكم في أصول الفقه !!

وهذا "ابن حجر الهيتمي" يقول: كفّره كثير من أهل عصره"[٢] ولم يذكر أحدًا منهم.

إن الذين نُقل عنهم القول بتكفير "ابن تيمية" من علماء عصره هم:

"ابن مخلوف" الذي قال: ثبت كفر "ابن تيمية" من غير محاكمة ولا مناقشة، ولا نظر في دليل[٣] و "الأخنائي" و "البكري"[٤] وقد رد عليهما "ابن تيمية" في مصنف مستقل بعنوان "الرد على الأخنائي" والرد على "البكري".

واستجهلهما، وكان مما رد به عليهما: "أهل العلم والسنة لا يكفّرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم لأن الكفر حكم شرعي،

---

(١) ص ٢٧.

(٢) الفتاوى الحديثية ص ١١٥.

(٣) انظر الفصل الأول من هذا البحث عند الكلام على "المحن التي نزلت بابن تيمية - المحنة الثانية.

(٤) انظر الرد على البكري والأخنائي لابن تيمية ص ٥١- ١٥٢ - ٢٢٩.

فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك، وزنا بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه، ولا تزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق اللّه تعالى، وكذلك التكفير حق اللّه، فلا يُكفّر إلا من كفّره اللّه ورسوله"[١].

وقال في مصنف آخر: "فأما أن يجعل هو الدين الحق، وتستحل عقوبة من خالفه، أو يقال بكفره فهذا خلاف إجماع المسلمين، وخلاف ما جاء به الكتاب والسنة، فإن كان المخالف للرسول في هذه المسألة يكفر فالذي خالف سنته، وإجماع الصحابة - وعلماء أُمته فهو الكافر، ونحن لا نكفّر أحدًا من المسلمين بالخطأ لا في هذه المسألة ولا في غيرها"[٢].

وسبب تكفير "الأخنائي" و"البكري" "لابن تيمية" هو منعه التوسل بالنبي - ﷺ - ونهيه عن السفر المجرّد إلى زيارة قبره - ﷺ - وستأتي المسألتان بأدلتهما في الفصل الثاني فانظره.

وعلى كل حال "فابن تيمية" لا يكفّر من كفّره إذا كان من المسلمين إلا بعد إقامته الحجة عليه وبيان ا لمحجة، ولا يكفّر أحدًا منهم بالخطأ أيضًا، وإن هم كفّروه.

لأن من ثبت إسلامه بيقين فلا يزول عنه إلا بيقين لا بمجرد التأويلات الباطلة، والظنيات الفاسدة.

وهؤلاء لم يصرحوا بكفره أمام الملأ - وإنما من خلال ردودهم ومناقشتهم له من غير إظهار. وستأتي مناقشتهم.

وبعد هذا يطل علينا المدعو "كمال أبو المنى" بقلمه الملوث لينقل عن

---

(١) الرد على البكري ص ٢٥٧.

(٢) الجواب الباهر في زوار المقابر ص١٩.

مجاهيل أن " برهان الدين الفزاري "[١] أفتى بتكفير " ابن تيمية "[٢] من غير أن يبين لنا عمن نقل هذا، ويحدد لنا المرجع بجزئه، وصفحته، ودار نشره.

وبالرجوع إلى كتب التراجم ألفينا أن " ابن ناصر الدين " ينقل خلاف ما أثبته " أبو المنى " فقال بعد أن عرّف به: " ولما توفي الشيخ تقي الدين ابن تيمية تردد الشيخ برهان الدين الفزاري إلى قبره ثلاثة أيام متوالية مع جماعة من علماء الشافعية، وكان يعظم الشيخ تقي الدين، كما كان يحبه ويعظمه والده "[٣].

وفي " الدرر الكامنة لابن حجر " : (كان الشيخ برهان الدين الفزاري يدل الحالفين (أي بالطلاق) على عُبادة بن عبد الغني بن سلامة الحنبلي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ: لأنه كان يمنع من فسخ النكاح بعمل المحلوف عليه فإنه كان يفتي به)[٤].

فالشيخ " برهان الدين " يدل على مَنْ يقلّد " ابن تيمية " في مسألة الحلف بالطلاق.

فهل يسلّم قول من قال: أن " برهان الدين " كان يكفّر " ابن تيمية " مع كل ما تقدم من النقل عنه ؟

الفرية الرابعة والعشرون: قالوا: " اتفق الحُذّاق في زمانه من جميع

---

(١) هو الشيخ الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري البدري الشافعي المتوفى سنة ٧٢٩ هـ. الرد الوافر ص ١٥٤.

(٢) انظر مقدمة الرسائل السبكية ص ٢٧.

(٣) الرد الوافر ص ١٥٤.

(٤) انظر الدرر الكامنة ٢/٣٤٣ رقم الترجمة ٢٠٩٥ وانظر تعظيم برهان الدين الفزاري لابن تيمية في ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٨٨.

المذاهب على سوء فهمه، وكثرة أخطائه، وعدم إدراكه للمآخذ الدقيقة وتصورها".

ادعاها "كمال أبو المنى" في مقدمة "الرسائل السبكية"[1] من غير ذكر مرجع، أو بيان أسماء الحذاق الذين اتفقوا على ذلك، بل أطلق لكلامه العنان، ولم يقيده ظنًا منه - واللَّه أعلم - أن التهم المرسلة هكذا تلقى قَبولًا عند العامة وصغار طلبة العلم.

ولكنه لم يفطن إلى أنه ليس مقبولًا في الشرع إلصاق التهم بالآخرين من غير برهان، قال اللَّه تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وحتى البحث العلمي يحتم على كل باحث أن يدعم أقواله، ونتائجه بالأدلة والحجج، وإلا وُسِمَ عمله بأنه بحث غير علمي، ولا قيمة له.

فمن أين لك هذا الإتفاق؟ هل من تخيلاتك وأوهامك؟

أم من سرقاتك العلمية المزورة المكشوفة؟ وأحلاهما مرّ!!

وهأنذا أنقل عن حذاق عصر "ابن تيمية" ثناءهم على حسن فهمه، وسيلان ذهنه لأرد على نحرك سهمك المسموم، ولتعلم أن الكذب وإن انطلى على بعض الناس لفترة فإن عاقبته إلى فضيحة، وندامة.

قال "ابن الزملكاني" لقد أعطي "ابن تيمية" اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب، والتقسيم، والتبين، ألان اللَّه له العلوم كما ألان لداود الحديد... وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذهبهم منه...

---

(١) مقدمة الرسائل ص ٢٢.

ولا يُعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم إلا فاق فيه أهله، والمنسوبين إليه"

وقال عنه: القدوة الكامل.. وحجة اللَّه على العباد... وآخر الأئمة المجتهدين.. وبرهان المتكلمين[١] وقال "السبكي" في رسالته "للذهبي" عن "ابن تيمية"...وفرط ذكائه وإجتهاده"[٢].

وقال "الذهبي" عنه: "مفتي الفرق، قدوة الأُمة، أعجوبة الزمان، بحر العلوم"[٣].

وقال: كان يتوقد ذكاء... وقال: وكان من بحور العلم الأذكياء...

وقال: "وأما معرفته بالملل والنحل، والأصول والكلام، فلا أعلم له فيه نظيرًا"[٤]..

وقال عنه "ابن دقيق العيد"[٥]: "لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلًا العلوم كلها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد، ويدع ما يريد"[٦].

وقال عنه البرزالي": "كان إمامًا لا يلحق غباره في كل شيء"[٧].

وقال "المزي": ما رأيت أحدًا أعلم بكتاب اللَّه وسنة رسوله، ولا أتبع

---

(١) انظر الكواكب الدرية ص ٥٩ وما بعدها، وتاريخ ابن الوردي ٤٠٦/٢ - النجوم الزاهرة ٢٧٢/٩.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٣٩٢/٢.

(٣) و(٤) انظر تذكرة الحفاظ له ١٤٩٦/٤ - الرد الوافر ص ٦٩ وما بعدها الدرر الكامنة ١٥٨/١.

(٥) هو الإمام المجتهد محمد بن علي بن وهب المالكي الشافعي ابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢ هـ. الدرر الكامنة ٩١/٤.

(٦) انظر ذيل الطبقات الحنابلة ٣٩٢/٢.

(٧) البداية والنهاية ١٣٥/١٤-.

لهما منه"[١].

وقال" ابن شاكر الكتبي"[٢] عنه: "الإمام، العلامة، الفقيه، المفسر.. شيخ الإسلام، نادرة العصر..."[٣].

وقال" شهاب الدين الخويي"[٤]: "أنا على اعتقاد الشيخ: لأن ذهنه صحيح، ومواده كثيرة، فهو لا يقول إلا الصحيح"[٥].

وقال" ابن حجر": تفقّه، وتمهّر، وتميّز وتقدّم... وفاق الأقران وصار عجبًا..."[٦].

وقال" عماد الدين الواسطي"[٧]: قد شارف مقام الأئمة الكبار"[٨].

وقال" ابن الحريري الحنفي"[٩]:إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن ؟[١٠].

وكان قد انتصر" لابن تيمية" وكتب في حقه محضرًا بالثناء عليه بالعلم والفهم، وكتب فيه بخطه ثلاثة عشر سطرًا من جملتها: أنه منذ ثلاثمائة سنة

---

(١) الرد الوافر ص ٣٢٠ - والكواكب الدرية ص ٥٥.
(٢) هو محمد بن شاكر بن أحمد الدمشقي الكتبي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ. مقدمة كتابه المذكور.
(٣) فوات الوفيات ١/٧٤.
(٤) هو القاضي الشافعي محمد بن أحمد بن خليل المتوفى سنة ٦٩٣هـ. البداية والنهاية ١٣/٣٩٨.
(٥) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٨٩.
(٦) الدرر الكامنة ١/١٤٤-١٤٥.
(٧) هو أحمد بن إبراهيم الواسطى الحزّامي الشافعي ثم الحنبلي المتوفى سنة ٧١١هـ ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٥٨- الرد الوافر ١٢٩.
(٨) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٩٣ والرد الوافر ١٣٠.
(٩) القاضي الإمام الحنفي محمد بن عثمان بن الحريري المتوفى سنة ٧٢٨ هـ. البداية والنهاية ١٤/١٤٢-.
(١٠) الرد الوافر ص ١٠٢.

ما رأى الناس مثله[١] وقال"ابن الوردي" : انبهر الفضلاء من فرط ذكائه وسيلان ذهنه"[٢] وهؤلاء جميعًا من المعاصرين"لابن تيمية"وكلهم أئمة وعلماء.ولولا خوف الإطالة لسردت لك العشرات ممن أثنوا على"ابن تيمية"وأقروا بسعة علمه، وسيولة ذهنه، وحسن فهمه، وجودة عبارته.. ولكن عليك الرجوع - إذا أردت التوسع - إلى الكتب التالية: "الرد الوافر"حيث نقل صاحبه عن سبعة وثمانين عالمًا كلهم أثنى على سعة علم الشيخ، ودقة فهمه، وذكروه بشيخ الإسلام.

والشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية.

والعقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية.

والكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية.

وذيل طبقات الحنابلة عند ترجمة أحمد ابن تيمية.

وغيرها كثير ممن ترجم لابن تيمية من المتقدمين، والمتأخرين.

وهذا"البزار"الذي كان يحضر دروس الشيخ يقول: (ومنها ما منحه اللَّه من معرفة اختلاف العلماء،وبصره الثاقب للحق مما قالوه)[٣].فأين إجماع الحذاق على سوء فهم"ابن تيمية"أيها الحُذاق البارعون؟!!. قال الذهبي: "أثنى عليه الموافق، والمخالف وسارت بتصانيفه الركبان"[٤] أظنك بعد هذا النقل عن الأئمة ثبت عندك افتراء المفترين، وأنّ الأكثرية الساحقة قد أثنت على حدة ذكائه وفهمه.وليس معنى ذلك أنه لم يطعن في حسن فهمه،وصوابه أحد.

---

(١) الدرر الكامنة ١/١٥٧.

(٢) تاريخ ابن الوردي ٢/٤٠٨.

(٣) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية للحافظ البزار ص٢٥.

(٤) تذكرة الحفاظ له ٤/١٤٩٧.

نعم قد خالفه في بعض فتاويه، وبعض اختياراته نفر قليل جدًا من العلماء وجهلوه - وسبق أن أشرنا إلى ذلك، وهذا لا يضير "ابن تيمية" ولا ينقص من شأنه ما دام جماهير العلماء أثنت عليه، واعترفت بعلمه، وفضله، وتفرده، وتقدمه، وما دام الاختلاف سُنّة كونية. فكبار أئمتنا من الصحابة والتابعين، وتابعيهم لهم من يخالفهم في كثير من المسائل، وهذا لا عيب فيه ما دمنا قد التزمنا بأدب الإختلاف، وأدينا حق الأخوة الدينية، وإلا أمسى الاختلاف شرًا قاتلًا، وسمة موبقة.

الفرية الخامسة والعشرون: قالوا: "لم يحط من "ابن تيمية" في عيون الناس إلا كبره وعجبه"[1].

هذه الفرية هي من وضع مفهرس كتاب "الإعلان بالتوبيخ"[2] وبالرجوع إلى صلب الكتاب المذكور وجدت الآتي منقولًا عن "الذهبي":

"فما أخّره (ابن تيمية) بين المصريين والشاميين، ومقتته نفوسهم بسسببه، وازدروا به، وكذبوه، بل كفّروه إلا الكبر العجب والدعاوى، وفرط الغرام في رياسة المشيخة، والازدراء بالكبار، ومحبة الظهور.

فقد قام عليه ناس ليسوا بأورع منه، ولا أعلم، ولا أزهد..."[3].

هذا نص كلام "الذهبي" وأنت تلاحظ معي أن الكبر، والدعاوى، وحب الرياسة، واحتقار الكبار من العلماء ليس وصفًا "لابن تيمية" وإنما هو وصف للخصوم ودليل ذلك: أن آخر النص يصف "ابن تيمية" بأنه أورع، وأعلم، وأزهد من خصومه.

---

(١) انظر فهرس الإعلان بالتوبيخ ص ١٧٢.

(٢) هذا الكتاب للسخاوي واسمه بالكامل: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ.

(٣) الإعلان بالتوبيخ ص ٧٧ وانظر زغل العلم للذهبي ص ٣٨.

فكيف نوفق بين الورع الذي هو الكف عن المعاصي والمحرمات وما لا ينبغي، وبين معصية الكبر، الذي يقول: النبي -صلى اللّٰه عليه وآله وسلم- عن المتكبر: "**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**"[١]. وكيف نوفق بين الزهد، وحب الرياسة والظهور؟

نقيضان لا يمكن الجمع بينهما في نفس امرئ واحد.

مع أنه قد أجمع المترجمون له على تقواه، وتواضعه، وترفعه عن الدنيا وملذاتها: من مأكل، وملبس، ومسكن وأنه عرضت عليه مشيخة الشيوخ فرفضها - كما مر معنا قريبًا عند رد فرية من افترى أنه كان يحرص على الرياسة.ونقل كل من ترجم له - فيما أعلم - عن "الذهبي" أنه قال عن "ابن تيمية" سيد العبّاد، فيه زهد وقناعة، مع ما أشتهر فيه من الورع، والتعظيم لحرمات اللّٰه، فإنه دائم الابتهال، كثير الإستغاثة، قوي التوكل[٢].

ووصفه في مقدمة مختصره لمنهاج السُنة والمسمى "المنتقى" بقوله: شيخنا الإمام العالم...

وقال عنه في "سير أعلام النبلاء": كان شيخنا "ابن تيمية" في أواخر أيامه..."[٣] وقال عنه في كتابه دول الإسلام عند ٧٢٨هـ وفيها توفي شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيميه لم يخلف بعده من يقاربه في العلم والفضل

وقال عنه في تذكرة الحفاظ له: "الشيخ الإمام العلامة، الحافظ، الناقد، الفقيه، المجتهد، المفسر، البارع، شيخ الإسلام علم الزهاد، نادرة

---

(١) رواه مسلم والترمذي، انظر الترغيب والترهيب ٥٦٧/٣.

(٢) انظر ذيل طبقات الحنابلة - الدرر الكامنة - الرد الوافر - شذرات الذهب البدر الطالع، فوات الوفيات.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ٨٨/١٥.

العصر" ثم قال: فما رأيت مثله، وكل واحد من الأُمة يؤخذ من قوله ويترك"(١). فهل تتفق هذه النعوت مع وصفه بالكبر، وحب الرياسة، واحتقار الكبار ؟!!

وقد أثنى عليه في كتبه التالية: (ذيل تاريخ الإسلام، و معجم الشيوخ، و ذيل العِبر، و دول الإسلام، و الإعلام بوفيات الأعلام، و المعين في طبقات المحدثين، و ذكر من يُعتمد قوله في الجَرْح والتعديل، و المعجم المختص). فهل يتفق هذا الكم من الثناء مع ما قيل؟. وقد نقل عنه "السخاوي"(٢) في كتابه المذكور "الإعلان بالتوبيخ" قوله: "ما رمقت عيني أوسع منه علما، ولا أقوى ذكاء مع الزهد"(٣).

ونقل قوله أيضًا: "فإن برعت في الأصول.. واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة، وأصول السلف، ولفّقت بين العقل والنقل فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية، ولا واللّه تقاربها"(٤).

فالذي يعتصم بالكتاب والسنة، ولا يشابهه أحد في ذلك هل يُتصور منه الكِبْر، والتعالي على الناس، واحتقار العلماء الكبار ؟!

وقد أقر "السخاوي" نفسه بجلالة "ابن تيمية" علمًا، وورعًا، وزهدًا في الكتاب نفسه(٥).

من غير اتهام له بكبر أو غرور وإنما وصف كلامه بالمبالغة.

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٩٦/٤ -١٤٩٧.

(٢) المحدث المؤرخ محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي الشافعي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ شذرات الذهب ١٥/٨.

(٣) صفحة ٧٧.

(٤) الإعلان بالتوبيخ ص ٧٨.

(٥) المرجع السابق نفسه ص ٦١ وانظر له الفتاوى الحديثية ص ١٩١.

وكل من نقل عن " الذهبي " ثناءه على " ابن تيمية " لم يشر البتة إلى شيء ولو يسير بأنه كان يذمه بوصف ما. ومن هنا تبين لكل ذي لب وعينين أن قول " الذهبي " الذي نقلناه في أول هذه الفرية لم يرد منه " ابن تيمية " وإنما أراد خصومه والخارجين عليه. ومن لم يطمئن فليوفق بين العبارات وليخبرنا به.

وهذا " أبو زهرة " يرد هذا الإتهام بقوله: "ليس له أساس من وقائع التاريخ، ولا من حياة ذلك الرجل (أي ابن تيمية) العالِم، فما ظهر منه عُجب، ولا كبر، بل كان المتواضع القريب من الناس الداني إليهم.. وإنما منشأ ذلك الإتهام الكاذب قدرته (أي قدرة ابن تيمية) وبيانه، وقهره للمجادلين، وشنه الغارات البيانية عليهم (أي الخصوم) وعجزهم المطلق عن أن يردوا بمثل بيانه أو قريب منه "[1].

وتأسيسًا على ما تقدم نقرر عدم صحة نسبة " النصيحة الذهبية " للذهبي، والتي تحوي الحط على (ابن تيمية) ومن اطلع عليها يعلم أنها لا تصدر عن عالم بليغ أديب مثل الإمام " الذهبي ". وإن مطلعها ليس فيه إلا شكوى يبثها متعبد صوفي في محرابه، ومناجاة غائب عن معنى ما يقول "[2].

نخرج من هذا إلى أن " الذهبي " كان يثني على " ابن تيمية " ، ويقر بعلمه، وزهده، وورعه، وجهاده وغير ذلك من مناقبِه.

---

(١) ابن تيمية لأبي زهرة ص ١٠٣.

(٢) هامش صفحة ٧٠ من الرد الوافر تعليق زهير الشاويش. وقد رجح "صلاح الدين المنجد" صحة نسبتها إلى الذهبي، وحاول أن يوفق بين ثنائه والحط عليه بأن " النصيحة " كانت في أواخر حياته كتبها غيْرةً على " ابن تيمية " انظر كتابه " شيخ الإسلام ابن تيمية ". قلت: هل يمكن بهذا القول أن نوفق بين ثنائه العظيم ثم الحط عليه؟ وأين كانت هذه الغَيْرة ؟ !.

وإن هذه الفرية إنما هي من وضع مفهرس كتاب " الإعلان بالتوبيخ " وإلا فليوفق بين العبارات ولكن هيهات هيهات.

وقد جاء في " زغل العلم " للذهبي ما يلي: "

" فقد قام عليه أناس ليسوا بأورع منه، ولا أعلم منه، ولا أزهد منه، بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وآثام أصدقائهم، وما سلطهم اللَّه عليه بتقواهم وجلالتهم، بل بذنوبه، وما دفعه اللَّه عنه وعن أتباعه أكبر وما جرى عليهم إلا بعض ما يستحقونه. "[1].

ونحن نلمس من هذاالنص ما هو آت:

١- إن الذين قاموا على " ابن تيمية " ليسوا بأعلم منه، ولا أورع، ولا أزهد.

٢- إن الذين قاموا عليه لم ينصفوه، حيث إنهم يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم، وآثام أصدقائهم، ويتتبعون " ابن تيمية " ويتصيّدون له ما يخالف به جماهير الأُمة ليؤلّبوا ويجمعوا الناس ضده لمجرد المخالفة، وإن كان قاله بما قام عنده الدليل عليه.

٣- إن ما أصاب " ابن تيمية " من أضرار من علماء عصره: من سجن، وإطالة لسان بحقه، لم يكن بتقواهم ولا بمنزلتهم العالية.

وهذه أكبر شهادة من " الذهبي " أن " ابن تيمية " كان أعلم، وأزهد، وأورع ممن خاصموه وجادلوه.

٤- إن ما أصاب " ابن تيمية " من أضرار في حياته إنما كان بذنوبه.

لكنه لم يفسر لنا، ولم يبين ما هي تلك الذنوب ؟.

---

(١) ص: ٣٨.

أهي بسبب الكبر ؟ والازدراء بالكبار كما فهمه خصوم "ابن تيمية" من كلام الذهبي ؟.

أم بسبب أشياء أخرى ؟

فما هي المواقف التي اتخذها الشيخ "ابن تيمية" والتي تؤكد كبره وغروره ؟

علمًا أنّ الكبر الممقوت شرعًا هو : رفض الحق، واحتقار الناس كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ[١] . فهل رد "ابن تيمية" حقًا، ودفعه وأنكره ترفعًا وتجبرًا ؟!

وهذا الفقيه الحافظ البزار البغدادي الذي صحب "ابن تيمية" وحضر دروسه يقول عن التزامه بالحق:

وما سمعنا أنه اشتهر عن أحد منذ دهر طويل ما اشتهر عنه (أي ابن تيمية) من كثرة متابعته للكتاب والسنة، ولهذا كان لا يرى في المسألة أقوالًا للعلماء إلا وقد أفتى بأبلغها موافقة للكتاب والسنة، وتحرّى الأخذ بأقومها من جهة المنقول والمعقول" :[٢].

فرجل يتابع الكتاب والسنة، ويتحرى الأخذ بأصح أقوال العلماء من جهة المنقول والمعقول، فهل يقال عنه : إنه متكبر يرد الحق ؟!.

ثم كيف يكون أورع، وأزهد، وأعلم ممن كان في عصره ثم يتكبر ويتعالى، ويرد الحق ؟ .!.

ثم ما هي المواقف التي اتخذها "ابن تيمية" والتي تؤكد ازدراءه

---

(١) نص الحديث كما في مسلم : "**الكبر بَطَرُ الحق، وغمْط الناس**". انظر شرح النووي، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر ٢/٨٩.

(٢) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ص: ٨١.

واحتقاره للكبار[١] كما اتهموه؟ سموها لنا!.

فلعل موقفًا اتخذه "ابن تيمية" يعد احتقارًا للغير في نظر بعض الناس، ويعد صدعًا بالحق، وعملًا بالدليل الأقوى في نظر قوم آخرين.

أو لعله يعني بالازدراء بالكبار رده على الأشاعرة وغيرهم من المبتدعة، بأسلوب فيه بعض الحدة كما اتهم بها أيضًا، فقد سبق أن بينا ذلك.

وهذا "البزار" يقول عن تواضع ابن تيمية ما يلي:

كان يتواضع للصغير والكبير، والجليل والحقير، والغني الصالح والفقير[٢].

فرجل يتواضع للأصاغر، والفقراء يحتقر الأكابر والعلماء؟!. نقيضان لا يجتمعان في ضمير واحد، ولعل "الذهبي يعني بقوله: "بذنوبه" تلك الذنوب التي لا تخلو عنها جوارح بشرية، وخاصة تلك التي تتولّد عن المجادلات، وأثنائها من غضب، ورفع صوت، وفي بعض الأحيان تجهيل للآخرين وما شابه ذلك من كلا الطرفين.

ومع ذلك لا يمكننا أن نقول: إن ما يتولد عن المجادلات من عبارات نابية من أي طرف كانت هي صفة دائمة له، وهذا الكلام إنما أقوله عن تجربة معاشة.

ولا ننسى أن "ابن تيمية" كان يُجهِّله بعض الحاضرين، بل ويكفرونه، بل وأحيانًا يمدون أيديهم عليه، ويسجنونه ظلمًا ومن غير محاكمة - كما بينا

---

(١) قال ابن حجر الهيتمي: ولا يزال يتبع الأكابر حتى تمالأ عليه أهل عصره ففسقوه، وبدّعوه، بل كفّره كثير منهم "الفتاوى الحديثية ص: ١١٥، لكنه لم يذكر لنا من هؤلاء الكثيرون الذين كفّروه؟.

(٢) الأعلام العلية ص: ٥٢.

ذلك مرارًا - فليس بمستغرب أن تخرج مثل هذه العبارات من ابن تيمية في حق بعض خصومه المعتدين والمتطاولين عليه.

ومع ذلك كان يعفو ويصفح، وقد حلل وسامح كل من آذاه قبل أن يدركه الأجل.

وأنا لا أعتقد فيه عصمة، بل كل يؤخذ من قوله ويترك، وقد خالفته في أشياء قالها في مسائل فرعية بينتها في رسالتي: "ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد" "رسالة دكتوراه" وقد قال الذهبي عما امتحن به الإمام مالك وثبت فيه: "هذه ثمرة المحنة المحمودة، إنها ترفع العبد عند المؤمنين وهي بكل حال بما كسبت أيدينا ويعفو عن كثير"[1] تأمل قوله بما كسبت أيدينا !! وهذا في حق الإمام مالك وعندئذٍ تفهم مراد قوله عن ابن تيمية "بذنوبه" أو لعل ذنوبه هي اختياراته لفتاوى خالف بها جماهير علماء الأُمة ؟!.

وقد قال "الذهبي" في "تذكرة الحفاظ" : عن ذلك:

"وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها، وهي مغمورة في بحر علومه. فاللَّه تعالى يسامحه ويرضى عنه"[2]..

وقال مبينًا سبب انفراده:

". ولا كان متلاعبًا بالدين، ولا ينفرد بمسائل بالتشهي، ولا يطلق لسانه بما اتفق، بل يحتج بالقرآن، والحديث، والقياس، ويبرهن، ويناظر أسوة بمن تقدمه من الأئمة، فله أجر على خطئه، وأجران على إصابته"[3]..

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨١/٨.

(٢) تذكرة الحفّاظ ١٤٩٧/٤.

(٣) البدر الطالع ١/ ٦٥.

الفرية السادسة والعشرون: قالوا: "إنَّه يعطي المادة فاعلية ذاتية مستقلة"(١).

هذا ما تجرأ به "البوطي" على ابن تيمية وخاض من خلاله مع الخائضين في عِرضه.

فهل قال بذلك ابن تيمية في مصنفاته ؟ وهل هذه النسبة تصح إليه، أم هي زعمٌ باطل ؟.

قال ابن تيمية: "وأما أهل الهدى والفلاح....يؤمنون بأنَّ اللَّه خالق كل شيء، وربّه ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن... ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه اللَّه من الأسباب التي يخلق بها المُسَببات".

ثم تأمل قوله" ما خلقه اللَّه من الأسباب التي يخلق بها المسببات".

فإذًا اللَّه هو خالق الأسباب والمسببات عند ابن تيمية، وهو الحق.

ثم استدل على أن اللَّه يخلق بالأسباب بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف- ٥٧]. فبيّن تعالى أنّه يخرج بالماء ثمراتٍ مختلفًا ألوانها.

ثم قال: "فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إذا شاء إلا اللَّه وحده"(٢).

وهو بذلك ينفي عن الأسباب أي استقلالية.وقد نقل البوطي عن ابن تيمية قوله: "فنعلم أن في النار قوةً تقتضي التسخين،وفي الماء قوةً تقتضي التبريد"(٣). فكان هذا النقل عمدته في الطعن به.

---

(١) السلفية للبوطي ص١٧٤.

(٢) مجموع الفتاوى٣/١١٢-١١٣.

(٣) السلفية ص١٧٤.

ولكنه لم يفصح لنا عن محل اسنباطه من هذا القول أن ابن تيمية يعطي المادة فاعلية مستقلة دون أي حاجة إلى عون خارجي كمشيئة اللّٰه وقدرته.فهل يستطيع البوطي أن يوفق بين ما زعمه واستنتجه زورًا وبين ما نقلناه وما سيأتي من أقوال ابن تيمية ؟.

نعم قد ذهب إلى التوفيق بسوء ظن بابن تيمية بقوله" تناقض كلامه واضطرب "[(١)].

والبوطي يعتبر أن هذه الأسباب ليست في الحقيقة إلا مقارنات مجردة عن أي تأثير[(٢)]. ولكن ابن تيمية يقول: "ومن قال إنه تعالى يفعل عندها (أي عند وجود الأسباب) لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن، وأنكر ما خلقه اللّٰه من القِوى والطبائع "[(٣)]..

ثم بيّن البوطي أين يكمن الخطأ والوهم في قول ابن تيمية فقال:

" يكمن الوهم والخطأ في تصورهم أن استمرار الاقتران بين النار والاحتراق يدل على رابطة تلازمية - أي حتمية - بينهما، هنا يكمن الخطأ الفادح. إن مجرد الاقتران المستمر بين أمرين اثنين لا يمكن أن يكون وحده دليلًا على رابطة لزومية قائمة بينهما حتى ولو استمر هذا الاقتران دهرًا طويلًا "[(٤)].

ثم قال: فإنْ قال أحد هؤلاء الفلاسفة إننا إذ نستنبط من استمرار الاقتران والتعاقب بين الشيئين وجود قوة طبيعية كامنة في الشيء الأول تسبب

---

(١) المرجع السابق ص١٨٤.

(٢) كبرى اليقينيات الكونية للبوطي ص٢٨٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١١٢/٣.

(٤) السلفية ص ١٨٠.

حدوث الشيء الثاني، فإنه اعتبر أن هذا استنباط عقلي من الواقع المشاهد، وهو جزء لا يتجزأ من عمله الصحيح. ولكنه استخراج لا يعتمد على منهج علمي سليم، بل لا يعتمد إلا على وهمٍ مجرد.

هكذا يقرر ويستنتج، وعليه فإن التلازم المستمر بين الشمس والضوء، والذي لا يختلف فيه اثنان، ولا ينتطح فيه عنزان، لا يدل على وجود قوةٍ طبيعيةٍ مُودَعةٍ في الشمس تسبب حدوث الضوء، ولا على رابطة تلازمية بالرغم من عدم تخلف الضوء عن الشمس منذ إيجادها إلى يومنا. هذا ما أداه عقله المستنير ؟!

ثم قال: "إن البرهان الذي يملك أن يقضي بأن استمرار العلاقة الدائمة بين النار والاحتراق عنوان على القوة الفاعلة للإحراق، والكامنة في النار هو أحد دليلين لا ثالث لهما:

الدليل الأول: وصول الذهن إلى الكشف عن ذاتية هذه القوة وماهيتها الكامنة في النار. وهذا ما لم يصل إليه باحث أو عالم قط إلى هذا اليوم"

قلت: لماذا التمسك بقوة الإحراق بالنار؟ ولِمَ لا تأخذ مثالًا آخر كاقتران نزول المطر من السحاب فإنك ستجد علماء كثيرين يكشفون لك عن حقيقة الأمر وماهية تلك القوة الكامنة. ولماذا لم تذكر اقتران نمو النبات بالماء فإنك ستلقى من العلماء مَنْ يكشف لك عن القوة التي تسأل عنها وماهيتها ؟. ثم قال:

"**الدليل الثاني**: أن يخبرنا خالق النار أنه قد أودع فيها قوة ذاتية فهي تفعل فعلها هذا بتأثير مباشر من هذه القوة ذاتها. وهذا لم يقله لنا خالق النار قط"[1].

---

(١) المرجع السابق ص ١٨١ وما بعدها.

وأود هنا وقبل أن أرد على هذه الجزئية أن أبيّن للقارئ أن "البوطي" قد اعتبر قول القائلين من أن اللّه قد أودع في الأشياء قِوى طبيعية اعتمادًا على الاقترانات السببية المألوفة المتكررة أمام الأبصار بأنه وهمٌ نفسي ظاهر لا تخالطه شائبة برهان علمي قط"[1].

فهنا نراه ينفي البراهين العلمية، وفي كتابه (كبرى اليقينات الكونية) يقول عن قانون السببية واقتراناته "ليس اسمه في الحقيقة إلا قانون المقارنة المجردة" ثم اعترف بأن "هذه التسمية لا تتفق مع حقائق العلم"[2].

وعلى هذا فكلا الفريقين في نظر "البوطي" لا ينطلق من براهين علمية، لا هو، ولا الآخرون. ويبقى عمدتنا الكتاب والسنة. وإجماع السلف.

أما الكتاب فإليك هذه الآيات:

قوله تعالى للنار: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء - ٦٩].

فما دامت النار لا تحرق بقوة مودعة فيها فلماذا هذا الأمر الإلهي إليها ؟

فإذا لم يكن له معنى كان عبثًا، والعبث في حق اللّه محال.

فلم يبق إلا أن النار تحرق بقوة مودعة فيها تحت المشيئة والقدرة الإلهية.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد - ٢٥].

فدلّت الآية على أن الحديد قد أودعت فيه قوة شديدة بأصل خلقته.

فأين دعوى "البوطي" ومِنْ سبقه من هذه الآيات.

وقوله تعالى: "﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾" [الطارق ٥- ٦].

فبينت الآيات أن الإنسان مخلوق من ماء الرجل وماء المرأة، لا عند وجود الماءين. وهكذا فآدم خلق من تراب، والملائكة خلقوا من نور،

---

(١) السلفية ص ١٧٩.

(٢) كبرى اليقينات الكونية ص ٢٩٠.

والجان خلقوا من نار، وغير ذلك.

ثم اقرأ معي هذا الآيات البينات فيما نذهب إليه ونعتقده.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا﴾ (أي راحة) ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ (أي سكنًا) ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ۝١١ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ۝١٢ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا﴾ (أي الشمس) ﴿وَهَّاجًا﴾ (أي منيرًا بالقوة المودعة فيه) ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ (أي السحب) ﴿مَآءً ثَجَّاجًا﴾ (أي متدفقًا) ﴿لِّنُخْرِجَ بِهِۦ﴾ (أي بالماء) ﴿حَبًّا وَنَبَاتًا﴾ [عمّ: ٩ - ١٥].

فترى أن اللّه سبحانه قد جعل الراحة بالنوم، والسكون بالليل، وطلب الرزق في النهار، وأنزل من السحاب الماء فأخرج به الحَبَّ والنبات، فهل يصح بعد هذا البيان أن نقول: هذه مقارنات مجردة كما ادعى "البوطي"؟!

وهل قال اللغويون إنّ الحرف (مِنْ) يأتي بمعنى (عند) وما المقتضى لذلك؟ فهذا كتاب (معاني الحروف لأبي الحسن الرُّماني النحْوي المتوفى سنة ٣٨٤هـ) ليس فيه ولو إشارة يسيرة إلى أن من معاني الحرف (من) (عند) لنقول إن معنى قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ أي عند المعصرات.

والأصل في الكلام الحقيقة، ولا يُصرف عن حقيقته وظاهره إلا بصارفٍ ينقله إلى معنى مجازيّ آخر. ثم أين أقوال السلف في ذلك على حسب زعمك؟! فهذه الآيات تبين أن اللّه قد أودع في الأشياء قوة طبيعية، هذه القوة تنتج مفعولاتها بحسب ما قُدّر لها بمشيئة اللّه وقدرته، فإن ما شاء اللّه كان، وما لم يشأ لم يكن.

وأما من السُّنة ففي صحيح مسلم[١] أن النبي ﷺ قَدِم المدينة وهم يأْبُرون النخل (ومعناه إدخال شيء من طلع الذكر في طلع الأنثى فتعلق

(١) صحيح مسلم. كتاب الفضائل برقم ٢٣٦١.

بإذن اللَّه) فقال لهم النبي - صلى اللَّه عليه وآله وسلم -: **ما تصنعون ؟** قالوا: كنا نصنعه. قال: **لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا.** فتركوه، فنفضت (أي سقطت ثمر النخيل) قال (أي الراوي) فذكروا ذلك لرسول اللَّه فقال: **إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر.**

أرأيت الدليل الساطع على صحة ما يقوله ابن تيمية ؟

ثم تأمل دقة قوله حينما قال: "وهؤلاء خالفوا الكتاب والسنة وإجماع السلف".

لكن " البوطي " لم تَرُقْ له هذه العبارة لأنها تنسف بنيانه الذي أسسه على أُسس فلسفية. فبعد أن نقلها عن " ابن تيمية " وضع بين قوسين علامتي تعجب وكلمة هكذا (!! هكذا).

ولكن أيها القارئ قد أطلعناك على قول اللَّه، وعمل السلف و إقرار النبي ﷺ لهم في التأبير، فعلامَ التعجب ؟ وأين أدلتك المقاوِمة لهذه الأدلة ؟ أرأيتم التهويل ؟!.

وفي صحيح مسلم أيضًا برقم (١٥٠٠) أن رجلًا جاء إلى النبي - صلى اللَّه عليه وآله وسلم - فقال:

" إن امرأتي ولدت غلامًا أسود (يريد أن يقول أن هذا الغلام ليس منّي) فقال له النبي: **هل لك من إبل ؟** قال: نعم. قال: **فما لونها ؟** قال: أحمر. قال (أي النبي): **هل فيها من أَوْرق** (الأورق من الإبل الذي فيه سواد ليس بصافٍ) قال: إنّ فيها لوُرْقًا. قال له النبي ﷺ: **فأنّى أتاها ذلك ؟**

قال: عسى أن يكون نَزَعَهُ عرق. فقال له النبي: **وهذا** (أي غلامه الأسود) **عسى أن يكون نزعه عرق**". فاطمأنت نفس السائل.

والمراد بقوله: "**نزعه عرق**" أي أشبهه واجتذبه أحد أصوله في النسب حتى صار شبيهًا له.

أفلا يؤخذ من منطوق هذا الحديث أن اللَّه قد أودع في الأشياء قوة فهي تؤدي مهمتها حسب ما رُسم لها ؟

أليس في الحديث الأول إجماع من أهل المدينة على العمل بالتأبير ؟ ثم إقرار لهم من النبي ﷺ على ذلك بقوله: "**أنتم أعلم بأمور دنياكم**" على حسب الرواية الأخرى ؟.

ولماذا " أيها البوطي " لم يبيّن لهم النبي ﷺ أن اللَّه يفعل عندها لا بها مع أن الوقت وقت بيان وإرشاد ؟

ولو قلنا بجواز تأخير البيان فمتى وأين بيّن ؟

أرايتم كيف أعطى النبي ﷺ لعوامل الوراثة تأثيرها ؟

وكيف وافق أهل المدينة على إعطاء التلقيح أثره في الإنتاج ؟

فهل جاء عن السلف خلاف ما قرره ابن تيمية ؟

وهل أوّل أحد منهم الآيات والأحاديث السابقة ؟

وعليه فابن تيمية كان أدق نقلًا وفهمًا واستنباطًا من غيره فيما قاله في هذه المسألة وهو قوله "وهؤلاء (أي القائلون برأي البوطي) خالفوا الكتاب والسنة وإجماع السلف "(١).

ولماذا تعجبت من هذا القول أيها الشيخ البوطي ؟

أليست هذه الحقيقة ؟ فالعجب من تعجُّبك !!

القضية - أيها القارئ - قضية حجة وبرهان، لا عصبية وعناد، وإظهار ابن تيمية بالمخطيء المتسرع المتناقض كما حرص على إظهاره البوطي !!.

---

(١) مجوع الفتاوى ٢٨٧/٩.

وقد أجاب "البوطي" عن الآيات التي تربط ما بين شيئين بقوله :

"ليس أكثر من تعبير عن الأمور التي رتبها اللَّه في الظهور بعضها على بعض حملًا للناس أن يتفاعلوا ويتعاملوا مع الكون والحياة على أساس هذا النظام والترتيب"[1].

قلت : كان عليك أولًا أن تقف حيث وقف النبي ﷺ حينما علم أن في التأبير خيرًا للزرّاع، ولم يفلسف الأمور كما فعلت.

ثانيًا : التفاعل يعني المشاركة بين الناس والكون.

فما قيمة هذه المفاعلة إذا كانت طبيعتنا وطبيعة الكون غير مؤثرة في إيجاد المفعولات، وإذا كانت العلاقة بين الأسباب والمسببات مجرد ربط لا تأثير له ؟!

ويا ليت الشيخ البوطي يعيد النظر في هذه المسألة، ويقرأ ما استدللنا به ويتأمَّله بتؤدة ودقة، وينظر في سيرة السلف علّه يصل إلى الحق الذي ضلّ عنه.

وقد حكم "البوطي" على "ابن تيمية" بعد أن عرض قوله في المسألة وفَهِمَ منه حسب رغيته بأنه (خرج عن روح المذهب الإسلامي)[2].

أرأيتم كيف يقوّلونه ما لم يقله لينالوا منه طعنًا وقذفًا، ثم ليصلوا إلى نسف الجماعة العريضة التي تحمل فكره ومنهجه ؟ ولكن هيهات هيهات.

ثم قف عند قول "البوطي" في عقيدة ابن تيمية (لا نحب أن نرتاب في عقيدته الإسلامية)[3]، إنه اللمز، ولكنه من طَرْفٍ خفيّ ؟!

---

(١) السلفية ص ١٨٧.
(٢) السلفية ص ١٧٤.
(٣) المرجع السابق ص ١٧٣.

إنها الحيلة التي يلجأ إليها كل مغلوب في الحجة والبرهان !!.

في حين يبرر "لابن عربي الأندلسي" وغيره ممن يقولون بوحدة الوجود قائلًا:

"يحتمل أن يكونوا بريئين من هذا المقال..

ويحتمل أن حالًا وجدانية اعترتهم فتاهوا عن الجادة، ونطقوا بما لا يعتقدون، وربما اعتقدوه ولكنهم عادوا عنه بعد ذلك"[(١)].

أرأيتم كيف يدافع عنه باحتمالات ساقطة لا قيمة لها عند التحقيق ؟!

في حين يقرأ لابن تيمية عبارات يفهمها وفق رغبته، لا حسب مدلولاتها اللغوية ليصل من ورائها إلى إخراجه عن روح المذهب الإسلامي.

أهذا هو الإنصاف مع الخصوم؟ وهذه هي التقوى؟ وهذا هو المنهج العلمي ؟!

وقد نقل "البوطي" عن "أبي حامد الغزالي" كلامًا بشأن الأسباب والمسببات فقال:

"إن الإمام الغزالي يرى في الأسباب تأثيرًا أودعه اللّه فيها يسلبه عنها عندما يشاء، ويرى أن هذا هو الحق".

ثم قال: "إلا أنه أبعد عن مسلك الجمهور وما اتفق عليه"[(٢)].

قلت: من يدّعي الإجماع على أن اللّه قد ربط بين الأسباب وبين أمور أخرى فظهر هذا الارتباط بمظهر السببية والتأثير، وإن لم تكن ثمة أي رابطة حتمية في الواقع، من يدعي ذلك فقد كذب، ومَنْ يسمي قانون السببية في الكون بقانون المقارنة المجردة فقد أخطأ.

---

(١) كبرى اليقينات الكونية هامش صفحة ١١٠.

(٢) كبرى اليقينات الكونية ص ٢٩٠.

فقد قال بخلافه "الغزالي، وابن رشد، وابن حزم، وابن تيمية وغيرهم" وهو قول السلف. وهذا ما أيده القرآن، وأيدته السنة، وإجماع السلف كما سبق.

يقول "ابن حزم" : "كفعل النار للإحراق بطبعها، وفعل الثلج التبريد بطبعه"[1].

وإن ما يدّعيه "البوطي" هنا ويرجحه لا يتفق مع صحيح المنقول، ولا صريح المعقول، ولا الحقائق العلمية الثابتة.

مناقشة "البوطي" في فهمه لعبارة ابن تيمية في هذه المسألة :

استنتج البوطي من عبارات ابن تيمية استنتاجًا فظيعًا ليس عليه أثارةٌ من علم فقال : "يصر (ابن تيمية) أن الأمر في حقيقته كما يقول الفلاسفة من أن هنالك أسبابًا كامنة في الأشياء تتمثل في القِوى التي أودعها اللَّه فيها فكانت مؤثرًا وعاملًا ذاتيًا في إيجاد النتائج والمسببات"[2].

قلت : على أي شيء اعتمدت في قولك عن ابن تيمية يجعل الأسباب عاملًا ذاتيًا في إيجاد النتائج ؟ فإن كنت باحثًا منصفًا تحسن الظن به كما ادعيت وقلت : "إذ مقتضى منهج النقد الإسلامي في هذه الحال حسن الظن بالباحث الذي لم يُعرف عنه سوى الخير"[3].

فإن كنتَ كذلك فهات لنا عبارته الصريحة في ذلك، وإلا كان قولك بخلاف فعلك !!

وغاية ما نقله عنه هو قوله : "فنعلم أن في النار قوة تقتضي التسخين وفي

---

(١) الفصل في الملل والنِحل ٣/٨٢.
(٢) السلفية ص ١٧٣.
(٣) السلفية هامش ص ١٥٨.

الماء قوة تقتضي التبريد"[1].

ثم عيّن المرجع من مجموع فتاوى ابن تيمية، وبالرجوع إلى ما حدّده لم أجد تلك العبارة، أفرأيتم الخداع والتضليل ؟! ولكني وجدت: "فالنار التي خلق اللَّه فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها"[2].

ونحن إذا سلمنا بصحة القول السابق إلى ابن تيمية، وأردنا أن نحمل الكلام على مطلق الظاهر نقول: إن ابن تيمية يقرر أن اللَّه أودع في الأشياء قِوى، ولكنه لم يوضح - كما في العبارة السابقة - أن هذه القِوى تحتاج إلى عونٍ من خالقها أم أنه مستغنية عنه ؟ هذا مع عدم تحسين الظن به.

فأنى للبوطي أن يفهم من العبارتين السابقتين أن هذه القوى مؤثر ذاتي في إيجاد النتائج ؟!

ويقول: "وبهذا يخرج ابن تيمية عن روح المذهب الإسلامي"[3].

فهل تأملتم كيفية استنباطاته وإطلاق الأحكام على عواهنها بلا تثبت ولا دراية ؟!

ما هكذا تورد الإبل أيها الدكتور الأصولي !.

فأنتم قدوة لجمعٍ من الناس فلا تضلوهم السبيل بافتراءاتكم وبغيكم !!.

ولقد عُلم في العقل والمنطق أن المخلوق لا يستغني عن خالقه البتة، فهو دائمًا بحاجة إلى مدد مستمر كما قرر ذلك ابن تيمية نفسه في مناسبات عدة، وعليه فما دامت القوى مودعة من قِبل اللَّه تعالى في الأشياء فهي غير مستغنية عنه تعالى أبدًا.

---

(١) السلفية ص ١٧٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١١٣/٣.

(٣) السلفية ص ١٧٤.

أضف إلى ذلك أننا إذا طبقنا القواعد الأصولية على عبارات ابن تيمية اقتضى ذلك حمل المطلق على المقيد.

فقوله: (إن في النار قوة تقتضي التسخين) على فرض صحة نسبتها إليه، يحمل على قوله (إنّ مَنْ جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك باللَّه، وأضاف فعله إلى غيره)[1] فيكون المعنى: إن في النار قوة تقتضي التسخين بفعل اللَّه، لا بفعل النار وأن من نسب ذلك إلى النار فقد أشرك. فإن من يقرأ لابن تيمية يدرك أنه أكبر من أن يقع في مثل هذا التناقض الفاضح.

هذا إذا لم نحسّن الظن به كما وعدنا البوطي، فقد قال في كتابه (ضوابط المصلحة): "ومعلوم من بديهيات الشريعة إن إساءة الظن بالمسلمين من المحرّمات التي صرّح القرآن بالتحذير منها، فكيف إذا كان ذلك في حق أئمة المسلمين وعلمائهم السالفين؟"[2].

ولكنني أقول وأنا مطمئن إن إساءة الظن بعلماء المسلمين حرام عند البوطي إذا كان في حق ما دون السلفيين، أما مع السلفيين فإنه يستبيح التدليس لتشويه صورتهم، هذا ما ظهر لي من خلال تعاملي مع كتابه المسمى "بالسلفية".

إقرأ معي هذه العبارات التي قالها البوطي في حق "ابن تيمية" باسم تحسين الظن:

"وبهذا يخرج ابن تيمية هنا عن روح المذهب الإسلامي"[3] وقد أثبتنا خطأ هذا الحكم الجائر.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/١١٢.

(٢) ضوابط المصلحة للبوطي ص ١٥٧.

(٣) السلفية ص ١٧٤.

"يكفّر خصومه لأدنى المواقف الاجتهادية"[١] سبق أن رددنا على هذه الفرية بأقوال ابن تيمية.

"ونحن لا نحب أن نطبق مقتضى كلام ابن تيمية هنا على انتصاره هو في مكان آخر لمذهب الفلاسفة بالقول بالقدم النوعي فنكفره بمقتضى حكمه هو"[٢] راجع القول بالقدم النوعي من هذا الفصل لترى كيف رددنا السهام على نحور أصحابها.

"إن هذا التحليل لهذا الاضطراب المتناقض.. أقرب ما ينسجم مع الدفاع عن عقيدته الإسلامية التي لا نحب أن نرتاب فيها"[٣] فقد أثبتنا بالحجة أنه ليس ثمة اضطراب، وإنما الاضطراب نشأ من فَهِم" البوطي" وسوء ظنه بالعلماء على نقيض ما ادعاه.

أرأيتم الطعن واللمز والغمز ؟!

أعرفتم كيف يشوّهون الصورة الجمالية لعلمائنا ؟!

أرأيتم التشكيك في عقيدة ابن تيمية ؟!

أأدركتم كيف يدسُّون السُّم في العسل باسم تحسين الظن ؟!

إنّ في الضمائر شيئًا سيئًا خفيًا !!!.

وكنت أتمنى عليه لو أسَّس بنيانه على أدلة وحقائق، لا على قراءة سطحية وأوهام سابقة في ذهنه لينهار به في مهاوي الردى.

ثم تأمل معي تلك الوداعة، وذاك الخلق الحسن في مناقشته لأبي حامد الغزالي في المسألة نفسها. فقد نقل عنه أنه يقول: "إن في الأشياء تأثيرًا

---

(١) السلفية ص ١٦٦.

(٢) السلفية ص ١٧٢.

(٣) السلفية ص ١٧٣.

أودعه اللَّه فيها "[١].

وهذا نفسه الذي نسبه البوطي لابن تيمية ولكنه افترى في زيادته بقوله : " فكانت مؤثرًا وعاملًا ذاتيًا في إيجاد النتائج "[٢].

فابن تيمية يلتقي مع الغزالي وجهًا لوجه.

ثم قال" البوطي " معلقًا على رأي الغزالي :

" ونحن نرى أن الخلاف ينتهي بعد مراحل يسيرة من النظر إلى الوفاق، فهو خلاف لفظي "[٣].

أرأيتم التناقض في نتائج البوطي ؟

ففي كتابه السلفية ينفي أي تأثير للأشياء ويعتبر الربط الظاهر بين الأشياء ونتائجها هو مجرد ربطٍ إلهي مجردٍ عن أي تأثير فهو مقارنة مجردة. فاللَّه سبحانه - كما يدّعي البوطي - ينزل المطر عند وجود السحاب لا من السحاب، ويخلق الأبصار عند وجود العين لا في العين، ويخلق الإنسان عند وجود التلقيح لا بمادة التلقيح وهكذا.

فهل هذا الفهم يتفق مع قول الغزالي: "إن اللَّه أودع في الأشياء تأثيرًا" ؟!

فالبوطي ينفي التأثير نفيًا كليًا، والغزالي يثبته، وبعد ذلك يقول البوطي " الخلاف لفظي ".

أرأيتم كيف يعامل اللَّه الناس بعدله. فقد حكم البوطي على ابن تيمية بالتناقض - وهو غير مصيب في ذلك - فمن أَوْلى بالتناقض أيها القوم ؟!

---

(١) كبرى اليقينات الكونية ص ٢٩٠.

(٢) السلفية ص ١٧٣.

(٣) كبرى اليقينات الكونية ص ٢٩٠.

فالخلاف مع الغزالي لفظي، ومع ابن تيمية خروج عن روح المذهب الإسلامي، مع أنّ كليْهما - أعني الغزالي وابن تيمية - تطابقا في القول وفي النتيجة !

أرأيتم كيف يتقن البوطي فنّ الغزل مع الأحباب، ويبرِّر لهم كما فعل مع ابن عربي الأندلسي، وكيف يفتري على العلماء السلفيين؟! إنها قاعدة تحسين الظن بالعلماء !!

فهل من الإنصاف في شيء هذا التباين في الأحكام؟ وهل يصح التفريق بين المتماثلين أيها الأصولي؟

وقد سبق أن قلتُ: إنّ أخطر ما يواجه الباحث أن ينظر في مسألةٍ ما وفي أعماق ذهنه ووجدانه فكرة معينة حولها يحاول حشد الأدلة والبراهين لتأييدها، وهذا ما فعله البوطي مع ابن تيمية في المسألتين اللتين ناقشه بهما. مع أن الحق أحق أن يُتبع، وأن الدنيا لا تغني عن الآخرة، وأنّ من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره.

ويا ليته اكتفى بذلك بل قرر أن ابن تيمية إنْ كان يرى في الآيات كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف - ٥٧] أن الباء في (به) تدل على السببية الحقيقية، فذلك كفر وشرك بالله عز وجل باتفاق الملّة، إذ المعنى عندئذ أن الله تعالى توسط لإنبات النبات بالماء وهذا يعني أن الله عاجز يقوى بغيره، وأنه ليس خالقًا لكل شيء[١].

مع أن البوطي نقل عن ابن تيمية أنه يقول (اتفقت الأُمة على أن الله خالق كل شيء)[٢].

---

(١) انظر السلفية ص ١٧٥.

(٢) السلفية ص١٦٤.

أرأيتم كيف يتخبطون في الظلمات؟ فتارة بالكذب، وتارة بلوازم قد تبرأ ابن تيمية منها،وتارة أخرى باستنتاجات تدل على قصور في الفهم وتسرّع في الحكم.

ووالله لولا العهد الذي قطعته على نفسي بأن أُرد كل ما اطلع عليه في حق ابن تيمية لأعرضت عن هذه السفاهة، لأنها لا تساوي الحبر الذي تُكتب به!!

فهل يحتاج ابن تيمية إلى أمثال البوطي ليذكّره بأن اللّه ليس بعاجز، وأنه تعالى مستغنٍ عما سواه؟ أم أنه يبتغي الطعن في عقيدته؟!

لقد اتهم البوطي الكثيرين ممن يقرؤون لابن تيمية بأنه يقرؤون بسطحية، ودون صبر أو استيعاب[1] أقول: إن هذا الوصف لهو ألصق بك فيما قررته في حقه.

ونحن إذا رغبنا في التوسع معك - بعد أن أثبتنا انسجام عبارات ابن تيمية بعضها مع بعض، وسلامة كلامه من التناقض - قلنا لك:

إن نسبة التناقض إليك لهي أليق بحالك بدليل أنك قلتَ في آخر كتابك "السلفية": "الباب الثالث: التمذهب بالسلفية بدعة"[2].

ثم انتهيت إلى أن: "صفوة القول أننا لا نريد من هؤلاء الإخوة (أي السلفيين) أن يتخلوا عن آرائهم الاجتهادية التي اقتنعوا بها"[3].

فكيف تستقيم شرعًا وعقلًا دعوتُك السلفيين إلى عدم التخلي عن آرائهم الاجتهادية والتي منها التمذهب بالسلفية مع قولك"التمذهب بالسلفية بدعة"؟!

---

(١) السلفية ص ١٦١.

(٢) السلفية ص ٢١٩.

(٣) السلفية ص ٢٥٨.

إما أنك تقر أهل البدع على بدعهم، وإما أنك متناقض مع نفسك، وكلاهما شرّ محض، فمن أولى أن يوصف كلامه بالاضطراب؟!

وأرى أن اللَّه قد عاملك بعدله ففضح ما مخبوء في نفسك على ابن تيمية، فعافاه مما افتريت به عليه، وأوقعك به وهو ما حرصت على أن توقع ابن تيمية فيه.

ونحن يحق لنا أن نسأل البوطي عما رجحه هنا:

هل لإرادة الكافر أيُّ تأثير في اختياره للكفر؟

فإن الجواب سيكون (ليس لها أي تأثير) على وفق ما ذهب إليه.

إذًا من الذي يختار للكافر ما دام ليس لإرادته قدرة على الاختيار؟

إن هذا يدخلنا في سفسطة تُفضي بنا إلى ضلال بعيد نحن في منأى عنه.

ويبقى ما قاله ابن تيمية هنا هو الحق من أن اللَّه أودع في الأشياء قِوى يفعل اللَّه بها بقدرته ومشيئته لا عندها، وهذا ما أيده القرآن، والسنة، وإجماع سلف الأُمة، وصريح العقل والحقائق العلمية الثابتة.

فكفوا أيها القوم عن تخريب عقائد الأجيال وعقولها، وتضليلها، واعطوا من أنفسكم القدوة الصالحة لها، ودوروا مع القرآن، والسنة، وإجماع الأُمة الثابت حيثما داروا.

الفرية السابعة والعشرون: قالوا: "إنه يحرص على تخطئة ابن حزم وبيان جهله".

هذا ما افتراه البوطي أيضًا في كتابه السلفية[1].

ويحسن بنا هنا أن نعرف "بابن حزم" فهو:

الإمام البحر ذو الفنون والمعارف، الفقيه الحافظ المتكلم الأديب

(١) السلفية ص ١٧٣.

الوزير الظاهري صاحب التصانيف أبو محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل، الأندلسي القرطبي مولى يزيد بن أبي سفيان. رأس في علوم الإسلام، متبحّر في النقل، فيه دين وخير، ومقاصده جميلة، وقد أثنى عليه الكبار توفي سنة ٤٥٦ هـ .

قال عنه "الذهبي" : (مهر في المنطق، وأجزاء الفلسفة فأثرت فيه تأثيرًا ليته سلم منه.. متبحر في النقل، عديم النظير على يُبْسٍ فيه، وفرطِ ظاهرية في الفروع)(١).

فماذا قال" ابن تيمية" فيه ؟

قال : "أبو محمد بن حزم فيما صنّفه من (الملل والنحل) (كتاب له) إنما يُستحمد بموافقة السنة والحديث..

وكذلك ما ذكره في باب الصفات فإنه يُستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظّم السلف، وأئمة الحديث.

أبو محمد بن جزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث، وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره...

له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام، ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح.

وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء"(٢).

---

(١) تهذيب سير أعلام النبلاء. رقم الترجمة ٤٢٠٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٤/١٨-٢٠.

فابن تيمية يعترف بموافقة ابن حزم للحديث والسنة.

وأن له من الدين والإيمان ما لا يدفعه إلا مكابر.

وأن له اطلاعًا واسعًا على أقوال الآخرين وأحوالهم ما لا يجتمع مثله لغيره.

وأن له مقدرة في التمييز بين الصحيح والضعيف من الأقوال.

وأنه يعظم دعائم الإسلام.

فهل بَعد هذا الضياء السافر، والإقرار الواضح من ابن تيمية في الثناء على ابن حزم يبقى لقول البوطي مكان؟.

وإذا كان ابن تيمية يحرص على بيان جهل ابن حزم كما زعم البوطي فكيف يعتمد ابن تيمية على تصحيح ابن حزم وتضعيفه للأحاديث؟

وكيف ينقل عنه كلامًا ويعتمد عليه، بل ويستدل به؟

وكيف يعتدُّ بنقل ابن حزم عن غيره، ويستند إليه ثم يقول: "ابن حزم من أخبر الناس بالمنقولات"[(١)]؟

وكيف يُقْرن قول ابن حزم بقول كبار الأئمة فيقول: "ذهب أبو حنيفة وابن حزم"[(٢)].

وقد أكثر من النقل عنه في كتابه "منهاج السنة"[(٣)].

فهل يبقى بعد ذلك أي أثر لصحة زعم البوطي من أن ابن تيمية (يحرص

---

(١) منهاج السنة ٥/٤٤٢-٤٤٣.

(٢) منهاج السنة ٨/٧٣.

(٣) انظر منهاج السنة ١/٤٩٣-٤٩٩، ٢/٢١٧-٢٢٠، ٤/١٨٢-٥٣٨، ٥/٨٧-٢٢٥-٢٠٢-٢٤٩، ٧/٣٥٤-٤٨١.

على تخطئة ابن حزم وبيان جهله، وأنه متسرّع في الأحكام)[١].

نعم إن ابن تيمية انتقد عدة مسائل ادعى ابن حزم عليها الإجماع في كتابه (مراتب الإجماع) ولكنّ الإجماع لم يصح فيها عند ابن تيمية، واستدل لقوله بأدلة وعَرَضَ له بأسلوب علمي منصف بعيدًا عن التجهيل والتضليل والتجريح !!.

وأخبرني أيها البوطي عمن يسلم من الزلات والهفوات، ومَنْ سلم من النقد ؟.

فما ثَمَّ معصوم إلا الرسول ﷺ.

ثم ألا يحق لنا أن نسألك ؟

كيف عرفت أن ابن تيمية أراد من خلال نظره وشعوره - كما قلت - أن يصل إلى تخطئة ابن حزم وبيان جهله ؟ هلا شققت عن قلبه ؟! أم اطلعت على ما يخفي في صدره ؟ وأين هذا من تحسين الظن به ؟! أعد النظر في مقولاتك في ابن تيمية، وحاسب نفسك قبل أن تحاسب !

الفرية الثامنة والعشرون: قالوا: "لم يجد ابن تيمية شيخًا يهذبه".

هذا ما افتراه "السبكي" على ابن تيمية كما في الرسائل السبكية".

هكذا يلقي الخصوم تُهمهم علّهم يبررون حقدهم ومعارضتهم.

والإنسان حينما يعجز عن مواجهة الحقائق فإنه يلجأ إلى الاستطالة في الأعراض - إلا من رحم ربك- يحاولون عبثًا في ذلك لإقناع الناس وإقناع غيرهم.

ونحن بالرجوع إلى سيرة ابن تيمية نجده قد سمع الحديث من أكثر من

---

(١) السلفية ص ١٧٢ - ١٧٣.

مئتي شيخ[(١)].

فهل يا تُرى لم يُسدِ واحد منهم له التوجيه والتربية والتهذيب، ولم يستطع هو أن يتأثر بأحد شيوخه على كثرتهم ؟ أو أن يؤثر به أحدهم تأثيرًا حسنًا ؟

فها هو الإمام المفتي أحمد بن نعمة المقدسي الشافعي المتوفى سنة ٦٩٤هـ كان يقول: "أن أذنت لابن تيمية بالإفتاء"[(٢)] فكيف يأذن لرجل بذلك إن لم يكن في نظره وشعوره على درجة متقدمة في العلم والخلق ؟

وها هو المسند المقرئ القاسم بن أبي بكر بن قاسم المتوفى سنة ٦٨٠هـ قد سمع منه ابن تيمية صحيح مسلم وتتلمذ عليه[(٣)]. فهل يصدق في واقع الأمر أن تلميذًا يسمع من شيخ صحيح مسلم على علو شأنه، وما يحويه من أبواب البر والأدب والرقائق، ولم يمكنه أن يهذبه، أو أن يترك فيه أثرًا طيبًا ينعكس خيرًا على خلقه وسلوكه ؟!

وها هو شيخ الحنابلة في زمانه يحيى بن أبي منصور بن الصيرفي المتوفى سنة ٦٧٨ هـ والذي تتلمذ عليه ابن تيمية[(٤)] لم يقدر على التأثير فيه إيجابًا مع طول الصحبة وكثرة الملازمة ؟!

أضف إلى ذلك والده الفقيه الحنبلي عبد الحليم المتوفى سنة ٦٨٢هـ والذي كان من كبار علماء المذهب في عصره.

فهل يقبل في منطق الأمور أن شابًا ينشأ في بيت علمٍ وتقوى ويتتلمذ

---

(١) العقود الدرية ص ١٩.

(٢) البداية والنهاية ١٣/٣٤١.

(٣) شذرات الذهب ٥/٣٦٧ - الدرر الكامنة ١/١٤٤.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٩٧ - مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/١٢٩.

على كبار علماء عصره، ويسمع من أكثر من مئتي شيخ يكبر من غير تهذيب ؟!

فإذا كانت الحال كذلك فالعيب في مشايخه لا فيه هو، ولكن الأمر غير ذلك تمامًا، فقد أجمع كل مَنْ ترجم له على زهده وورعه وكثرة عبادته وتواضعه.

أيصح مع هذا البيان كله أن يقال عن ابن تيمية لم يجد شيخًا يهذبه ؟!.

ثم أين ظهرت قلة تهذيبه ؟

أفي ورعه وعبادته، أم في عفوه عمن ظلمه ؟

أم في مخالفته لأئمة المذاهب في مسائل معدودة ؟ وهذا ما أرجحه.

أقول: فإن خالف جمعًا من العلماء، فإنه قد وافق آخرين منهم.

ثم ما هذا الانغلاق المذهبي، والتعصب الفكري، والتحجر العلمي ؟!

وهل يخفى ما في هذا من تضييق على عقول الأجيال، وحجرٍ عليهم ؟!

ألم ينه الشافعي تلميذه عن تقليده بقوله:

"لا تقلدني في كل ما أقول" ؟

ألم يقل أحمد لرجل "لا تقلدني، ولا تقلد مالكًا" ؟

ألم يقل مالك: كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذه الحجرة، وأشار إلى قبر النبي ﷺ.

أبعد هذا الإيضاح السافر يجوز لنا أن نقبل بمثل هذه المقولة الساقطة في حق ابن تيمية ؟!

ثم هل استطاع السبكي أن يهذب ولده عبد الوهاب ؟!

اقرؤوا الكتب التي ترجمت له وذكرت شيئًا من سيرته لتروا أثر التهذيب فيه !!

لقد صدق قول القائل فيهم "رمتني بدائها وانسلّت".

الفرية التاسعة والعشرون: "إن ابن تيمية ليس من أهل الاجتهاد".

هذه الفرية من مفردات "الحبشي"[١] لم أرها لأحد سواه، وقد رام من خلالها ردّ ما رجحه ابن تيمية من مسائل تخالفه فيما يقلد فيه غيره، ونفي الإثم عنه فيما أخطأ به وإثبات الأجر له لأن المجتهد إذا اجتهد فأخطأ فله أجر كما في الحديث الصحيح[٢].

والحبشي ليس من أهل الاجتهاد قطعًا، بل ولا تشتم منه رائحة ذلك، بل هو بعيد عنها بُعْد السماء عن الأرض، ولم يصف نفسه أو يصفه أحد بذلك حتى أن المعجبين به وبما ينقله عن الغير لم يشر أحد منهم إلى ذلك ولو بإشارة.

ورجل "كالحبشي" قد ثبت عندنا أنه من الحاقدين على ابن تيمية، وأنه من المفترين عليه أيضًا، ومن كان كذلك فقوله فيه مردود.

وقد روى أحمد وأبو داوود عن النبي قوله: لا تجوز شهادة ذي غِمر (أي حقد) على أخيه"[٣].

وروى الحاكم وغيره من حديث النبي: لا تجوز شهادة ذي الظِنّة (أي المتهم في دينه) ولا ذي الحِنَة"[٤] أي الحقد والعداوة.

وقد ذهبت جماهير الأُمة إلى أنه لا تقبل شهادة العدو على عدوه[٥].

---

(١) المقالات السُّنية ص ١٩١.

(٢) سبق وتخريجه.

(٣) بلوغ المرام برقم ١٣١٦.

(٤) رواه الحاكم، وقال على شرط مسلم، واقره الحافظ الذهبي، وصححه الحافظ السيوطي. وقال ابن حجر: في إسناده نظر "فيض القدير برقم ٩٧٥٣.

(٥) القوانين الفقهية لابن جُزي المالكي ص ٢٦٥.



وبناء على ما سبق فقولك إن ابن تيمية ليس من أهل الاجتهاد شهادة. وقد تيقنا عداوتك وحقدك عليه، ولذا فإن شهادتك فيه مردودة.

أضف إلى ذلك أنك لست أهلًا لأن تقرر أنه من أهل الاجتهاد أم لا.

وإليك ما قاله الأئمة الأعلام في اجتهاد ابن تيمية :

قال عنه الإمام الحافظ ابن عبد الهادي المتوفى سنة ٧٤٤ هـ:

" قامع المبتدعين وآخر المجتهدين "(١).

وقال الإمام الحافظ المؤرخ محمد بن أحمد الذهبي الشافعي المتوفى سنة ٧٤٨هـ:

" بل يقول الحق المر الذي أداه إليه اجتهاده وحدة ذهنه "(٢).

وقال عنه الشيخ الإمام المحدث محمد بن الواني المؤذن المتوفى سنة ٧٣٥هـ

" قامع البدعة، ناصر السنة بقية المجتهدين "(٣).

وقال عنه الشيخ العالم المحدث محمد بن طغريل الخوارزمي ابن الصيرفي المتوفى سنة ٧٣٧ هـ:

" .. لسان الشريعة، مجتهد العصر، وحيد الدهر.. "(٤).

وقال عنه العلامة المؤرخ خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ:

" الشيخ الإمام العالم المفسر الفقيه المجتهد.. "(٥).

---

(١) الرد الوافر ص ٦٥.
(٢) المرجع السابق ٧١.
(٣) الرد الوافر ٧٥.
(٤) الرد الوافر ص ٩٢.
(٥) الوافي بالوفيات ١٥/٧.

الحافظ الفقيه المؤرخ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ قال عنه:

"إن أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه"(١).

الشيخ الإمام الفقيه محمد بن علي الداوودي المتوفى سنة ٩٤٥ هـ قال عنه:

"الإمام العلامة الفقيه المجتهد.."(٢).

الإمام العلامة محمد بن علي الأنصاري الشافعي ابن الزملكاني المتوفى سنة ٧٢٧ هـ قال عنه:

"اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها".

وقال أيضًا: "الحافظ المجتهد الزاهد.."(٣).

الشيخ العالم الفقيه أحمد بن إبراهيم البقاعي ثم الدمشقي الشافعي قال عنه:

".. أحد الأئمة الأعلام، فريد دهره، ومجتهد عصره.."(٤).

الإمام العلامة الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ قال عنه:

"الإمام الفقيه المجتهد ."(٥).

الإمام العلامة عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ قال فيه:

---

(١) الرد الوافر ص ٢٤٨.
(٢) طبقات المفسرين ٤٦/١.
(٣) الرد الوافر ص ١٠٩.
(٤) الرد الوافر ص ١٢٨.
(٥) ذيل طبقات الحنابلة ٣٨٧/٤.

".. الشيخ الإمام العالم بقية العلماء المجتهدين.."[١].

الشيخ الإمام العلامة علي بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي المتوفى سنة ٨٠٣ هـ قال عنه: ".. الحافظ المجتهد الزاهد.."[٢].

الشيخ العالم الفقيه المحدث عمر بن علي البغدادي البزار المتوفى سنة ٧٤٩ هـ قال عنه: "اتفق كل ذي عقل سليم أنه (أي ابن تيمية) ممن عنى نبينا ﷺ بقوله: **« إن اللّه يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها »**"[٣][٤].

الشيخ الصالح العالم عمر بن إلياس المراغي المتوفى سنة ٧٣٢ هـ سئل عن ابن تيمية فقال:

"هو عندي رجل كبير القدر عالم مجتهد..."[٥].

الشيخ الإمام الحافظ الثقة القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الدمشقي المتوفى سنة ٧٣٨ هـ قال عنه:

"وبلغ رتبة الاجتهاد واجتمعت فيه شروط المجتهدين"[٦].

الإمام العلامة عبد الرحمن بن علي التفهني ثم القاهري الحنفي المتوفى سنة ٨٣٥ هـ قال عنه: "وإنما قام عليه بعض العلماء في مسألتين: الزيارة، والطلاق. والشيخ كان يتكلم في المسألتين بطريق الاجتهاد.. وإن المجتهد

---

(١) الرد الوافر ص ١٩٤.

(٢) الرد الوافر ص ١٩٩.

(٣) رواه أبو داوود والحاكم وغيرهما وقال الزين العراقي وغيره: سند صحيح، ورمز السيوطي لصحته فيض القدير برقم ١٨٤٥.

(٤) الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٠-٢١.

(٥) الرد الوافر ص ٢١٦.

(٦) الرد الوافر ص ٢١٨.

تارة يخطئ وتارة يصيب، وهو مثاب على اجتهاده وإن كان مخطئًا".

وقال قبل ذلك عن تكفير ابن العلاء البخاري لابن تيمية:

"فنعوذ بالله من هذه النزعة الشيطانية المفظعة القبيحة، مع أنه لم ينقل عن ابن تيمية كلام يقتضي كفرًا ولا فسقًا، ولا ما يشينه في دينه"(١).

لقد قفز الحبشي فوق هذا الجم الغفير من الأئمة الأعلام ليشهد زورًا أن ابن تيمية مقطوع بكفره، وهو بذلك قد خدع نفسه وأتباعه، وطعن بمن سبقه من العلماء والفقهاء والحفاظ والمحدثين ممن أثنوا على ابن تيمية كما ستجده في الفصل الرابع من هذا البحث فراجعه، فهل يبقى "الحبشي" مع هذا الافتراء قدوة المحققين، وعمدة المدققين كما هو موصوف به في أول كتابه "المقالات السُّنية" ؟!!.

الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي الشافعي المتوفى سنة ٩١١هـ قال فيه:

".. الحافظ الناقد الفقيه المجتهد.."(٢).

الشيخ القاضي محمود بن محمد العدوي المتوفى سنة ١٠٣٢ هـ قال عنه:

".. الأصولي المفسر المجتهد.."(٣).

الفقيه الحنبلي المؤرخ عبد الحي بن العماد قال فيه:

".. المجتهد المطلق"(٤).

---

(١) الرد الوافر ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) طبقات الحافظ للسيوطي ص ٥٠٦.

(٣) كتاب الزيارات ص ٩٤.

(٤) شذرات الذهب ٦/٨٠.

الفقيه المجتهد المحدث محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ قال فيه : "إمام الأئمة، المجتهد المطلق.."[١].

الإمام المحدث الفقيه الحنبلي مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣هـ قال فيه : ".. الحجة العلم المجتهد.."[٢].

الحافظ الفقيه تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ: فقد أقر بأن ابن تيمية من أهل الاجتهاد بقوله فيه : "وفرط ذكائه واجتهاده".

هذا جزء من رسالة كتبها السبكي للذهبي في حق ابن تيمية، ذكر هذه الرسالة : ابن رجب في طبقاته، وابن حجر في الدرر، وابن العماد في شذراته، وابن ناصر الدين في الرد الوافر.

هؤلاء الأئمة الذين ذكرتهم قد صرحوا بأن ابن تيمية كان مجتهدًا، وقد أعرضت عن الكثيرين خشية الإطالة، أضف إلى ذلك من قال فيه من الأئمة :

"أنه صار إمامًا في التفسير، وعلوم القرآن، والحديث، عارفًا بالفقه، واختلاف العلماء، بارعًا في الأصلين، والنحو، وما يتعلق به واللغة والمنطق"

أليست هذه هي شروط الاجتهاد ؟ بلى. وإن لم يصرحوا بأنه مجتهد.

فما هو موقف "الحبشي" يا ترى بعد هذا العرض لأقوال علماء وأئمة ؟

وبذلك تعرف قيمة قوله : "إن ابن تيمية ليس من أهل الاجتهاد" !!

وبهذا ينتهي الفصل الثاني بحمد اللّٰه وتوفيقه.

---

(١) البدر الطالع ٦٤/١.

(٢) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية ص ٨٧.





الفصل الثالث
مناقشة شبهات






الفصل الثالث

مناقشة شبهات

تمهيد:

لقد خصص هذا الفصل لأقوال وآراء أبداها "ابن تيمية" وأثار خصومُه من خلالها اللّغَط، والكلام المضطرب والمختلط حولها، غير أنهم لم يتأملوها ويفهموا مدلولاتها، إما عن تعمد وخبث طوية، وإما عن جهل، وكلاهما شرٌّ مرٌّ، وإما عن تقليد محض وهذا مذموم هنا، لأنهم آثروا تقليد القادحين، مع عدم الإطلاع على أقوال "ابن تيمية" من خلال مصنفاته المتوفرة في أغلب المكتبات.

فإني والحالة هكذا - أجلّي موقف "ابن تيمية" من تلك المسائل، وأبيّن مراده بعد نظر في عباراته ومصطلحاته التي صرّح بما يبتغيه منها؛ علّني أنصف الرجل، وأقول فيه كلمة حق في نهاية هذه الرحلة العلمية.

فدع عنك التهويل، والتعصب لنصرة المذهب، وحماية الجاهلية.

ولتكن الحكمة هي ضالتك، والتثبت هو ديْدنك. وإلا فالتسرع نار محرقة تبدأ بصاحبها، وتنتهي به، فإنّ مَنْ ثبت إيمانه بيقين لا يزول عنه إلا بيقين، فاليقين لا يزول بالظن والشك والتهمة.

فافهم مصطلحات الرجل وعباراته، ومراده ثم احكم وإلا كنت من قضاة أهل النار الذين لم يعرفوا الحق، ويقضون للناس على جهل، أو يعرفون الحق، ولم يقضوا به - كما في الحديث-[1].

وهنا أود أن أذكر حادثة تؤكد ما أقوله وهي:

---

(١) رواه الأربعة وصححه الحاكم سبل السلام ١٤٥٦/٤

أنني قد اجتمعت مع أحد الناقمين على "ابن تيمية" وسألته عن سبب تشنيعهم عليه فقال: "إن السبكي" نسب إليه أنه يقول" بقيام الحوادث في ذات اللَّه"

وأخذ ينشد شعرًا "للسبكي" حول هذا، وأنا منصت إليه، ثم سألته بهدوء تام: ما معنى "قيام الحوادث في ذات اللَّه" ؟ فلم يجب ألبته، بل قال: اشرحها أنت.

قلت له: أنت الذي تنسب، ولست أنا فعرفه.

فواللَّه لم يستطع !!

أرأيت التهور، وتقليد المشايخ من غير تدبر أو معرفة ؟!

فيا قوم كفوا عن هذا، واستخدموا عقولكم، وحواسكم، ووسائل المعرفة عندكم فاللَّه - سبحانه - عن هذا سائلكم.

وإليك هذه الأقوال والتي رتبتها على شكل مسائل:

المسألة الأولى:

قالوا إن "ابن تيمية" يثبت الجهة للَّه تعالى، ويقول إنه سبحانه متحيز في جهة معينة.

وما دمنا في صدر إيضاح أقواله، وإبانتها فلا يسعنا إلا أن ننقل من أقواله لنبين مراده فيقول:

"لا نتوجه إلى اللَّه إلا إلى العلو"(١).

وقال: "وكان المفهوم من قوله أنه (سبحانه في السماء) أنه في العلو، وأنه فوق كل شيء"(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى ٥٨١/٦.

(٢) التدمرية ص ٥٥.

ثم نفى توهم المتوهمين بقوله:

" من توهم أن كون اللَّه في السماء بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه فهو كاذب إن نقله عن غيره، ضال إن اعتقده في ربه، وما سمعنا أحدًا يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحدًا نقله عن واحد"(١).

وعلى هذا التأسيس قال: "ليس في شيء من كلامي قط إثبات الجهة، والتحيز للَّه مطلقًا"(٢).

فابن تيمية ينفي الجهة عن اللَّه تعالى إن كانت أمرًا موجودًا تحيط بالخالق، أو يفتقر إليها، لأن كل موجود سوى اللَّه فهو مخلوق، واللَّه سبحانه خالق كل شيء، وكل ما سواه فهو فقير إليه، وهو غني عما سواه. ويقرر "أن اللَّه سبحانه فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه"(٣) ويقول عن هذا "وهذا صحيح سواء عُبِّر عنه بلفظ الجهة، أو بغير لفظ الجهة"(٤).

فهل في هذا التبيان عدم انسجام وتناسق كما ادعى "محمد عويس" في كتابه "ابن تيمية ليس سلفيا" ؟(٥).

وما ذهب إليه "ابن تيمية" موافق لما في العقيدة الطحاوية(٦): "ولا تحويه تعالى الجهات الست"(٧).

---

(١) تلبيس الجهمية ٥٥٩/١.
(٢) الفتاوى الكبرى ٣١/٥.
(٣) مجموع الفتاوى ٦٦٣/٧ - و١٠١/١٦.
(٤) المرجع السابق نفسه.
(٥) ص ٩٩.
(٦) نسبة إلى العقيدة التي وضعها الإمام المجتهد أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المصري الحنفي المتوفى سنة ٣٢١هـ الجواهر المضيّة ٢٧١/١.
(٧) انظر شرح العقيدة لابن أبي العز الحنفي ص ١٨٩.

بل يمكننا أن نقول - ونحن مطمئنون - بأن ما اعتقده ابن تيمية هنا هو مذهب السلف قاطبة. وإليك هذه النقول من أقوالهم:

نقل "ابن قدامة المقدسي الحنبلي المجتهد المتوفى سنة ٦٢٠ هـ" عن الإمام "مالك" قوله: الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو منه شيء"[١] ونقلها "ابن عبد البر" عنه في "التمهيد"[٢]. وهذا يرد كل ما نقل عنه بخلافه[٣] وقد روى في موطئه حديث الجارية ونقل "ابن قدامة" أيضًا عن "الإمام أحمد" قوله: "الله عز وجل فوق السماء السابعة على عرشه"[٤].

وروى "الإمام البخاري" في كتابه خلق أفعال العباد عن ابن المبارك "[٥] قوله لما سئل: كيف تعرف ربنا؟

قال: فوق سمواته على عرشه"[٦].

وفي "الفقه الأكبر" وشروحه عن أبي حنيفة:

"من قال لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض فقد كفر" ونقلها بنصها "الذهبي" عنه في كتابه "العرش"[٧]. ونقل "البيهقي" عن "أبي حنيفة" أيضًا من قوله: "الله تبارك وتعالى في السماء دون الأرض"[٨]..

وسئل عمن قال: أقول على العرش استوى، ولكن قال: لا يُدرى

---

(١) صفة العلو، للإمام ابن قدامة ص ١٦٦.

(٢) ١٣٨/٧.

(٣) قارن بما نقله الكوثري عنه في المقالات ص٣٢٢.

(٤) صفة العلو لابن قدامة ص ١٦٧.

(٥) هو عبد الله بن مبارك الحنظلي، أحد الأئمة الأعلام في التفسير والحديث والفقه، المتوفى سنة ١٨١ هـ طبقات المفسرين للداوودي ٢٥٠/١.

(٦) خلق أفعال العباد ص ٨ - وانظر صفة العلو ص ١٧١.

(٧) رقم الفقرة ١٥٣.

(٨) الأسماء والصفات ص ٥٣٩.

العرش في السماء، أم في الأرض، قال "أبو حنيفة" : إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر "[١].

فما هو موقف الحنفية الماتريدية من هذه النصوص عن الإمام أبي حنيفة ؟ وقد اعتبر أن كل من أنكر أن اللّٰه في السماء فهو كافر. فماذا تقولون أيها المقلدة ؟

بل ذهب " ابن عبد البر " إلى أبعد من ذلك بكثير، فقد نقل الإجماع على أن اللّٰه عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سماوات، أثناء شرحه لحديث نزول الرب سبحانه إلى السماء الدنيا[٢].

ثم ترى " الكوثري " ومن تابعه في الافتراء على الأئمة يقول:

" إن القول بإثبات الجهة له تعالى كفر عند الأئمة الأربعة "[٣]، ثم فسر " الكوثري " الجهة بقوله:

" وفي الختام أقول: إن الأئمة المتبوعين من أبعد الناس عن القول بأن اللّٰه في السماء "[٤].

وهاأنذا أطالب " الكوثري " ومن معه بإيراد نصوص الأئمة الذين ينفون أن اللّٰه في السماء.

وهذا " الإمام القرطبي " يقول في تفسيره: " وقد كان السلف الأول - رضي اللّٰه عنهم - لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بها بذلك (أي بنفيها) بل نطقوا هم والكافة بإثباتها للّٰه تعالى كما نطق كتابه، وأخبرت رسله، ولم

---

(١) انظر شرح السمرقندي للفقه الأكبر ص٢٥- وشرح الطحاوية لابن أبي العز ص٢٢٥ - والعلو للذهبي ص ١٠١.

(٢) التمهيد ١٤٩/٧.

(٣) مقالات الكوثري ص٣٢١ - وتعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقي ص ٥١٧.

(٤) المقالات ص ٣٦٢.

ينكر أحد من السلف الصالح أنه سبحانه استوى على عرشه حقيقة "[(١)].

تأمل قوله: "بل نطقوا هم الكافة" أي أن في المسألة إجماعًا أغمض "الكوثري" عينيه عنه، بل وادعى نقيضه ليضلل الناس، ويردهم إلى معتقده الفاسد.

بل إنه ينحى منحى خطيرًا جدًا في التدليس، فيقول عما نقلناه عن "القرطبي" ما نصه:

"أن لفظ الجهة في تفسير القرطبي سبق قلم"[(٢)] أرأيت الكبر والإعراض عن الحق ؟!.

فهذا "ابن عبد البر" في التمهيد، والفقيه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١ هـ في كتابه "اعتقاد أئمة أهل الحديث، والبيهقي في الأسماء والصفات، والصابوني الحافظ المفسر المتوفى سنة ٤٤٩ هـ في "عقيدة السلف" وابن قدامة في صفة العلو، والذهبي في كتابيْه "العلو" و"العرش" وغيرهم قد نقلوا عن السلف والأئمة أن اللَّه على العرش، وأن العرش فوق السماوات، وهؤلاء بلا خلاف أكثر علمًا، وأدق نقلًا وقولًا، وأصدق لهجة، وأخبر في السنن والآثار، وأقوال أهل العلم من "الكوثري" ومتابعيه.

وماذا يفعل المفترون في النصوص القرآنية المصرحة في كون اللَّه في السماء ؟

كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك - ١٦]

وقوله: ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران - ٥٥]

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، المجلد الرابع - ١٤٠/٧.

(٢) مقالاته ص ٣٢٢- ٣٢٣-.

تأمل قوله تعالى "إليّ" والإجماع منعقد على أن عيسى عليه السلام رفع إلى السماء ومع أن الأصل في الكلام الحقيقة على ما هو مقرر في الأصول.

وماذا يفعلون فيما رواه مسلم وغيره من أن النبي - ﷺ - سأل جارية بقوله: **أين اللّه ؟** قالت: في السماء، فقال لمولاها: "**اعتقها فإنها مؤمنة**".

وهذا الحديث رواه مسلم[١]، ومالك[٢]، وابن أبي عاصم[٣]، وأحمد[٤]، والبيهقي[٥]، واللالكائي[٦]، وأبو داود[٧]، والنسائي[٨]، وابن خزيمة[٩].

فلو لم يكن اللّه سبحانه في السماء لأنكر عليها رسول اللّه قولها، ولعلّمها وصحح لها ! ولكن "الكوثري" كعادته، فحينما أدرك أن الحديث ينسف فكرته فقد ادعى زورًا أن في سنده ومتنه اضطرابًا، بمعنى أنه يُروى على أوجه مختلفة متقاربة، ولا مرجّح فيها[١٠].

وفي الحقيقة وواقع الأمر أن هذا الزعم محض افتراء، فقد رواه مَنْ ذكرنا قريبًا، وإنما قد جاء الحديث برواية ثانية[١١] وفيها من قول النبي - ﷺ -

---

(١) في كتاب المساجد باب تحريم الكلام في الصلاة ٢/٧٠.
(٢) شرح الزرقاني على الموطأ ٤/ ١٠٦.
(٣) في كتاب السنة برقم ٤٨٩.
(٤) ٥/٤٤٨.
(٥) الأسماء والصفات ٥٣٢ - السنن الكبرى ٧/٣٨٨.
(٦) في شرح أصول الاعتقاد انظر مختصره برقم ١٨٢.
(٧) برقم ٩٣٠.
(٨) ٣/١٤ - السنن.
(٩) في كتاب التوحيد ص١٢١.
(١٠) من تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي هامش ٥٣٣، وتابعه الحبشي في صريح البيان ص ٥٨.
(١١) انظر تدريب الراوي ص ١٠٣.

للجارية: "**أتشهدين أن لا إله إلا الله**" بدل "أين الله". ولكن السند فيه إرسال. والحديث المرسل ضعيف عند جماهير المحدثين، والشافعي، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول كما قال "النووي" وقد ذهب الحافظ "ابن خزيمة" إلى أن الروايتين حديثان مختلفان، وليستا حديثًا واحدًا[(١)].

وجاء برواية أخرى عند "البيهقي"[(٢)]، والطبراني "بصيغة "**مَنْ ربك**" ولكن "الهيثمي" قال عنها: "رواه الطبراني وفيه مَنْ لم أعرفهم"[(٣)] أي أن في السند مجاهيل، وعليه فالرواية ضعيفة مردودة.

فهل يجوز بعد هذا العرض أن نترك ما رواه الثقات عن "معاوية بن الحكم" لروايات أخرى جاءت بأسانيد مجروحة ؟!

ثم إن الحديث لا يوصف بالاضطراب إذا ترجّحت إحدى الروايات وليس له حكم اضطراب أيضا كما قال "ابن الصلاح" و غيره[(٤)].

فمن وصفه بالاضطراب فقد جانب الصواب وخدع نفسه وغيره.

وقد وَهِمَ "البيهقي" حينما قال عن حديث الجارية - وهو حديث طويل - "وهذا صحيح قد أخرجه مسلم - دون قصة الجارية"[(٥)].

قلت: وَهِمَ لأن الحديث بطوله وتمامه في صحيح مسلم.

ثم يأتي "الكوثري" ليتحفنا كدأبه بتضليلاته ! فقال: "لعلها زيدت إتمامًا للحديث"[(٦)].

---

(١) كتاب التوحيد ص ٢٥.

(٢) السنن الكبرى ٣٨٨/٧.

(٣) مجمع الزوائد ٢٤٥/٤.

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٥٥.

(٥) الأسماء والصفات ص ٥٣٣.

(٦) تعليقه على الأسماء والصفات ص ٥٣٣.

أرأيت هذه الجرأة على كبار الحفاظ ؟ فمن يجرؤ على الزيادة ؟ وأين أقوال جهابذة هذا الفن، وإنكارهم لهذه الزيادة إن كانت ؟

فهؤلاء شراح "صحيح مسلم" لم يشر واحد منهم إلى ذلك ألبتة، ولا إلى اضطراب، ولا إلى زيادة. بل أعتبر "النووي" أن حديث الجارية من أحاديث الصفات".

ثم يطل "الحبشي" بقلمه علينا ليقول: فرواية مالك (التي جاء فيها أتشهدين) هي الصحيحة، لأنها توافق الأصول" مع العلم بأن الرواية مرسلة ضعيفة.

واعتبر رواية (أين اللّه) مخالفة للأصول، لأن من أصول الشريعة أن الشخص لا يحكم له بقول (اللّه في السماء) بالإسلام كما يدّعي.

ونحن نرد عليه بقول" الحافظ أبي العباس القرطبي" المتوفى سنة ٦٥٦ هـ من شرحه لتلخيص مسلم فقال على الحديث:

" هذا السؤال من النبي تنَزل مع الجارية على قدر فهمها، إذ أراد أن يُظهر منها ما يدل على أنها ليست ممن يعبد الأصنام، ولا الحجارة في الأرض".

ثم قال: "وفي هذا الحديث (أين اللّه) أبواب من الفقه لا تخفى على متأمل فَطِن ومن أهمها: أنه لا يشترط في الدخول في الإيمان التلفظ بألفاظ مخصوصة، كالشهادتين، بل يكفي كل لفظ يدل على صحة الدخول في الدين، وأنه يكتفى بالاعتقاد الصحيح"[1].

فأين أصول" الحبشي" في هذا النص ؟!

ويؤيد قول "أبي العباس القرطبي" ما رواه البخاري" في باب

---

(١) المفهم ١٤٢/٢-١٤٥.

المغازي[١]، أن النبي ﷺ أرسل خالدًا إلى بني جذيمة ليدعوهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فجعلوا يقولون صبأنا - أي خرجنا من ديننا - فجعل خالد يقتلهم ظنًا منه أنهم لم يسلموا، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «**اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد**»، ثم بعث عليًا فوداهم - أي دفع لهم الدية - لأنهم قد حكم لهم النبي بالإسلام.

فهل من أصول "الحبشي" أن الشخص يحكم له بالإسلام بقوله صبأت كما في الحديث؟!

وأنت ترى أن "الحبشي" لما أراد تقوية موقفه لرده لحديث مسلم ادعى أنه يخالف أصول الشريعة. فيا تُرى مَن قرر هذه الأصول؟ وما مستندها؟ إنه التضليل!!

ولم يكتف "الحبشي" بذلك بل قال عن صحيح مسلم ما يُدمي القلب، ويطعن بأقوال الأئمة، وهو قوله: (فإن قيل: كيف تكون رواية (أين الله) فقالت في السماء... مردودة، مع رواية مسلم لها، وكل ما رواه مسلم موسوم بالصحة؟ فأجاب: إن عددًا من أحاديث مسلم ردها علماء الحديث)[٢].

قلت: لم أعرف مدلسًا ولا مموهًا أحذق من "الحبشي" إلا "الكوثري" فهما حينما يقرران الأحكام، ويجمعان لها كل غثٍ وسمين، ثم يفاجآن بحديث صريح صحيح ينسف ما قد بنياه وأسساه، فإنك ترى حينئذ الخلط، والتضليل، والخبط، والتدليس!! ولا عجب فطريقة المتكلمين تتعلق بالمغالطة، والتدافع، وإسكات الخصم بما اتفق، فهم أهل سفسطة حقيقة.

---

(١) صحيح البخاري ١٠٧/٥.

(٢) صريح البيان للحبشي ص ٥٨ وما بعدها.

وإليك ما قاله أئمة هذا الشأن بهذا الأمر المفترى:

قال "النووي" : وقد عاب عائبون مسلمًا بروايته عن جماعة من الضعفاء، والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك، بل جوابه من أوجه ذكرها الشيخ "الإمام أبو عمرو بن الصلاح"[(١)].

تأمل قوله: "عاب عائبون".

وقوله: ولا عيب عليه في ذلك" !

وقال "أبو العباس القرطبي" في مقدمة "المُفهم" ما يلي: "لكنها نادرة قليلة ' وليس فيها حديث متفق على تركه، ولا إسناد مجمع على ضعفه"[(٢)].

وقال "مسلم" نفسه: "ولقد عرضت كتابي هذا على "أبي زرعة"[(٣)] فكل ما أشار إلى أن له عِلةً تركته، وما قال هو صحيح ليس له علة أخرجته"[(٤)].

وقال "صديق حسن خان القنوجي" في شرحه "لمسلم" والمسمى "بالسراج الوهاج" :

"الاحتجاج بأحاديث مسلم في صحيحه لا تحتاج إلى النظر في رجال إسنادها لعلو محلها في الصحة"[(٥)].

أرأيت بعد هذه النقول هل صح ادعاء "الحبشي" ؟

---

(١) انظر مقدمة شرح النووي لمسلم ١/٢٤.

(٢) مقدمة المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١/٢٧.

(٣) هو الإمام، سيد الحفاظ عبيد اللّٰه بن عبد الكريم الرازي، محدث الري، المتوفى سنة ٢٦٤هـ تهذيب سير أعلام النبلاء برقم ٢٢٨٧.

(٤) مقدمة المفهم ١/١٠١.

(٥) مقدمة شرحه ١/ ١٩.

وهل ما أنتقده النذر اليسير من علماء الحديث على "مسلم" والذي رده كبار الأئمة يدخل تحته حديث "أين الله" ؟ لم يقل أحد بذلك على الإطلاق فيما أعلم.

فهل ثبت لديك بعد هذا العرض قدرة "الحبشي" الفائقة على الخداع والتمويه ؟! وهو الموسوم على ظهر غلاف كتابه "المقالات السنية" بالفقيه المحدث !

ثم يأتي "الكوثري" ليتابع ادعاءاته المفضوحة فيقول:

(إن "أين الله" لم يكن لفظ الرسول - ﷺ - وإنما كان بالإشارة)[1].

نرد عليه فنقول:

١) لم يبين لنا مستنده العلمي لهذا النفي.

٢) لم يوضح لنا كيف تمَّ السؤال للجارية عبر الإشارة، وفهِمَتْه، ثم أجابته.

وإذا سلمنا جدلًا بفهم "الكوثري" وتحليلاته، فلماذا لم ينكر النبي - ﷺ - قولها: "في السماء" ولماذا لم يبين لنا - وهذا وقت بيان - أن معنى "أنَّ الله في السماء" هو بمعنى التعالي والسمو ؟

"والكوثري" هنا تخبطه، وتردده واضح، فتارة يرد الحديث لاضطرابه، وتارة يقول: إن لفظ "أين الله" لم يكن من قول النبي، كل ذلك يعطيك إشارة ساطعة على أن القوم على غير هدى فيما يقولونه !.

ومن قبله "ابن حجر الهيتمي" يفتري على الأئمة ويقول:

"أجمع المسلمون على استحالة إرادة الحقيقة فيما ورد من ظواهر الآي، والأخبار مما يوهم أن الله في السماء".

(١) انظر تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي هامش ص ٥٣٢.

ثم ضعّف قول السلف: يجب الإيمان بها كما وردت" وقال:

"ضِعْفُ هذا القول بما مر من الإجماع"[(١)].

قلنا له متسائلين: أين هم المجمعون على ذلك؟ سمهم لنا.

وكيف - يجمع المتأخرون - إنْ صحّ زعمه -على أمر أُجمع على خلافه قبلهم؟!

وأنى لهم أن ينقضوه، وهو من مسائل العقيدة والإيمان.

ولكنني على يقين أنّ الفِكر الذي نشأ عليه "ابن حجر الهيتمي" قد غطى على عقله وقلبه، فأخذ يشحذ قواه ويستنفرها لنصرته. فلم يجد قولا لإمام من الأئمة المتبوعين، ولا لصحابي، ولا لتابعي يقوّي به رأيه، فذهب إلى إدعاء الإجماع. وما أسهل ذلك عند فقدان ما يؤيد به مذهبه!!

ألا يكفي ما نقلته عن "ابن عبد البر" و"القرطبي" من أن السلف قد أجمعوا على أن اللّه في السماء؟.

وقد روى "البيهقي" عن الإمام "الأوزاعي" المتوفى سنة ١٥٧ هـ بالسند المتصل قوله:

كنا - والتابعون متوافرون - نقول: "إن اللّه فوق عرشه"[(٢)].

وهذا الإمام أبو إسماعيل الصابوني يقول:

"ويعتقد أهل الحديث، ويشهدون أن اللّه سبحانه وتعالى فوق سبع سموات على عرشه"[(٣)].

وهذا "الرازي" إمام المتكلمين لما نفى أن يكون اللّه في السماء،

---

(١) الفتاوى الحديثية ص ١١٠.

(٢) الأسماء والصفات ص ٥١٥.

(٣) عقيدة السلف ص ٣٢.

وعارضته الأدلة النقلية قال:

"إما أن يفوض علمها إلى الله تعالى على ما هو مذهب السلف، (قلت: ليس التفويض من مذهب السلف، وإنما مذهبهم هو الإيمان بها كما وردت في الكتاب والسنة). وإما أن يشتغل بتأويلها على ما هو قول أكثر المتكلمين "(١).

تأمل قول "الرازي" إما أن يفّوض علمها إلى اللَّه تعالى، وأما أن يشتغل بتأويلها. فأين الإجماع المدعى؟ وهذا الزركشي قد نقل عن الشافعي قوله" وكلام رسول اللَّه على ظاهره حتى تأتي الدلالة من الرسول أو اجماع المسلمين على أنه باطن دون ظاهر(٢)..

وماذا يقول مَنْ ادعى الإجماع فيما رواه" مسلم "عن الصحابي" أبي ذر الغفاري "أنه سأل النبي - ﷺ - لما عاد من رحلة الإسراء والمعراج: هل رأيت ربك؟

فأجابه بقوله: **نور أنّى أراه**(٣).

فلو لم يكن وجوده سبحانه بأنه في السماء مستقرًا في أذهان الصحابة وقلوبهم، لما سألوا النبي - ﷺ - بعد عودته من السموات العلا عن ذلك.

ولو كان الأمر كما يقول "ابن حجر الهيتمي والكوثري، والحبشي "ومَنْ يتابعهم لأنكر النبي - ﷺ - على سؤال "أبي ذر" بعد عودته، ولصحح له معتقده، فالقضية خطيرة.

كل ذلك يؤكد موقف "ابن تيمية" وأنه هو الحق، وأن مَنْ يخالف في

---

(١) المحصل ص ٣٦٥.

(٢) انظر الرسالة للشافعي فقرة ٨٨٢ وتشنيف المسامع ١/٣٢٥.

(٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان ١/٢٩١.

ذلك فهو مبتدع ليس له إمام من خير القرون، ولا غرابة فيهم فمنهج المتكلمين في البحث، والتقرير، والتدليل يخالف منهج القرآن، والحديث، وأقوال الصحابة.

وبعد هذا يطل علينا أحد مقلدي "الحنفية" "كمال الدين أحمد البياضي" ليقول عن حديث الجارية:

" مؤول لمخالفته القواطع والعقليات والنقليات"[١].

قلت: لو كانت هناك قواطع عقلية - كما يدعي - لتمَّ الإجماع على تأويله، وقد تيقنا أنَّ الإجماع تحقق على ظاهره، ولكن هكذا يفعل الأشاعرة ومَن معهم مع كل نصٍ يخالف عقائدهم.

وهذا الشيخ "محمد أبو زهرة" يقول:

"ولا تتسع عقولنا لإدراك الجمع بين الإشارة الحسية بالأصابع، والإقرار بأنه تعالى في السماء،وأنه يستوي على العرش، وبين التنزيه المطلق عن الجسمية"[٢].

قلنا له: إذا قيل لك: لا تتسع عقولنا لإدراك الجمع بين الإيمان بأنه تعالى حيٌّ، سميع، بصير، متكلم وبين التنزيه المطلق عن الجسمية، فبماذا يجيب ؟ وعندئذ سيكون جوابك هو جواب "ابن تيمية".

ثم ألا تكفي عقول من ذكرنا من الأئمة، والنصوص الصريحة الصحيحة في ذلك ؟

وهذا "ابن قدامة" ينقل إجماع الصحابة، ومن بعدهم على ترك التأويل فقال: "فإن الصحابة أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم، وكذلك

---

(١) انظر ابن تيمية ليس سلفيًا ص ٩٨.

(٢) ابن تيمية لأبي زهرة ص ٢٧٠ - وانظر المدرسة السلفية ص ٦٨٦.

أهل كل عصر بعدهم، ولم ينقل التأويل إلا عن مبتدع، أو منسوب إلى بدعة"[١].

فيا ترى فما موقف "البياضي الحنفي" الذي أوجب تأويل حديث الجارية للقواطع ؟!

وهؤلاء في الحقيقة لم يستقوا عقيدتهم من القرآن، والسنة، وأقوال السلف الصالح، وإنما شربوها من فلسفة الهند واليونان، فخالفوا صريح القرآن، والسنة، ونُسبوا إلى الابتداع - كما يقول ابن قدامة في ذم التأويل -.

ثم يأتي صاحب كتاب "المدرسة السلفية" ليناقش "ابن تيمية" في مسألة نزول الرب سبحانه إلى السماء الدنيا فيقول:

"لم يرد ذكر النزول في القرآن الكريم، وإنما وردت به السُنة، ونص حديث النزول كما ذكر صحيح البخاري[٢] ...." وذَكَرَهُ.

ثم قال: "ولكن "ابن تيمية" لم يبين لنا درجة الحديث من حيث الصحة وما دونها، وهذه خطوة أولى لمن يريد أن يبني على الحديث حكمًا عقديًا، وليس اشتمال كتب السنة على هذا الحديث مبررًا لكونه صحيحًا، فليس كل مشهور صحيح".

ثم نقل كذبًا أن "الذهبي" ضعف الحديث، دون إشارة إلى الكتاب. أرأيت الجرأة، وقلة العلم في الحديث؟ ألم يعلم أن الحديث مما رواه الشيخان وقد أجمعت الأُمة على أن أصح الأحاديث ما رواه الشيخان ؟!

---

(١) ذم التأويل ص ٣٨.

(٢) ١٠١/٤ ورواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، وأحمد ٤١٩/٢ - وابن أبي عاصم في كتاب السنة برقم ٤٩٢ - والآجري في الشريعة ص ٣٠٧ وغيرهم.

ثم قال: "وعلى كل حال فلن نناقش" ابن تيمية "على اعتبار أن الحديث ضعيف"[١].

أرأيت القوم كيف يفعلون مع الأحاديث التي تخالف عقائدهم؟! فهم إما أن يضعّفوا، أو يؤولوا على غير هدى، ولا أثارة من علم تنير لهم الطريق.

فالقوم قليلو البضاعة في الحديث، ولم يطلعوا عليه مقدار إطلاعهم وحفظهم للمنطق والفلسفة!

أما ما رواه "النسائي"[٢] من أن اللَّه تعالى يأمر مناديًا بدل أن ينزل ربنا إلى السماء الدنيا فيقول... فلا يصح ترجيحه على رواية رجال الشيخين، ومالك، وأحمد وغيرهم لجهة الضبط والإتقان. أولًا ولجهة إبراهيم بن يعقوب أحد رجال السند، والذي قال عنه الحافظ ابن حجر: "متهم بالكذب تالف"[٣].

المسألة الثانية: قالوا إنه يقول إن للَّه حدًّا.

وهنا فإني أستعير قلم "ابن أبي العز"[٤] لأوضح به الأمر فقال:

"إن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصّل وهم المتبعون للسلف... لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها

---

(١) المدرسة السلفية ص ٦٨٧.

(٢) في عمل اليوم والليلة رقم ٤٨٢.

(٣) لسان الميزان برقم ٣٨٥ والمغني في الضعفاء برقم ٢١٣.

(٤) هو علي بن أبي العز الأذرعي الدمشقي الحنفي، قاضي القضاة المتوفى سنة ٧٣١ هـ وهو من المعاصرين لابن تيمية.

اللغوي..."[1].

فما المراد من "الحد" عند "ابن تيمية" ؟

يقول مبينًا معنى "الحد" الذي نسبه للّٰه سبحانه:

"والحد ما يتميّز به الشيء عن غيره من صفته وقَدْره"[2] أي عظمته لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام - ٩١].

وهذا "الجرجاني"[3] في تعريفاته يقول معرفًا للحد:

"قول دال على ماهية الشيء"[4].

و"الرازي" يقول: ماهية اللّٰه تعالى مخالفة لسائر الماهيات لعينها"[5].

و"ابن تيمية" يقول: الحد ما يتميز اللّٰه عن غيره من صفته، وقدره، ويخالف به غيره.

تأمل التطابق بين قول "ابن تيمية" هنا وقول "الرازي".

وقال "الجرجاني" أيضًا: "الحد في الاصطلاح قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به، الامتياز"[6].

و"ابن تيمية" صرح أن الحد الذي يعينه هو ما به الامتياز.

وهل "الحد" صفة للّٰه عند "ابن تيمية" ؟

قال: "وهذا لم يقله أحد، ولا يقوله عاقل، فإن هذا الكلام لا حقيقة له،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٥٧.

(٢) تلبيس الجهمية ٤٤٢/١ -٤٤٣.

(٣) علي بن محمد الحسيني الشريف الجرجاني متكلم، متوفى سنة ٨١٦ هـ، مقدمة كتابه التعريفات.

(٤) التعريفات ص ٨٧.

(٥) المحصل ص ٣٥٧.

(٦) التعريفات ص ٨٧.

إذ ليس في الصفات التي يوصف بها شيء من الموصوفات - كما وصف باليد والعلم - صفة معينة يقال لها الحد. وإنما ما يتميز به الشيء عن غيره من صفته وقدره"[١].

وروي عن" ابن المبارك" أنه سئل: بم نعرف ربنا ؟

قال: بأنه على العرش بائن من خلقه.

قيل: بحد ؟

قال: بحد[٢].

وجاء ذلك عن" أحمد" و" ابن راهويه"[٣] وقال: (وهذا ثابت عنهم جميعا وغير واحد من الأئمة)[٤] ثم وضح سبب ذكر" ابن المبارك" للحد فقال:

" ولما كان الجهمية يقولون ما مضمونه: إن الخالق لا يتميز عن الخلق، فيجحدون صفاته التي يتميز بها..... فبين" ابن المبارك" أن الرب سبحانه وتعالى على عرشه، مباين لخلقه، منفصل عنه، وذكر الحد لأن الجهمية كانوا يقولون: ليس له حد، وما لا حد له لا يباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم، لأن ذلك مستلزم للحد"[٥].

وفسر" البيهقي" الحد هنا بقوله: "حد السمع، وهو أن خبر الصادق ورد بأنه تعالى على العرش استوى... وقصد بذلك تكذيب الجهمية فيما زعموا

---

(١) تلبيس الجهمية ٤٤٢/١.

(٢) المرجع السابق٤٢٧/١انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز ص ١٥٨ الأسماء والصفات للبيهقي ٥٣٨

(٣) تلبيس الجهمية ٤٢٨/١ - ٤٢٩ وما بعدها.

(٤) الحموية ١٨٤/٥ - وانظر العلو للذهبي.

(٥) تلبيس الجهمية ٤٤٣/١.

أنه في كل مكان"[١].

وقال "ابن أبي العز" في شرح الطحاوية مفسرًا قول المصنف: "تعالى الله عن الحدود". "فالحد بهذا المعنى (الذي نقله ابن تيمية عن السلف) لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلًا، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب، ونفي حقيقته.

وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة"[٢].

ونقل "ابن تيمية" عن السلف قولهم: "إن لله حدًا لا يعلمه إلا هو، فهم دائمًا ينفون علم العباد بكيفية الرب وكيفية صفاته، وبحده، وحد صفاته، لا ينفون ثبوت ذلك في نفسه، بل ينفون علمنا به"[٣].

هذا ما قاله "ابن تيمية" هنا وقد قال به: "ابن المبارك" كما في الأسماء والصفات للبيهقي[٤] و "أحمد" كما في طبقات الحنابلة[٥] أيصح بعد هذا الجلاء لمعنى الحد أن يقول "الكوثري":

"إكفار من يقول ذلك في إله العالمين"[٦].

أيكون من يقول: إن الله تعالى له حد يتميز به عن المخلوقات، وأنه تعالى مباين لخلقه كافرًا، وقد علمت من قال به من الأئمة ما أجهلهم؟!

---

(١) الأسماء والصفات ص ٥٣٨.
(٢) ص ١٥٨ - ١٥٩.
(٣) تلبيس الجهمية ١/٣٤٢.
(٤) ص ٥٣٧ - ٥٣٨.
(٥) ١/٢٦٧.
(٦) المقالات ص ٣١٤.

إذن ماذا تريدون أن تقولوا ؟

ليس اللَّه متميزًا عن خلقه بصفاته، ولا بائنًا منهم؟ مَنْ إمامك في ذلك ؟

ثم يأتي "الحبشي" وينسب القول بالحد "لابن تيمية" ويستشنعه من غير أن ينقل مراد "ابن تيمية" من الحد - إن هو فهمه ووعاه، وإلا فليخبرنا إن كان عالمًا به !!.

وما دام القائل بالحد كافرًا؟ فما معنى هذا الحد؟ وما تعريفه ؟

فهلا عرفتموه لنا حتى نتجنب الوقوع فيه يا حضرات الأئمة المحققين ؟!

فلو عدنا إلى أقوال المناطقة في الحد لرأينا ما يلي:

(هناك فريق منهم يرون أن الغرض من الحد هو تحديد ماهية الشيء المعروف. وهناك فريق يهمهم المظهر الخارجي، والذي به ينفصل كل شيء عما يشاركه.

وقال بعضهم: إن الحدود الحقيقية ليست إلا للأشياء الحركية.

ومنهم مَنْ يقصد من الحد أن ترتسم في النفس صورة معقولة للشيء المحدود مساوية للصورة الموجودة في كمال أوصافها الذاتية)[1].

فهل قال "ابن تيمية" إن الحد هو القول الدال على ماهية المحدود ؟

أو إن للَّه مظهرًا خارجيًا ؟

أو قال: إن اللَّه شيء متحرك ؟

أو قال : أريد رسم صورة في النفس عن اللَّه مساوية للصورة الموجودة ؟

"ابن تيمية" يرد هذه الأقوال كلها.

---

(١) انظر المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام ص ١٩ - ٣٩ - ٥٠.

أنه يقول" في نقض المنطق": "عامة الحدود المنطقية حشو لكلام كثير"[١].

وقال: فائدة الحد التمييز بين المحدود وغيره لا تصويره"[٢].

وهذا الإمام الحافظ، الفقيه عبد اللَّه بن محمد الأنصاري الهروي يقول في أحد كتبه[٣]: باب إثبات الحد للَّه عز وجل".

فلو عرّف المكفّرون هذا المصطلح وبيّنوا فائدته لانحل الإشكال، ووضح الحكم ولكن أنى لهم ذلك؟!!

المسألة الثالثة: قالوا أنه يقول: إن اللَّه تكلم بصوت".

قال" ابن تيمية": وتكلم (أي اللَّه سبحانه) بالقرآن العربي بصوت نفسه، وكلّم موسى بصوت نفسه الذي لا يماثل شيئًا من أصوات العباد"[٤].

وكلامه صريح جدًا في نفي التشبيه عن صوت اللَّه تعالى.

ويستدل لقول" ابن تيمية" هنا ما صح عن النبي - ﷺ - أنه قال: **يحشر اللَّه تعالى العباد يوم القيامة فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك، أنا الديّان....**[٥]

هذا الحديث رواه "أحمد"[٦]، و"الحاكم"[٧]، وصححه ووافقه

---

(١) ضمن مجموع الفتاوى ٩/٦٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٩/٢٦٣ - ٢٦٧ وإذا أردت التوسع في ذلك فراجع نقض المنطق له.

(٣) توفي الهروي سنة ٤٨١ هـ وكتابه: كتاب الأربعين في دلائل التوحيد ص٥٧.

(٤) مجموع الفتاوى ١٢/ ٩٧.

(٥) انظر ما بعده.

(٦) ٣/٤٩٥

(٧) هو الإمام الحافظ محمد بن عبد اللَّه الحاكم النيسابوري المتوفي سنة٤٠٣هـ. طبقات السبكي ٤/١٥٥.



" الذهبي "[١]، وحسنه " ابن حجر "[٢] وغيره[٣] " والبخاري " في خلق أفعال العباد "[٤] وفي " الصحيح "[٥] بصيغة التمريض وهي قوله: ويذكر عن...

وقال " البخاري " بعد روايته للحديث السابق:

" وفي هذا دليل أن صوت اللّٰه لا يشبه الخلق، لأن صوت اللّٰه جل ذكره يُسمع مَنْ بَعُد كما يُسمع من قرُب، وأن الملائكة يصعقون من صوته.. فليس لصفة اللّٰه ند، ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين "[٦].

تأمل صفاء عقيدة السلف على محيا هذه العبارة.

وقد سئل " أحمد " عن قوم يقولون: لما كلّم اللّٰه موسى لم يتكلم بصوت قال: بلى... تكلم جل ثناؤه بصوت[٧].

إذًا فالقائلون بأن اللّٰه يتكلم بصوت لهم دليلهم.

أما " الكوثري " كعادته فهو إما أن يضعف أو يؤول، أو يقول عن قول لإمام: مدسوس عليه.

فقد قال عن سند الحديث: " ذكره البخاري " تعليقًا في صحيحه إشارة إلى أنه ليس من شرطه "[٨].

---

(١) انظر المستدرك ٥٧٤/٤.

(٢) فتح الباري ١٥٩/١.

(٣) صححه الألباني في تحقيقه لكتاب السنة لابن أبي عاصم ١/ ٢٢٥.

(٤) ص ١٨ - ٩١.

(٥) كتاب التوحيد ١٩٤/٨.

(٦) خلق أفعال العباد ص ٩٢.

(٧) الرد على الجهمية ص ٧٧ للإمام أحمد. والرد على من يقول القرآن مخلوق، لأبي بكر النجاد، برقم ٣.

(٨) هامش الأسماء والصفات للبيهقي ص ٣٤٧.

قلت: أورده في كتابه "خلق أفعال العباد" بصيغة الجزم بقوله: قال عبد اللَّه بن أنيس[١] سمعت النبي... وذكره. وهل المعتمد عند أهل الجرح والتعديل أنه لا يقبل من الحديث إلا ما كان من شرط البخاري ؟ وهل التزم البخاري نفسه بذلك في غير صحيحه ؟ الجواب قطعًا بالنفي.

أما "الحبشي" فقد قال هنا بعد أن ضاق عقله بالحديث: يُرد الخبر الصحيح الإسناد، أي إذا لم يقبل التأويل"[٢] هكذا يجعلون عقولهم حاكمة على الشرع ! انظر التلبيس والتمويه !! ألم يعلموا أن العقل لا يهتدي إلا بنور الشرع.

فالحديث صحيح عند جمع كبير من الأئمة.

ولو لم يكن الحديث صحيحًا عند "البخاري" فكيف يعتمد عليه نفسه في إثبات صفة الصوت للَّه - كما تقدم ؟

وقال "الكوثري" عن قول البخاري السابق في إثبات الصوت لله:

(وقوله غلطة مكشوفة)[٣] هكذا يفعل مع كل قول - يخالف مذهبه ؟!!

أهذا هو منهج العلماء المحققين الذين يقيّدون عقولهم بالنصوص ؟ ؟!

وقال "ابن حجر" : "وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به"[٤].

وقال "الملا علي القاري"[٥] بعد أن نقل أقوال الأئمة في مسألة كلام اللَّه تعالى:

---

(١) صحابي توفي بالشام في خلافة معاوية سنة ٥٤ هـ التقريب رقمه ٣٢١٦.

(٢) المقالات السُنية ص ٧٧.

(٣) من تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي ص ٣٤٧.

(٤) فتح الباري ٤٦٦/١٣ دار الريان.

(٥) ابن سلطان بن محمد الهروي فقيه حنفي متوفى سنة ١٠١٤ هـ البدر الساطع ٤٤٥/١.

"تاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو متكلم به بصوت يُسمع.... وهو المأثور عن أئمة الحديث والسنة"[١].

أجزم أن هذا القول لا يعجب "الكوثري" ومن يتبعه !!

وعلى كل فنحن مأمورون باتباع الكتاب والسنة، وافق عقل الكوثري والحبشي ومن معهما أو خالف، فإن هذا لا يعنينا، ولسنا مأمورين باتباعهم.

المسألة الرابعة: قالوا: يقول إن القرآن محدث في ذات الله.

قرر "ابن تيمية" أولًا أن كلام اللّٰه غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

ومعنى "منه بدأ" أي هو المتكلم به حقيقة وهو الذي أنزله من لدنه.

وأما "إليه يعود" : فإنه يسرى به في آخر الزمان من المصاحف، والصدور فلا يبقى في الصدر منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف. وعزا "ابن تيمية" هذا إلى اتفاق السلف. وقد قال هذا الكلام أيضًا أثناء إحدى المناظرات مع الخصوم فوافقه أغلب الحاضرين[٢].

ثم قال: وهل يقال: أحدثه في ذاته: على قولين:

أصحهما: أن يقال كما قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء ٢] ثم استدل على صحة ما ذهب إليه بما رواه البخاري تعليقًا على ابن مسعود[٣] من قول النبي - ﷺ: «**إن اللّٰه يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلّموا في الصلاة**»[٤].

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص ٥٢.

(٢) انظر مجموعة الرسائل ٤١٩/١ ومجموع الفتاوى ٥٢٨/٦ - و ١٢ /٤٠.

(٣) رواه في كتاب التوحيد ٢٠٧/٨، باب كل يوم هو في شأن وأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي وصححه ابن حبان.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٢٨/٦.

"وابن تيمية" هنا يفرق بين المُحدث والمخلوق كما هو المنقول عن "البخاري" الذي سيأتي بيانه.

فقال: إن تكلُّم اللَّه بالقرآن وغيره، وتكلمه لموسى وغيره... وإنما يكون بقدرته ومشيئته وبأفعال أخر تقوم بذاته ليست خلقا"[١].

وقال: "وإذا قيل هذا الكلام المحدث أحدثه في نفسه كان ذلك معقولاً. وهو مثل قولنا تكلم به... وذلك الإحداث فعل ليس بخلق"[٢].

ونقل مذهب السلف في هذا فقال:

"ومذهب السلف أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وكلامه قائم به، فهو صفة ذات، وصفة فعل، ولكن الفعل هنا ليس هو الخلق، بل كما قال الإمام أحمد:

الجَعْل جَعْلان: جَعل هو الخلق، وجعل ليس بخلق.

وهذا كله مستلزم قيام الأفعال بذاته، وأنها تنقسم إلى قسمين:

أفعال متعدية كالخلق، وأفعال لازمة كالتكلم والنزول.

والسلف يثبتون النوعين"[٣].

والجعل الذي هو الخلق كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة - ٢٢]

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل - ٧٢].

وغير ذلك من الآيات.

والجعل الذي ليس بخلق كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨٥.

(٢) المرجع السابق ص ٣٨٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٦/٣٩٠.

أي تكلمنا به عربيًا وصيّرناه عربيًا.

وقد قال "البخاري" في صحيحه :

"باب قول الله : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾، وإن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾"[1].

وقد فسر "ابن بّطال"[2] قول "البخاري" السابق بقوله :

"غرض البخاري الفرق بين وصف كلام اللّه تعالى بأنه مخلوق، وبين وصفه بأنه محدث. فأحال (أي جعله مستحيلا) وصفه بالخلق، وأجاز وصفه بالحدث اعتمادًا على الآية"[3].

وقال "ابن حجر" في هذا المجال :

"وكلام البخاري في الباب ظاهر أن المحدث غير المخلوق"[4]، ونقل "ابن حجر" عن "الداوودي"[5] قوله :

"الذكر في هذه الآية هو القرآن، وهو محدث عندنا"[6].

"فابن تيمية" إذن له دليله من القرآن، والسنة، وله سلف في هذا، ولم يكن قائلًا بذلك بالتشهي، ولم يكن متلاعبًا بالدين، بل ما يقوله إنما هو عن

---

(١) كتاب التوحيد ٢٠٧/٨.

(٢) هو علي بن خلف بن بطال البكري المالكي اعتنى بالحديث عناية تامة. توفي سنة ٤٤٩ هـ الديباج المذهب ١٠٥/٢ وسير أعلام النبلاء ٤٧/١٨.

(٣) فتح الباري ٢٩١/٢٨ طبعة الكليات الأزهرية.

(٤) المرجع السابق ٢٩٢/٢٨.

(٥) هو الإمام، المسند، الفقيه المفسر عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الشافعي المتوفى سنة ٤٦٧ هـ سير أعلام ٢٢٢/١٨ - طبقات السبكي ١١٧/٥.

(٦) فتح الباري ٢٩٢/٢٨ طبعة الكليات الأزهرية.

دليل ونظر في المنقول والمعقول، وقد قال: "العلم ما قام عليه الدليل"[(١)].

وأنت تلاحظ معي أن "البخاري" قد وصف كلام اللَّه بأنه محدث غير مخلوق.

(وإذا قيل: إن المحدث لا بد له من إحداث.

قلنا: نعم،وذلك الإحداث فعل ليس بخلق، والتسلسل نلتزمه، فإن التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد، كوجود خالق للخالق، وخالق للخالق.... بخلاف ما إذا قيل: كان قبل هذا الكلام كلام، وقبل هذا الفعل فعل، جائز عند أكثر العقلاء أئمة السنة، وأئمة الفلاسفة، وغيرهم.

فإذا قيل: "هذا الكلام المحدث أحدثه في نفسه" كان هذا معقولًا، وهو مثل قولنا: تكلم به، وهو معنى قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ "[الزخرف ٣] أي تكلمنا به عربيًا، وأنزلناه عربيًا،وكذلك فسره السلف "كاسحاق بن راهويه")[(٢)].

" فإن الكلام يضاف حقيقة إلى مَنْ قاله"[(٣)].

فمعنى "أحدثه في ذاته" أي تكلم به نفسه سبحانه.

فالقرآن كلام اللَّه حقيقة وقد أضافه اللَّه إليه بقوله:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة ٦].

فسمى القرآن كلامه.

وقال سبحانه في آية أخرى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٨٨/٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٨٩/٦.

(٣) المرجع السابق ٤١٩/١.

ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ [البقرة - ٧٥] وهذا ما عليه إجماع السلف كما نقلنا عن "ابن قدامة" قوله في "ذم التأويل" : "فإن الصحابة رضي اللَّه عنهم أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم، ولم يُنقل التأويل إلا عن مبتدع، أو منسوب إلى بدعة"[1].

ومن رام الخلاف، وقال" بأن القرآن عبارة عن كلام اللَّه" فليأتنا بأدلة مساوية لأدلتنا في الصحة والصراحة والدلالة، وليبتعد عن التأويلات والمحتملات فإن الأمر أمر عقيدة وإيمان، وليدع عن عقله شبهات الفلاسفة، فإن اللَّه يعرف من أقواله وأقوال رسوله لا من أقوال الفلاسفة !!

وقد يقول قائل: إن اللَّه قد كلم موسى.

قلنا: لا ينكر ذلك إلا كافر.

قال: وهل كلام اللَّه لموسى ككلامه في القرآن.

قلنا: لا فرق كلاهما كلامه. فأما الأول فقد كان مباشرة وبلا واسطة. وأما الآخر فهو بواسطة جبريل أمين الوحي.

وقد أخبرنا اللَّه في (سورة طه) الآيات (١٢) وما بعدها ما دار بينه وبين موسى من كلام، وهي آيات تتلى شأنها شأن بقية الآيات من حيث كونها كلام الله.

وإذا قيل: إذا كان القرآن كلام اللَّه حقيقة، والقرآن مؤلف من حروف يستخدمها العرب في كلامهم فهل كلامه ككلامنا ؟

قال" الملا علي القاري" : أن اللَّه لم يزل متكلمًا إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو متكلم به (أي بكلامه) بصوت يُسمع، وإن نوع الكلام

(١) ذم التأويل ص ٣٨.

قديم، وإن لم تكن صورة المعين قديمًا وهو المأثور عن أئمة الحديث والسنة"[١].

فاللَّه سبحانه يتكلم متى شاء، وكيف شاء.

وقد كلم موسى حقيقة، واللَّه تعالى قادر على أن يتكلم مع عباده بما يفهمونه، وليس ذلك على اللَّه بعزيز: "وكلامه سبحانه لا يماثل كلام المخلوقين كما لا يماثل في شيء من صفاته صفات المخلوقين"[٢].

وقد روى "البخاري" و"مسلم" من قول النبي - ﷺ: "**ما منكم من أحد إلا سيكلمه اللَّه**"[٣] يعني يوم القيامة.

وقد قالت "عائشة"[٤] في حادثة الإفك والإفتراء عليها حين رُميت بالزنا: "ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم اللَّه فيَّ بأمرٍ يُتلى"[٥].

قالت هذا حين برّأها اللَّه في سورة النور.

فانظر إلى قولها: "أن يتكلم اللَّه فيَ".

فالقرآن كلام اللَّه حقيقة، قول لم يكن يشك فيه أحد من السلف الأُمة، حتى دخلت الفلسفة وعملت عملها في العقيدة، فكان من ذلك أن انقسمت الأُمة وتشتت إلى فرق وطوائف شتى حتى يومنا هذا، فعامل اللَّه بعدله من أدخلها، وحكّمها في أمر المعتقد.

---

(١) شرح الفقه الأكبر له ص ٥٢. ومنهاج السنة ١/١٦٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/٩٦.

(٣) رواه البخاري برقم ٧٤٤٣ ومسلم برقم ٦٧.

(٤) هي أُم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديقة بنت الصديق المتوفية سنة ٥٧هـ . أُسد الغابة ٥/٥٠١

(٥) البخاري برقم ٤٨٠٠.

وحينما قامت فتنة القول بخلق القرآن قام الإمام" أحمد" وقال: القرآن كلام اللَّه غير مخلوق.

ولم يقل القرآن كلام اللَّه القديم، أو كلام قديم، وكذلك غيره من الأئمة.

فكلام اللَّه قديم، وإن لم تكن صورة المعين قديمًا، على ما قرره أئمة الحديث والسنة.

فالمخلوق ما أوجده اللَّه منفصلًا عنه.

أما كلامه جل جلاله الذي تكلم ويتكلم به بعد أن لم يكن متكلمًا به، فيوصف بأنه محدث كما وصفه اللَّه في كتابه، لأنه منه بدأ وإليه يعود، ولا يقال عنه مخلوق. فنوع الكلام قديم بمعنى أنه لم يزل اللَّه متكلمًا بمشيئته، قائم بذاته، وما يتعلق بالمشيئة والاختيار فهو مُحدث. ونقل" ابن حجر" عن" الرازي" قوله: إن قول من يقول: إنه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئته واختياره هو أصح الأقوال نقلًا وعقلًا(١).

المسألة الخامسة: قالوا إنه يقول: بقيام الحوادث بذات الله

لقد صرح" ابن تيمية" بأنه يلتزم ذلك في عدة مواضع من كتبه ونقل عن" أحمد" قوله: " الجعل جعلان، جعل هو خلق، وجعل ليس بخلق.

ثم قال: وهذا كله يستلزم قيام الأفعال بذاته، وأنه ينقسم إلى قسمين: أفعال متعدية كالخلق، وأفعال لازمة كالتكلم، والنزول، والسلف يثبتون النوعين"(٢).

وهذه الأفعال الإختيارية القائمة باللَّه سبحانه إنما ثبتت بالسمع.

---

(١) فتح الباري ١٣/٤٥٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٦/٣٩٠.

فقد قال اللّه في كتابه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف ٥٤].

والاستواء معلوم، والإيمان به واجب، وهو فعل قائم به سبحانه.

وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر ٦٧].

والقبض معلوم، والإيمان به واجب، وهو فعل يقوم به سبحانه.

وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر - ٢٢].

والمجيء معلوم، والإيمان به واجب، وهو فعل يقوم به سبحانه.

وكذلك الكلام، والنزول إلى السماء الدنيا كل ليلة، وقوله للشيء المراد خلقه "كن" فيكون، وما شابه ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة والسلف يؤمنون بهذا كله من غير تأويل ولا تعطيل، ولا تبديل ولا تحريف، ومن سار على نهجهم، ويقولون: آمنا به كل من عند ربنا.

وكلامه تعالى مع موسى معلوم - وهو فعل حادث قام به تعالى، والإيمان به واجب.

وحينما يريد اللّه خلق شيء فإنه سبحانه يقول له "كن" وهذه الكلمة حدث قام به سبحانه عند إرادته وجود ذاك الشيء، مع الإقرار بأن استواء اللّه ليس كاستوائنا وكذا نزوله، ومجيئه وغير ذلك، وإنه سبحانه ليس كمثله شيء.

فهذا معنى قيام الحوادث بذات اللّه سبحانه.

أو قيام الأفعال الاختيارية بذات الله. وفي السُّنة: "إن اللّه إذا أحب عبدًا نادى جبريل"[1].

فهل المناداة هنا قديمة أم حادثة ؟ وفي السنة أيضًا: ما منكم أحد إلا

---

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد. باب الكلام الرب مع جبريل.

سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان"[1] وهل الكلام هنا قديم ؟ أم سيحدث ؟

والذين شنّعوا على ابن تيمية في هذه المسألة اعتمدوا على أنّ مَنْ قام به الحادث فهو حادث.

فأجابهم "ابن تيمية" بقوله:

" كلام مجمل فيه حق وباطل، فيقبل منه ما كان صحيحًا، ويرد منه ما كان باطلًا.

وتفصيله أن يقال:

إن كان مقصودكم بالحوادث حوادث محصورة معيّنة - عُلِم أن لها بداية ونهاية. لا شك أن ما لا يخلو من هذا النوع من الحوادث فهو حادث، بخلاف ما لا يخلو من جنس الحوادث المتعاقبة واحدة بعد أخرى إلى غير نهاية فهذا لا يكون ما لا يخلو منه حادثًا عند كثير من العقلاء "[2].

والذين نفوا ذلك " أوهموا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محلًا للتغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الأحداث التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم، وهذا معنى صحيح.

ولكن مقصودهم بذلك أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه، ولا له كلام، ولا فعل يقوم به - سبحانه - يتعلق بمشيئته وقدرته "[3].

" فابن تيمية " ينفي أن يكون اللّه محلًا للتغيرات والاستحالات التي تحدث للخلق.

وقال: لفظ الحوادث مجمل قد يراد به الأعراض والنقائص، فإن أريد

---

(١) رواه البخاري كتاب التوحيد. باب كلام الرب يوم القيامة.

(٢) موافقة صريح المعقول بهامش المنهاج - غير المحقق ٨٦/١.

(٣) درء التعارض ١٢/٣.

ذلك فاللَّه تعالى منزّه عنه.

فهو - دائمًا - يثبت للَّه الكمال وينزهه عن النقص.

أما المعترضون فمنشأ اعتراضهم عدم إيمانهم بالاستواء، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء يوم القيامة، وغير ذلك على ما هو معلوم منها كما قال الإمام مالك: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب".

وكذلك بقية ما أخبر اللَّه به رسوله.

بل يؤولونها ويذهبون بها مذاهب شتى تدل على إضطراب، وعدم تثبت مما يقولون. وهذا من أكبر المآخذ على المؤولين وهو كونهم على غير تثبت من تأويلهم، بل هي مجموعة احتمالات وظنون لا تغني من الحق شيئًا.

أما ما أثبته "ابن تيمية" فهو ثابت بالقرآن والسنة، وبأقوال السلف.

أما الذين نفوا ذلك فعمدتهم حجج عقلية مختلف فيها بين المتكلمين أنفسهم.

وما ألزموا به "ابن تيمية" من النقص، وغير ذلك فإنه ينفيه بشدة.

ثم قال "ابن تيمية" السلف يقولون: لم يزل اللَّه متكلمًا إذا شاء، وأنه لم يزل يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها"[1].

وما يتعلق بالمشيئة والقدرة لا يكون إلا حادثًا.

ونسب هذا القول إلى أكثر أهل الحديث، وكثير من الفقهاء، وبعض الفلاسفة، والمتكلمين[2].

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى ١/٣٨٥.

(٢) موافقة صريح المعقول بهامش المنهاج له ١/٨٦ وانظر المنهاج غير المحقق ١/١١٨.

ثم جاء صاحب كتاب "العقيدة السلفية بين ابن حنبل وابن تيمية" وقال عند قيام الحوادث بالله ما يلي: "(إن تصور كلام ابن تيمية هنا صعب)[١].

وأنا لا أدري من أين جاءت الصعوبة.

وعلى كل من لم يقدر على فهم العبارة، والتصور فالأولى به أن يتجنب الخوض فيه مع تحسين الظن بالرجل، فإنه دائمًا ينفي عن الله المشاكلة، والمشابهة، والنقائص.

وقد سبق أن نقلنا عن "ابن قدامة" "أن الصحابة ومن بعدهم أجمعوا على ترك التأويل" ونحن نقف عند هذا الإجماع ونكتفي به.

المسألة السادسة: قالوا: إنه يقول: "إن الأنبياء غير معصومين".

لم يقل: "ابن تيمية" إن الأنبياء غير معصومين هكذا بإطلاق، بل فصل القول في ذلك، ووافق في نتيجته أهل العلم.وإليك أقواله:

"لكن النبي معصوم فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة"[٢].

ويوضح محل العصمة فيقول: "إن الأنبياء معصومون فيما يخبرون عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته بإتفاق....

وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة"[٣].

وهذا القول رد به على الرافضة لما نسبوا إلى أهل السنة القول بعدم

---

(١) ص ٣٥٤ -وكذا قال: محمد خليل هرا س في كتابه: ابن تيمية السلفي عند كلامه على قدم العالم بالنوع فانظره.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨٦/٤.

(٣) منهاج السنة ٤٧٠/١.

عصمة الأنبياء فكذبهم، وشدَّد النكير عليهم.

أما في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيها نزاع. ورجح "ابن تيمية" إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقًا، وأنهم معصومون عن الكبائر دون الصغائر، وأنهم لا يصرون على الذنب، بل هم معصومون من ذلك، وهذا ما نقله القاضي عياض "[1] عن جمع من الفقهاء والمحدثين[2].

وقال "المتولي الشافعي "[3] وأما الصغائر فاختلفوا في جوازها عليهم، فمنهم من نفاها تحقيقًا للعصمة، ومنهم من جوّزها، وعليه يدل قصص الأنبياء، وهو ظاهر في القرآن "[4].

وقال "الرازي" : واتفق الأكثرون على أنه يجوز منهم الإقدام على المعصية قصدًا سواء كانت صغيرة أو كبيرة، بل يجوز صدورها منهم على أحد وجوه ثلاثة:

أحدها: السهو والنسيان.

والثاني: ترك الأَوْلى.

والثالثة: اشتباه المنهي بالمباح "[5].

وما يؤيد ذلك قوله تعالى لنوح عليه السلام: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود ٤٦].

---

(١) هو عياض بن موسى اليحصبي المراكشي المالكي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ سير أعلام النبلاء ٢/ ٢١٢ وفيات الأعيان ٣١٢/١.

(٢) انظر شرح الشفا للقاري ٢٧٩/٢.

(٣) عبد الرحمن بن محمد المعروف بالمتولى فقيه، أصولي، شافعي توفى سنة ٤٧٨ هـ في بغداد. وفيات الأعيان١٣٣/٣

(٤) الغنية في أصول الدين ص ١٦١.

(٥) كتاب المحصل ص٥٣٦.

وقال عن يونس عليه السلام: ﴿إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الصافات ١٤٠].

وقال عن داود عليه السلام: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ﴾ [ص ٢٥].

فالوعظ، والغفران، والإباق مصطلحات تُقال بعد حدوث أفعال وأقوال غير مرضيّة.

وعلى ذلك فما قاله "ابن تيمية" هو قول جماهير الأُمة، فلماذا التشغيب عليه ؟! إن في النفوس أحقادًا.

المسألة السابعة: قالوا إنه يقول بحرمة شد الرحال إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين.

قلت: "ابن تيمية" يمنع من السفر إلى مجرد زيارة قبر نبي، أو ولي واستدل على ذلك بما يلي:

أ - بما رواه الشيخان من قول النبي - ﷺ -: "**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد**"[1].

وقال: إن هذا الحديث يقتضي، النهي إذ هو خبر بمعنى النهي، والنهي يقتضي التحريم.

وقد جاء الحديث بصيغة النهي: لا تشدوا..."

وبصيغة الحصر: لا تشد الرحال إلا إلى..."[2].

ب - لم يفعلها أحد من الصحابة والتابعين، ولم يكونوا يستحبون السفر لشيء من زيارات البقاع، وآثار الأنبياء، ولا قبورهم، ولا مساجدهم إلا المساجد الثلاثة.

---

(١) البخاري: باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٥٦/٢ ومسلم في كتاب الحج، وأحمد ٢٣٤/٢.

(٢) انظر الصارم المنكي لابن عبد الهادي ص ٩ وشفاء السقام للسبكي ص ١١٨.

ولا تكلم باسم زيارة قبر النبي -ﷺ- لا ترغيبًا في ذلك، ولا غيره.

فعُلِمَ أنّ مُسمّى هذا الأسم لم تكن له حقيقة عندهم.

ج- إن الصحابة والتابعين لما كانت الحجرة النبوية التي فيها القبر منفصلة عن المسجد لا يدخل أحد إليه، لا لصلاة هناك، ولا لتمسح بالقبر، ولا الدعاء.

د - إن الصحابة لما فتحوا الشام لم يثبت عن واحد منهم أنه أتى قبر الخليل إبراهيم، ولم يعلم عن واحد منهم أنه شد الرحال من الشام، أو العراق، أو مصر إلى مجرد زيارة قبر النبي - صلى اللَّه عليه وآله وسلم -.

هـ - إن العبادة مبناها على السنة والاتباع، لا على الأهواء والابتداع، وإنما يعبد اللَّه بما شرع، ولا يعبد بالبدع.

و- لم يروِ أحد من أهل الكتب المعتمدة من أحاديث الزيارة شيئًا.

لا أصحاب الصحيح، ولا أصحاب السنن، ولا الأئمة من أهل المسانيد، ولا اعتمد على ذلك أحد من أئمة الفقه، بل عامة هذه الأحاديث ضعيف بل موضوع.

- وقد روى "أحمد" في مسنده[١] أن أبا هريرة[٢] زار (جبل) الطور (الذي كلم اللَّه موسى عليه) فلقيه الصحابي "بصرة الغفاري"[٣] فعلم بزيارته وقال له: "أما لو أدركتك قبل أن ترحل إليه ما رحلت" وذكر له حديث النهي عن شد الرحال[٤] فدل على أنه يرى حمل الحديث على

---

(١) ٦/٧.

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي على الراجح، أكثر الصحابة حديثًا عن الرسول توفي سنة ٥٨ هـ أسد الغابة ٥/٣١٥.

(٣) هو ابن أبي بصرة جميل الغفاري. وقيل: أبو بصرة.

(٤) انظر فتح الباري ٣/٧٨.

عمومه، ووافقه أبو هريرة.

قال" ابن تيمية" : وأما إطلاق أئمة المسلمين بأن السفر إلى زيارة قبر النبي - ﷺ - قربة مجمع عليه فهذا حق إذا عرف مرادهم بذلك.

قلت: مرادهم أن من شد الرحال إلى المسجد النبوي للصلاة فيه، فإن زيارة قبر النبي ﷺ عندئذ قربة، وكذا السلام عليه وعلى صاحبيه.

وكذلك زيارة القبر في حق أهل المدينة، أو من نزل فيها مارًا، أو غير ذلك من غير شد رحل إلى مجرد زيارة القبر .

وقال" إسحاق بن راهويه" : "ومما لم يزل من شأن من حج المرور بالمدينة، والقصد إلى الصلاة في مسجد رسول اللّه، والتبرك برؤية روضته ومنبره وقبره..."[١] .

تأمل قوله: " القصد إلى الصلاة" ولم يقل القصد إلى زيارة القبر.

وهذا" النووي" قال في مجموعه:[٢] .

قال: " إمام الحرمين" (أبو المعالي الجويني): كان شيخه (أي والده) يفتي بالمنع من شد الرحال إلى غير هذه الثلاثة لهذا الحديث (السابق).

وقال: وربما كان يقول محرم" .

ومعلوم أن القبر كان خارج هذه المساجد الثلاثة، وحتى ولو لم يكن القبر خارج المسجد فإنه لم يستثنه !

وماذا يقول" الحبشي" في هذا النقل عن والد إمام الحرمين - وهو من كبار أئمة الشافعية - وإسحاق بن راهويه ؟

لأن" الحبشي" قد قال: "وإننا نتحدى من يتعصب لكلام" ابن تيمية"

---

(١) الشفاء للقاضي عياض ١٩٧/٢.

(٢) المجموع ٤٧٥/٨.

على الإتيان بنقل صحيح من السلف أو الخلف حرم زيارة قبر النبي للتبرك... ولن يجدوا ذلك"[١].

وهذا ابن بطة الحنبلي يقول: ومن البدع البناء على القبور، وتجصيصها، وشد الرحال إلى زيارتها"[٢] ولم يستثنِ قبر النبي.

ومعلوم أن"ابن تيمية"لم يحرم مجرد الزيارة بل قال: "فالزيارة الشرعية مقصودها السلام على الميت والدعاء له سواء كان نبيًا أو غير نبي، ولهذا كان الصحابة إذا زاروا النبي - ﷺ - يسلمون عليه، ويدعون له ثم ينصرفون..."[٣].

وإنما الذي حرمه هو شد الرحال لمجرد الزيارة، لا لشيء آخر مباح معها.

فإذا كان هذا المراد من تحدي "الحبشي" فما جوابه عن قول والد إمام الحرمين؟ و ابن بطة؟ وغيرهما، وإلا سيأتي الرد عليه كاملًا عند الكلام على التوسل بالنبي - ﷺ - بعد مماته قريبًا.

وهذا الكلام أيضا منقول عن"ابن عقيل"[٤] من الحنابلة[٥] صراحة.

فكيف يتحدى على الإتيان بنقل صحيح من السلف أو الخلف؟

وهذا "ابن حجر" عند شرحه لحديث: **«لا تشد الرحال»**. يقول: واختُلِف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين، أحياءً

---

(١) المقالات السُّنية ص ٤٣ - ٤٤.

(٢) الشرح والإبانة ص ٣٦٦ والصارم المنكي ص ٢٥١.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٧/٣٠- ٧٠ - ٧١.

(٤) هو الإمام الفقيه الأصولي المجتهد علي بن محمد عقيل البغدادي المتوفى سنة ٥١٣هـ ذيل على طبقات الحنابلة ١٤٢/١.

(٥) انظر مجموع الفتاوى ٢٧/٢٧.



وأمواتًا، وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ "أبو محمد الجويني" يحرم شد الرحال إلى غيرها عملًا بظاهر الحديث، وأشار "القاضي حسين" إلى إختياره، وبه قال "عياض" وطائفة. واستدل لهم بإنكار "بصرة الغفاري" على "أبي هريرة" لخروجه إلى الطور "[١].

وقد قال "مالك" في المدونة[٢]:

" إنْ قال للَّه عليَّ المشي إلى مسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس وجب عليه الذهاب إليهما، وأن يصلي فيهما (للحديث الوارد في فضل الصلاة فيهما، وفي جواز شد الرحال إليهما) أما إن قال للَّه عليّ المشي إلى المدينة فلا شيء عليه" ولم يستثن قبر النبي - ﷺ -.

فلو كانت زيارة قبره - ﷺ، بشد الرحال مشروعة لاستثناها.

وعند الشافعية كما في "المهذب" : وإن نذر المشي إلى مسجد غير المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى لم يلزمه الحديث "[٣].

وقد صرح "ابن تيمية" أن شد الرحال إلى مجرد زيارة قبر النبي - ﷺ - دون الصلاة في مسجده مسألة فيها خلاف[٤].

وفي شرح "الكرماني"[٥] : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة، وصنفت فيها رسائل من الطرفين[٦].

---

(١) فتح الباري ٣/٧٨ طبعة الريان.

(٢) المدونة ٢/١٨.

(٣) انظر المجموع شرح المهذب ٨/٤٩٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٧/٢٦.

(٥) هو المحدث محمد بن علي الكرماني المتوفى سنة ٧٨٦ هـ الدرر الكامنة ٥/٧٧.

(٦) شرح الكرماني للبخاري ٧/١٣.

فقال "ابن حجر" بعد إيراده لهذا القول: "يشير إلى ما ردّ به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين "ابن تيمية"، وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية"(١).

ونقل "ابن عبد الهادي" في "العقود الدرية"(٢) خطوط وفتاوى طائفة عظيمة من العلماء أيدوا "ابن تيمية" في فتواه هذه.

فالقضية إذن خلافية عند المتأخرين، وأما السلف فلم يفعلوها البتة فعُلم أنها غير مشروعة أساسًا فلماذا هذا التشنيع، وهذا التطبيل ؟!!

أما الأحاديث التي جاءت في فضل زيارة قبر النبي - ﷺ -: فقد ضعّفها الحافظ "ابن عبد الهادي" في كتابه "الصارم المنكي" وضعّف ما روي أن بعض الصحابة شد الرحال من الشام إلى المدينة لزيارة قبر النبي، وبيّن سبب ذلك بأسلوب علمي منصف.

وقال "العُقَيلي"(٣): ولا يصح في هذا الباب شيء"(٤). وكذا ضعفها "الشوكاني"(٥).

وقال صاحب كتاب الزيارة النبوية: فمن أحسنها ما روي من طريق موسى بن هلال العبدي أن النبي ﷺ قال: **مَن زار قبري وجبت له شفاعتي**(٦) فصاحب الكتاب يقر بأن ذينك الحديث هو أحسنها فلننظر في موسى بن

---

(١) فتح الباري ٧٩/٣ طبعة الريان.

(٢) ص ٣٣٠ وما بعدها.

(٣) هو الإمام الحافظ محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ سير أعلام النبلاء ٢٣٦/١٥.

(٤) انظر نيل الأوطار ١٠٢/٥

(٥) المرجع السابق ص ١٠١ وما بعدها

(٦) الزيارة النبوية. محمد علوي المالكي ص ١١.

هلال العبدي.

قال العقيلي عنه فيه لين. وقال عنه أيضًا لا يصح حديثه ولا يتابع عليه(١).

وقال الذهبي وأنكر ما عنده حديثه من زار قبري(٢).

وقال أبو حاتم عن موسى: مجهول(٣).

أفتريدون منا أن نتقرب إلى اللّه بمثل هذه الأحاديث المنكرة ! ؟

فلو كان شد الرحال إلى مجرد زيارة قبر النبي - ﷺ - جائزًا، فلماذا لم ينقل عن الصحابة بطريقة مستفيضة مشهورة متواترة ؟

وأين هي أقوال السلف الصحيحة الصريحة في ذلك ؟

ثم إن العبادة مبناها على الإتباع لا الإبتداع.

وإنما يُعبد اللّه ويتقرب إليه بما شرع، لا بالأهواء والعواطف.

نخرج من هذا إلى أن قول "ابن تيمية" يستند إلى ركن مكين(٤)

ثم لماذا شد الرحال ؟ أللصلاة عليه - ﷺ -؟

فقد قال النبي-ﷺ -: **"صلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم"**(٥).

فالذي في أقصى المعمورة، وعند قبره سواء، لأنه لم يصح عنه - ﷺ - تفضيل الصلاة عليه عند قبره إطلاقًا.

وأما ما يُروى عن النبي - ﷺ - أنه مَنْ صلى عليّ عند قبري سمعته،

---

(١) الضعفاء للعقيلي ١٣٢٣/٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٢٢٦/٤.

(٣) الجرح والتعديل برقم ٧٣٤.

(٤) راجع في ذلك مجموع الفتاوى الجزء السابع والعشرين، وشفاء السقام للسبكي، والصارم المنكي لابن عبد الهادي ورسالتنا: ابن تيمية بين المذهب والإجتهاد فقد جمعت فيها أدلة الفريقين.

(٥) رواه أبو داوود في كتاب المناسك، وصححه النووي في رياض الصالحين ص ٥٠١.

وفي رواية أخرى "كُفي أمر دنياه وآخرته، وكنت له شفيعًا وشهيدًا" فهذا مكذوب عند أئمة الجرح والتعديل، ففي الإسنادين محمد بن مروان السُدي، صاحب الكلبي.

قال فيه "أبو حاتم: ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه البتة[1].

وقال "النسائي": متروك الحديث[2].

وقال "ابن حبان": كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات[3].

وقال عنه "ابن حجر" في التقريب: متهم بالكذب[4].

وفي إحدى روايات الحديث وهب بن وهب أبو البختري قال عنه "أبو الحاتم": كان كذابًا.

وقال عنه "أحمد بن حنبل" كان كذابًا يضع الحديث" وبمثله قال "ابن راهويه"[5]، وابن حبان[6]، والعقيلي[7].

فالأحاديث في فضل الصلاة على النبي - ﷺ - عند قبره باطلة، بل مكذوبة.

وبعد هذا العرض لقوال أئمة الجرح والتعديل يطالعنا محققو كتاب "الشفا" للقاضي "عياض" بما يلي:

"قد ثبت مَنْ صلى عليه نائيًا (أي بعيدًا) بُلغه، ومن صلى عليه عند قبره

---

(١) الجرح والتعديل ٨/٨٦.

(٢) كتاب الضعفاء ص ٢١٩.

(٣) كتاب المجروحين ٢/٢٩٨.

(٤) برقم ٦٢٨٤.

(٥) الجرح والتعديل ٩/٢٥-٢٦.

(٦) كتاب المجروحين ٣/٧٤.

(٧) الضعفاء له ٤/٣٢٤ - والضعفاء للنسائي ص ٢٤٠ - والصارم المنكي ٢١٥ وما بعدها.

سمعه"[١]. تأمل قولهم "ثبت" من غير تقديم أي دراسة عن الأسانيد، أو أي نقل عن أصحاب الحديث وأئمتهم فيه، مع أنهم لا يخفى عليهم قول النبي ﷺ: "**من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**"[٢]. فإن كانوا يعلمون بكذب الرواية، وصرحوا معها بثبوتها ترغيبًا منهم الناس في الخير - بزعمهم الباطل - فهذه غباوة ظاهرة، وجهالة فاضحة، فإن لسان حالهم يقول: "الشريعة محتاجة لمثل هذا فتكملها".

وإن كانوا لا يعلمون بكذب الرواية، فهذه مثلبة كبيرة فيهم، إذ أنهم نصّبوا أنفسهم حُكامًا عل بيان درجة الأحاديث من غير علم، ولا دراية، فأحلى الأمرين مرٌّ.

وقد نقل "المناوي" في فيض القدير عن "ابن حجر" أنه جوّد إسناد الحديث، وعقب عليه بقوله: "وهو غير جيد". وبيّن أنه من رواية "محمد السدي" وضعفه[٣].

قلت: بل إن "ابن حجر" ذكر في "تقريبه" أن "محمدًا السدي" متهم بالكذب - كما سبق -

فكيف يُجوّد إسناد ما يرويه ؟!

فإذا صح عنه تجويده له فهو غفلة منه، وتسرع.

وهذا "السيوطي" قد رمز لضعف الحديث في "الجامع الصغير" مع اشتهاره بالتساهل في التصحيح ! فإذا ضعّف حديثًا فلا تحاول تصحيحه لأنك عبثًا تحاول.

---

(١) هامش ٢/٢٠٥ من كتاب الشفا.

(٢) رواه الشيخان وغيرهما. فيض القدير ٦/٢٦٤ برقم ٨٩٩٣.

(٣) فيض القدير ٦/٢٠٩.

وما دام الكلام عن الصلاة على النبي ﷺ عند قبره فلا مانع من أن نتعرّض لما قاله "الحبشي" مما له صلة بالموضوع، فقد قال:

ثبت عن الصحابي "أبي أيوب الأنصاري"[(١)] أنه وضع جبهته على قبر الرسول ﷺ (أي للتبرك والتمسح به فرآه "مروان بن الحكم"[(٢)] فأخذ برقبته وقال: أتدري ما تصنع؟ (لقد حذف الحبشي اعتراض ابن الحكم "على أبي أيوب عند إيراده للرواية) قال: نعم. فأقبل عليه فإذا "هو أبو أيوب الأنصاري فقال: جئت رسول اللّه ﷺ ولم آتِ الحجر." رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي[(٣)].

وعقب «الحبشي» على هذه الرواية قائلًا: «ولم يستنكره أحد من الصحابة»[(٤)].

أرأيت كيف يطلق "الحبشي" العَنان لخياله ليتوهم أن الصحابة جميعهم علموا بذلك، ووافقوا أبا أيوب؟!

ثم أن الرواية ضعيفة جاءت بسند مُثْخن بالجراح، لأن مدارها على "كثير بن زيد عن داود بن أبي صالح عن أبي أيوب"، فماذا قال أهل هذا الشأن في "كثير"؟

قال "أبو حاتم": صالح ليس بالقوي.

وقال "ابن معين": ليس بذاك القوى. وكان قد قال: لا شيء ثم ضرب عليه.

---

(١) هو خالد بن زيد الخزرجي المتوفى عند حصن القسطنطينية سنة ٥٢ هـ. تهذيب سير أعلام النبلاء ٧١/١.

(٢) التابعي المتوفى سنة ٦٥هـ. تهذيب سير أعلام النبلاء برقم ٣٣٦.

(٣) رواه الحاكم في المستدرك ٥١٥/٤ وأحمد، والطبراني في الأوسط.

(٤) المقالات السُنية ص ١٢٧.

وقال عنه "أبو زرعة" : صدوق فيه لين. ونقلها عنه "الذهبي" في الكاشف وسكت، وذكره في كتابه "المغني في الضعفاء".

وقال "النسائي" : ضعيف.

وقال عنه "ابن حبان" بعد أن ذكره في المجروحين: كان كثير الخطأ على قلة روايته، لا يعجبني الاحتجاج به".

وقال عنه "ابن عدي "[١]: لم أر بحديث "كثير" بأسًا[٢].

ولكن كما قال "الحافظ العراقي" أنه "لا يلزم من عدم العلم (بالبأس) حصول الرجاء بذلك "[٣].

بل قال "الذهبي" : عن داوود بن أبي صالح: لا يعرف (أي مجهول) له عن أبي أيوب "وسكت عنه ابن أبي حاتم وهذا السكوت مشعر بالجهالة[٤] فهل تصح رواية "كثير" مع ما قيل فيه، وتفرده في الرواية ؟

وهل يصح عندئذ قول "الحبشي" عنها: ثبتت عن الصحابي أبي أيوب؟

أما تصحيح "الحاكم" لها فلا تغترَّ به، فهذا ابن "الصلاح" يقول عن تصحيحه: "وهو واسع الخَطو في الصحيح، متساهل في القضاء به "[٥] وبمثله قال "النووي "[٦].

---

(١) هو الحافظ الناقد الجوّال عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥ هـ. انظر تهذيب سير أعلام النبلاء برقم ٣٣٣٣

(٢) انظر هذه الأقوال في: الجرح والتعديل ١٥٠/١٧ - المجروحين ٢٢٧/٢ - المغني في الضعفاء ٥٣٠/٢- الكاشف ٤/٣ - التقريب برقم ٥٦١١ - الضعفاء للنسائي برقم ٥٣٠.

(٣) تدريب الراوي للسيوطي ١٨٨/١.

(٤) ميزان الاعتدال ٩/٢ برقم ٢٦١٧. الجرح والتعديل برقم ١٩٠١.

(٥) مقدمة ابن صلاح ص ١٤.

(٦) تدريب الراوي ٥٠/١.

وقال "الذهبي" نفسه عن مستدرك "الحاكم": "وفي الكتاب مناكير وعجائب"[١].

أما موافقته لتصحيح "الحاكم" فهي غفلة وتسرع، لماذا؟

لأنه نقل عن "أبي زُرعة" قوله في "كثير" بأن فيه لينًا، وسكت عنه، ثم ذكره في كتابه "المغني في الضعفاء" ثم قال عن "داود بن أبي صالح": "كما سبق. وذكر "داود بن أبي صالح" في "المغني في الضعفاء".

وهذا المحدث "أحمد شاكر" يقول في "الباعث الحثيث": وقد اختصر الحافظ الذهبي مستدرك "الحاكم" وتعقبه في حكمه على الأحاديث فوافقه وخالفه، وله أيضًا أغلاط"[٢].

وتصحيحه للرواية غلطة مكشوفة كما بينا ذلك، وليس للرواية تابع ولا شاهد يقويها.

ولو سلمنا مع الحبشي صحة الرواية فأنى له أن يفهم منها أنّ فعل أبي أيوب إنما كان للتبرك، ولم يكن للتعب، وطلبًا للراحة؟!

ثم هل كشف عن قلبه؟ أم أنه ممن يخرق الحُجُب؟! وأنى له أن يقرر أن الصحابة علموا بفعله ولم يستنكروه؟ أثبت لنا ذلك فليس في الرواية ما يؤكد أنه أراد التبرك بمجرد الحجر، وليس فيها شد رحل، هذا مع ضعف الرواية كما بيناه. أرأيت التسرع في الافتراضات، والتخيلات، أهكذا تُستنبط الأحكام؟! إنها المكابرة والغلو! أم أنّ شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ للاستغاثة والنصرة؟

فإن مَن يعتقد أن النبي ﷺ يُطلب منه بعد وفاته، فإنه بذلك يكون قد

---

(١) تهذيب سير أعلام النبلاء ٢/٢٦٢.

(٢) الباعث الحثيث ص ٢٧ هامش.

خوّن الصحابة عامة، فإنه لم يثبت عن واحد منهم من طريق صحيح أنه أتى القبر لذلك بالرغم من كثرة الفتن التي حلّت بالأمة بعد وفاته، من ارتداد، ومقتل عثمان، وفتنة عليّ ومعاوية - رضي اللّه عنهما - ومَن كان عنده نقل موثوق فليأتنا به.

دع عنك، الحكايات، والمنامات، والتخيلات، والأوهام، واعتمد الحجة الساطعة، والبرهان. والصحابة هم أعلم الناس بدين اللّه، وبمنزلة رسول اللّه ﷺ.

"فما لا يقدر عليه إلا اللّه لا يجوز أن يُطلب إلا من اللّه"[1] إما بالدعاء أصالة عن النفس، وإما بالدعاء من قِبل الغير ممن يرجى صلاحه.

وهذا "ابن مسعود" الصحابي الجليل يقول: "مَنْ نزلتْ به فاقة (مصيبة) فأنزلها بالناس لم تُسدَّ فاقته، ومَنْ أنزلها باللّه أوشك له بالغنى"[2]. فلو كانت الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد موته جائزة لاستثناها.

قال "ابن تيمية": من الذي قال إنك إذا استغثت بميت، أو غائب، من البشر، نبيًا كان أو غير نبي كان ذلك سببًا في حصول الرزق، والنصر، والهدى، وغير ذلك مما لا يقدر عليه إلا اللّه ؟! ومن الذي شرّع ذلك، وأمر به ؟ ومن الذي فعل ذلك من الأنبياء، والصحابة، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين"[3].

فليجب المجيزون بأدلة ناصعة كالشمس، فالأمر دين واعتقاد، لا استحسان واتباع هوى !.

---

(١) الرد على البكري لابن تيمية ٢٦٩/١ الطبعة المحقة.
(٢) رواه الترمذي في كتاب الزهد برقم ٢٣٢٦ وقال حديث حسن غريب.
(٣) الرد على البكري ٣٣٠/١ الطبعة المحققة.

وقال أيضًا "ومَنْ ذهب إلى الاستغاثة بالموتى فقد شرع دينًا لم يؤذن له به، وليس معه فيها سوى فعل بعض المتأخرين"(١).

فعُلم من مجموع ذلك أن الاستغاثة بالموتى والاستعانة بهم بدعة شركية. فالسنة إذا أنت دخلت المسجد النبوي أن تأتي القبر وتسلّم على صاحبه ﷺ وتدعو له بالوسيلة والفضيلة، وتسلّم على صاحبيه أبي بكر، وعمر - رضي اللَّه عنهما - أم أن شد الرحال للقبر هو للتبرُّك ؟.

قلنا: بأي شيء تبرَّك ولم يبق فيه شيء من أثر النبي ﷺ ؟

ومن هنا نحن نتحدى مَنْ يتعصب لكلام مَنْ يجوّز، أو يحسن شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ للتبرك أن يأتي بنقل عن إمام من السلف - الذين هم خير الناس - يؤيد ذلك، و دونهم خرط القتاد !.

وهذا "الحبشي" يقول مفتريًا على الله: "زيارة قبور الأنبياء والأولياء للتبرك رجاء إجابة الدعاء عندها جعله (كذا) اللَّه سببًا لحصول المنفعة، وذلك معلوم بين المسلمين، عوامهم وخواصهم، ما كان ينكره أحد قبل ابن تيمية"(٢).

قلت: معنى عبارة "الحبشي" أن في المسألة إجماعًا ! ولكننا نستسمح "الحبشي" إذا طالبناه بمرجع واحد يؤيد إجماعه المُدَّعى، فضلًا عن نصٍ قرآني، أو نبوي، أو قول لأحد من سلف هذه الأُمة.

وفي كتاب "الشفا للقاضي عياض" عن الإمام مالك أن كره لأهل المدينة الوقوف عند قبر النبي ﷺ والدعاء هناك، وقال (مالك): لم يبلغني هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدنا .

---

(١) الرد على البكري ص ٣٧ الطبعة غير المحققة.

(٢) المقالات السَنية ص ٣٩.

ونقل قوله : ولم يبلغني عن أول هذه الأُمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون ذلك، ويكره إلا لمن جاء من سفر، أو أراده[١] (أي السفر).

فإذا كان فقيه المدينة النبوية في عصره - وهو الإمام مالك - يقول عن الدعاء عند قبر النبي ﷺ: لم يبلغني عن أول هذه الأُمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون ذلك، فهل يصح بعد ذلك قول "الحبشي" ما كان أحد ينكره قبل "ابن تيمية".

وقد نقل "الحبشي" نفسه أن "ابن عقيل" الحنبلي، "وابن الجوزي" كانا يكرهان قصد القبور للدعاء. ثم قال: "لكنهما لم يحرما"[٢].

ونحن نسأله هل الكراهة تدخل في باب المنع أم الإباحة ؟

وهل يُنكر المكروه، أم يُسكت عنه ؟

فنقول: المكروه يدخل تحت المنع، ويُنكر على فاعله، وعندئذ فلا يصح قول "الحبشي" عن زيارة قبور الأنبياء والصالحين للدعاء أنها ما كان أحد ينكرها قبل "ابن تيمية" فالإمام مالك، وابن عقيل كانا قبله، بل إنَّ مَنْ ادعى الإجماع على عدم فعلها من قِبَل السلف والأئمة كان أصح نقلًا ممن ادعى جوازه بمقتضى قول مالك السابق. وأن مَنْ قال: مَن فعلها كان مبتدعًا أصح دليلًا بمقتضى ما نقلناه عن الإمام مالك. وقد كان النبي ﷺ يعلم الأصحاب الأدعية المختلفة في المناسبات والأحوال ويعلمهم مواطن إجابة الدعاء فلم يقل لهم أبدًا إن الدعاء عند قبور الأنبياء مجاب. فضلًا عند قبور غيرهم. فهل قصر النبي في البيان ؟! ثم جاء الحبشي ومن يسير معه ليكملوا ويسددوا !!!

---

(١) الشفا ٢/٢٠٤-٢٠٥.

(٢) المقالات السُّنية ص ٤٢.

ومن هنا فإنا نقول: نتحدى مَنْ يتعصب لكلام "الحبشي" على الاتيان بنقل صحيح من إمام من السلف استحب زيارة قبر النبي ﷺ للدعاء، والاستغاثة، والتوسل، ولن يجد ذلك. إن العواطف يجب أن تضبط بالنص والاتباع، وإلا كان الهلاك.

وإن الدعاء هو مخ العبادة فلا يبنى على ما اشتهر بين الناس، بل على نص أو إجماع.فلما رأى "ابن تيمية" خلو المسألة عن عمل للسلف، فلم يحكّم عاطفته وعقله في عصر عمّ بالبدع بل وقف حيث وقف السلف وقال: إن تعظيم النبي ﷺ بالصلاة والسلام عليه، واتباع ما شرعه لأُمته ظاهرًا وباطنًا، والقيام بحقه من المحبة، والطاعة، والتوقير، وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه لا بشد الرحال إلى مجرد زيارة قبره ﷺ[1].

وإذا كان "الحبشي" يدّعي أن زيارة قبور الأنبياء والأولياء للتبرك رجاء إجابة الدعاء عندها جعله اللَّه سببًا لحصول المنفعة، وما كان أحد ينكره قبل ابن تيمية، فنحن نريد أن نسأله: هل تلك المنفعة كانت خافية على صحابة رسول اللَّه ﷺ؟

فإذا لم تكن خافية، فلماذا لم يأت أحد منهم إلى قبره ﷺ ليدعو؟ أفرادًا أو جماعات بالرغم من المصائب التي حلّت بهم بعد وفاته ﷺ؟ ولماذا لم يذهب الخلفاء ومعهم جماهير الناس إليه ليدعو أحدهم، ويؤمِّن الجميع؟ وهم أحرص الناس على تحصيل المنافع!

فإذا لم يصح أنهم فعلوه - ولو صح لأسرعت للاستدلال به - عُلِم أن ما ادعيته هم مجرد افتراء على الله.

وإذا لم يصح فعل الصحابة هنا عُلم أيضًا أن قولك: ما كان أحد ينكره

---

(١) انظر مجموع فتاوى ٢٣٠/٢٧ والرد على الأخنائي لابن تيمية ص ١٥٥ وما بعدها.

قبل "ابن تيمية" غير صحيح.أقول افتراء،لأنك نسبت ذلك إلى اللّٰه بغير دليل.ولو أنك قلت: "سبب لحصول المنفعة" من غير نسبة إلى اللّٰه لما وصفت قولك بأنه "افتراء".

وهذا القاضي عياض نقل عن" مبسوط " الإمام مالك قوله : "لا أرى أن يقف عند قبر النبي يدعو ولكن يسلم ويمضي"(١).

اتبع ولا تبتدع فقد كفينا !!!.

والأدلة التي اعتمد إليها" ابن تيمية" شديدة متينة.

فالذي يبتغي زيارة قبر النبي ﷺ بشد الرحال والسفر فليقصد مسجده ﷺ أولًا ثم يأتي قبر النبي ﷺ فيسلّم عليه، وعلى صاحبيْه، ويكون بذلك قد فعل فعلًا مستحبًا مشروعًا بالإجماع - كما قال ابن تيمية -(٢)..

وهذا " النووي" قد صرّح باختلاف المتقدمين حول شد الرحال إلى زيارة قبور الصالحين، والمواضع الفاضلة(٣).

ثم يطالعنا صاحب كتاب الزيارة النبوية برواية عن رجل سماه الإمام الشيخ محمد الفقي ! أنه قال إن النبي ﷺ يشهد زيارة من يزوره ويراها »(٤).

إن الذين يفترون على اللّٰه الكذب لا يفلحون.

وهذا " تقي الدين السبكي" قد صنف كتابًا في الرد على" ابن تيمية" في شأن شد الرحال إلى زيارة قبر النبي ﷺ وقد تصفحته كاملًا فلم يأتِ بدليل صحيح عن النبي ﷺ أو أحد من صحابته في هذا، وإنما ملأه بأحاديث غير

---

(١) الشفا ١٩٩/٢.

(٢) انظر الرد على الأخنائي. بهامش الرد على البكري ص ٢١.

(٣) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ١٠٥/٩.

(٤) الزيارة النبوية ص ٢٧.

صحيحة، وفعل "لبلال بن رباح" ضعفها" ابن عبد الهادي وغيره[١]. وبأقوال غير مسندة أو مسندة إلى رجال ضعاف لا تقوم بهم حجة من حيث ضبطهم وعدالتهم، وبمثل هذا لا تؤسس عليه عبادة ولا قربة !!. وقد بينتها كلها في رسالتي: "ابن تيمية" بين المذهب والاجتهاد" فليراجعها من أحب الزيادة والتفصيل.

ولما كفّر "الأخنائي" "ابن تيمية" في هذه المسألة واعتبر قوله تنقيصًا للنبي ﷺ رد "ابن تيمية" وقال:

"وقد اختلفوا (أي الأئمة) في حكم الصلاة على النبي ﷺ عند الذبح، فمالك، وأحمد على الكراهة، ولم يقل قائل إن في ذلك تنقيصًا للأنبياء"[٢].

قلت: نقل "القاضي عياض" عن "الطحاوي" الإجماع على أن الصلاة على النبي ﷺ غير واجبة في الصلاة[٣].

ولم يقل أحد البتة إن ذلك تنقيصًا للنبي ﷺ

وهذا "الشهاب الهيثمي" اعتبر تفضيل ليلة مولد النبي ﷺ على ليلة القدر بدعة، وقال "الزرقاني" عقبه: "وهو وجيه"[٤] ولم يقل أحد أن ذلك تنقيصًا للنبي ﷺ.

ثم قال "ابن تيمية": ونحن لا نكفّر أحدًا من المسلمين بالخطأ، لا في هذه المسألة ولا في غيرها. ولكن إن قدّر تكفير المخطئ فمن خالف الكتاب

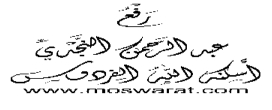
---

(١) الصارم المنكي ٢٤٤ وما بعدها.

(٢) الرد على الأخنائي ص ٣٠٠.

(٣) شرح القاري للشفا ١٠٧/٢.

(٤) شرح الزرقاني على المنح المحمدية ٢٥٦/١.



والسنة، والإجماع - إجماع الصحابة والعلماء - أولى بالكفر ممن وافق الكتاب والسنة، وسلف الأُمة وأئمتها[١].

المسألة الثامنة: قالوا: أنه يقول لا يُتوسل بالنبي ﷺ بعد مماته.

لقد منع "ابن تيمية" التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته، واستدل على ذلك بما يلي:

أ - لم يُعرَف التوسل بالأنبياء في شيء من الأدعية الصحيحة الواردة عن النبي ﷺ وعن صحابته.

ب - إن "عمر" وأكابر الصحابة لم يروا هذا مشروعًا بعد مماته، بدليل أنهم لما صلوا صلاة الاستسقاء لم يتوسلوا بالنبي ﷺ وإنما توسلوا "بالعباس"[٢]، فلو كان التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته جائزًا لما عدلوا عن النبي ﷺ وهو سيد ولد آدم - إلى العباس.

ج - بالرغم من كثرة الفتن بعد وفاة النبي ﷺ لم يثبت عن الصحابة أنهم قاموا فتوسلوا به ﷺ ولو فُعل لنُقِل وانتشر.

د - إن التوسل دعاء، والدعاء مخ العبادة، والعبادة تُبنى على الاتباع ولا الابتداع.

ثم انتقل إلى ما رواه "الحاكم" في "مستدركه"[٣] وصححه من أن آدم توسل بالنبي ﷺ بعد عصيانه لربه وتوبته وقال:

"هذا الحديث وأمثاله لا يحتج به في إثبات حكم شرعي لم يسبقه أحد

---

(١) الجواب الباهر في زوار المقابر لابن تيمية ص ١٩.

(٢) هو العباس بن عبد المطلب الهاشمي، من أكابر قريش في الجاهلية والإسلام، أسلم قبل الهجرة وتوفي في المدينة سنة ٣٢ هـ، الأعلام ٣/٢٦٢.

(٣) ٢/٦١٥.

من الأئمة إليه. وإثبات عبادة لم يقلها أحد من الصحابة، ولا التابعين، وتابعيهم.

وإن هذا الحديث لم ينقله أحد عن النبي ﷺ لا بإسناد حسن، ولا صحيح، بل وضعيف يستأنس له ويعتصد به، وإنما نقل هذا وأمثاله كما تنقل الإسرائيليات"[١].

قلت: لأنه من رواية "عبد الرحمن بن زيد بن أسلم"[٢] وقد أجمع أهل الجرح والتعديل على تضعيفه[٣].

حتى الحاكم قد قال عنه:

"روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على مَنْ تأملها"[٤].

وقد عقب "الذهبي" على تصحيح "الحاكم" للحديث السابق بقوله:

"بل موضوع، وعبد الرحمن واهٍ"[٥].

ومع كل هذا الجرح "لعبد الرحمن بن زيد" وهو راوي الحديث فقد صححه "تقي الدين السبكي" وادّعى أن "ابن تيمية" لم يطلع عليه[٦].

هكذا تفعل العاطفة الدينية بأصحابها، وتأخذ بألسنتهم وأيديهم إلى أقوال وأفعال غير محمودة!!

---

(١) انظر الرد على البكري ص ٤ قاعدة جليلة ص ٨٧ وما بعدها.

(٢) المدني، مفسر، توفي سنة ١٨٢ هـ طبقات المفسرين للداوودي ١/٢٧١.

(٣) انظر المجروحين لابن حبان ٢/٥٧ - الضعفاء للدارقطني ص ١١٧ - الضعفاء للعقيلي ٢/٣٣١ - المغني في الضعفاء للذهبي ١/٧٣٣ - الضعفاء لابن الجوزي ٢/٩٥ - تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/١٦٢.

(٤) المدخل له ص ١٥٤.

(٥) المستدرك ٢/٦١٥.

(٦) شفاء السقام ص ١٦٢.

وبمثل هذا يفعل التعصب للأقوال لا للحق ذاته !!.

فإذا سألنا "السبكي "على ماذا استندت في تصحيحك للحديث ؟! وقد علمت ما قيل في راويه.

وكيف تقول إن "ابن تيمية "لم يطلع عليه ؟ وقد سبق أن نقلنا قوله بشأنه.

وللعلم فإن "ابن تيمية"، قد توفي قبل "السبكي "بما يقرب من ثلاثين سنة.

ثم استدل "السبكي "على قوله بأحاديث، ووقائع، وحكايات، ومنامات منها بلا سند أصلًا، ومنها بأسانيد مهلهلة وواهية.

وأُوصي كل من اطلع على أقوال "السبكي" في هذا المجال أن ينظر في الأسانيد، فإن الأمر دين، وليطرح العاطفة جانبًا فإنما يعبد اللَّه، ويُتقرب إليه بما شرع، لا بما تستحسنه أهواؤنا وأمزجتنا.

وقد صحح "الطبراني" في "المعجم الصغير" ما رواه أن الصحابي "عثمان بن حنيف"[1] قد علّم رجلًا الدعاء الذي علمه إياه النبي ﷺ وفيه: "اللهم إني أسألك، وأتوجه بنبيك محمد" وقد تمّ هذا بعد ممات النبي ﷺ وفي عهد عثمان بن عفان".

ولكن "ابن تيمية" قد رده لعدة علل ذكرها في كتابه "قاعدة جليلة"[2] ثم قال: (وبالجملة فهذه الزيادة لو كانت ثابتة لم تكن فيها حجة، وإنما غايتها أن يكون "عثمان بن حنيف" ظن أن هذا مشروع بعد موت النبي ﷺ.

---

(١) الأنصاري الأوسي شهد أحدًا والمشاهد بعدها. توفي في خلافة معاوية. أسد الغابة ٣/ ٣٧١.

(٢) ص ١٩٠ ومن هذه العِلل: تفرد شبيب بن سعيد وهو ضعيف - ومخالفته للثقات حيث ذكروا حديث توسل الأعمى دون هذه الزيادة، وانظر التوسل للألباني ص ٩٦.

ثم قال: (لا حجة فيها، إذ الاعتبار بما رواه الصحابي، لا بما فهمه إذا كان اللفظ الذي رواه لا يدل على ما فهمه، بل على خلافه. وإن "عمر" وأكابر الصحابة لم يروا هذا مشروعًا بعد مماته كما كان يشرع في حياته)[١].

ومما يؤكد هذا الفهم أنه لم يصح عن الصحابة لا في دعاء خطبة الجمعة، ولا في الاستسقاء، ولا عند المعارك والفتن أنهم توسلوا بالنبي ﷺ وهم أعلم منا بالله ورسوله، وما يشرع من الدعاء، وما ينفع، وما يكون أنفع من غيره.

فهذا دليل على أن المشروع ما سلكوه دون ما تركوه، وأن فعل "عثمان بن حنيف" ظن منه أنه مشروع بعد وفاة النبي ﷺ لم يشاركه أحد من الصحابة، هذا إن سلمنا بصحته.

ثم يأتي الحبشي ليقول:

"إن الإجماع كان على جواز التوسل بالأنبياء والأولياء بعد وفاتهم"[٢].

هكذا يطلق لقلمه العنان ليسطر به ما يؤيد مذهبه! وما أسهل ادعاء الإجماع؟! فإذا سألناه: إجماع مَنْ؟ ومن قال به من المحققين؟ وما مستنده؟ وماذا تعني بقولك "كان".

فهل خُرق هذا الإجماع؟ ومن الذي خرقه؟ وما حكم خارقه؟

(وقد نصت جميع متون الحنفية على أن التوسل بحق الأنبياء والأولياء مكروه كراهة تحريمية)[٣].

---

(١) قاعدة جليلة له ص ١٩٦-١٩٩.

(٢) المقالات السُّنية ص ١٣-١٤.

(٣) انظر جلاء العينين للألوسي الحنفي ص ٥١٦ و ٥٥١.

وإن كل من كان له أدنى خبرة بالفقه يدرك تمامًا أن الكراهية التحريمية تدخل تحت باب المنع والحظر، لا الجواز والإباحة.

فهل "أبو حنيفة" والحنفية قد خرقوا الإجماع ؟

وهل يكفرهم "الحبشي" من أجل هذا ؟

وقد سبق أن كفّر "ابن تيمية" لأنه خالف الإجماع المدعى في شأن الطلاق الثلاث[١].

وأنا على يقين أنه لا يجرؤ على ذلك !

فأين المنهج المعتدل ؟ وأين الانصاف في الحكم على الأمور ؟ إن في الضمائر شيئًا !!.

وقد أقر "الحبشي" بأن "أبا حنيفة" كره التوسل بحق الأنبياء[٢] تناقض عجيب !!

وعلى ذلك إما أن يكون الإجماع مكذوبًا، وإما أن يكون صحيحًا و "أبوحنيفة" قد خرقه. وإما أنه لا يعتد به في مواضع الإجماع.

وكل أمر من هذه الأمور لا يمكن "للحبشي" أن يلتزمه، فكيف التوفيق ؟ وأين المخرج ؟ تأمل التناقض !!.

ثم استدل "الحبشي" بما رواه "ابن ماجه"[٣] بحديث:

"أسألك بحق السائلين عليك"

وقال رواه "ابن ماجه" وحسنه "ابن حجر" وغيره[٤].

---

(١) انظر ذلك في الفصل السابق.

(٢) انظر المقالات السَنية له ص ٣٧.

(٣) رقم (٧٧٨) في المساجد والجماعات.

(٤) انظر المقالات السَّنية له ص ٣١.

وقال في مكان آخر:

" ففي هذا الحديث دليل على جواز التوسل بالأحياء والأموات، لأن لفظ "السائلين" يشملهما "[١].

قلت: الحديث غير صحيح.

قال "النووي" في الأذكار" بعد أن أورد الحديث السابق:

"حديث ضعيف، أحد رواته "الوازع بن نافع العقيلي" وهو متفق على ضعفه، وإنه منكر الحديث".

وقال: (وروينا معناه من رواية "عطية بن سعد العوفي" وعطية أيضًا ضعيف)[٢].

وقال "المنذري" في "الترغيب والترهيب" بعد روايته: "رَواه ابن ماجه" بإسناد فيه مقال[٣].

قلت: ورواه أيضًا "أحمد"[٤] عن "عطية العوفي" وكذا رواية "ابن ماجه" وغيره[٥].

قال "ابن حجر" عن "عطية" هذا في "التقريب" :

"صدوق، يخطئ كثيرًا، كان شيعيًا مدلسًا"[٦] والذي يخطئ كثيرًا تسقط الثقة به. ومعلوم أن المدلس إذا عنعن فإن روايته مردودة.

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤.

(٢) انظر الأذكار ص ٢٥.

(٣) ٤٥٨/٢.

(٤) المسند ٢١/٣.

(٥) فقد رواه أبو نعيم.

(٦) انظر تقريب التهذيب لابن حجر برقم ٤٦١٦.

وهو عند "أبي نعيم الأصبهاني"[١] في "كتاب الصلاة" عن "عطية" مصرّح فيه بالتحديث، ولكنه غير مرفوع إلى النبي ﷺ كذا قال ابن حجر في "نتائج الأفكار". يعني أنه موقوف على "أبي سعيد الخدري".

فكيف يحسّن الحديث مع كثرة خطأ "عطية" وضعفه، وتدليسه ؟

وحتى إذا أمنا التدليس فإننا لا نأمن كثرة الخطأ !!

فهل يقبل سند كهذا في أمر من أمور العبادة ؟! وقد قال الذهبي : "مجمع على ضعفه"[٢].

وهذا "ابن الجزري"[٣] قد التزم في كتابه "عدة الحصن الحصين" بذكر الأذكار والأدعية الصحيحة، ولم يدرجه في كتابه فدل على أنه غير صحيح عنده.

وكان على "الحبشي" - إن كان منصفًا - ألا يقتصر على تحسين "ابن حجر" من غير تعرّض لبقية أقوال الحفاظ، والمحدثين، وأهل الجرح، والتعديل في شأنه. فالحديث على هذا لا يصح دليلًا للمجيزين.

ونحن وإن سلمنا بصحة سند الحديث، فإننا لا نسلّم بدلالته على الطريقة الحبشية.

فنقول : ما هو حق السائلين على اللّٰه ؟ لأن الحديث فيه : "بحق السائلين عليك" لا بذوات السائلين ! فهل الحق لذات السائل، أم أن الحق لسؤاله ودعائه ؟

---

(١) هو الحافظ، الفقيه، الشافعي، أحمد بن عبد اللّٰه الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ بأصبهان.

(٢) الضعفاء ١/٨٨.

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد الجزري الذي تمهّر في علوم القرآن والحديث المتوفى سنة ٨٣٣ هـ. انظر تحفة الذاكرين للشوكاني ص ٤-٦.

فإذا كان الحق لذات السائل وشخصه، جاز التوسل بكل سائل، ولو كان عاصيًا فاسقًا. وخاصة أن الحديث ليس فيه "بحق السائلين الأتقياء والأفاضل" حتى يجوز أن نقول بجواز التوسل بالذوات الفاضلة، فالحديث مطلق غير مقيّد.

وهذا لم يقل به أحد على الإطلاق فيما أعلم.

إذن فما هو حق السائلين على اللَّه ؟

الصواب أن حقهم هو إجابة أدعيتهم إنْ لم يكن فيها إثم، أو قطيعة رحم.

لأنه تعالى قد وعدهم بالإجابة بقوله: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر - ٦٠] والرسول ﷺ قال:

« ما على الأرض مسلم يدعو اللَّه تعالى بدعوة إلا آتاه اللَّه إياها، أو صرف عنه من السوء مثلها ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم »[1].

فالتوسل إذن بحق السائلين على اللَّه، لا بذوات السائلين، لأن منهم المقتصد، ومنهم الظالم لنفسه وغير ذلك.

فلو أراد قائل أن يقول: وفي هذا الحديث دليل على جواز التوسل بكل سائل، برًا كان أو فاجرًا، لأن لفظ (السائلين) يشملهما، فماذا يقول " الحبشي " ؟

وفي الحقيقة فإنه لن يَقبَل، لأنه يركز في كلامه على الذوات الفاضلة، فإذا لم يرتضه فقوله: " الحديث دليل على جواز التوسل بالأحياء والأموات، لأن لفظ (السائلين) يشملها " مردود عليه كما يَرُدُّ التوسل بكل سائل سواء كان برًا أو فاجرًا مع اشتمال لفظ (السائلين) لهما.

---

(١) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح، والحاكم. الأذكار للنووي ص ٣٤٦.

ثم قال (وفي الحديث دليل على جواز التوسل بالعمل الصالح، وهو ممشى الرجل إلى المسجد لوجه اللَّه)[١].

قلنا: لا خلاف في ذلك، وقد جاء في الصحاح ما يؤيد ذلك[٢].

ثم قال: " فالشرع لم يفرق بين التوسل بالذوات الفاضلة، وبين العمل الصالح "[٣].

فإذا سألناه ما مستندك في عدم التفريق أجاب (لأن كلا الأمرين خلق اللَّه تعالى)[٤].

قلنا: لم يرد في أدعية النبي ﷺ توسل بالذوات الفاضلة، ولا علَّمها أحدًا من صحابته. فلو قالها لانتشرت بين الأُمة، فإن الدعاء لا يستغني عنه أحد.

ثم أين الجامع بين الذات الفاضلة، والعمل الصالح ؟

فالشرع أجاز للإنسان أن يتوسل بعمله الصالح عند الشدائد كما صح في الخبر[٥]، لا أن يتوسل بعمل غيره، فإذا توسل شخص بعملٍ صالحٍ لغيره أيصح هذا التوسل عندكم؟ فإذا أجزتموه قلنا لكم، ما الصلة بين المتوسل، وعمل غيره حتى يستحق عليه الإجابة ؟

ثم أي مناسبة بين كون الرجل نبيًا، أو صالحًا، وبين إجابة دعاء الداعي ؟

---

(١) المقالات السُّنية ص ١٠٤.

(٢) انظر الترغيب والترهيب ٣/٣١٩ طبعة قطر.

(٣) المقالات السُّنية ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) رواه البخاري ومسلم. انظر الترغيب والترهيب ٣/٣١٩.

ومَنْ منا يمكنه أن يحكم على امرئٍ أنه خُتِم له على خيرٍ من غير مَنْ شهد له النبي ﷺ بذلك. فقد روى "البخاري" في "باب الجنائز" أن صحابية قالت "لعثمان بن مظعون" عند موته "شهادتي لك أن اللَّه سيكرمك" فاعترض عليها النبي ﷺ قائلًا: **واللَّهِ إني رسول اللَّه ولا أدري ما يُفعل بي**".

فكيف تشهدون -أيها المجترئون على الفتوى- على معينٍ بأنه مات على التقوى والصلاح في حقيقة الأمر، لا في ظاهره وتعتقدون أنه ولي وتتوسلون به ؟!!.

فبما أن الإنسان لا يمكنه أن يشهد لمعين أنه قُبِض على صلاح وقَبول من اللَّه تعالى، وبما أننا منهيون عن أن يُزَكي بعضنا بعضًا بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم - ٣٢] فلا يصح توسلنا بذوات نظنها فاضلة، مع أن الظن لا يُغني، ولا يكفي، فإنه أكذب الحديث.

وإن تيقنا أنها فاضلة كالأنبياء فلا يصح التوسل بها بعد مماتهم، لعدم ورود ذلك بالشرع.ثم قال "الحبشي" :(إن الأَوْلى بأن يُسأل ويُستعان هو اللَّه)[1].

قلنا : فلِمَ لا تقتصر على الأَوْلى، والأفضل، وتذر ما ابتدعه المتأخرون ؟

ثم شبّه التوسل بالأنبياء والأولياء بالدواء،حيث أن كلًا منهما سبب، فالدواء سبب للشفاء، والتوسل سبب لنفع المتوسلين[2].

قلنا أنه تشبيه مع الفارق، فالدواء من كسب المتداوي، وهو مأمور به، أما التوسل بالغير فالمتوسَل به ليس من كسب الداعي، وليس مأمورًا به فكيف يصح التشبيه ؟

(١) المقالات السُّنية ص ١٠٨.

(٢) المقالات السُّنية ص ٣٨.

والذي يعتبر التوسل بالغير من باب الأخذ بالأسباب فعليه بالدليل الشرعي الصحيح الصريح، فالأمر عبادة إذ أن الدعاء هو مخها وأصلها !! والعبادة مبناها على التوقف.

أما ما رواه "الترمذي" وغيره[١] من أن رجلًا ضريرًا أتى النبي ﷺ فقال: ادع اللَّه أن يعافيني يا رسول اللَّه ! فقال له النبي ﷺ: « **إنْ شئتَ دعوتُ، وإن شئتَ صبرتَ فهو خير لك**». فقال: بل فادعه. فأمره النبي ﷺ بأن يتوضأ فيحسن الوضوء، ويدعو بهذا الدعاء:

« **اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبيّ الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضى لي، اللهم فشفعْهُ فيّ**» . فقام وقد أبصر.

ففي هذه الواقعة توسل وتوجّه بدعاء النبي ﷺ وشفاعته حال حياته، لا توسل بذاته كما فهمه المتأخرون لما يلي:

١) قول الأعمى للنبي ﷺ: "ادع اللَّه أن يعافيني".

٢) قول النبي ﷺ للأعمى: "**إن شئتَ دعوتُ**" فالعملية إذن هي دعاء.

٣) ما جاء في دعاء الأعمى "اللهم فشفعه فيّ" والشفاعة كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره كما في كتب اللغة. فَعَلم أن النبي ﷺ يشفع له فتوسل بشفاعته، وهذا توسل خارج عن محل النزاع.

فقول الأعمى "أتوسل إليك بنبيك" أي بشفاعته ودعائه لي.

وقوله: "يا محمد إني أتوجه بك" أي: بشفاعتك ودعائك لي، بدليل ما

---

(١) رواه الترمذي في كتاب الدعوات وقال: حديث حسن صحيح غريب، وابن ماجه برقم ١٣٨١ والحاكم ٣١٣/١ وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في الدلائل وصححه ١٦٦/٦ - وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ١٨٢/٣.

جاء في آخر دعائه من قوله "اللهم فشفعه فيّ".

ولو كان التوسل في هذه الواقعة قد تَمَّ بذات النبي ﷺ لفعلها مَنْ عمي من الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ والتابعين، وغيرهم.

ولكنه لم يصح عن واحد منهم - على سبيل الإطلاق - أنه فعل ذلك.

ولو كان التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته مشروعًا لكان حريًا بكل أعمى أن يتوسل بذات النبي ﷺ كما فعل الأعمى، ويتعافى على حسب زعمكم.

ولما لم نلقَ مَنْ فعل ذلك، ولم نجد نصًا سالمًا من العلل والشذوذ عن واحد من السلف، بل وألفينا فعلهم - بطريق صحيح - خاليًا عما زعمه هؤلاء، فعلمنا أن الصواب ما فعلوه دون ما تركوه.

وقد أظهر "الحبشي" هنا انفعاله الحاد قائلًا:

"وإننا نتحدى مَنْ يتعصب لكلام "ابن تيمية" على الإتيان بنقل صحيح من إمام من السلف... حرّم زيارة قبر النبي ﷺ. للتوسل به. بعد مماته، ولن يجدوا ذلك"[1].

فقلنا له: نحن لا نتعصب إلا لقول اللّه، وما صح من قول رسوله، وما كان عليه العمل في القرون الأولى، ولا نعتقد في أحد عصمة، ونرد ما فيه التنازع إلى اللّه والرسول.

ولكننا نقول لك:

إننا نتحداك على أن تأتي بنقل صحيح صريح عن إمام من السلف استحب زيارة قبر النبي ﷺ للتوسل به بعد مماته، ولن تجد ذلك!

لأننا لو وجدنا قولًا صحيحًا صريحًا، أو فعلًا لأحد أئمة السلف في ذلك

---

(١) المقالات السُّنية ص ٤٣-٤٤.



لنقلناه، واعتقدناه، وعملنا به، ولكننا وجدنا غير ذلك - كما سبق بيانه - فمن أولى بادعاء الإجماع ؟

هذا وقد نقلنا عن "الإمام مالك" قوله في أنه كره لأهل المدينة الوقوف عند قبر النبي ﷺ والدعاء عنده، وقال: "لم يبلغني هذا عن أحد من أهل الفقه في بلادنا"[١].

فهل خفي على "مالك" وفقهاء المدينة، أن زيارة قبور الأنبياء والدعاء عندها جعله اللّه سببًا لحصول المنفعة، وأن ذلك ما كان ينكره أحد قبل "ابن تيمية" كما ادعيت[٢]، فهذا "الإمام مالك" قد أنكر ذلك قبل "ابن تيمية" فماذا تقول ؟

أرأيتم يا قوم ! كيف يُلبس "الحبشي" الدين على الناس بعبارات أكبر من علمه ؟ إنه الجدل والسفسطة.

ولقد أطلعت على أدلته في كتابيْه "المقالات السَّنية" بفتح السين، والمقالات السُّنية" بضم السين، فواللّه لم أجد فيهما دليلًا واحدًا صحيحًا صريحًا في جواز ما يزعمه. بل هي إما أحاديث ضعيفة، وإما أحاديث صحيحة غير صريحة فيما يرومه، وعندئذ ترى تخبطه في استنتاجه واستنباطه، وإما حكايات ومنامات. فهل على مثل هذا تؤسس العبادات، وتبنى الأحكام أيها "الحبشي" ؟!.

وماذا يقول فيما رواه "البخاري" عن "عائشة" - رضي اللّه عنها - أنها قالت ذات مرة في مرضها: وارأساه (كلمة تقال من شدة الألم) فقال لها

---

(١) الشفا للقاضي عياض ٢/٢٠٤-٢٠٥.

(٢) المقالات السَّنية ص ٣٩.

النبي ﷺ لو كان (أي موتك) وأنا حيّ فاستغفر لكِ وادعو لكِ . "[١] ؟

فلماذا يتمنى النبي ﷺ وفاة عائشة قبله إذا كان يستغفر لنا بعد مماته، وتُعرض عليه أعمالنا، ويسمع مَنْ يستغيث به و يجيبه كما يدّعي "الحبشي" ومن معه ؟ ولماذا لم يأمرها إن مات قبلها، بأن تأتي قبره ﷺ وتخبره بحالها، وتستصرخه، وتطلب منه أن يدعو لها ؟ مع أن الوقت وقت بيان وإيضاح، فلماذا لم يحدث أيّ من ذلك في وقت الحاجة إلى بيان مثله دلّ على عدم مشروعيته.

وما دام النبي ﷺ تُعرض عليه أعمالنا، ويستغفر لنا اللَّه، فلماذا شد الرحال إلى قبره ﷺ وتحمل مشاق السفر للتوسل به مع استغفاره لنا ؟

واعلموا أن الأصل في العبادات التوقف حتى تثبت من طريق صحيح، فإذا جاءت بطريق مهلهل ضعيف فلا تشتغل بها، واحذر التأويلات للآيات الواضحات، والأحاديث البينات، فإن ذلك مهلكة كبرى، وزلة عظمى، وهذا سبيل إبليس مع أهل العلم حينما يقابلهم دليل قوي يخالف ما هم عليه، فإنهم يُهرعون إلى تأويله، وصرفه عن ظاهره !.

وأما ما صححه "ابن حجر" فيما رواه "ابن أبي شيبة" وغيره أن رجلًا (قيل هو الصحابي بلال بن الحارث المزني) جاء إلى قبر النبي ﷺ زمن القحط في عهد "عمر بن الخطاب" وقال: "يا رسول اللَّه ! استسقِ لأُمتك فإنهم قد هلكوا . "[٢] ففيه عدة علل توجب ردّه:

١- جهالة "مالك الدار "[٣] فقد سكت عنه في "الجرح والتعديل" وقال

(١) رواه البخاري في كتاب المرضى. باب قول المريض إني وجع.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٣٢٠٠٢) والخليلي في الإرشاد ٣١٣/١ - وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ١١٤٩/٣ وغيرهم.

(٣) هو مالك بن عياض مولى عمر بن الخطاب، كان خازنًا لبيت المال في خلافة عمر ومن =

عنه "الحافظ المنذري" : و"مالك الدار" لا أعرفه.وبمثله قال "الهيثمي" في "المجمع"[١].

فهو مجهول الضبط، وإنْ كان عدلًا في نفسه لثناء التابعين عليه[٢]، والضبط شرط أساسي في صحة السند.

٢- عنعنة "الأعمشي"، وهو مدلّس كما قال عنه "ابن حجر" في "التقريب"[٣].

وحكم قبول رواية المدلّس إذا عنعن (أي روى عن غيره بقوله: عن فلان) يقول "ابن حجر" عنها: "وحكم مَنْ ثبت عنه التدليس إذا كان عدلًا أن لا يُقبل منه إلا إذا صرح فيه بالتحديث (أي قال حدثني فلان) على الأرجح".

وهناك فريق من المحدثين ردّ رواية مَنْ عُرِف بالتدليس ولو مرة واحدة، وإن بيّن السماع، أو أتى بصيغة صريحة[٤] وعلى رأسهم الإمام الشافعي.

وفي التمهيد لابن عبد البر: قالوا: ولا يُقبل تدليس الأعمش، لأنه إذا وقف أحالَ على غير مليء، يعنون: على غير ثقة[٥].

فهل يصح من "ابن حجر" أن يصحح الرواية مع تدليس "الأعمش" وعنعنته ؟ وقد ضعف له حديثًا بسبب عنعنته[٦] ولكن الذهبي قال هنا إنه إذا

= هنا لُقب بمالك الدار.

(١) الترغيب والترهيب ٢/٥٥ - ومجمع الزوائد ٣/١٢٥.

(٢) قاله الخليلي في الارشاد ١/٣١٣.

(٣) برقم (٢٦١٥).

(٤) نخبة الفكر لابن حجر، وشرحها للقاري ص ٤١٩-٤٢٠.

(٥) التمهيد ١/٢٩.

(٦) تلخيص الحبير برقم ١١٨١

عنعن عن شيوخ له فروايته محمولة على الاتصال[١]..

٣- إن المؤرخ "سيف بن عمر التميمي" قد أخبر أن الصحابي "بلال المزني" قد رأى النبي ﷺ في منامه، وأخبر بذلك "عمر بن الخطاب" من غير ذكر مجيئه إلى القبر[٢]. أرأيت الاضطراب في الرواية ؟

واحدة تروي أن الصحابي "بلال المزني" قد جاء إلى قبر النبي ﷺ واستغاث به، وأخرى تقول: أنه رأى النبي ﷺ في منامه من غير ذكر القبر، وكلتا الروايتين قد جاءت بسند ضعيف.

٤- إن في رواية "مالك الدار" طعنًا بالخليفة "عمر" حيث لم يهتد للصواب إلا بفعل "بلال المزني" وهذا نرفّع عنه "عمر" الذي وافق القرآن في بضعة أشياء قبل نزوله[٣].

من أجل ذلك كله ترد الرواية، وإن تسرع "ابن حجر" بتصحيحها، فكل يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ.

أما "الكوثري" فقد قال في موضوع التوسل ما ملخصه[٤].

(وهم في إنكارهم التوسل محجوجون بالكتاب، والسنة، والعمل المتوارث، والمعقول.

أما الكتاب فمنه قوله تعالى: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [المائدة - ٣٥]. والوسيلة بعمومها تشمل التوسل بالأشخاص، ولا فرق بين الحي والميت.

ونقل عن "عمر" أنه بعد أن توسل "بالعباس" قال: هذه واللهِ الوسيلة

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٢٢٤.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٧/٩١.

(٣) انظر صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عمر بن الخطاب.

(٤) مقالات الكوثري ص ٤٠٩ وما بعدها.

إلى اللَّه" ونسب ذلك إلى كتاب "الاستيعاب لابن عبد البر".

وقلت: أنّى له هذا الفهم من الآية ؟

فهؤلاء علماء اللغة قالوا: الوسيلة: القُربى والزُلفى. قالها الإمام اللغوي "مكيّ بن أبي طالب القيسي" في "غريب القرآن"[١]، و"أبو بكر السجستاني" في "غريب القرآن"[٢].

وقال "الراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ"، والوسيلة إلى الله: مراعاة سبيله بالعلم والعبادة، وتحرّي مكارم الشريعة، وهي كالقُربى، والواسل: الراغب إلى الله[٣].

وفي "قاموس الصحاح": الوسيلة: ما يُتَقَرَّب به إلى الغير، وتوسل إليه بوسيلة إذا تقرَّب إليه بعمل.

وبمثله في "التعريفات" و"التوفيق على مهمات التعاريف" للمناوي"، "والمصباح المنير".

وأما في كتب التفسير، ففي "ابن عطيه": الوسيلة: القُربى، وسبب النُجح (النجاح) في المراد.

وفي "القرطبي" الوسيلة: القُربى... وهي فعيلة بمعنى ما يُتوسل به ويُتقرب إلى اللَّه تعالى، من فعل الطاعات، وترك المعاصي".

وفي تفسير "ابن كثير" بعد أن نقل عن الأئمة ما نقلناه قال: "لا خلاف بين المفسرين فيه".

فلم يقل أحد من أهل العلم أن "الوسيلة" في الآية هي التوسل

---

(١) ص ٦٩ ومكي هو إمام في القراءات والحفظ والنحو والأدب توفي ٤٣٧ هـ.

(٢) ص ٤٣.

(٣) المفردات في غريب القرآن ص ٥٢٤.

بالأشخاص، فيكون "الكوثري" بذلك قد ابتدع تأويلًا للآية لم يسبقه إليه أحد من أئمة العلم والدين.

أما أن "عمر" بعد أن توسل "بالعباس" قال: "هذا واللَّه الوسيلة إلى اللَّه".

ونسب "الكوثري" هذه الرواية إلى كتاب "الاستيعاب" فقد راجعت الكتاب المذكور فلم أجد لا في ترجمة "العباس" ولا في ترجمة "عمر" وقد نقل "ابن حجر" في الفتح عن كتاب "الأنساب"[١] أن "عمر" بعد أن استسقى بالعباس قال للناس: "اتخذوه وسيلة إلى اللَّه"[٢].

قلت: "لو سلّمنا بصحة السند (وهو ضعيف) كما قال "الذهبي" في تعليقه على المستدرك[٣] فما معنى قول الخليفة "عمر: اتخذوه وسيلة" ؟.

إن الذي يُبين المراد من ذلك هي الرواية نفسها كما نقلها "ابن حجر" عن "الأنساب" وفيها أن "العباس" لما استسقى به "عمر" قال: "اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يُكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيّك[٤]....

فقوله: "قد توجه القوم بي إليك" أي بدعائي، كما هو سياق الواقعة إذ فيها أن "العباس" قام فدعا ربه. وهو نفسه التوسل المقصود من قول "عمر" اللهم إنّا كنا نتوسل إليك بنبيّنا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيّنا فاسقنا"[٥].

---

(١) الكتاب للزبير بن بكار.

(٢) راجع فتح الباري ٢/٥٧٥ طبعة الريان.

(٣) المستدرك ٣/٣٤٣.

(٤) فتح الباري ٢/٥٧٥ وانظر الاستيعاب، ترجمة العباس.

(٥) البخاري في كتاب الاستسقاء. باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء ٢/١٥.

ويؤكد صحة هذا الفهم ما رواه "البخاري" من أن رجلًا دخل يوم الجمعة ورسول اللّه ﷺ قائم يخطب، فاستقبل رسولَ اللّه ﷺ قائمًا فقال: "يا رسول اللّه هلكت المواشي، وانقطعت السبل، فادع اللّه أن يغيثنا قال: فرفع رسول اللّه يديه فقال: **اللهم اسقنا**"[(١)].

فهذا المقصود من قول "عمر" السابق: اللهم كنا نتوسل إليك بنبينا..." أي بدعاء نبينا كما بينت رواية "البخاري" وغيره. وإلا لماذا عدل "عمر" عن التوسل بذات النبي ﷺ بعد موته إلى التوسل بالعباس ؟!

هذا ولم يصح البتة عن أحد من الصحابة أنهم كانوا يتوسلون في عصر النبي ﷺ بذات النبي. ومن كان عنده رواية صحيحة بهذا الشأن فليواجهنا بها، وسأكون من أسرع الناس عملًا بها واعتقادًا. ولكنهم لن يجدوا، لأنني أقول بعد طول بحث ونظر.

كل ذلك يحملنا للقول بأن التوسل بذات النبي ﷺ لم يكن معهودًا في حياة الصحابة وإنما هذا مما ابتدع وأحدث، وهذا ما حمل "الحنفية" على قولهم: "إن التوسل بحق الأنبياء والصالحين مكروه"[(٢)]. كراهة تحريمية كما نقلنا ذلك عن "النعمان الألوسي" الحنفي قريبًا.

ثم قال "الكوثري" مستدلًا على جواز التوسل بجاه الأنبياء:

"وقد ورد أيضًا في حديث "فاطمة بنت أسد" (أُم علي بن أبي طالب) لما ماتت دعا لها النبي ﷺ وكان مما قاله: بحق نبيِك والأنبياء الذين من قبلك". وقال: ورجال هذا الحديث ثقات سوى "روح بن صلاح" وعنه يقول "الحاكم" ثقة مأمون. وذكره "ابن حبان" في الثقات. وهو نص على أنه

---

(١) كتاب الاستسقاء باب الاستسقاء في المسجد الجامع ٢/١٦.

(٢) شرح الفقه الأكبر للملا علي القاري ١٩٨.

لا فرق بين الأحياء والأموات في باب التوسل.وهذا التوسل بجاه الأنبياء صريح"[١].

قلت: "قال" الهيثمي "عن" روح "وفيه ضعف"[٢].

وقال عنه" ابن يونس" : رويت عنه مناكير. وضعفه" الدار قطني" و" ابن عدي"[٣] وروح قد تفرد بإسناد هذه الرواية[٤]. وأما توثيق" ابن حبان" و" الحاكم" له فذلك لا ينفعهم وخاصة عند التعارض لما عرفا به من التساهل في التوثيق[٥] فالحديث غير صحيح.

ثم قال" الكوثري" : "وعلى التوسل بالأنبياء والصالحين أحياء وأمواتًا جرت الأمة طبقة فطبقة"[٦].

يعني أن هذا المسألة مجمع عليها منذ العصور الأولى، وقد علمت أنه لم يصح في ذلك شيء عن أهل العصور الأولى، فأين مستند هذا الادعاء ؟!.

ثم قال" الكوثري" : "روى" ابن حُميد" عن" مالك" أنه قال" لأبي جعفر المنصور" (الخليفة العباسي) عن النبي ﷺ" هو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام"[٧]، يقصد بوسيلة آدم أنه لما عصى ربه قال: "اللهم إني أتوسل إليك بنبيّك محمد. وقد مرّ الكلام عليه، وعرفتَ أنه موضوع.

---

(١) المقالات ٤١٠.
(٢) مجمع الزوائد ٢٥٧/٩.
(٣) ميزان الاعتدال رقم ٢٨٠١ - التوسل للألباني ص ١١١.
(٤) حلية الأولياء ١٢١/٣.
(٥) انظر التوسل للألباني ١١٢.
(٦) المقالات ٤١٠-٤١١.
(٧) المقالات ٤٢٢.

و " ابن حُميد " هو " محمد بن حميد الرازي " ، فماذا قال فيه أهل الجرح والتعديل ؟

قال عنه " البخاري " : حديثه فيه نظر[١].

وأورد " ابن حبان " في كتابه الضعفاء[٢] عن " صالح بن أحمد بن حنبل " أن أباه كان إذا ذُكر " ابن حُميد " نفض يده.

وهذا " ابن أبي حاتم " وبعد أن نقل توثيق " ابن معين " له روى عن أبيه أنه سأله " ابن معين " عن " ابن حميد " قبل أن يظهر منه ما ظهر (تأمل هذا) فأخبره بأنه يكون في كتابه الشيء فيقولون: ليس هذا هكذا، إنما هو كذا وكذا فيأخذ القلم فيغيّره فقال " ابن معين " بئس هذه الخصلة ، فتوثيق " ابن معين " له كان قبل أن يُخبَر عن حاله.

وقال " أبو زرعة الرازي " : " كُتب إليّ من بغداد بنحو خمسين حديثًا من حديث ابن حميد منكره "[٣]. وقال : " صح عندنا أنه كان يكذب "[٤].

وقال عنه " البيهقي " : " ليس بالقوي "[٥].

وقال عنه " ابن حجر " : حافظ ضعيف[٦].

وقال عنه " الذهبي " في المغني " : " ضعيف "[٧] وفي " سير أعلام النبلاء " : وهو مع إمامته منكر الحديث، صاحب عجائب[٨].

---

(١) الضعفاء الصغير رقم ٣١٥.

(٢) ٣٢١/٢.

(٣) الجرح والتعديل ٧/٢٣٢-٢٣٣.

(٤) كتاب الضعفاء لابن حبان ٣٢١/٢.

(٥) السنن الكبرى ٦/٢٣٥.

(٦) التقريب رقم: ٥٨٣٤.

(٧) المغني في الضعفاء ٥٧٣/٢.

(٨) تهذيب سير أعلام النبلاء برقم ١٩٨٥.

فهل يصح قبول روايته بعد كل ما قيل فيه؟.

وهذا "القسطلاني"[(١)] نقل تكذيب "ابن تيمية" للرواية ولم يعلق عليها، وكأنه ارتضى رد الرواية عن الإمام مالك[(٢)].

نخرج من هذا كله إلى أنه لم يصح في جواز التوسل بالأنبياء أثر لا في حياتهم ولا بعد مماتهم، وأن ذلك لم يكن في العصور الأولى على خلاف ما قيل إنه إجماع المتقدمين. ما كان أحد ينكره قبل "ابن تيمية" كما افتراه عليه المفترون! وأن ما قاله "ابن تيمية" هنا سليم صحيح.

وقد جاهد المخالفون لتصحيح أحاديث وتقويتها، بالرغم من الوهن الذي يحيط بها، ولكنهم لم يوفقوا فيما حاولوه، ويبقى الحق أحق أن يُتبع.

مسألة: وهل يسمع الميت، ولو قيل بجواز السفر إلى قبره للتوسل به، والدعاء عنده؟

الأصل في ذلك قوله تعالى لنبيه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر - ٢٢]. وقوله تعالى أيضًا: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل - ٨٠].

فدلت الآيتان دلالة واضحة وصريحة على أن النبي ﷺ لا يمكنه أن يُسمع الموتى إلا بمعجزة، وهذا خارج عن محل الخلاف.

والمعنى كما أن الميت لا يسمع، فكذلك المعُرضون عن النبي ﷺ مع كونهم لهم آذان فلا يسمعون بها، سمع فَهْمٍ وقبول.

ولكن "الكوثري" له تفسير آخر للآيات فقال:

---

(١) هو الحافظ الفقيه المقرئ أحمد بن محمد بن علي القسطلاني الشافعي المتوفى سنة ٩٢٣هـ بالقاهرة.

(٢) المواهب اللدنية. انظر شرح الزرقاني ١٢/١٩٤-٢١٤.

(فهي في حق المشركين عند المحققين)[١] ولكنه لم يفصح عن كيفية تنزيلها على المشركين.

و" الحبشي" يستعير من غيره - من غير إشارة - فيقول:

" فإنه مؤول لا يحمل على الظاهر، والمراد به تشبيه الكفار بمنْ في القبور في عدم انتفاعهم بكلامه وهم أحياء"[٢].

وهل مَنْ في القبور لا ينتفعون بكلام الأحياء إطلاقًا أيها " الحبشي" حتى يصح تأويلك ؟

مع أن الآية نص صريح، ودليل قاطع في عدم سماع الموتى، ولولا صحة عدم سماع الموتى لم يكن لهذه الآيات معنى، وحاشا للَّه أن يخاطبنا بلغتنا - والأصل في الكلام الحقيقة - بأسلوب ظاهرُهُ غير مراد تاركًا للعقول المختلفة أن تؤول وتصرف المعاني الظاهرة إلى معانٍ أخرى خفية.

وأما ما رواه " البخاري" من أن النبي ﷺ خاطب قتلى " بدر" من المشركين، فقام" عمر بن الخطاب" مستغربًا ذلك وقائلًا: يا رسول اللَّه ! " ما تكلم من أجساد لا أرواح لها" فأجابه النبي ﷺ" **والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم**".

قلت: وقد روى" البخاري" عقب إيراده للواقعة السابقة عن" قتادة" - أحد أئمة التابعين - قوله: أحياهم اللَّه حتى أسمعهم قوله توبيخًا، وتصغيرًا، ونقيمة، وحسرة، وندمًا". فقوله (أحياهم اللَّه) أي حياة غير حياتنا بدليل أنهم لم يتكلموا، أو يتحركوا، ولكن لإسماعهم فقط ويؤكد

---

(١) المقالات ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٢) المقالات السُنية ص ١١٦ - وانظر فتح الباري، فقد نقل هذا المعنى عن أهل التأويل ٧/ ٣٥٤ طبعة الريان.

صحة ما رجحناه أن "عمر" كان مستقرًا في ذهنه عدم سماع الأموات، بدليل استغرابه لمخاطبة النبي ﷺ للقتلى، فلو كان يعلم أنهم يسمعون لما تعجب، ولما استفسر.

ثانيًا: لم يكن جواب النبي ﷺ "لعمر" عامًا في الأموات كلهم، بل كان خاصًا من خوطبوا لقوله: "**ما أنتم بأسمع لما أقوله منهم**" أي ممن أخاطب فقط.

فدل ذلك على أن الحادثة كانت معجزة للنبي ﷺ على ما نقله "ابن حجر"(١) عن أكثر أهل العلم. وبناءً عليه فهي لا تصح دليلًا للقائلين بصحة سماع الأموات.

وأما ما رواه "الترمذي" من أن رجلًا ضرب خباءة (أي خيمة) ليلًا على قبر، فسمع قراءة "سورة الملك" من داخله، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ فقال له:

هي "المانعة هي المنجية" نقل ذلك "الحبشي" واستدل به على صحة سماع الأموات، فقال: "حسنه السيوطي، فإذا كان من على وجه الأرض يسمع قراءة صاحب القبر، فأي مانع من أن يسمع صاحب القبر كلام مَنْ على وجه الأرض ولو كان في مسافة بعيدة من صاحب القبر"(٢).

قلت: لو صح الحديث لجاز له أن يتساءل فقط، لا أن يقرر مسائل فقهية، وفتاوى لا صلة لها بالحديث.

وتأمل كيف يخدع القُراء بقوله: "حسنه السيوطي"، ويسكت عمن رد الحديث بالكلية؟ لأن في إسناده "يحيى بن عمرو بن مالك النكري" فقد

---

(١) فتح الباري ٣٥٤/٧.
(٢) المقالات السُنية ١١٧.

ضعفه "ابن معين"، و"أبو زرعة"، و"أبو داود"، و"الذهبي"، و"ابن حجر" ويقال: إن "حماد بن زيد كذّبه"[١] أيصح الحديث بعد أقوال هذه الثُلة من أهل الجرح والتعديل في أحد رواته أيها الحبشي المحدث؟ أما تعلم أن "السيوطي" متساهل بالتصحيح فكيف بالتحسين؟ وأن من الأمانة العلمية أن تنقل لنا في مقابل من حسّن كذلك مَنْ ضعّف!

أرأيتم التمويه على الناس أيها الناس؟

وأما الحديث الذي جاء في تلقين الميت وفيه "فإنه يسمع ولا يجيب" فقد قال عنه "الحافظ العراقي" "رواه الطبراني بسند ضعيف"[٢] نقله "الحبشي" ونقل قول "ابن حجر" عن السند نفسه "إسناده صالح"[٣] قلت: إسناده صالح للإعتبار، وليس بصحيح، وإلا لِمَ عَدَلَ "ابن حجر" عن قول: إسناده صحيح إلى إسناده صالح؟ والاعتبار هو تتبع طرق الحديث لنرى هل جاء من طريقٍ أخرى هي أقوى من سابقتها!

فأين دراسة "الحبشي" العلمية لطرق الحديث، ورجال أسانيده لنقول عنه إنه يؤيد صحة سماع الأموات كما يدّعي؟

كل ما هناك أنه مقلد غارق فيه إلى منبت شعره فكيف يوصف إنه "محدث"؟

وأما ما ورد من الألفاظ في السلام على أهل القبور من قول النبي ﷺ: **«السلام عليكم دار قومٍ مؤمنين»**[٤].

---

(١) انظر الجرح والتعديل ١٧٧/٩ - الكاشف ٢٦٤/٣ - التقريب برقم ٧٦١٤.

(٢) نقله الحبشي عن شرح احياء علوم الدين للزبيدي ٣٦٨/١٠.

(٣) تلخيص الحبير ١٣٥/٢ - انظر المقالات السُنية للحبشي ص ١١٧ وما بعدها.

(٤) رواه مسلم في كتاب الجنائز. باب ما يقال عند دخول القبر.

وقول "الحبشي" بعده: فلولا صحة سماع الميت لم يكن لهذا الحديث من معنى"[١].

فالجواب عنه بما يلي:

١) إن المصلي يقول في تشهده "السلام علينا وعلى عباد اللّه الصالحين " فهل يصح أن نقول: فلولا صحة سماع عباد اللّه الصالحين لم يكن لهذا الخطاب من معنى؟ فاثبتوا لنا أن عباد اللّه الصالحين يسمعون سلام كل مصلٍ ويردون عليه! وهذا لا يثبته عاقل فضلًا عن عالم. والحبشي نفسه قال في "بغية الطالب" إن قول المصلي: السلام عليك أيها النبي، معناه السلامة من الآفات. ولم يعتبرها تسليمًا على النبي، ولا استغاثة به فلماذا.؟!

وقد قال جمع من الصحابة والتابعين: كابن عمر، وابن عباس، وعطاء، ومجاهد، وقتادة، وغيرهم في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور - ٦١] "إن البيوت التي ليس فيها أحد داخلة في الآية فيقول الداخل: السلام علينا وعلى عباد اللّه الصالحين؟[٢].

فماذا يقول "الحبشي" في هذا السلام؟

وهل يمكنه أن يؤكد لنا بنص صريح صحيح أن العباد الصالحين يسمع بعضهم سلام بعض، ولو كان السلام سريًا، أو كان المسلِّم بعيدًا؟ فليخرجه لنا.

فقول النبي ﷺ: «**السلام عليكم دار قوم مؤمنين**». ليس سلام تحية، وإنما هو سلام بمعنى السلامة وهو دعاء لأهل القبور بالسلامة ومن عذاب اللّه.

---

(١) المقالات السُنية ص ١١٦.

(٢) انظر تفسير القرطبي ٢٠٩/١٢ - وابن كثير ٣١٧/٣.

يؤيد ذلك ما قاله رسول الله "عيسى" عليه السلام ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم - ٣٣] فهو ليس سلام تحية باتفاق، وإنما هو دعاء. وقوله تعالى عن لسان موسى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [طه - ٤٧] فلو كان الأمر كما فهمه "الحبشي" ومن معه للزم كل مَنْ اتبع الهدى أن يسمع، ويرد السلام، وفي هذا المعنى جاءت آيات عدة.

وروى الإمام "أحمد" أن رجلًا سبه آخر عند النبي ﷺ فجعل المسبوب يقول: "عليك السلام"[(١)] فهل هذا سلام تحية ؟

٢) إن النبي ﷺ حينما أمر المسلمين بالصلاة عليه يوم الجمعة بقوله: **فأكثروا من الصلاة عليّ فيه، فإن صلاتكم معروضة عليّ**، قالوا: "يا رسول الله !! كيف تعرض عليك صلاتنا وقد أرِمْت"[(٢)] (أي بليت).

فلو كان مستقرًا في عقول الصحابة أن الميت إذا بَلِيَ يسمع فلماذا يقولون: "كيف تعرض عليك صلاتنا وقد أرمت" ؟ وكيف يستغربون إذا كانوا يعلمون أن الميت يسمع من يسلّم ويعرفه ؟ ولماذا لم يوضح لهم النبي -ﷺ- ويُفصح أن الميت ولو تفتت عظامه فإنه يسمع في قبره مع أن الوقت وقت بيان وإيضاح ؟.

أما الحديث: مَنْ صلى عليّ عند قبري سمعته" فقد تقدمت دراستنا حول سنده، وتبين لنا أنه ضعيف بل موضوع، ومع كل ما نقلناه عن أئمة الجرح والتعديل حوله يصر "الحبشي" كعادته ويقول: "إسناده جيد"[(٣)].

---

(١) أورده ابن كثير في تفسيره وقال إسناده حسن ٣/٣٣٧.

(٢) رواه أحمد ٤/٨-والنسائي ٣/٩١، والحاكم وصححه ٢/٢٨٧ ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان برقم ١٧٣٣.

(٣) المقالات السُنية ص ١١٥.

وقد جاء حديث بلفظ آخر يناقض السابق وهو : «**مَنْ صلى عليّ عند قبري وكّل اللَّه به ملكًا يبلغني**»[١]، وكلا الحديثين مردود فإنما يعبد اللَّه بما نقله من الثقات، لا الواهون الضعفاء !.

وأما حديث: " ما من عبدٍ يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسّلم عليه إلا عرفه، ورد عليه " ففي إسناده "عبد الرحمن بن زيد" وهو ضعيف كما في " التقريب "[٢].

وضعفه " أحمد " ، و" ابن معين " ، و" ابن المديني " ، و" أبو زُرْعة " ، وقال عنه " أبو حاتم " : " ليس بقوي الحديث، كان في نفسه صالحًا، وفي الحديث واهيًا "[٣].

وقال عنه " ابن حبان " : " يقلّب الأخبار ولا يعلم حتى كثر ذلك في روايته، واستحق الترك "[٤].

وإذا كان هذا حال " ابن زيد " فلا اعتبار لقول مَنْ صحح الحديث.

٣) جاء في السنة من قول النبي ﷺ «**النوم أخو الموت**»[٥].

يُقال في اللغة: فلان أخو تميم، أي واحد منهم، ولقي أخا الموت، أي مثله[٦] وعلى هذا فالنوم من الموت، أو مثله.

وأقل ما يقال إنه مثله في عدم الوعي والإدراك، فإذا كان النائم

---

(١) انظر جلاء الأفهام لابن القيم ص ٤٥-٤٦.

(٢) برقم ٣٨٦٥.

(٣) الجرح والتعديل ٥/٢٣٣.

(٤) كتاب الضعفاء والمجروحين ٢/٢٢.

(٥) رواه الطبراني في الأوسط والبزار وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، فيض القدير ٦/ ٣٧٠-٣٧١.

(٦) المصباح المنير، باب الألف.

المستغرق في نومه - مع بقاء الروح فيه - لا يسمع ولا يعي، فكيف بمن لا روح فيه ألبتة ؟

وهذا لا يختلف فيه اثنان، ولا ينتطح فيه عنزان، بل إن هذا من البدهيات المسلّمات في العقل، والحس، والمشاهدة.

فيكون الحديث من أصرح الأدلة من السنة على عدم سماع الأموات، والذي يؤكد ذلك قول النبي ﷺ في دعاء الصباح : « **الحمد للّه الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور** »[(١)].

والذي فيه تصريح بأن النوم موت حقيقة، لكنه موتة صغرى كما جاء في الحديث، ومع ذلك فإن النائم لا يسمع فكيف بالميت الموتة الكبرى ؟!

وبعد هذا كله يطل علينا "الحبشي" بقلمه ليقول:

"لا مانع شرعًا ولا عقلًا من أن يسمع النبي، أو الوليّ من يتوسل به وهو في القبر"[(٢)].

ولكن لم يأت بدليلٍ واحدٍ صحيحٍ دلالته على مُراده واضحة، بل هي إما أحاديث ضعيفة، أو مكذوبة، أو أحاديث ذات دلالات بعيدة من مبتغاه تتصادم مع نصوص صحيحة. هذا من الشرع.

أما العقل فيمنع من سماع الميت، بدليل عدم سماع النائم وكلاهما موت كما بينا.

أما الحكايات والمنامات فاضرب بها عرض الحائط، لأن اللّه لا يُتعبد بهما، وليستا مصدرًا من مصادر التشريع عندنا.

وما قاله "الحبشي" من أن الشرع والعقل لا يمنعان من أن يسمع النبيّ،

---

(١) رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء ٧٨/٨.

(٢) صريح البيان ص ١٨٢.

أو الوليّ فنحن نقول له: إن الشرع والعقل يمنعان منعًا باتًا من أن يسمع الميت، فالأمر غيب لا علاقة للعقل به، أما الشرع فقد جاء بأن الميت يسمع في وقت دون آخر، فقد ثبت أنه يسمع قرع النعال حينما يوضع ويتولى عنه الناس، فحينئذ يسمع، ونحن وقّانون عند حدود الشرع لا نتجاوز ما صح فيه.

وقد ثبت أيضًا أن صلاتنا على النبي ﷺ تُعرض عليه بواسطة مَلَك، وتُرد عليه روحه ليرد علينا، ولم يخبرنا أنه يسمعنا مباشرة، فإذا كان هذا حال النبي، فما بالك بالوليّ؟

وقد جاء في كتاب "الزيارة النبوية"[١] أن النبي يشهد زيارة مَنْ يزوره في قبره ويراه؟! أرأيت الكذب على رسول اللَّه ﷺ؟!!

وأما حديث "البزار" الذي نقله "الحبشي" في "المقالات السُنية"[٢] من قول النبي ﷺ: «**ووفاتي خير لكم تُعرض عليّ أعمالكم، فما رأيت من خيرٍ حمدتُ اللَّه عليه، وما رأيت من شرٍ استغفرت اللَّه لكم**»[٣].

قلت لهذا الحديث عدة علل سندًا ومتنًا:

أما متنًا فمتى كانت وفاة النبي ﷺ خيرًا لنا، بل هي أكبر مصيبة حلّت بهذه الأُمة. فكل مصيبة هينة بعده. بل ما أصابنا من فتن وتفرق في ديننا ودنيانا إلا بعد وفاته. وهذا ما قاله ابن عبد البر والقرطبي[٤].

وقد جاء حديث عن رسول اللَّه ﷺ: «**إذا أصاب أحدكم مصيبة فليتذكر**

---

(١) ص ٢٧ نقلها عن محمد الفقهي المصري.

(٢) ص ١١٦.

(٣) كشف الأستار ٣٩٧/١.

(٤) تفسير القرطبي ١١٨/٢ و ١٤٣/٤.

مصابه بي فإنها أعظم المصائب»[١].

وهذا "أنس" يقول: "حينما دخل رسول اللّه المدينة أضاء فيها كل شيء، وحينما مات أظلم فيها كل شيء"[٢].

بل أنصح بمراجعة كتاب "وفاة النبي للإمام النَّسائي" لترى أثر فاجعة وفاة النبي ﷺ على الإنسان والحيوان:

ثم إن الحديث يعارض ما في "الصحيحين"[٣] من أن النبي ﷺ يقول لربه سبحانه عن رهط من أصحابه عند الحوض «**يا رب أصحابي**»، فيقول رب العزة: «**إنك لا علم لك بما أحدثوه بعدك**»، وفي رواية أُخرى: «**إنك لا تدري ما أحدثوه بعدك**». وفي رواية أُخرى: **إنك لا تدري ما عملوا بعدك.**

وقد نفى اللّه سبحانه علم نبيّه بما أحدثوه ابتداءً، فدل الحديث صراحة على عدم علم النبي ﷺ بما فعله بعده بعض أصحابه، فكيف عُرضت عليه، واستغفر لهم؟! وللحديث عدة طرق في الصحيحين.

أما السند ففيه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد قال عنه ابن حبّان: "منكر الحديث جدًّا، يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك".

وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي".

وقال ابن عدّي: "له أحاديث غير محفوظة".

وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ وكان مرجئًا". ووثقه ابن معين.

---

(١) رواه ابن سعد ٢/٢٧٥ والدارمي ١/٤٠ وابن ماجه ١/٤٨٥ وغيرهم وهو حسن لكثرة شواهده.

(٢) راجع كتاب "وفاة النبي" للنسائي ص ٥٨، تحقيق دار الفتح في الشارقة وصححه محققوه.

(٣) البخاري، كتاب الرقاق برقم ٦٥٨٤ ومسلم كتاب الفضائل برقم ٢٢٩٤.

ولما كان عبد المجيد من رجال صحيح مسلم فلا يمكننا أن نضعفه ولكنه لما كان يخطئ وخالف الثقات اعتبرنا روايته هنا شاذة، وحديثه هنا ضعيفًا. ومن هنا نعلم صحة قول الهيثمي عن سند الرواية إذ قال عنها: "رواه البزّار ورجاله رجال الصحيح"، وقد علمت ما قيل في عبد المجيد مع أنه من رجال مسلم[١]..

والحديث الذي نحن بصدده لم يأتِ إلا بهذا الإسناد كما قال "البزار"[٢] ونقله عنه "الحبشي"، وعلى هذا فالحديث مردود لا يصح الاحتجاج به لشذوذه، ومعارضته للصحاح.

وأما ما رواه مسلم برقم (٢٢٨٨) من قول النبي ﷺ: «**إن اللّه إذا أراد رحمة أُمة من عباده قبض نبيّها قبلها**»، قال القرطبي لأن الموجب لبقائهم بعده إيمانهم به واتباعهم لشريعته، ثم إنهم يصابون بموته فتعظم أجورهم بذلك، إذ لا مصيبة أعظم من فقد الأنبياء. وأما إذ أهلكها قبله فذلك لا يكون إلا لأنهم لم يؤمنوا به وخالفوه وعصوا أمره[٣].

وقد بلغ ببعض أتباع "الحبشي" الضلال مبلغه، إذ يقول أحدهم: يا محمد انتقم لي من فلان![٤] أرأيتم الضلال والانحراف؟

أهكذا كان يفعل خير الناس في خير القرون؟

أهكذا قال "أبو بكر" عند حروب الردة، ومانعي الزكاة؟

---

(١) انظر الجرح والتعديل ٦٤/٦ - مختصر الكامل في الضعفاء ١٥٠٠ - كتاب المجروحين ٧٨٠ - التقريب ٤١٦٠ - مجمع الزوائد ٢٤/٩ - سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ٩٧٥.

(٢) كشف الأستار ٣٩٧/١

(٣) انظر المفهم ٨٨/٦.

(٤) أخبرني بذلك أحد أصدقائي من خلال واقعة حدثت بينه وبين "حبشي" في مدينة بعلبك من مدن لبنان.

وهكذا قال الصحابة عند الفتن، والشدائد، والملمات ؟

وبعد أن أتعب "الحبشي" نفسه، وقلمه، وجمع من الأحاديث الضعاف، والأقوال المثخنة بالجراح الشيء الكثير في جواز التوسل بالنبي والوليّ، والاستعانة بهما وصل إلى قول النبي ﷺ: **«إذا سألت فاسأل اللّه، وإذا استعنت فاستعن باللّه»**(١).

قال: "إنما معناه أن الأَوْلى بأن يُسأل ويستعان به هو اللّه تعالى"(٢).

قلت: فلماذا لا نقف عند الأَوْلى، ونسلم من الانحراف عنه ؟

وكيف تجرؤ على تجويز أن يقول المسلم يا محمد ! ويعدل عن قوله: يا اللّه ! فقط ؟

ثم أتى "الحبشي" بروايات عن الصحابة تفيد الاستعانة، والاستغاثة بالنبي بعد موته، كما يزعم.

أولًا: أن "عبد اللّه بن عمر" خدرت رِجْله فقيل له: اذكر أحب الناس إليك، فقال: يا محمد. فكأنما نشطت من عِقال (أي حبل)(٣). وفي رواية قال "محمد".

فقال "الحبشي": وهذا الذي حصل من "عبد اللّه بن عمر" استغاثه برسول الله(٤).

قلنا له: هذا الحديث جاء عن سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن سعد عن ابن عمر. وأبو إسحاق السَّبيعي ثقة عابد ولكنه اختلط بأخرة كما

---

(١) رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة، وقال حسن صحيح. وأحمد ٤/ ٢٣٣ وقال ابن رجب: إسناده حسن جيد، جامع العلوم ص ٢٩١.

(٢) المقالات السُنية ص ١٠٨.

(٣) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم ٩٦٤.

(٤) صريح البيان ص (١٨٠) .

قال ابن حجر[١].

وقال الذهبي: "شاخ ونسي ولم يختلط" وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلًا، ونقل عن الفسوي قوله قال بعض أهل العلم: "كان قد اختلط وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه[٢].

ويكفينا هذا في رد الحديث بالإضافة إلى تدليس السبيعي وقد عنعن[٣].

مع أنه قد جاءت رواية أخرى عنه بغير "يا"[٤].

ثم أنّى "للحبشي" أن يحمل "يا محمد" من "ابن عمر" على الاستغاثة ؟

ويزول العجب حينما تعلم أن الرجل لم ينشأ بين العرب !

فحينما تقول لأهل المقابر: «**السلام عليكم يا أهل القبور**». كما جاء في السنة[٥]، تكون قد استغثت بهم ؟ لم يقل أحد من أهل اللغة، ولا من أهل الشرع بذلك فيما أعلم. بل إن هذه عادة كانت شائعة بين العرب، فهذا أحد العشاق يقول في محبوبته:

أثيبي مُغْرمًا كلفًا مُحِبًا إذا خدرت له رِجْل دعاكِ[٦].

فالدعاء هنا ليس للاستغاثة، بل للتلذذ والراحة.

وهذا "ابن فارس"[٧] وهو أحد أئمة اللغة، يقول في كتابه "الصاحبي"[٨]

---

(١) انظر التقريب برقم ٥٠/٦٥ وكتاب المختلطين برقم ٣٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٠.

(٣) التبيين لأسماء المدلسين ص ١/ ١٦٠.

(٤) ذكرها "ابن تيمية" في آخر كتابه "الكلم الطيب".

(٥) رواه الترمذي وقال: حديث حسن، سبل السلام برقم ٥٥٧.

(٦) بلوغ الأرب ٢/ ٣٢٠.

(٧) هو أحمد بن فارس الرازي المتوفى سنة ٣٩٥ هـ.

(٨) الصاحبي ص ١٨٢ - ١٨٣.

عن حرف "الياء" إنها تكون أيضًا للتلذذ، واستدل بقول أحدهم: يا بردها على الفؤاد.

وهذا يوافق الرواية عن "ابن عمر" - إن صحت - لأنه قيل له: اذكر أحب الناس إليك فقال يا محمد! ولم يقولوا له "استغث بأحب الناس إليك" حتى تقول: إنها استغاثة. فلو قال "ابن عمر" يا أبي، أو يا أم ولدي! أيكون مستغيثًا بهما؟

ومَن أحب مِنَ اللَّه ورسوله، وألذ منهما في نفس "ابن عمر"؟!

فَذِكْر أحب الناس إلى النفس عند خدر الرِّجل بسبب أن الخدر شد عضلي، فحينما يذكر المرء مَنْ يحب، فإن نفسه ترتاح، وعضلاته ترتخي، وبذلك تُحل العُقَد، ويُسرى عنه ما يجد. وهذا مجرب في ذلك، وفي نواحي أُخر.

"فالحبشي" مطالب بأن يثبت لنا صحة الأثر، ثم إثبات أن "يا محمد" إنما هي للاستغاثة، فالحرف "ياء" له عدة استخدامات، فحصرُها في واحدة يحتاج إلى مرجِّح، وكل هذا غير موجود عند (عمدة المدققين) كما هو موسوم به في أول كتابه "المقالات السُنية"!! وعليه فاستنتاجاته غير موفقة، وليست من ديننا.

ثانيًا: ما ذكره "ابن كثير" في "البداية" أن عمر بن الخطاب كتب إلى "أبي موسى الأشعري" وهو "بالبصرة" عام "الرمادة[١]" أن يا غوثاه لأمة محمد، فبعث "أبو موسى" إلى "عمر" بقافلة عظيمة تحمل البُرّ، وسائر الأطعمات. وجودّ "ابن كثير" إسناده[٢].

---

(١) سمي بعام الرمادة لأن الأرض اسودت من قلة المطر حتى عاد لونها شبيهًا بالرماد، وقد أصاب الناس فيه جوع شديد.

(٢) البداية والنهاية ٧/ ٩٠.

وقال "الحبشي" بعد إيراده له (وهذا فيه الرد على "ابن تيمية" لقوله: إنه لا يجوز التوسل إلا بالحي الحاضر، فهذا عمر بن الخطاب استغاث بأبي موسى وهو غائب)[١].

ونحن نوضح له ونصحح نقله عن "ابن تيمية" فنقول: إن "ابن تيمية" يمنع التوسل بذوات الأشخاص الأحياء منهم والأموات، وإنما الذي أجازه هو التوسل بدعاء الحي.

فقال: "ولا يشرع لأُمته أن يتوسلوا إلى اللَّه بذات ميت أصلًا، بل ولا بذات حيّ، إلا أن يكون المتوسل بما أمر اللَّه به من الإيمان به، وطاعته، أو بدعاء المتوسل به وشفاعته. فأما إذا لم يكن المتوسل يتوسل بما أمر اللَّه به، ولا بدعاء الداعي له فليس هناك وسيلة شرعها اللَّه ورسوله"[٢].

ثانيًا: لا يوجد من لديه "أبجد هوز" في اللغة العربية، وفقهها يقول: إن استغاثة "عمر" "بأبي موسى الأشعري" من خلال كتاب أرسله إليه هي استغاثة حاضر بغائب، ليصل "الحبشي" من ورائها إلى جواز استغاثة الحي بالميت.

لقد فات "الحبشي" وهو الموسوم بـ(قدوة المحققين) أن الكتاب المرسل، أو الرسول ينزِل منزلة المرسِل أو كما يقول الفقهاء بأن الكتاب ينزل منزلة الخطاب بدليل، لو أنك كتبتَ كتابًا ووجهته إلى شخص معين كما فعل "عمر" مع "أبي موسى" وصدَّرته بقولك "السلام عليكم" فما كان ليجيب المرسَل إليه (السلام) إلا بعد وصوله إليه وقراءته عليه، وهذا ما لا يختلف في حكمه.

---

(١) المقالات السُنية ص ١٢٣ - صريح البيان (١٦٠).

(٢) الرد على البكري ٤٠٨/١.

قال النووي: "ولو بلغه سلام في ورقة من غائب وجب عليه أن يرد السلام باللفظ على الفور إذا قرأه"[١].

تأمل قوله "على الفور إذا قرأه" معنى ذلك أنه لا يجب عليه رد السلام قبل قراءته. فاستغاثة "عمر بأبي موسى" ليست استغاثة حاضر بغائب، بل هي استغاثة حاضر بحاضر، لأن الكتاب ينزل منزلة الكاتب فلو صرخ "عمر" مستغيثًا "بأبي موسى" من غير رسالة ولا رسول لصح قولك: "إنها استغاثة" ولكن هذا لم يحدث، فإذًا لا يصح استنتاجك.

وهذا "أبو موسى" لم يُلبِّ نداء "عمر" إلا بعد تسلمه الكتاب. فاستغاثة "عمر بأبي موسى" لم تكن لعلمه بأن "أبا موسى" يسمعه، بل لأنه يعتقد أن الرسالة ستصل، وأنه لن يقصّر في المدد. أما استغاثة الحيّ بالميت، فإن استغاثته لن تصل، لأن الميت لا يسمع، ولو قلنا بسماعه - جدلًا - فإنه لن يقدر على المعونة، فكلّ مشغول بحاله إما خيرًا، وإما شرًا، والشرع لم يبين لنا هذا الأمر، وهو من أمور الغيب لا مجال للعقل فيه، فيجب الكف عن الخوض فيه إن كنّا متبعين لا مبتدعين.

وإذا كان الأنبياء أحياءً في قبورهم، أو أن بعضهم كذلك، وبعضهم قائم يصلّي، أو أن إبراهيم عليه السلام نادى بالحج فأسمع صوته مَن في الأصلاب والأرحام، فلا دليل فيها على صحة سماع الأموات حتى الأنبياء أنفسهم، لأن أحوال ما بعد الموت لا تُدرك بالعقل، ولا يسأل عنها بـ"كيف"؟ وصوت إبراهيم - إن صح - فهو معجزة له، والمعجزات لا يقاس عليها إجماعًا.

أما سماع الخِطاب عن بُعْد كما سمع "سارية بن زينم الكناني" وهو في

---

(١) الأذكار ص ٢١١ وشرح مسلم له ١٤/ ١٤٣.

أرض العجم صوت "عمر بن الخطاب" وهو في المدينة بقوله: "يا سارية الجبلَ الجبلَ" فهذا من باب خرق العادة وهو محال في العادة المعروفة ونوعها، ولكن إثبات هذا في حق أناس معينين لا يكون إلا بحجة تدل على وقوع ذلك في حقهم.

ونحن نطلب من كل مدَّعٍ إنه إذا استغاث بميت وليًا - كان على زعمهم - أو نبيًا أن يُثبت أنه يسمعه، أو أنه قادر على إغاثته وقد تفتت بدنه - غير أبدان الأنبياء - وبَلِي، ولكن هيهات هيهات.

أما قول القائل: إن فلانًا قد جرّب الدعاء عند قبر الرجل الفلاني الصالح واستُجيب له، فنقول له: لقد سمعنا من غير المسلمين أن أحدهم قد ذهب إلى قبر القديس؟! الفلاني فدعا عنده وشُفي، أو تحققت حاجته فماذا تقولون أيها السادة؟

وليعلم المخالف أن الذين يرجحون قول "ابن تيمية" هنا من أشد الناس اتباعًا للنبي ﷺ في معتقدهم وعباداتهم، وعاداتهم، وشتى أمر حياتهم، فالتعظيم ليس بالابتداع ولا الاختراع وإنما بالاهتداء والاتباع!

وأغلب المقلدين من المتأخرين قلّ أن يعرفوا شيئًا عن الأسانيد، أو أن يلموا بنُتَفٍ عن الجرح والتعديل، فإذا ألفوا قولًا لأحد من الأئمة في مسألة ما توافق أهواءهم سارعوا إلى القول به من غير نظر في مستند قوله، أو سند حديثه.

وهأنذا أذكركم بالنصوص التالية:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة - ١٨٦].

وقال أيضًا: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر - ٦٠].

وقال رسول الله ﷺ: «**إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله**».

فهل يصح التوسل والاستغاثة بالأموات بعد هذا العرض، فإن مَنْ يفعل ذلك كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه.

فَدَعُوا العواطف الدينية، بل واضبطوها بضوابط الشرع، ودعوا الحكايات، والمنامات، وأقوال المشايخ التي لا مستند لها، واعبدوا ربكم بما شرع وبيّن، لا بما نهوى ونحب، فإن الأمر دين.

المسألة التاسعة: قالوا: إنه يقول مكة أفضل من المدينة بالإجماع[١]:

قلت: "ابن تيمية" يفضل مكة على المدينة، لكنه لم يقل بالإجماع كما ادعى المفترون. واستدل على قوله: بما ثبت عن عبد الله بن عدي بن الحمراء عن النبي ﷺ أنه قال لمكة وهو واقف "بالحزْوَرَة"[٢]:

«واللَّهِ إنك لخير أرض اللَّه، وأحب أرض اللّه إلى اللَّه»[٣].

وقال: (أما التربة التي دُفن فيها النبي ﷺ فلم أعلم أحدًا من الناس قال إنها أفضل من المسجد الحرام، أم المسجد النبوي، أم المسجد الأقصى إلا القاضي "عياض" فذكر ذلك إجماعًا[٤]، وهو قول لم يسبقه إليه أحد فيما علمناه، ولا حجة عليه)[٥].

قال "النووي" عن الإجماع الذي قاله القاضي "عياض":

"نقل القاضي "عياض" الإجماع على أن موضع قبر النبي ﷺ أفضل

---

(١) انظر دفع شُبه من شَبَّه ص ٦١.

(٢) سوق قديم بمكة دخلت في المسجد.

(٣) قال عنه ابن حجر: حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي، وابن خزيمة وابن حبان، وغيرهم. فتح الباري ٣/ ٨١.

(٤) انظر الشفا للقاضي عياض ٢/ ٢١٣.

(٥) مجموع فتاوى ٢٧/ ٣٦.

الأرض . ولم أر لأصحابنا تعرضًا لما نقله"[(١)].

أرأيت التسرع في ادعاء الإجماع !!

وقال أيضا" : " مكة أفضل من المدينة، وهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا، وبه قال جمهور العلماء"[(٢)].

يقول" ابن تيمية" : وبدن النبي ﷺ أفضل من المساجد. وما خلق اللَّه خلقًا أكرم عليه منه. أما نفس التراب فليس هو أفضل من الكعبة، والبيت الحرام، بل الكعبة أفضل منه[(٣)].

فهل يخفى صحة هذا القول، وصفاؤه على عاقل ؟

وقال عن حديث: «**اللهم إنك أخرجتني من أحب البقاع إليّ فأسكني إلى أحب البقاع إليك**». هذا حديث باطل كذب[(٤)].

لأنه من رواية "عبد اللَّه المقبري" وهو ضعيف جدًّا.

قال" ابن عبد البر" : لا يختلف أهل العلم في نكارته وضعفه"[(٥)].

إذًا ما قاله" ابن تيمية" هو قول جماهير أهل العلم، ولم يدع فيه الإجماع كما افترى" الحصني".

المسألة العاشرة: قالوا: إنه يقول: "إن التوراة والإنجيل لم تتبدل ألفاظهما وإنما تبدلت معانيهما"[(٦)].

يقول" ابن تيمية" تحت باب التحريفات في التوراة والإنجيل: "إنه قد

---

(١) المجموع ٨/ ٤٧٩.

(٢) المرجع السابق نفسه و ٧/٤٦٩- ٤٧٠.

(٣) مجموع فتاويه ٢٧/٣٦- ٣٨.

(٤) مجموع فتاويه ١٨/ ١٢٤.

(٥) انظر تمييز الطيب من الخبيث ص ٣٩، وميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٩، والتقريب برقم ٣٣٥٦.

(٦) قال ذلك ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثة ص ١١٣.

قيل ليس في العالم نسخة بنفس ما أنزل اللَّه من التوراة والإنجيل، بل ذلك مبدل، فإن التوراة انقطع تواترها، والإنجيل إنما أخذ عن أربعة[1]. ثم من هؤلاء من زعم أن كثيرًا مما في التوراة والإنجيل باطل ليس من كلام الله.

ومنهم من قال: بل ذلك قليل.

وقيل: لم يحرف أحد شيئًا من حروف الكتب وإنما حرفوا معانيها في التأويل.

وهذان القولان قال كلًا منهما كثير من المسلمين[2].

والصحيح القول الثالث وهو أن في الأرض نسخًا صحيحة بقيت إلى عهد النبي ﷺ ونسخًا كثيرة محرفة[3].

ورجح أن التغيير اللفظي إنما حدث في باب الأخبار، أما الأحكام فلا.

واستدل على ذلك بقوله: "إن التوراة والإنجيل اللذين كانا على عهد النبي ﷺ فيهما حكم اللَّه، وإلا فما معنى قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ [المائدة - ٤٣]. وقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾ [المائدة - ٤٧].

إذا كانا قد حرفت ألفاظهما كلها؟

فدلت الآيات على أن في التوراة والإنجيل أحكامًا مما أنزله اللَّه تعالى ولكن الحكم في باب الأمر والنهي.

ورجّح أن التغيير اللفظي إنما حدث في الأخبار، أما الأحكام فما يستطيع أحد يدعي التبديل في ألفاظها.

---

(١) هم: متى - يوحنا - مرقس - لوقا.

(٢) وانظر فتح الباري ٣/ ٥٢٤.

(٣) التفسير الكبير لابن تيمية ١/٢٠٩، وانظر مجموع فتاويه ١٤/ ٧٠.

قلت: يؤيد ذلك ما رواه مسلم وغيره أن رسول اللّه ﷺ أُتي بيهودي ويهودية قد زنيا، فانطلق رسول اللّه ﷺ حتى جاء يهود فقال: «**ما تجدون في التوراة على مَن زنا؟**» قالوا: نسوّد وجوههما، ونحملهما، ونخالف بين وجوههما، ويطاف بهما.

قال: «**فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين**».

فجاؤوا بها فقرؤها حتى إذا ما مروا بآية الرجم وضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم وقرأ ما بين يديها، وما وراءها.

فقال له "عبد اللّه بن سلام" [١] وهو مع رسول اللّه ﷺ مره فليرفع يده. فرفعها فإذا تحتها آية الرجم. فأمر بهما رسول اللّه ﷺ فرجما [٢].

أرأيت كيف بدل اليهود آية الرجم من حيث معناها بتسويد الوجوه وغير ذلك! بالرغم من بقائها كما هي.

هذا الذي يعنيه "ابن تيمية" بقوله: إنما حرفوا معانيها بالتأويل.

وقال: والأمر لمحمد ﷺ أن يقول لأهل الكتاب الذي بعث إليهم أيضًا أنهم ليسوا على شيء حتى يقيموا التوراة والإنجيل، وما أنزل إليهم من ربهم وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة - ٦٨].

يدل ذلك على أنهم عندهم ما يعلم أنه منزل من اللّه، وأنهم مأمورون بإقامته إذا كان ذلك مما قرره محمد ﷺ ولم ينسخه، وأن ما بدل من ألفاظ التوراة والإنجيل ففي نفس التوراة والإنجيل ما يدل على تبديله، وأن

---

(١) ابن الحارث، الحَبْر، من خواص أصحاب النبي. كان يهوديًا فأسلم بعد أن قدم النبي ﷺ المدينة - توفي سنة ٤٣هـ. تهذيب سير أعلام النبلاء برقم ١٩٠.

(٢) انظر صحيح مسلم. كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ٥/ ١٢١.

ما وقع من التبديل قليل والأكثر لم يبدل.

ولا أعرف أحدًا من السلف قال بأن كل نسخة في العالم من التوراة والإنجيل والزبور في زمن محمد ﷺ بكل لسان بدلت ألفاظها، وإن كان من المتأخرين من قد يقول ذلك[١].

وقد جاء في "روح المعاني" عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾ [البقرة - ٧٥] عن "ابن عباس" أنه قال:

"يسمعون التوراة، ويؤولونها تأويلًا فاسدًا حسب أغراضهم".

وهذا التفسير من "ابن عباس" تؤيده رواية "مسلم" السابقة في رجم اليهوديين.

نخرج من هذا إلى "ابن تيمية" يرجح:

أن هناك نسخًا صحيحة من التوراة والإنجيل في زمن محمد ﷺ ونسخًا أخرى كثيرة مبدلة محرفة، وأن ما حكته التوراة عن موسى بعد وفاته، وما حكاه الإنجيل عن عيسى بعد رفعه ليس هو مما أنزله الله.

وله على ذلك أدلة من الكتاب، والسنة سبقت الإشارة إليها. وإن هذا الاستدلال منه ليدل على دقة مأخذه، وبراعة استنباطاته، وعمق باعه في العلوم النقلية والعقلية.

فأين ما يؤخذ عليه هنا يا منصفون ؟!.

المسألة الحادية عشرة: قالوا: إن بعض أصحابه أنكروا عليه كلامه في أهل التخلي والانقطاع (أي الصوفية)[٢].

قلت: هذا كلام فيه تخليط وتخبيط، وعدم اطلاع تام على أقواله فيهم.

---

(١) انظر التفسير الكبير لابن تيمية ٢٠٩/١ ودقائق التفسير له أيضًا ٣/ ٥٠.

(٢) نقلها ابن رجب عن صاحب ابن تيمية أحمد بن إبراهيم الواسطي . انظر ذيل طبقات الحنابلة عند ترجمته للواسطي

"فابن تيمية" لم يفترِ على الصوفية، ولا على غيرهم، وإنما نبّه إلى بدعهم وشركياتهم، وأثنى على سلوكياتهم التي يتبعون فيها الكتاب والسنة. وقال عنهم: "والصواب أنهم مجتهدون في طاعة اللَّه كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة اللَّه. ففيهم السابق المقرب حسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين. وفي كلٍ من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب. ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاصٍ لربه"[1].

ويرى أن السالك طريق التصوف إن لم يسلك بعلم الشريعة كان ضالًا. وتكلم عن المكاشفات والمخاطبات وقال: "إنهم يصيبون تارة ويخطئون تارة ولهذا وجب عليهم جميعهم أن يعتصموا بكتاب اللَّه سبحانه، وسنة رسوله ﷺ."

وبيّن أحوال بعضهم فمنها ما يكون من عمل إبليس، ومنها ما يكون فيها على الناس تلبيس. وأوضح أنه ليس للأولياء شيء يتميزون به عن الناس في الظاهر. وذكر أن الزهد المشروع هو: ترك ما لا ينفع في الدار الآخرة. وأما ترك كل ما يستعين به العبد على طاعة اللَّه فليس ذلك من الزهد المشروع.

وحَكم على الأحاديث التي فيها عدد الأولياء، والأبدال، والنقباء، والنجباء، والأوتاد، والأقطاب بالكذب.

وكفّر القائلين منهم بالاتحاد والحلولية، وكذا القائلين: إن الأنبياء يستفيدون العلم باللَّه من جهة الأولياء، وكذا القائلين: إن الأولياء أفضل من الأنبياء.

وإن أحدهم إذا توسع في الرياض الروحية سقط عنه التكليف

(١) مجموع فتاويه ١١/١٨.

وقال : "هؤلاء صوفية ملاحدة الفلاسفة، وليسوا من صوفية أهل العلم[١].

ونبّه إلى ما يفعلونه مما يُعد شركًا كالحلف بالشيخ، والنذر له، والسجود بين يديه، والتوكل عليه وغير ذلك[٢].

وقد أثنى على بعض كبار أئمة الصوفية، ونسبهم إلى العلم والاستقامة كالجنيد[٣]، وأبي البيان[٤]، والتستري[٥]، وابن أدهم[٦]، وغيرهم[٧].

أفرأيت اعتدال "ابن تيمية" وإنصافه في الثناء على المتبعين منهم للكتاب والسنة، وفي التشنيع على المبتدعة منهم، بل وتكفير الملاحدة منهم؟!

فأي اعوجاج في هذا المسلك؟ وأين الانحراف فيه، لكن المبغضون يأخذون هذا الاعتراض على "ابن تيمية" ويعتبرون أنفسهم أنهم قد ظفروا بزلة ليطيروا بها، ويهزؤوا به، ولكنهم ما دروا في طي كل سخريةٍ سخريةً بهم، وأن اللّه يدافع عن الذين آمنوا.

إن أقوال "ابن تيمية" في الصوفية تفيض بالاعتدال والاستقامة، ولم يتعرض إلى بعضهم إلا حينما استيقن أنهم شطوا وانحرفوا، فقام داعيًا للحق، وناصحًا لهم !!

---

(١) مجموع فتاويه ٢٢٣/١١ وما بعدها.

(٢) للتوسع راجع المجلد الحادي عشر من فتاويه.

(٣) ابن محمد النهاوندي ثم البغدادي . شيخ الصوفية، قال عنه الذهبي: أين مثل الجنيد في علمه وحاله؟ توفي سنة ٢٩٨ هـ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٦٦.

(٤) نبأ بن محمد القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٥٥١ هـ . سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٢٦.

(٥) سهل بن عبد اللّه الصوفي المالكي . كان يأمر بكتابة الحديث المتوفى سنة ٢٨٣ هـ . سير أعلام النبلاء ١٣/. ٣٣٠ شذرات الذهب ٢/ ١٨٢.

(٦) إبراهيم بن أدهم بن منصور الخراساني، الإمام القدوة . المتوفى سنة ١٦٢ هـ سير أعلام النبلاء ٧/. ٣٨٧ البداية والنهاية ١٠/ ١٣٥.

(٧) انظر مجموع فتاويه ٢٣٣/١١-٢٣٩-٥٣٤ ومنهاج السنة ٥/ ٣٣٩.

ولكن أنّى لمرارة الحسد أن تموت ؟!

وبعد أن نقل "ابن رجب" هذا المأخذ على "ابن تيمية" من بعض أصحابه قال: "وكان الشيخ رحمه اللّه لا يقصد بذلك إلا الخير والانتصار للحق".

المسألة الثانية عشرة: قالوا : إن بعض أصحابه ما كانوا يحبون له التوغل مع أهل الكلام، ولا الفلاسفة، نقل ذلك"ابن رجب"في ذيل طبقات الحنابلة[1].

وخير من يوضح الموقف هو نفسه، فقد سأله"أبو حفص البزّار"عن سبب توغله معهم فأجاب ما ملخصه:

(أما الأصول فقد رأيت أهل البدع، والضلالات، والأهواء قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال. وبان لي أن كثيرًا منهم إنما قصد إبطال الشريعة، وأن جمهورهم أوقع الناس في التضليل في أصول دينهم، ولهذا قلّ مَن أقبل على مقولاتهم إلا وقد تزندق، أو صار على غير يقين في دينه. فلما رأيت الأمر على ذلك، بان لي أنه يجب على كل مَنْ يقدر على دفع شبههم، وأباطيلهم، وقطع حججهم، وأضاليلهم أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، وزيف دلائلهم، ذبًا عن الملة الحنفية، والسنة الجلية. ولا واللّه ما رأيت مَنْ صنف منهم في هذا الشأن، وادّعى علو المقام إلا وقد ساعد كلامه في هدم قواعد الدين.

فهذا ونحوه هو الذي أوجب أني صرفت جُلّ همي إلى الأصول، وألزمني أن أوردت مقالاتهم، وأجبت عنها بما أنعم اللّه تعالى به من الأجوبة العقلية والنقلية)[2].

---

(١) عند ترجمته لأحمد بن إبراهيم الواسطي.

(٢) الأعلام العلية ص ٣٤- ٣٥.

والمعنى ذاته موجود في مصنف "لابن تيمية" وهو "درء التعارض"[(١)].

وقال في كتبه: (ولنثبت أن الحق هو ما تصادقت عليه الأدلة السمعية والعقلية، وأن أصول الدين تستفاد من الكتاب والسنة)[(٢)].

أليس مَنْ رَدَّ السهام على نحور من أراد إبطال الشريعة بفلسفته وكلامه أولى بالشكر، والتقدير، والثناء، والدعاء له ممن يضع أصابعه في آذانه، ويغمض عينيه ؟!!

أرأيت نُبْل الهدف من قوله: ولنثبت أن أصول الدين تستفاد من الكتاب والسنة !! فهو قد توغل في الفلسفة ليهدمها على رؤوس أهلها، والمفتونين بها، والذين حكموها في نصوص الكتاب والسنة. فحق له أن يخاطب المعجبين بها، والمحتكمين إليها ممن هم من المسلمين بقوله:

" يا أفراخ المتفلسفة، وأتباع الهند واليونان"[(٣)].

والذي يبدو أن أصحاب" ابن تيمية" الذين لم يحبوا له التوغل مع أهل الكلام لم يطلعوا على كلامهم في أصول الدين وإلا غيّروا موقفهم، بل وساندوه نُصرة لدين اللّه الذي جاء به محمد ﷺ

وها هو لما قرأ للمتكلمين من الأشاعرة وغيرهم قولهم: "طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم".

رد عليهم بغلظة انتصارًا للحق، وخير القرون فكان مما قال:

(من المحال أن يكون أئمة الهدى، وخير الأُمة قد قصرّوا في هذا الباب، زائدين فيه، أو ناقصين منه، أو يكونوا غير عالمين وغير قائلين فيه

---

(١) ٢/٢٠٦-٢٠٧.

(٢) انظر مجموع فتاويه ٦/. ٣٠٣ والاستقامة له ٦/١ وما بعدها.

(٣) انظر مجموع فتاويه ١٢/٥.

بالحق المبين. وظن هؤلاء أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، وطريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات، وهذا القول في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة. ثم كيف يجوز على اللَّه، ثم على رسوله، ثم على خير الأُمة أن يتكلموا بظاهر شيء في خلاف الحق، ثم لا يبوحون به، ولا يدلّون عليه حتى يجيء أنباط الفرس والروم وفروخ اليهود والفلاسفة يبينون للأُمة العقيدة الصحيحة ؟)[١].

ثم أطال الكلام في ذلك، وبيّن كيف تسلّل هذا المنهج من الأُمم السابقة إلى هؤلاء الأكابر بما يشفي الغُلّة فراجعه إن شئت.

أليست هذه غيرة شديدة صادقة على العقيدة من أي دنس، أو تشويه لجمالها وصفائها ؟

من غير أن يحمل في صدره أدنى حقد على المتكلمين من المسلمين.

ففي كتابه : " موافقة صحيح المنقول " يقول بعدما سمع مَنْ يلعن " أبا ذر الهروي "[٢] المتكلم لأنه أول مَنْ حمل علم الكلام إلى بلاد الحرم.

(أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة، ومن المحاسن والفضائل ما هو معروف به. ثم إنه ما من هؤلاء (أكابر المتكلمين المسلمين) إلا مَنْ له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين، ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلّم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف)[٣].

---

(١) راجع كلامه مفصلًا في أول الجزء الخامس من مجموع فتاويه.

(٢) هو الحافظ الفقيه المتكلم المالكي عبد اللَّه بن أحمد الهروي المتوفى سنة ٤٣٤ هـ.

(٣) موافقة صحيح المنقول ٥٤/٢ وما بعدها بتصرف. وانظر نقض المنطق ص ١٠ - ١١.

فتأمل التجرد للحق، وإنصاف الخصوم !

فهل يا تُرى أنصفه خصومه كما أنصفهم ؟! للّه دره.

وهذا "البوطي" يتهم "ابن تيمية" هنا بالتناقض، حيث أنه يصيح بكلماته التشنيعية عن علم الفلسفة والمنطق، وهو غارق في أقصى أودية التعامل مع المقاييس والموازين الفلسفية ولم ينج من أوهامها(١).

وذكر في ذلك مسألتين:

الأولى: ستأتي في المسألة اللاحقة.

الثانية: ما نسبه إليه من أنه يقول: "إن الأشياء تكمن بها أسباب ذاتية" وقد سبق أن رددنا على هذه الفرية في الفصل السابق فراجعها.

و"ابن تيمية" يقول عن استخدامه المصطلحات الفلسفية:

"وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعاني صحيحة"(٢).

فهو يخاطبهم بمصطلحاتهم ليقيم عليهم الحجة، لاعتقاد صحتها وسلامتها وهذا النهج لا ينكره مجرب لمس أثر ذلك من خلال ردوده على خصومه.

و"البوطي" نفسه لا يخلو حديثه عن الملاحدة والوجوديين من استخدام مصطلحاتهم وموازينهم وأقيستهم فلماذا ؟

المسألة الثالثة عشرة: قالوا: إنه يقول: "لم يتفق أهل السنة والجماعة على كفر من لم يقل إن اللّه وحده لم يزل خالق كل شيء".

هذه المقولة "لابن تيمية" قد أثارت حفيظة "البوطي" واعتبرها بعضًا من

(١) انظر السلفية له ص ١٦٢.

(٢) انظر مجموع فتاويه ٢٠٦/٣ - ٢٠٧.

الرّشاشات التي أصابت "ابن تيمية" من خلال توغله في مباحث علم الكلام.
وقال: "لا يعدو هذا القول أن يتضمن أحد تفسيرين:

الأول: أن ثمة شريكًا مع اللَّه...

الثاني: أن بعض ما هو موجود لم تمتد إليه يد الخلق قط"[١].

ومما يستغرب منه أن "البوطي" نقل عن "ابن تيمية" قوله:

"أما اتفاق السلف، وأهل السنة والجماعة على أن اللَّه وحده خالق كل شيء فهذا حق، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك"

"فابن تيمية" نقل اتفاق أهل السنة والجماعة على أن اللَّه وحده خالق كل شيء ووصفه بأنه حق. ولكنه لم يوافق "ابن حزم" في نقله إجماع السلف، وأهل السنة على تكفير من خالف ذلك[٢].

لماذا ؟

لأن المعتزلة كلهم: قد اتفقوا كما في الملل والنحل للشهرستاني[٣] على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها.

وقالوا: "لا فاعل لها، ولا محدث سواهم (أي العباد) وأن مَنْ قال إن اللَّه سبحانه خالقها ومحدثها فقد عَظُم خطؤه"[٤].

وقالوا: "إن الإنسان فاعل، محدث، مخترع، ومُنشئ على الحقيقة"[٥].

---

(١) السلفية ص ١٦٧.

(٢) انظر مراتب الإجماع لابن حزم ونقده لابن تيمية.

(٣) انظر ص ٤٥.

(٤) المغني في أبواب العدل والتوحيد ٨/٣ للقاضي عبد الجبار المعتزلي، والفصل لابن حزم ٣/ ٥٤.

(٥) مقالات الإسلاميين ٢/ ٢١٩.

فهل اتفق أهل السنة والجماعة على تكفيرهم ؟

يجيب على ذلك "عبد القاهر البغدادي"[١] بقوله:

(زعم قوم أن أُمة الإسلام كل من يرى وجوب الصلاة إلى جهة الكعبة. وقد رضي بعض فقهاء الحجاز هذا القول)[٢].

ثم قال: (وإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة فهو من الأُمة في بعض الأحكام (وذكرها) وليس من الأُمة في أحكام سواها)[٣].

وهذا "الذهبي" قد نقل عن "الأشعري" كلمة وقال عنها: "وهي ثابتة رواها البيهقي" وهي لما قرب حضور أجل "أبي الحسن الأشعري" وقال:

إني لا أكفر أحدًا من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات".

ثم قال "الذهبي" : وبنحو هذا أدين"[٤].

وقد ذكر "الأشعري" "المعتزلة" في كتابه: "مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلّين" فلو كان يكفرهم لما ذكرهم فيه.

وهذا يؤكد ما نقله "الذهبي" عنه. فأين الإجماع ؟

فلما قال "المعتزلة" إن الإنسان خالق لأفعاله حقيقة فقد نفوا بذلك أن يكون اللّه وحده خالق كل شيء. وبعد ذلك ندرك أن "ابن تيمية" حينما قال: "ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف أن اللّه وحده خالق كل شيء" فإنه كان أعمق علمًا، وأدق فهمًا ممن خالف في هذا، ونسبه إلى التناقض.

---

(١) هو عبد القاهر بن ظاهر البغدادي المتفى سنة ٤٢٩ هـ.

(٢) الفرق بين الفِرق ص ١٢ - ١٣.

(٣) المرجع السابق ص ١٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٥/٨٨.

فالتسرع في الحكم على الأمور عيب.

والحكم على الأمور من غير تدبر وبصيرة قصور فليس قول "ابن تيمية" هنا من رشاشات الفلاسفة، وإنما هو نقل دقيق وقول فيه تحقيق.

ثم قال "البوطي" بعد أن نقل قول "ابن تيمية" إن القدرية يقولون إن أفعال الحيوانات لم يخلقها الله:

"غير أني ما سمعت وما رأيت إلى هذا اليوم أن القدرية يعتقدون أن أفعال الحيوان لم يخلقها اللّٰه وها هي ذي كتب الفرق والملل والنحل أمامنا ولم أجد في شيء منها مثل هذا النقل عنهم. ثم رأيت العلامة المحقق الشيخ "محمد زاهد الكوثري" قد سبقني إلى هذا النقل الغريب"[١].

قلت: "اسمح لي أن أقول قد قصرت أنت والكوثري في البحث، فها هو "عبد القاهر البغدادي" في كتابه "الفَرْق بين الفِرَق": يقول: القدرية المعتزلة عن الحق"[٢].

ثم عدّد فرقهم وقال: "عشرون منها قَدَرية محضة"[٣].

وختم البغدادي مبحثه قائلًا: "قولهم جميعًا (أي القدرية المعتزلة) بأن اللّٰه تعالى غير خالق لأكساب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات... ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية"[٤].

أعلمت أيها الشيخ البوطي ما هو مقصود "ابن تيمية" بقوله القدرية، إنهم قدرية المعتزلة، فهو أجل من أن ينسب قولًا إلى أحد وهو لا يدري

---

(١) السلفية ١٦٦ - ١٦٧.
(٢) ص ١١٤.
(٣) ص ١١٤.
(٤) ص ١١٥.

ماذا يقول فالتقصير إذًا نشأ من قِبلك في البحث والتحري وقِبل "الكوثري" أيضًا.

ويبقى ما قاله ابن تيمية من أن أهل السنة لم يتفقوا على كفر من خالف من أن اللَّه وحده خالق كل شيء هو الصواب.

وأن الهجمة الشرسة التي حاول بها البوطي أن يرد على ابن تيمية لم تكن عادلة ولا مؤسسة على بحث علمي منصف.

المسألة الرابعة عشرة: قالوا: إنه قائل "بالقدم النوعي للحوادث، وبحوادث لا أول لها، وبتسلسل الآثار" وكل هذا بمعنى واحد.

قلت: هذه نسبة صحيحة له.

ولكن ما المراد بذلك؟

فهل معنى ذلك أنه يقول بقدم العالم الذي هو كل ما سوى اللَّه تعالى، أو يقول بقدم جزء من هذا العالم؟ كما فهمه مبغضوه[1]، الأمر يحتاج إلى كشف اللثام عنه. فمعنى قِدم العالم عند القائلين به إما أن يكون وجوده سابقًا لوجود الرب، وإما أن يكون الرب الخالق موجبًا بذاته للعالم من الأزل، فصار العالم مقارنًا له. أي أنه تعالى لم يخلقه بل هو معه كما يكون النور مع الشمس من غير مشيئة ولا قدرة منها.

سبق أن نقلنا عبارات كثيرة من كتب "ابن تيمية" في إثبات أن كل ما سوى اللَّه مُحْدَثٌ كائن بعد أن لم يكن بقدرته ومشيئته، وأنه سبحانه خالق كل شيء بعد أن لم يكن ذاك الشيء.

فمن أقواله: "فسبحان من انفرد بالبقاء والقدم، وألزم ما سواه الحدوث

---

(١) انظر المقالات السُّنية ص ٦٥ والمقالات السَّنية ص ١٩ والفتاوى الحديثية لابن الحجر الهيتمي ص ١١٦، وانظر "السلفية للبوطي" ص ١٦٧.

عن العدم"[١].

"وليس من مخلوقاته قديم، ولا مقارن له عز وجل"[٢].

"وكان ما عُلم بالشرع مع صريح العقل أيضًا راد لما يقوله الفلاسفة الدهرية، من قدم شيء من العالم مع اللَّه، بل القول (بقدم العالم) قول اتفق جماهير العقلاء على بطلانه"[٣].

وقد نقلنا تكفيره للقائلين "بقدم العالم"، عند الرد على هذه الفرية فراجعها في الفصل السابق عند الفرية التاسعة.

مع هذا الوضوح كله يطل علينا "الحبشي" بقلمه ليقول ما نصه عن "ابن تيمية" هنا: "قوله بحوادث لا أول لها لم تزل مع اللَّه"

ثم أخذ يشرح تلك المقولة فقال:

"أي لم يتقدم اللَّه جنس الحوادث، وإنما تقدم أفراده المعيّنة. أي أن كل فرد من أفراد الحوادث بعينه حادث مخلوق، وأما جنس الحوادث فهو أزلي كما أن اللَّه أزلي، أي لم يسبقه اللَّه تعالى بالوجود"[٤].

وقد أتى بنقول من كتب "ابن تيمية" ليس فيها إطلاقًا أن اللَّه لم يتقدم جنس الحوادث، بل ما ألفيته في كتبه مناقض تمامًا لما توهمه الحبشي هنا.

قال "ابن تيمية": "فالفاعل يتقدم على كل فعل من أفعاله، وذلك يوجب أن كل ما سواه (سبحانه) مُحْدَثٌ مخلوق[٥].

---

(١) منهاج السنة ١/١٠٥ غير المحققة.

(٢) الصفدية ٢/١٦٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/ ٥٦٥.

(٤) المقالات السُّنية ص ٦٥.

(٥) مجموع الفتاوى ١٨/٢٢٨.

وقال أيضًا : " وهو سبحانه المختص بالقدم والأزلية ، فليس في مفعولاته قديم... "[١].

وقال بعد ذلك : " بل لا قديم إلا هو سبحانه ، وهو وحده الخالق لكل ما سواه ، وكل ما سواه مخلوق "[٢].وقال : " وليس من مخلوقاته قديم ولا مقارن له "[٣].

ففي هذا النص تصريح واضح بأن كل ما عدا اللَّه فهو مخلوق له. وتصريح أيضًا بأن الخالق يتقدم على كل مخلوق من مخلوقاته ، وأن المختص بالأزلية هو اللَّه وحده ، وأن ليس من مخلوقاته ما هو مقارنٌ له . وهذا الوضوح في العبارة يدفع ما توهمه " الحبشي " في حق " ابن تيمية " هنا من أنه يقول أن جنس الحوادث لم يسبقها اللَّه بالوجود ؟!! تعالى اللَّه عن ذلك علوًا كبيرًا.

قال " ابن تيمية " أيضًا :

فإنهم متفقون (أي الأنبياء والمرسلون وجماهير العقلاء) على أن اللَّه خلق السموات والأرض بل هو خالق كل شيء ، وكل ما سوى اللَّه مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن ، وأن القديم الأزلي هو اللَّه تعالى بما هو متصف به من صفات الكمال "[٤].

فكيف يقر بأن اللَّه خالق كل شيء ، وأن كل ما سواه مخلوق ، ثم يقول : " إن جنس العالم أزلي لم يتقدمه اللَّه بالوجود " كما نسب إليه

---

(١) درء التعارض ٨/ ٢٧٢.

(٢) درء التعارض ٨/ ٢٧٣.

(٣) الصفدية ٢ / ١٦٣.

(٤) مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٥.

ذلك "الحبشي "[١] ؟ ولقد ناقض "الحبشي" نفسه مناقضة فاضحة حينما نقل عن "ابن تيمية" أنه رجّح رواية "البخاري "[٢]. من قول النبي ﷺ: «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» على رواية «**كان اللَّه ولم يكن شيء معه**»[٣].

فتأمل تسرع "الحبشي" ومخالفة أول كلامه لآخره، ومعاكسة بعضه لبعض ؟!

ففي مطلع كلامه فسر قول "ابن تيمية" بحوادث لا أول لها بقوله: "أي لم يتقدم اللَّه جنس الحوادث "[٤] أي جنس الحوادث سابق للَّه في وجوده.

وفي أواخر كلامه أشار إلى أن "ابن تيمية" رجّح رواية: كان اللَّه ولم يكن شيء قبله".

فكيف يرجح "ابن تيمية" الرواية المصرحة أن اللَّه كان قبل كل شيء، ثم يقول: إن جنس الحوادث لم يتقدمها اللَّه في الوجود، ولم يكن اللَّه قبله كما ادعى "الحبشي" ؟!!

أرأيت التسرع والتهور في الحكم على العلماء ؟! إنه البغض والحسد؟!!

وقد قال "ابن تيمية" في معرض رده على الفلاسفة القائلين بقدم العالم:

"وهؤلاء الفلاسفة ليس معهم قط دليل يدلّهم على قِدم شيء من العالم، ولا أن الخالق قارنه شيء من مخلوقاته "[٥].

فإذا رد وجود مخلوقات مقارنة للَّه في الوجود، فهل تصح نسبة قول "أن جنس الحوادث لم يتقدمه اللَّه بالوجود يا حبشي ؟ ".

---

(١) المقالات السُنية ص ٦٩.

(٢) انظر المرجع السابق ص ٧١.

(٣) رواه في كتاب بدء الخلق.

(٤) المقالات السُنية ص ٦٥.

(٥) الصفدية ١ /٥٩.



وقد رجّح رواية "البخاري" من قول النبي ﷺ: «**كان اللّه ولم يكن شيء قبله**».

أفرأيت الافتراء الواضح؟ والخداع الذي رام "الحبشي" من ورائه تكفير "ابن تيمية"؟

أهذا هو منهاج أهل السنة والجماعة أيها العابد الزاهد؟!-كما هو موصوف على غلاف كتابه "المقالات" "فالحبشي" يعتقد تكفير "ابن تيمية" ولكنه لما لم يلقَ دليلًا قويًا يؤيده في مسعاه عمد إلى تضليل الناس، ومن أخطر العيوب في الباحثين، أن يبحثوا وفي أذهانهم فكرة يريدون تأييدها، بل إن الباحث المنصف يقوده الدليل، لا أنه يلوي أعناق العبارات ليدعم أقواله كذبًا وزورًا. هذا إن فَهِمَ المراد منها.

ثم قال بعد أن نسج الفرية من خياله، وألصقها "بابن تيمية":

"ثم كيف تجرأ المفتونون به على اعتباره مجتهدًا، ومن شرط المجتهد الإسلام، ومَنْ يقول بتلك المقالة مقطوع بكفره"[1].

قلت: لا غرابة في ذلك، فإن مَنْ يفتري على اللّه ورسوله، لا يتهيّب من الافتراء على خلق اللّه، وما مثاله إلا كمثل حبة رمل لاقت صخرة عظيمة.

وإني أطمئنك أن ذِكر "ابن تيمية" وآثاره الطيبة قد ملأت الجامعات، والمعاهد، ومراكز البحوث، بل لا أعدو الصواب إذا قلت: إن أي مصلحٍ مسلم لا تخلو دروسه، ولا مصنفاته من اقتباسات من كتب "ابن تيمية".

وبعد، فما معنى قوله: حوادث لا أول لها، أو القدم النوعي للحوادث؟.

لقد أعلن "ابن تيمية" بوضوح أن اللّه كان ولم يكن شيء قبله، وقال:

(١) المقالات السُّنية ص ١٩٢.

"فإنّ المقدور الذي يفعله القادر الأزليّ بمشيئته يمتنع أن يكون قديمًا معه لم يتقدم القادر عليه"[١]. وأكد "أن كل ما سوى اللّه مُحدَث مخلوق مسبوق بالعدم"[٢].

ونفى بشدة أن يكون شيء من مخلوقاته مقارنًا له في الوجود قائلًا:

"فإن كون الفاعل مقارنًا لمفعوله أزلًا وأبدًا مخالف لصريح المعقول"[٣].

وكفّر القائلين بقدم شيء بعينه مع اللّه تعالى في عدة مصنفات[٤].

وقد تطرأ: "ابن تيمية" لهذا القول في معرض رده على "الجهميّة" حينما قرروا "أن الرب تعالى لم يكن قادرًا على الفعل، ثم صار قادرًا، وكان الفعل ممتنعًا عليه ثم صار ممكنًا من غير تجدد شيء أصلًا يوجب القدرة والإمكان.

ورده على "الدهريين" القائلين بقدم العالم.

ورده على "الأشاعرة" القائلين بأن اللّه سبحانه كان ولا خلق ثم خلق".

مع الإشارة إلى أن حرف "ثم" يفيد التراخي والمهلة[٥].

وقد أجمع أهل السنة على أنه تعالى لم يزل عالمًا، متكلمًا، قادرًا، خالقًا، وأن صفاته في الأزل غير محدثة، ولا مخلوقة[٦].

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٢٧٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ٥٦٣، نقد مراتب الإجماع ص ١٧٢.

(٣) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٨.

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٥/ ٥٥٩ وما بعدها - ٦/ ٣٠٢ وما بعدها - النبوات ٦٧، ٦٩ - الصفدية ١/ ٥٩ وما بعدها - المنهاج ١/ ١٦٤ وما بعدها الطبعة غير المحققة.

(٥) انظر "معاني الحروف" للرُّمّانيّ ص ١١٢.

(٦) انظر الإبانة لأبي الحسن الأشعري ص ٨٧ - ٨٨، والفقه الأكبر لأبي حنيفة وشرحه لملا =

وفي "الغُنْية في أصول الدين" للمتولي الشافعي المتوفى سنة ٤٧٨ هـ:

"وعند أهل الحق أن الباري تعالى متكلم بكلامٍ أزلي غير مُفتتح الوجود (أي ليس له بداية) وكلام اللَّه تعالى أمر، ونهي، وخَبَر، واستخبار، ووعد، ووعيد"[١].

ويقول "ابن تيمية": ولا نقول أنه (سبحانه) كان في وقت من الأوقات، ولا قدرة (له) حتى خَلَقَ له قدرة، والذي ليس له قدرة هو عاجز. ولكن نقول: لم يزل اللَّه عالمًا، قادرًا، مالكًا، لا شبه له، ولا كيف"[٢].

وليس لقدرته وتمكُّنه من الفعل أول، فلم يزل قادرًا يمكنه أن يفعل، ولم يكن ممتنعًا عليه قط.

وقد انطلق "ابن تيمية" من هذا الأصل، وأسس عليه بنيانه فقال:

"كونه تعالى متكلمًا، أو فاعلًا، من لوازم حياته، وحياته لازمة له، فلم يزل متكلمًا فعّالًا مع العلم بأن الحيّ يتكلم، ويفعل بمشيئته وقدرته، وأن ذلك يوجب وجود كلام بعد كلام، وفعل بعد فعل"[٣].

وانتهى إلى أن اللَّه سبحانه لم يزل يُحدث في أوليته حوادث، ويفعل مفعولات على وجه التعاقب، يُحدِث ويُفني ويُعْدم ثم يحدث ويعدم وهكذا بلا بداية، ولا أولية بمشيئته وقدرته. وهو سبحانه الفاعل المتقدم على كل مفعول.

= علي القاري ٣٧، وشرح السمرقندي ١٠٣-١٠٤ والعقيدة الطحاوية ص ٦ والغُنية في أصول الدين ص ١١١ - ١١٢، الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي ص ٧٨.

(١) ص ٩٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/٢٢٨.

(٣) المرجع السابق نفسه.

ومعنى "لا أول له" أي أن الفعل كلما فَرَضَ العقل زمانًا ماضيًا له فهو قبله إلى ما لا أولية. وأن ما أحدثه تعالى في القِدم لم يبق معه، بل أفناه، وأحدث غيره فهو يقول:

"فليس مع اللّه شيئًا من مفعولاته قديم معه، لا بل هو خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق له، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن قُدِّر أنه لم يزل خالقًا فعالًا"[١].

وقال: "إن العقل يفرق بين كون المتكلم متكلمًا بشيء بعد شيء دائمًا، وكون الفاعل يفعل شيئًا بعد شيء دائمًا، وبين آحاد الفعل والكلام. فيقول (أي العقل) كل واحدٍ من أفعاله لا بد أن يكون مسبوقًا بالفاعل، وأن يكون مسبوقًا بالعدم، ويمتنع كون الفعل المعيّن مع الفاعل أزلًا وأبدًا"[٢].

فقول "ابن تيمية": "ويمتنع كون الفعل المعيّن مع الفاعل (الذي هو اللّه تعالى) أزلًا وأبدًا".

يوضح قوله: في شرح حديث "عمران بن الحصين": والخلق لا يزالون معه"[٣].

بمعنى: أنه تعالى يُحدِث ويعدم، ويحدث ويعدم وهكذا فليس هناك حوادث معينة معه تعالى. فقال: "وليس مع اللّه شيء قديم"[٤].

وقال: "والحوادث الماضية عدمت بعد وجودها، فهي الآن معدومة، كما أن الحوادث المستقبلية الآن معدومة"[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٧.

(٣) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٣٩.

(٤) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٨.

(٥) درء التعارض ٣/ ٥١.

وقال: "ويمتنع أن يكون مفعوله مقارنًا له، أزليًا معه"[(١)]. "وأن ذلك مخالف لصريح المعقول"[(٢)]، وأن مفعولاته تعالى مسبوقة به سبحانه. كما مرّ آنفًا.

واعتبر قول القائل: "إن الرب سبحانه لم يزل معطلًا عن الفعل ثم فعل ليس له في الشرع ولا العقل ما يثبته"[(٣)].

وذهب إلى أن دوام الفعل للَّه أزلًا وأبدًا صفة كمال فقال:

"وإذا قيل: إن الخلق صفة كمال لقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل- ١٧] أمكن أن تكون خالقيته دائمة، وكل مخلوق له محدث مسبوق بالعدم، وليس مع اللَّه شيء قديم. وهذا أبلغ في الكمال من أن يكون معطلًا غير قادر على الفعل، ثم يصير قادرًا والفعل ممكنًا له بلا سبب"[(٤)].

والذين أنكروا حوادث لا أول لها يقول عنهم "ابن تيمية":

"ليس معهم بذلك نقل لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن الكتاب والسنة فضلًا عن أن يكون هو قول جميع المسلمين"[(٥)].

وإنما عمدتهم حديث رواه "البخاري" في كتاب بَدْء الخلق برقم (٣١٩١) أنّ أُناسًا من أهل "اليمن" قالوا يا رسول اللَّه! جئنا نسألك عن هذا الأمر. فقال النبي ﷺ: **«كان اللَّه ولم يكن شيء غيره»**.

---

(١) نقد مراتب الإجماع ص . ١٧٢ ومجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٨.

(٣) المنهاج له غير المحقق ١/ ١١٧.

(٤) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٨.

(٥) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٢.

فقوله ﷺ: «**كان اللَّه ولم يكن شيء غيره**» يبطل القول بحوادث لا أول لها.

وفي رواية غير "البخاري" «**كان اللَّه ولم يكن شيء معه**»[(١)]، فهذا أصرح في بطلان القول بحوادث لا أول لها. إذ أن القول بذلك يستلزم وجود مفعولات مع اللَّه، والحديث ينفي ذلك صراحة.

ولكن "ابن تيمية" ما كان ليخفى عليه ذلك، فردّ بأن الواقعة نفسها في "صحيح البخاري" من كتاب التوحيد باب (وكان عرشه على الماء) بلفظ «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» برقم ٧٤١٨. مع أن القصة متحدة، ولم يُنقل أن سؤال "أهل اليمن" تكرّر في مناسبة أُخرى، فاقتضى ذلك أن الرواية وقعت بالمعنى[(٢)].

وخلاصة ما قاله "ابن تيمية" في رواية (**كان اللَّه ولم يكن شيء معه أو غيره**) هي:

(إنه ﷺ قال "كان اللَّه ولم يكن شيء قبله" وقد جاء (معه) وجاء (غيره)، والمجلس كان واحدًا، وسؤالهم وجوابه كان في ذلك المجلس، فدلّ على أنه إنما قال أحد الألفاظ، والآخران رُويا بالمعنى. والذي يترجح إنما هو لفظ "القبل" فإنه قد ثبت في "صحيح مسلم" أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه: «**أنت الأول فليس قبلك شيء**»[(٣)]. وإذا ثبت في هذا الحديث لفظ "القبل" فقد ثبت أن الرسول ﷺ قاله، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما أبدًا، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ "القبل" مثل

---

(١) فتح الباري ٦/ ٣٣٣.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) كتاب الذكر والدعاء/باب ما يقول عند النوم.

الحميدي[١]، والبغوي[٢]، وابن الأثير[٣]، وغيرهم.

وإذا كان إنما قال: «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا أول مخلوق، لأن الكلام على القبلية، لا المعية[٤] وبما أن الترجيح قد تم استنادًا إلى نصٍ من طريق آخر فلا داعي للقول هنا إن الجمع مقدم على الترجيح كما قاله ابن حجر[٥]. ثم تكلم عن تفسيرات رواية "معه" وغيره فراجعها إن شئت.

وهنا نقول: ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل كدوام نعيم الجنة لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه هو الأول الذي ليس قبله شيء.

ثم يأتي "الحبشي" ويقول: "وأما رواية "البخاري" «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» فترد إلى روايته «**كان اللَّه ولم يكن شيء غيره**» وذلك متعين، ولا يجوز ترجيح رواية«**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» على رواية«**كان اللَّه ولم يكن شيء غيره**» كما أومأ إلى ذلك "ابن تيمية" لأن ظاهر رواية«**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» يوافق ما يزعمه"[٦] (ابن تيمية).

---

(١) الإمام الحافظ محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد اللَّه الأزدي الحُميدي المتوفى سنة ٤٨٨هـ . تهذيب سير أعلام النبلاء برقم ٤٥٠٢

(٢) هو العلامة الحافظ الفقيه المفسر الشافعي حسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ . سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٣٩.

(٣) القاضي العلامة المبارك بن محمد الشيباني الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦هـ . وفيات الأعيان ٣ / ٣٨٩.

(٤) مجموع الفتاوى ١٨/. ٢١٦وشرح الطحاوية لابن أبي العز ص ٧٢ - ٧٣.

(٥) راجع فتح الباري ١٣/ ٤٢١.

(٦) المقالات السُنية ص ٧٠.

أرأيت التقوى وسعة العلم ؟!!

" فالحبشي " يمنع ترجيح رواية «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» : لماذا ؟ ؟ لأنها تؤيد مذهب " ابن تيمية " !!! هكذا يرجح حسب مذهبه، وهكذا يُقيد حسب منهجه !! مع أن الحق هو ما تصادقت عليه الأدلة، لا ما وافق هوى النفس. وأن الاتباع والاقتداء بمنهج علماء خير القرون يفرض تقييد العلم بالنص، لا ترجيح نص على آخر حسب الرغبة، أو فرارًا من موافقة فلان من الناس، فالحق أحقّ أن يُتّبع، وإنما يُعرف الحق بدليله لا بقائله. وأن الحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها، هكذا علمنا إسلامنا.

في حين أن " ابن تيمية " قد رجّح رواية : «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» بأدلة قوية كما سبق، لا لأنها تخالف مذهب خصومه كما فعل " الحبشي " !!!!

وقد حاول جاهدًا " الحبشي " في كتابه " المقالات السُّنية الرد على " ابن تيمية " لكنه لم يفلح، ولم يوفق، فتراه يقول في هذه المسألة ما نصه :

" فقول " ابن تيمية " بأزلية نوع العالم مخالف للقرآن، والحديث الصريح، وإجماع الأُمة، وقضية العقل.

- أما القرآن : فقوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد - ٣] فليس لمعنى هو الأول إلا أنه هو الأزلي الذي لا أزلي سواه، أي أن الأولية المطلقة للَّه "[1].

قلت : نقل " القرطبي " في تفسيره اختلاف العلماء في هذه الأسماء، ثم قال : وقد شرحها رسول اللَّه - صلى اللَّه عليه وآله وسلم - شرحًا يغني عن

---

(١) المقالات السُّنية ص ٧٠.

قول كل قائل، فقال في صحيح مسلم: **«اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»**(١).

وهذا ما فهمه "ابن تيمية" وقال به، واعتقده بأن الأولية تعني: لا شيء قبله.

ثم قال "الحبشي": "فأشرك "ابن تيمية" مع اللّه غيره في الأولية".

قلت: "هذا افتراء على الرجل. فلم يسوِ "ابن تيمية" بين أوّلية اللّه، وأوّلية غيره حتى يلزم هذا الكلام. فأولية اللّه سبحانه تعني أن لا شيء قبله، وما عداه فليس كذلك، لأنه مسبوق بعدم نفسه. واللّه هو الواجد وما عداه موجود بمشيئته وقدرته تعالى.

قال "ابن تيمية": "إذا قيل: لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولم يزل يفعل ما شاء، يقتضي دوام كونه متكلمًا وفاعلًا بمشيئته وقدرته"(٢).

وقال: إذا كان (اللّه) خالق كل شيء، فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم"(٣) واللّه سبحانه ليس قبله شيء، وما عداه فكل شيء قبله شيء، واللّه سبحانه قبل كل شيء.

وقال: "وما ثَمَّ قديم أزلي إلا اللّه وحده"(٤) أي لا أزلي سواه.

ثم إنّ فَهْمَ "ابن تيمية" وغيره للأولية يوافق ما جاء في الأحاديث الصحيحة. وعليه فالمخالف هو المخطئ الذي لم يحالفه الصواب.

وقال: "فالقادر يجب أن يكون متقدمًا على وجود المقدور لا ينفصل

---

(١) تفسير القرطبي ١٥٤/١٧ وقد سبق تخريج الحديث.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٣٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٣٩.

(٤) مجموع الفتاوى ١٦ / ٩٥.

عنه[١] فأين الشرك المفترى ؟.

ثم فليسمح لنا "الحبشي" بسؤال وهو: أليس دوام نوع الحوادث ثابت في القرآن بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص - ٥٤] أي أن نعيم أهل الجنة لا ينتهي، وعلى ذلك إجماع الأُمة. فهل يلزم من ذلك أننا أشركنا مع اللَّه غيره في الآخرية التي أخبرنا اللَّه بأنها خاصة له ؟ فما نقوله هنا هو جواب "ابن تيمية" هناك !!

ثم قال "الحبشي" : "وأما الحديث".

قلت: سبق أن بينا ذلك وأوضحناه قبل قليل. وهو "كان اللَّه ولم يكن شيء قبله، غيره، معه".

أما الإجماع الذي خالفه "ابن تيمية" هنا كما يدعي "الحبشي" فقد قال بخصوصه: "وقد نقل المحدث الأصولي بدر الدين الزركشي (الشافعي المتوفى سنة ٧٧١ هـ) في (كتابه) "تشنيف المسامع" اتفاق المسلمين على كفر من يقول بأزلية نوع العالم، فقال (الزركشي) بعد أن ذكر أن الفلاسفة قالوا: إن العالم قديم بمادته وصورته، وبعضهم قال: قديم المادة مُحدَث الصورة ما نصه: "وضللهم المسلمون في ذلك وكفروهم"[٢].

قلت: هذا الكلام يتضمن تضليلًا وتحريفًا، وخيانة لأمانة النقل في نسبة الكلام إلى قائله. وذلك يستبين بالرجوع إلى الكتاب المذكور (تشنيف المسامع للزركشي) فقال في كتابه ٦٣١/٤ طبعة مؤسسة قرطبة، طبعة أولى سنة ١٩٩٨م: "وهذا العالم بجملته علويه، وسُفليه، جواهره، وأعراضه مُحدَث، أي بمادته وصورته. كان عدمًا فصار وجودًا، وعليه إجماع أهل

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٧٨/٦.

(٢) المقالات السُنية ص ٧٠.

الملل، ولم يخالف إلا الفلاسفة، ومنهم الفارابي[١]، وابن سينا[٢] قالوا: إنه قديم بمادته وصورته. وقيل: قديم المادة، محدث الصورة..."

ثم قال: "وكل هذه الأقوال باطلة، وقد ضللهم المسلمون في ذلك وكفروهم". فأين نجد في عبارة "الزركشي" أزلية نوع العالم؟

فإما أنّ "الحبشي" لا يفرّق بين مَنْ يقول بقِدم هذا العالم بمادته وصورته، وبين من يقول بأزلية أو قِدم النوع - وهذا ما أرجحه -، وإما أنه يعلم الفرق ولكنه يتجاهل ليصل إلى تكفير "ابن تيمية" وكلاهما شرّ محض !.

و"ابن تيمية" يقول للقائلين بقدم هذا العالم:

"إن كنتم تقولون بقدم السموات والأرض ودوامها فهذا كفر. وهو قول بقدم العالم"[٣].

فأنت ترى أن "الحبشي" قد أدخل قولًا مختلفًا فيه في مسألة متفقٍ عليها. أرأيت التمويه؟!

ومن هنا فإني أطلب إلى "الحبشي" أن يعيد نظره فيما قرره في حق "ابن تيمية"، وأنصحه بأن يتعرّف إلى مصطلحات القوم قبل إصدار الأحكام - إن كان هو أهلًا لذلك -.علّ ذلك يكون سببًا لتكفير عن ذنوب الافتراءات والتدليس، فإن قول الزور والعمل به من أكبر الكبائر على ما ثبت من الصحيح.

---

(١) هو أبو نصر محمدَ بن محمد بن طرخان الفارابي . فيلسوف، طبيب توفي سنة ٣٣٩ هـ . البداية والنهاية ١١/ ٢٢٤.

(٢) هو الحسين بن عبد الله بن سينا . الطبيب، الفيلسوف الشاعر المتوفى سنة ٤٢٨ هـ شذرات الذهب ٣/ ٣٣٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٢/ ١٨٨.

وإن الإجماع الذي نقله "الزركشي" قد أكده "ابن تيمية" عشرات المرات، وفي عدة مصنفات، ولم يخرج عليه ألبته، فكيف يتجرأ "الحبشي" على نسبة نقيضه إليه؟! فقوة الحجة ليس في شكلها، وإنما في معانيها.

وهي عند "الحبشي" بالتوسع في التعدي، والهجوم، والافتراءات!

أما أن "ابن تيمية" في مسألتنا هنا يخالف قضية العقل كما ادعى "الحبشي" فلم يبين لنا كيف ذلك، هكذا يطلق لقلمه العنان ليسطّر كلمات يحفظها من غير برهان.

ثم يأتي "المعلّق" على كتاب "نقد مراتب الإجماع" ليقول:

"القول بالقدم النوعي، وبحوادث لا أول لها، وكلاهما يستلزم نفي الإرادة عن اللَّه"(1).

قلت: "إن هذا الاستلزام جاء نتيجة فساد تصوره للمسألة.

قال "ابن تيمية": "الإرادة التامة مع القدرة تستلزم وجود المراد المقدور، فهو يريد أن يخلق فيوجد الخلق بإرادته وقدرته".

وقال في المكان نفسه: "بل نفس الإرادة مع القدرة تقتضي وجود الخلق"(2).

وقال: "والقدرة التامة، والإرادة الجازمة هي المرجّح التامّ للفعل الممكن"(3).

فأين نجد في كلام "ابن تيمية" نفي الإرادة عن اللَّه سبحانه؟

وقال: "بل ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن. فكل ما شاء اللَّه وجوده

---

(١) انظر نقد مراتب الإجماع ص ١٦٩ - هامش -.

(٢) مجموع الفتاوى ١٦/ ٣٨٢.

(٣) منهاج السنة ١/ ١٦٣.

في العالم فإنه يجب وجوده بقدرته ومشيئته، وما لم يشأ يمتنع وجوده، إذ لا يكون شيء إلا بقدرته ومشيئته وهذا يقتضي وجوب وجود ما شاء تعالى وجوده"[١].

وقال قبل ذلك:

"والرب تعالى قادر مختار يفعل بمشيئته لا مكره له"[٢].

والذي يظهر أن فساد تصور المعلّق على "نقد مراتب الإجماع" قد طرأ عليه من قراءته لما قرره بعض الفلاسفة، من أن الرب تعالى هو موجب بذاته بمعنى أنه علة أزلية مستلزمة للفعل بلا مشيئة ولا قدرة، فكما أن نور الشمس يلازمها من غير إرادة ولا مشيئة منها، فكذلك العالم وُجِد مع الرب سبحانه بالاضطرار بلا مشيئة ولا قدرة منه كما يزعم هؤلاء الضالون ؟!.

فردَّ "ابن تيمية" وقال: "بل سبحانه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاء وجوده، وهذا هو القادر المختار، فهو قادر مختار يوجب بمشيئته ما شاء وجوده"[٣].

فظن "المعلق" أن القول بحوادث لا أول لها هو نفسه قول بعض الفلاسفة السابق، وقد أثبتنا خطأه من خلال كتابات "ابن تيمية" نفسه - فيما سلف -.

أما الشيخ "البوطي" فقد قال عن هذه المسألة بأنها "من تقريرات طوائف من علماء الكلام والفلاسفة"[٤].

---

(١) المرجع السابق ١/ ١٦٤.
(٢) منهاج السنة ١/ ١٦٣.
(٣) منهاج السنة ١/ ١٦٤.
(٤) السلفية، مرحلة زمنية ص ١٦٤ - ١٦٥.

قلت: وما يضيره في ذلك إذا وافقت النقل والعقل، فالحكمة ضالّة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها. هذا ما أدّاه إليه اجتهاده، وهو المجتهد كما شهد له بذلك خصومه كالسبكي، وابن الزملكاني وغيرهم، فما بالك بموافقيه كما سيأتي.

فهو جُذَيْلُها المُحَكَّك، وعُذَيْقُها المُرجَّب[(١)].

"فابن تيمية" يقرر أن لا بداية لفعل اللّه، فكلما قدّر العقل غاية ينتهي إليها الفعل إلا وكان قبل ذلك بلا غاية محدودة.

فكونه تعالى قادرًا فهو وصف دائم لا ابتداء له، فإذا قيل:

لم يزل يفعل ما شاء يقتضي دوام كونه فاعلًا، بمشيئته وقدرته. ففعله تعالى في الأزل فهو سبحانه خلق خلقًا بعد خلق بلا بداية وهو سبحانه فيما لا يزال في الأبد يخلق خلقًا بعد مخلوق لا نهاية، فإن الجنة قد قال عنها تعالى ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد - ٣٥]. وهذه الديمومة لا آخر لها فكذا خلقه لا أول له.

وقال "ابن تيمية" وإذا ظن ظان أن هذا يقتضي قِدم شيء معه سبحانه كان من فساد تصوره، فإنه إذا كان خالق كل شيء، فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم، فليس معه شيء قديم بقدمه"[(٢)].

وإذا قيل "لم يزل خالقًا فإنما يقتضي قِدم نوع الخلق، ودوام خالقيته لا يقتضي قِدم شيء من المخلوقات"[(٣)] لأنه تعالى قد خلق وأعدم، ثم خلق وأعدم.. وهكذا. فنوع الخلق قديم، والمخلوق المعين حادث. وليست

(١) مثل يضرب لمن يُستشفى برأيه، ويُفزع إليه عند المشكلات لحلّها.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٣٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١٦/ ٩٥.

المادة، ولا العالم، ولا أي شيء محدّد قديم مع اللَّه سبحانه، فأين التناقض الذي ادعاه "البوطي"[1] ؟

ثم قال "البوطي" عن ترجيح "ابن تيمية" لرواية (**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**) "هو ترجيح بدون أي مسوغ"[2].

قلت: المسوغ هو إثبات صفة الفعل للَّه أزلًا والتي هي صفة كمال له سبحانه. ثم هل الخلق بالنسبة للَّه في أزله كان له ممكنًا أم مستحيلًا ؟

فإذا كان ممكنًا - وهو الحق - فأيُّ ضير في كلام "ابن تيمية" ؟

ولماذا هذا التطبيل، والتمويه، والضجيج، والارتياب في عقيدته ؟!

أم أن هذا الترجيح من "ابن تيمية" هو لوثة فلسفية كما ادعى "البوطي".

قلنا: وما يضره إذا وافق في اجتهاداته نِحْلةً ما، أو مذهبًا ما، أو مدرسةً ما ؟ ما دام له دليله، وحُجته بعد أن استفرغ وسعه وقدرته العلمية ؟!

وكم من تقريرات فلسفية اعتمدها الأصوليون ؟

ثم إن ذلك يكون لوثة فلسفية لو كان الأمر كما فهمه "البوطي"، ولكن الحال على غير ما فهمه، بل إن ما توصّل إليه "ابن تيمية" يخالف ما عليه الفلاسفة القائلين بقدم المادة، أو قدم الصورة، أو غير ذلك مما كفّرهم عليه.

ثم قال البوطي" في آخر تعليقه على هذه المسألة بعد أن اتهم "ابن تيمية" بالتناقض هنا قال:

فإن كان ثمة تحليل آخر غير هذا أولى بالدفاع عن عقيدة "ابن تيمية"، ومكانته عندنا فليبصِّرنا به مَنْ قد سبق إلى اكتشافه والعثور عليه، وله في

---

(١) السلفية ص ١٧٢.

(٢) السلفية ص ١٧٠.

ذلك الفضل والشكر"[١] مع أنه يحرص على إظهار ابن تيمية بمظهر المتناقض. فقد نسب إليه أنه برهن على بطلان القول بوجود حوادث لا أول لها، وعين المرجع، وبالرجوع إليه لم نجد لما قاله أي أثر[٢] ؟! ويبدو أن البوطي لا يفرق بين القول بقدم العالم، وبين القول بحوادث لا أول لها، أو القدم النوعي.

ومن قال بقدم نوع الحوادث بعضٌ من المحدِّثين كما في "شرح العقائد العضدية"[٣] وفي "شرح منهاج الوصول للإسنوي"[٤].

"وأما التسلسل في الآثار" فلا نسلّم أنه ممتنع.

وقال "الأصفهاني" في شرح المحصول معلقًا على "الإسنوي" :

وفيه نظر، لأنه يلزم منه تجويز حوادث لا أول لها، وهو باطل على رأينا"[٥].

فردَّ شيخ الأزهر في زمانه الشيخ "محمد بخيت المطيعي" وقال:

أما قول "الأصفهاني" : "وفيه نظر، لأنه يلزم منه تجويز حوادث لا أول لها، وهو باطل على رأينا" فنقول (أي المطيعي): لا يلزم من كونه باطل على رأيه أنه باطل في الواقع ونفس الأمر، فإنه لغاية الآن لم يقم دليل على امتناع التسلسل في الآثار الموجودة في الخارج، وإن اشتهر أن التسلسل فيها محال، ولزوم الحوادث لا أول لها لا يضر بالعقيدة، إلا إذا قلنا:

---

(١) السلفية ص ١٧٣.

(٢) المرجع السابق ص ١٧٢.

(٣) ص ٢٨ طبعة الخشاب سنة ١٣٢٢هـ .

(٤) هو الفقيه الأصولي الشافعي عبد الرحيم بن الحسين الإسنوي المتوفي سنة ٧٧٢ هـ . البدر الطالع ١/ ٣٥٢.

(٥) انظر شرح منهاج الوصول، وحاشية "المطيعي عليه" .

لا أول لها، بمعنى لا أول لوجودها. وهذا مما لم يقل به أحد، بل الكل متفق على أن ما سوى اللَّه تعالى حادث"[١].

قلت: هذا مضمون كلام"ابن تيمية"، ولكن الحبشي لم يكفر الشيخ المطيعي فلماذا؟؟

وهذا الشيخ"محمد عبده"[٢] يقول: "يكفي أن يقال: إن اللَّه لم يزل خلاقًا، وإن كان كل جزء من أجزاء العالم حادثًا، فلا أول لعطائه"[٣].

تأمل قوله: (لم يزل خلاقًا) وقوله (لا أول لعطائه) فهو نفسه كلام"ابن تيمية" فلماذا لم يكفّره الحبشي؟؟

وهذا الشيخ"محمود أمين الشنقيطي"يقول:

وأما بالنظر إلى وجود حوادث لا أول لها بإيجاد اللَّه، فذلك لا محال فيه، ولا يلزمه محذور، لأنها موجودة بقدرة وإرادة مَنْ لا أول له جل جلاله"[٤].

هذا هو نص"ابن تيمية"؟

وهذا"ابن أبي العز الحنفي"، المتوفى سنة ٧٩٢هـ، يقول في شرح "الطحاوية":

"فالحاصل: إنّ نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ أو في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟ فيه ثلاثة أقوال معروفة.

والثالث: قول مَنْ يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما

---

(١) حاشية المطيعي على شرح منهاج الوصول ٢/١٠٣.

(٢) خير اللَّه آل التركماني. مفسر، متكلم، توفي بالإسكندرية سنة ١٣٢٣ هـ الأعلام ٦/٢٥٢.

(٣) حاشيته على شرح الدواني للعقائد العضدية ص ١٧٩.

(٤) الرحلة الحجازية له ص ٥٨.

يقول أئمة الحديث"[1]. فلماذا لم يكفّره الحبشي ؟ ؟

واستدل ابن أبي العز الحنفي على صحة هذا القول بما يلي:

١- ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل (كبقاء نعيم الجنة) لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال يفعل ما يشاء، ويتكلم إذا يشاء.

٢- "وأن الذي دلّ عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوى اللَّه تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، أما كون الرب تعالى لم يزل معطلًا عن الفعل ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته".

٣- "قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾"[البروج - ١٦]. والآية تدل على أمور:

أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادمًا لهذا الكمال في وقت من الأوقات".

٤- القول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن اللَّه سبحانه وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلًا، ولا يلزم من ذلك قدم العالم، لأن كل ما سوى اللَّه محدث ممكن الوجود، موجود بإيجاد اللَّه تعالى له".

٥- فإنه إذا لم يزل حيًا قادرًا مريدًا متكلمًا، وذلك من لوازم ذاته،

---

(١) ص ٦٧.

فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل".

وعلى غرابة أن يقول بناء على هذه الأدلة.

"وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحوادث لا آخر لها فأظهر في الصحة من قول مَنْ فرَّق بينهما"(١).

فأين الإجماع الذي يدعيه "الحبشي" في مسألتنا ؟

فإذا قال به بعض المحدثين على ما نقلناه قريبًا من العقائد العضدية "للدوّاني" و"شرح الطحاوية لابن أبي العز" وأيدهم "ابن أبي العز الحنفي" في ذلك، وغيرهم من المتأخرين(٢)، فهل بقي إجماع ؟ مع أن الإجماع في أصل المسألة لم يصح، وما نقله "الحبشي" فقد اتضح خطؤه فيه.

وأما ما قاله "ابن تيمية" : "كان اللَّه ولا شيء معه ثم خلق العالم" وقال: "وهذه القاعدة للإمام "أحمد" من حججه على الجهمية في زمن المحنة(٣) يؤكد أن "الإمام أحمد" ليس من القائلين بحوادث لا أول لها.

فقوله: "لا شيء معه ثم خلق" يدل دلالة واضحة على ما قلناه.

وهذا القول نفسه هو قول الأشاعرة وغيرهم، وقد ادعى (البوطي) أن هذا إجماع(٤). ولكنه لم يذكر لنا مصدر الإجماع، ولا مَنْ هم المجمعون كعادته !!.

ولا يضر "ابن تيمية" مخالفته للإمام أحمد هنا، فإنه قد خالفه في

---

(١) انظر شرح الطحاوية ص ٦٧ وما بعدها.

(٢) وراجع دفع الشُبه الغوية عن شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٨ وما بعدها.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/ ١٥٢.

(٤) السلفية ص ١٦٥.

مجموعة من المسائل، وهذه منها، ولا سيما أن تلك المسائل ليست من أصول الدين، وقد استدل لهل بأدلة قوية كما سبق بيانها، واعتبر أن دوام أفعال اللَّه تعالى إلى ما بداية هو صفة كمال.

ونختم هذه الشبهة بخلاصة رأيه فقال:

"لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع وإلا يلزم من ذلك إنه لم يزل الفاعل المتكلم معطلًا عن الفعل والكلام، ثم حدث ذلك بالسبب[1] (الحادث الذي يوجد المُسَبَّب بوجوده فقط - وهذا ضلال) كما لا يلزم مثل ذلك في المستقبل، فإن كلَّ فردٍ فردٍ من المستقبلات المنقضية فانٍ، وليس النوع فانيًا كما قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد - ٣٥].

وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص - ٥٤] والدائم الذي لا ينفد - أي لا ينقضي - هذا النوع، وإلا فكل فرد من أفراده نافد منقضٍ ليس بدائم".

وقال: وكل ما سوى اللَّه مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وليس معه تعالى شيء قديم بقدمه، بل ذلك ممتنع عقلًا باطل شرعًا، فإن اللَّه أخبر أنه خالق كل شيء... وثبت بالدلائل اليقينية أن الرب تعالى فاعل باختياره وقدرته"[2].

وقد ذهب بعض الكُتّاب إلى أن تصور كلام "ابن تيمية" هنا صعب[3] فيجاب على ذلك بسؤال: كيف تتصورون دوام نعيم أهل الجنة إلى غير

---

(١) راجع التعريفات للجرجاني عند كلمة "السبب".

(٢) نقد مراتب الإجماع ص ١٧٢.

(٣) انظر "ابن تيمية السلفي" للشيخ محمد هراس عند الكلام على قدم نوع العالم، و"العقيدة السلفية بين ابن حنبل وابن تيمية.

نهاية على وفق الآيات السابقة ؟!

ولقد توسعت في هذه الشبهة لكثرة ما أثير حول "ابن تيمية" من مفتريات وأقاويل بُنيت عليه، والحمد للَّه فقد أزيل اللبس، ورفع الغطاء، واتضح ما قاله "ابن تيمية" هنا بما لا يدع مجالًا للتردد والتشكيك !!.

المسألة الخامسة عشر: قالوا إنه يقول عن اللَّه سبحانه:

"لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، فكيف على عرش عظيم"[1].

قلت: هذا الكلام ليس "لابن تيمية" صراحة، بل أورده في "تلبيس الجهمية" نقلًا عن "الدارميّ" إذ قال:

"قال "عثمان بن سعيد الدارميّ" في "نقضه" (اسم كتاب له) على "المريسيّ".. ولو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السماوات والأرض"[2].

وقد جاء هذا القول في معرض الرد على منكري الاستواء على عرشه العظيم حقيقة. وقد نسب النص نفسه "الكوثري" في مقالاته "للدارميّ" أيضًا وقال: إنه في كتابه "نقض الدارميّ" ص ٨٥.

أرأيتم شغف "الحبشي" في نسبة كل ما يراه قولًا معيبًا، أو سلوكًا مشينًا إلى "ابن تيمية" من غير تدبر ولا نظر، أو تروٍ وتأمل !! إنه الحقد والكراهية !!.

ثم علّق "الكوثري" على ذلك قوله:

"فعدَّ "الدارميّ" هكذا جواز استقرار معبوده على ظهر بعوضة أمرًا

---

(١) انظر المقالات السُّنية للحبشي ص ٢٥، ومقالات الكوثري ص ٣٣٥.

(٢) تلبيس الجهمية ١/٥٦٧ - ٥٦٨.

مفروغًا منه، واستدل بهذا الجواز على جواز استقراره الحسي على العرش العظيم بطريق الأولية، فيا ترى هل يوجد في البسيطة من يكفر هذا الكفر الأخرق سوى صاحب "النقض" ومتابعيه ؟ "[1].

قلت: لم يجعل ذلك أمرًا مفروغًا منه، ولكن على سبيل الافتراض والتقدير فلم يشأ سبحانه أن يستقر على بعوضة، ولم يحدث بحسب ما أخبرنا به. من أجل هذا أورد "ابن تيمية" نص عبارة "الدارمي" لم يعلق عليها نفيًا ولا تأكيدًا لأنه جاء على سبيل الافتراض وفي معرض الردود.

بدليل أني لم أجدها في مصنف آخر من مصنفاته مع كثرتها وتنوعها، واختلافها طولًا، وتوسطًا وصغرًا. ومع الإشارة إلى أنه كان كثيرًا ما يتطرق إلى مفهوم "الاستواء"، وشرحه، وتبيانه، ومفهوم نزول الرب سبحانه إلى سماء الدنيا، وما شابه ذلك. وبالرغم من هذا كله فلم يرددها، أو يكررها، أو يستدل بها أو يشير إليها !!

فأنت تراه كلما كتب عن النزول أشار إلى قول "ابن راهويه" وغيره من أنه تعالى ينزل ولا يخلو منه العرش، ولم نجد مع هذا عبارة "الدارمي" السابقة إطلاقًا. فعلام يدل ذلك ؟ ؟

غير أننا نود أن نظهر للقارئ مستند هذا القول شرعًا وعقلًا. لقد تقرر في ديننا أن اللَّه تعالى على كل شيء قدير، وأنه تعالى لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، وإنما أمره لشيء إذا أراده أن يقول له "كن" فيكون. وهذا مجمع عليه بشكل عام ويحتاج إلى تفصيل.

"والدارمي" حينما قال ذلك إنما قاله ليرد به على النافين لاستواء اللَّه حقيقة على عرشه، ويظهر أنه كان يفسر الاستواء "بالاستقرار"، يدل على

---

(١) مقالات الكوثري ص ٣١٤.

ذلك قوله: "ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة" وأن ذلك داخل في مقدورات اللّٰه تعالى لا في المحالات.

والقائلون بأن الاستواء معلوم - أي معلوم عندنا لغة - وهو الاستقرار.

نقول: استوى على كذا أي استقر على كذا قاله أهل المعرفة بصناعة اللغة[١].

قال القرطبي في تفسيره: "ولم ينكر أحد من السلف أنه استوى على عرشه حقيقة، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته. قال مالك رحمه اللّٰه الاستواء معلوم - يعني في اللغة - والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة، وكذا قالت أُم سلمة رضي اللّٰه عنها... والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار"[٢].

فالعلو والاستقرار في حق اللّٰه - على هذا القول - جائز وممكن وعليه فلم ينكر أحد من السلف استواء اللّٰه على عرشه حقيقة كما نقل "القرطبي" ومع هذا أقرر بأنه لا يليق باللّٰه سبحانه أن نقول بحقه أنه قادر على أن يستقر على ظهر بعوضة، فالأوجب أن نقف عند حدود الكتاب والسنة ونقول:

«لا أُحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»[٣].

فنقف حيثما ورد في جلاله سبحانه، ولا نتجاوز ذلك بالأقيسة، وخاصة فيما يتعلق بالذات الإلهية من صفات وأسماء.

هذا مع التنويه إلى أنه قد تتولد عبارات وأقوال من المناقشات والمجادلات ما لم يلتزمه قائلها ولا يعتقده خارجها.

---

(١) راجع قواميس ومعاجم اللغة.

(٢) تفسير القرطبي ١٤١/٧ - ١٤٢.

(٣) جزء من حديث رواه مسلم برقم ٤٨٦ - وأبو داوود برقم ٨٧٩ وأحمد ٦/ ٢٠١.

وقد اتفق الجميع على أن اللَّه تعالى غني عن العرش وعن حملته، وعن كل ما سواه. بل وإن كل ما عداه مفتقر إليه سبحانه.

المسألة السادسة عشرة: قالوا إنه يقول: "إن اللَّه قادر على الظلم ولكنه لا يفعله[١].

أقول: هذه العبارة موجودة في "مختصر الفتاوى المصرية"[٢] لابن تيمية، ولن أعدو ما قاله هو في معرض شرحه لحديث: «**إني حرمت الظلم على نفسي**»[٣].

فقال: فقوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [سورة طه - ١١٢].

قال أهل التفسير: لا يخاف (المؤمن) أن يُظلم فيحمل عليه سيئات غيره، ولا يهضم فينقصه من حسناته.

ولا يجوز أن يكون هذا الظلم هو شيئًا ممتنعًا غير مقدور عليه، فيكون بالتقدير: فلا يخاف ما هو ممتنع لذاته، خارج عن الممكنات والمقدورات. فإن مثل هذا لم يكن وجوده ممكنًا (فكيف يقولون) إنه غير مقدور... وكيف يعقل وجوده، فضلًا عن أن يتصور خوفه حتى ينفي خوفه ؟

ثم أي فائدة في نفي خوف كهذا ؟

وقد علم من سياق الكلام أن المقصود بيان أن هذا العامل لا يُجزى على إحسانه بالظلم والهضم.

---

(١) هذه العبارة مكتوبة بخط اليد على ظهر صفحة مصورة من كتاب الفتاوى المصرية لابن تيمية، أحضرها إلى منزلي الشيخ غانم جلول، نائب رئيس جمعية المشاريع (الأحباش) في شمال لبنان، وفي داخلها كلمة "قف" على الهامش، وخط تحت العبارة السابقة.

(٢) جمعها الإمام محمد البعلي الحنبلي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ.

(٣) رواه مسلم برقم ٢٥٧٧ وأحمد ١٦٠/٥ والترمذي ٢٤٩٥.

ثم قال: فالأمر الذي لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته وفعله، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادرًا عليها فعلم أنه قادر على ما نزه نفسه عنه من الظلم وأنه لا يفعله.

وبذلك يصح قوله: «**إني حرمت الظلم على نفسي**» فلا يجوز أن يكون فيما هو ممتنع لذاته. فلا يصح أن يقال: حرمت أو منعت نفسي من خَلْق مثلي، أو من جعل المخلوقات خالقة ونحو ذلك من المحالات التي يعلم كل أحد أنها ليست مرادًا للرب (سبحانه).

والذي قاله الناس: إن الظلم وضع الشيء في غير موضعه يتناول هذا المقدور دون ذاك الممتنع.

ثم قال: فتبين بما قدمناه أن القول الوسط - وهو الحق - أن الظلم الذي حرمه اللّٰه عن نفسه مثل أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها، ويعاقب البريء على ما لم يفعله من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التي نزه نفسه سبحانه عنها لقسطه وعدله، وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه"[1].

وهذا النص المقتبس من كتاب مختصر الفتاوى المصرية" لابن تيمية" قد أشرف على تصحيحه في إحدى طبعاته مفتي الديار المصرية في عصره ورئيس لجنة الفتوى بالأزهر" الشيخ عبد المجيد سليم" ولم يعلق على تلك العبارات ألبتة، ثم يأتي أحد طلاب العلم في آخر الزمان، ويضع خطًا تحت عبارة" ابن تيمية" السابقة وهي:

وإنما استحق الحمد والثناء لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه" ويكتب

(١) مختصر الفتاوى المصرية، أو الدرر المضيئة ص ١٢٤ وما بعدها.

على الهامش قف !!. أرأيت التطاول على مقام الأئمة الكبار ؟! وممن ؟

فأي معنى لقوله تعالى في الحديث القدسي: «**إني حرمت الظلم على نفسي**» والظلم داخل في المحالات ؟.

" فابن تيمية " قد عرّف الظلم، وجعله ضمن الممكنات المقدورات لا المحالات لأن الأمر الخارج عن الممكن لا يصلح أن يُمدح تاركه، وقد نزّه اللَّه نفسه عنه فهو في المقدور الممكن، وهذا أبلغ وأكمل.

وهنا نشير إلى أن ما يقوله بعض المتكلمة من أن اللَّه سبحانه لو أدخل أهل طاعته النار لأدخلهم بعدله، وكان حريًا بهم أن يعرضوا عن مثل هذه الأقوال، لأن اللَّه قد وعد أهل طاعته بالإحسان، وهو سبحانه ﴿لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الرعد - ٣١].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء - ١٢٢]

وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء - ٨٧]

وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم - ٣٥].

ثم إنه تعالى قد حرم الظلم على نفسه بنص الحديث السابق.

فالأولى الابتعاد عن مثل هذه الافتراضات، فإن في الالتزام بالنصوص الشرعية خيرًا كثيرًا.

فماذا نقول في قول القائل:

وجاز للمولى تعذيبُ الورى   من غير ما ذنبٍ ولا جرمٍ جرى؟!!

نخرج من هذا كله إلى أن ما قرره " ابن تيمية " هنا له دليله ورصانته، وهو الحق بإذن اللَّه تعالى، وأن من عاب عليه ذلك فعليه أن يمتحن أدلته، وأن يردد النظر فيها، هذا إن كان قوله يستند إلى دليل أصلًا من دين اللَّه.

المسألة السابعة عشرة: قالوا: "لم يوفق لبعث حركة سياسية في المسلمين، يُحدث بها الانقلاب في نظام الحكم".

هذه الشبهة أثارها "المودودي"[١] في كتابه "موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه"[٢]. بعد أن اعترف بإمامة "ابن تيمية" وبأعماله التجديدية ورفْع راية الإصلاح، وتنقية نظام الفكر، ونظام التمدن من أوساخ البدع والضلالات، وجهاده بسيفه، ونفْثِه في القلوب روح الغيْرة والحمية، فأيقظ روح الشجاعة، وحب الجهاد[٣].

ويمكن أن يُرد على شبهة "المودودي" بما يلي:

١) إن من منهاج دعوة الأنبياء تخليص العقيدة من شوائب الشرك، بإفراده تعالى بالألوهية، والعبودية، والتوجه قبل كل شيء.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل - ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء - ٣٦].

وقد كان عصر "ابن تيمية" يضج بمظاهر الشرك - كما أخبر المؤرخون - والبدع، والانحرافات عن المعتقد الصحيح. فليس من الدين في شيء أن يصرف "ابن تيمية" جهوده أولًا لبعث حركة سياسية انقلابية في حالة كهذه - إن نحن قلنا بجوازها أصلًا في ذلك العصر -.

٢) إذا قام "ابن تيمية" - وهو السلفي - وأحدث حركة سياسية انقلابية

---

(١) هو أبو الأعلى المودودي، المفكر الإسلامي السياسي، والمجاهد الهندي المتوفى سنة ١٩٧٩ م ودفن في لاهور - باكستان.

(٢) ص ٧٩.

(٣) راجع المرجع السابق من (٧٣ - ٧٩).

على حكام كانوا يقيمون الصلاة، ويجاهدون أعداء اللّه، ويحكمون شرعه في تولية القضاة الذين يستمدون أحكامهم من مجموع أدلة الكتاب والسنة حسب مذهب كلٍ منهم، فماذا يفعل بالأحاديث الآمرة بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم؟ والآمرة بالسمع والطاعة حتى عندما يسألوننا حقهم من الطاعة والخدمة، ويمنعوننا حقنا من العدل والتسوية ونحوهما.

وإليك بعض هذه الأحاديث الصحيحة:

- «**إنكم ستلقون بعدي أَثَرةً** (أي استبداد في الأشياء من الحكام) **فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**».

- «**اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حُملوا وعليكم ما حُملتم**».

- «**من كره من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه**».

- «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلّون عليكم وتصلّون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، قيل يا رسول اللّه! أفلا ننابذهم بالسيف؟ (وفي رواية أخرى: "أفلا نقاتلهم؟") فقال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئًا تكرهونه فاكرهوا عمله، ولا تتركوا يدًا من طاعة**»[1].

فمجموع هذه الأحاديث النبوية وغيرها تفيد النهي عن الخروج على الحكام ما لم يغيروا شيئًا من الدين، أو يتركوا الصلاة جهارًا، وإن ظلموا واستبدوا، وإن منعونا حقنا وإن كرهناهم!

فهل ينسجم قول "المودودي" هنا مع هذه الأخبار المشرقة، والنصوص المُسفرة؟!.

٣) إن "ابن تيمية" لم يألُ جهدًا في تقديم النصح للحكام، بكل الوسائل

---

(١) هذه الأحاديث من صحيح مسلم "باب الإمارة".



المتاحة له. فقد كتب لهم كتابًا بعنوان" السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" قال في مقدمته: " فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية، والآيات النبوية، لا يستغني عنها الراعي والرعية، اقتضاها مَنْ أوجب اللَّه نصحه من ولاة الأمور"[(١)].

وقد ملأ هذه الرسالة بالأحكام الشرعية، والآداب، والتوجيهات ما يكفي للإصلاح العام.

فهو لم يهمل الجانب السياسي، بل سعى وجد في سبيل إقامة الدين عن طريق الإصلاح السياسي، والإداري معًا.

وقد سبق أن قررنا أنه لم تكن لديه أي طموحات سياسية شخصية، وقد عرضت عليه المناصب فرفضها، وقال للسلطان لما اتهمه خصومه بأنه يسعى للملك: "إن ملكك وملك التتار لا يساوي عندي فلسًا".

وعليه فلا يجوز أن يُرمى بالتقصير في هذه الجانب بله الإهمال.

٤) إن ما فعله" ابن تيمية" له فيه أئمةٌ عظامٌ فهو متبع لهم.

فهذا" الإمام أبو حنيفة" يحبس ظلمًا ويضرب، وهذا" الإمام أحمد بن حنبل" يُسجن ويضرب وهو صابر محتسب وغيرهما كثير، ومع ذلك لم نسمع لأحد منهم أنه سعى لإحداث حركة سياسية انقلابية مع أنه في عصر كلٍ منهم حدثت خروقات واضحة للشريعة الإسلامية من ولاة الأمر يومئذٍ ونوابهم من سفك دماء، ونهب أموال، وهتك أعراض، واستبداد بالرأي، وقسوة في الخطاب السياسي، وظلم في الممارسة، بل وصل الأمر في بعض الفترات التاريخية إلى قتل أئمة وعلماء !!.

كل هذا يؤكد سلامة موقف" ابن تيمية"، وأنه كان متبعًا لا مبتدعًا.

---

(١) السياسة الشرعية ص (٧) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

المسألة الثامنة عشرة: قالوا: "إنه كان ناصبيًا"[(١)].

يقال لغةً: ناصبه العداوة أو الحرب، أي أظهرها له وأقامها. كما في القاموس[(٢)]. ومن هنا قيل لكل مَنْ يُظْهر عداوته "للإمام علي بن أبي طالب" بأنه ناصبي.

فهل كان "ابن تيمية" ناصبيًا؟ مع الإشارة إلى أنه - رحمه اللَّه - قد افتُري عليه واتُّهِم بالرفض، كما بيناه في الفصل السابق. أفرأيت حَيْرة الخصوم، وتردد مَنْ ساء فهم عبارته؟! والتردد أول مقامات الفساد.

وقد قال "ابن حجر العسقلاني" في معرض ترجمته "لابن تيمية": "ومنهم (أي خصومه) من ينسبه إلى النفاق لقوله في عليّ... إنه كان مخذولًا حيث ما توّجه، وإنه حاول الخلافة مرارًا فلم ينلها، وإنما قاتل للرياسة لا للديانة.. فإنه شنّع في ذلك فألزموه بالنفاق"[(٣)].

قلت: لقد جاء في "منهاج السنة لابن تيمية" كلام من هذا القبيل، ولكنه أورده على لسان ناصبي على سبيل المقارنة بين شيعي مغالٍ في عليّ، وناصبي مفرط في عداوته له، وليس على سبيل الإقرار والموافقة.

فقد قال: "فإن جاز للرافضي (أي الذي يرفض خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان) أن يقول: عن هذا (أي أبا بكر) كان طالبًا للمال والرياسة (أي بقتاله مانعي الزكاة)، أمكن للناصبي أن يقول: كان عليّ ظالمًا طالبًا للمال والرياسة، قاتل على الولاية (أي الخلافة) حتى قتل المسلمون بعضهم

---

(١) انظر الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١١٤ - والحاوي في سيرة الطحاوي للكوثري ص ٢٦ - والرسائل الغمارية ص ١١٤ - والتنبيه والرد للسقاف ص ٧.

(٢) المعجم الوسيط ٩٢٤/٢ مادة "نصب".

(٣) الدرر الكامنة ١٥٥/١، وانظر مجموع الفتاوى ٤٧٠/٤ وما بعدها.

بعضًا، ولم يقاتل كافرًا، ولم يحصل للمسلمين في مدة ولايته إلا شر وفتنة في دينهم ودنياهم".

ثم حكم على الكلام من أصله بالبطلان بقوله:

"وهذا الكلام إذا كان باطلًا (أي في حق عليّ) فبطلان قول من يقول: إن أبا بكر وعمر كانا ظالمين طالبين للمال والرياسة أبطل وأبطل، وهذا الأمر لا يستريب فيه مَنْ له بصرٌ ومعرفة"(١).

فهذا هو منهاج "ابن تيمية" حينما يُغالي قوم بنبيّ على حساب نبي آخر، أو بصحابي على حساب صحابي آخر، فيسلك معهم سبيل المحاور الذي يستخدم لسانَ خصومِ مَنْ يحاورهم.

فأنت حينما تقرأ له في معرض رده على الذين أطروا المسيح عليه السلام، ورفعوه إلى الحد الإلهي، وحطوا من قدر غيره من الأنبياء، تحكم عليه لأول وهلة أنه يحط من قدر عيسى ولكن سرعان ما يظهر لك عكس ذلك تمامًا.

فإنه قد عمد في كتابه "مجموعة الرسائل" إلى عقد مقارنة بين معجزات عيسى، ومعجزات موسى فكان مما قاله: "وأمّا جَعْل العصا حيّةً (أي لموسى) فهذا أعظم من إحياء الميت (أي لعيسى)، فإن الميت كانت فيه حياة فَرُدَّت الحياة إلى محل كانت فيه الحياة، وأما جعل خشبة يابسة حيوانًا تبتلع العِصيّ والحبال فهذا أبلغ في القدرة وأقدر"(٢).

فإن القارئ المتأمل بإنصاف يدرك أن "ابن تيمية" لا يقصد البتة إلى الإنقاص من قدر عيسى - عليه السلام - حاشا وكلا، ولكنه لما رأى

---

(١) منهاج السنة ٢/٦٠ - ٦١، ومجموع الفتاوى ٤/٤٧٠.

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل ص ١٢٠ - ١٢١.

النصارى يقولون بألوهية المسيح، ويعتمدون في ذلك على أنه أحيا الموتى عارضهم بمعجزات موسى - عليه السلام -، وأثبت لهم أنها ليست بأقل مما أوتي عيسى.

ثم قال: "وأما خلقه (أي عيسى) من امرأة بلا رجل، فخلق حواء من رجل بلا امرأة أعجب من ذلك، فإنه (أي عيسى) خُلِق في بطن امرأة، وهذا معتاد، بخلاف الخلق من ضلع رجل، فإن هذا ليس بمعتاد".

ثم وصل إلى مبتغاه النبيل بقوله: "فما من أمر يُذكر في المسيح إلا وقد شركه فيه، أو فيما هو أعظم منه غيره"(١).

إذن ليس هو بإله، ولا بمنفصل عن إله، شأنه شأن إخوانه من الأنبياء.

فهل معنى ذلك أنه يحط من شأن عيسى، أم أنه أراد الوصول بذلك إلى كلمة سواء فيه، إلى الاعتدال والإنصاف ؟!.

وفي معرض رده على اليهود والنصارى الذين طعنوا بنبوة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «فما من مطعن من مطاعن أعداء الأنبياء يُطعن على محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - إلا ويمكن توجيه ذلك الطعن وأعظم منه على موسى وعيسى».

ثم قال موضحًا: "ولا يفعل ذلك إلا مَنْ هو من أجهل الناس وأضلهم"(٢).

وبعد ذلك ينصح مَنْ يدخل في مناظرة مع نصراني أن يقدرها بين نصرانيّ وبين يهودي، لأن المسلم لا يمكنه أن يقول في عيسى إلا الحق، فإن النصراني لا يجيب عن شبهة اليهودي إلا بما يجيب به المسلم، فإن لم

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح ١/ ١٦٧.

يدخل النصراني في دين اللَّه وإلا كان منقطعًا مع اليهودي، فإن أُمِر بالإيمان بمحمد - صلى اللَّه عليه وآله وسلم - فإن قَدَح في نبوة محمد - صلى اللَّه عليه وآله وسلم - بشيء من الأشياء لم يمكنه أن يقول شيئًا إلا قال له اليهودي في المسيح ما هو أعظم من ذلك، وبُعْد أمر محمد عن الشبهة أعظم من بُعْد المسيح عن الشبهة.

ثم قال: "وإن كان القدح في المسيح باطلًا فالقدح في محمد أولى بالبطلان، فإنه إذا بطلت الشبهة القوية، فالضعيفة أولى بالبطلان، وإذا ثبتت الحجة التي غيرها أقوى منها فالقوية أولى بالثبات"(١).

ثم ختم مقالته هنا بقوله: "وهو حال أهل البدع مع أهل السنة، لا سيما الرافضة"(٢).

وقد سبق أن اقتبسنا نموذجًا من مناظرته للشيعي قريبًا في كون "أبي بكر" كان طالبًا للمال والرياسة، وكيف أجابه بكلام ناصبي، في حق "عليّ" رضي اللَّه عنهم أجمعين، ثم أبطل الشبهتين بأسلوب مؤرخ يدري ما يقول. وهكذا كان في رده على "ابن المطّهر الرافضي"(٣) من مبتدئه حتى منتهاه.

وإليك نصًا يذم فيه النواصب والروافض ويتبرأ منهم:

فيقول: "وأما أهل السنة فيتولَّوْنَ جميع المؤمنين، ويتكلمون بعلم وعدل ليسوا من أهل الجهل، ولا من أهل الأهواء، ويتبرؤن من طريقة الروافض والنواصب جميعًا، ويتولون السابقين الأولين كلهم، ويعرفون

---

(١) منهاج السنة ٢/٥٥ - ٥٦.

(٢) منهاج السنة ٢/٥٨.

(٣) هو حسن بن يوسف بن المطهّر الشيعي المتوفى سنة ٧٢٦ هـ، كشف الظنون ٦/١٩٩.

قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم، ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها اللَّه لهم"[١].

وكلامه في مجموع فتاويه أوضح وأشرق بيانًا في النواصب إذ يقول: "وهؤلاء هم الذين نصبوا العداوة لعليّ ومَنْ والاه، وهم الذين استحلوا قتله وجعلوه كافرًا وقَتَلَهُ أحد رؤوسهم "عبد الرحمن بن ملجم المرادي" فهؤلاء النواصب الخوارج المارقون..."[٢].

وقال في مكان آخر: "ولو تنقص أحدٌ عليًا بدمشق "لقام المسلمون عليه" أي في عصر "ابن تيمية".

وكان قبل ذلك قد أقسم باللَّه أنه لا يوجد في "دمشق" نواصب، وما علم فيهم ناصبيًا[٣].

أيسلم بعد هذا قولُ مَنْ اتهم "ابن تيمية" بعداوته "لعليّ" رضي اللَّه عنه من ظلم وافتراء، وسوء فهم؟!!

ثناؤه على «عليّ» وأهل بيت النبوة:

"لكن المنصوص عن "أحمد" تبديع مَنْ توقف في خلافة "عليّ"، وقال: هو أضل من حمار أهله، وأَمَرَ بهجرانه، ونهى عن مناكحته، ولم يتردد "أحمد" ولا أحد من أئمة السنة في أنه ليس غير "عليّ" أولى بالحق منه، ولا شكّوا في ذلك. فتصويب أحدهما لا بعينه تجويز لأن يكون غير "عليّ" أولى منه بالحق، وهذا لا يقوله إلا مبتدع ضال، فيه نوع من النصب وإن كان متأولًا...

---

(١) منهاج السنة ٢/ ٧١.

(٢) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٦٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٨٨.

ولم يسترب أئمة السنة، وعلماء الحديث: أن "عليًّا" أولى بالحق وأقرب إليه كما دل عليه النص "[١].

فجعل قول من يقول أحدهما صائب من غير تحديد لعليّ فهو مبتدع ناصبي.

أفيصح قول القائل إن "ابن تيمية" كان ناصبيًا ؟!.

وقال: "إن طائفة "عليّ" أقرب إلى الحق من طائفة "معاوية"[٢].

ولما قال الشيعي: إن "عليًا" أحق من أن يكون سيفًا للَّه من "خالد بن الوليد" قال "ابن تيمية":

"من الذي نازع في ذلك ؟ ومن قال إن عليًّا لم يكن سيفًا من سيوف الله.. ولا ريب عليًا من أعظمها "[٣].

وقال: إن عليًا كان خليفة راشدًا مهديًا "[٤].

وقال فيه أيضًا: "فضل عليّ وولايته للَّه، وعلو منزلته عند اللَّه معلوم، وللَّه الحمد من طرق ثابتة أفادتنا العلم اليقيني "[٥].

وقال: وأيضًا فأهل السنة يحبون الذين لم يقاتلوا عليًا أعظم مما يحبون من قاتله، ويفضلون من لم يقاتله على من قاتله "[٦].

وتكلم عن تسليم "الحسن لمعاوية" الولاية قائلًا:

وسلّم إليه "الحسن بن عليّ" رضي اللَّه عنهما الأمر عام أربعين

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٨ - ٤٣٩.

(٢) منهاج السنة ٤/ ٤٥٠.

(٣) منهاج السنة ٤/ ٤٨٠.

(٤) منهاج السنة ص ٤/ ٤٠٤.

(٥) منهاج ٨/ ١٦٥.

(٦) منهاج السنة ٤/ ٣٩٥.

(هجرية)، الذي يقال له عام الجماعة، لاجتماع الكلمة، وزوال الفتنة بين المسلمين. وهذا الذي فعله "الحسن" رضي اللَّه عنه مما أثنى عليه النبيّ كما ثبت في صحيح البخاري[(١)] إن النبي قال: «**إن ابني هذا سيد، وسيصلح اللَّه به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**». فجعل النبي ﷺ مما أُثني به على ابنه "الحسن" ومدحه. على أن أصلح اللَّه تعالى به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، وذلك حين سلّم الأمر إلى "معاوية"، وكان قد سار كل منهما إلى الآخر بعساكر عظيمة... فدل على أن الإصلاح كان أحب إلى اللَّه تعالى من فعله، ودل على أن القتال لم يكن مأمورًا به"[(٢)] وقال: "سبقت له من اللَّه السعادة التي لا تنال إلا بنوع من البلاء".

وقال عن مقتل الحسين: "وأما مَنْ قتل "الحسين" أو أعان على قتله، أو رضي بذلك فعليه لعنة اللَّه، والملائكة، والناس أجمعين، لا يقبل اللَّه منه صرفًا ولا عدلًا"[(٣)].

وقال عنه أيضًا: "وكذلك "الحسين" رضي اللَّه عنه لم يقتل إلا مظلومًا شهيدًا[(٤)] وقَتْلُه معصية للَّه ورسوله. ومصيبة أصيب بها المسلمون من أهله وغير أهله[(٥)].

أما كلامه وثناؤه على أهل البيت فإليك بعضًا منه:

قال بعد أن سئل عن محبة أهل البيت: "محبتهم عندنا فرض واجب يؤجر عليه" ونحن نقول في صلاتنا كل يوم: "اللهم صل على محمد وعلى

(١) كتاب الفتن رقم (٧١٠٩).
(٢) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٦٥ - ٤٦٦ ومنهاج السنة ٤/ ٤٠.
(٣) مجموع الفتاوى ٤/٤٨٧ منهاج ٤/ ٥٣١.
(٤) منهاج السنة ٤/ ٥٣٥.
(٥) منهاج السنة ٤/ ٥٥٠.

آل محمد... ومن أبغضهم فعليه لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين لا يقبل اللَّه منه صرفًا ولا عدلًا "[١].

وقال أخيرًا بعد طول تأمل وتدبر: "لم يكن لعليّ في الإسلام أثر حسن إلا ولغيره من الصحابة مثله، ولبعضهم آثار أعظم من آثاره"[٢] بناء على أن أهل السنة قد اتفقوا على أن "أبا بكر" أفضل الأمة بعد نبيها ثم "عمر بن الخطاب" وهما قطعًا أفضل من "عليّ" رضي اللَّه عنهم.

وأما ما قاله "ابن حجر العسقلاني" في "لسان الميزان" :

" طالعتُ الردَّ المذكور (أي منهاج السنة لابن تيمية في رده على الشيعي ابن المطّهر) فوجدته كما قال "السبكي" في الاستيفاء. لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها "ابن المطهر" وإنْ كان معظم ذلك من الموضوعات (المكذوبات) الواهيات".

ثم يفسر "ابن حجر" ذاك التحامل بقوله:

" لكنه ردّ في رده كثيرًا من الأحاديث الجياد"[٣].

قلت: هنا اختلاف حفاظ، فليت "ابن حجر" ذكر لنا مثالًا على ذلك لنعرضه على جهابذة أهل الجرح والتعديل، لنصل إلى معرفة أهدى القولين. مع التنويه إلى أن "ابن تيمية" أحفظ من "ابن حجر" على ما قرره المترجمون له حتى قيل: "كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث".

وفي الحقيقة فإن وصف الإسناد بأنه جيد يفيد نزوله رتبة عن الصحيح وهذا مما يختلف فيه العلماء، فما يراه أحدهم جيدًا قد يراه غيره ضعيفًا

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/٤٨٧ - ٤٨٨.

(٢) منهاج السنة ٧/ ١٩٩.

(٣) لسان الميزان ٦/ ٣١٩.

أو موضوعًا.

"وابن حجر" نفسه يقول: "وردّ أحاديث موجودة، وإن كانت ضعيفة بأنها مختلقة"[(١)].

وعلى أي حال فنحن لا نعتقد في "ابن تيمية" عصمة، ولا ننزهه عن الخطأ.

ثم علل "ابن حجر" لابن تيمية ذلك بقوله:

"لم يَسْتَحضر حالة التصنيف مظانها، لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره، والإنسان عامد للنسيان"[(٢)].

واعتبر رد "ابن تيمية" على الشيعي جيدًا بقوله: أجاد في الرد"[(٣)].

ونقل مثله عن السبكي الكبير[(٤)] ولكننا لم نر "للحبشي" كلامًا حول ثناء "السبكي" على كتاب "ابن تيمية" في رده، بالتأكيد التعامي والإعراض!!.

وختم "ابن حجر" قوله هنا: "وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحيانًا إلى تنقيص عليّ رضي الله عنه"[(٥)].

قلت: هذا التسرع في الفهم من "ابن حجر" مرده إلى عدم علمه بمنهج "ابن تيمية" في الردود على أهل الملل الأخرى. وقد سبق أن بيّنا في أول هذه الشبهة، وضربنا لذلك أمثلة، ونقلنا تعظيمه "لعليّ"، وأهل بيته بما

---

(١) الدرر الكامنة ٢/ ٧١.

(٢) لسان الميزان ٦ / ٣٢٠.

(٣) الدرر الكامنة ٢/ ٧١.

(٤) لسان الميزان ٦/ ٣٢٠.

(٥) لسان الميزان ٦/ ٣٢٠.

يغني عن الإعادة والتكرار[١].

وهذا "الحبشي" ينسب إلى "ابن حجر العسقلاني" قوله: إن "ابن تيمية" خطّأ أمير المؤمنين عليًا - كرم اللَّه وجهه - في سبعة عشر موضوعًا"[٢].

وبالرجوع إلى "الدرر الكامنة" والذي نقل عنه "الحبشي" كما ذكر نجد أن الكلام ليس "لابن حجر"، وإنما هو للطوفي الشيعي الحنبلي" نقله عنه "ابن حجر". أرأيت الحقد كيف يجعل على قلب صاحبه حاجزًا يدفعه إلى التهور والسقوط في حفرة الافتراء ؟!

أأدركت كيف يحجب التعصب الحقيقة عن القلوب التي غُلّفت بأستار من الظلام ؟! راجع الدرر الكامنة، الجزء الأول، الصفحة ١٥٤.

ولم يكتفِ "الحبشي" بذلك - كعادته - بل زاد الأمر سوءًا حينما نسب إلى "النسائي في الخصائص" حديثًا عن "عليّ بن أبي طالب" وفيه:

"أمرتُ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين" وقال عقب ذلك: "وهذا الحديث إسناده صحيح ليس فيه كذاب ولا فاسق كما ادعى ابن تيمية"[٣].

قلت: لقد راجعت كتاب "الخصائص في سنن النسائي الكبرى" فلم أجد فيه الحديث المذكور ألبتة بل وجدت ما يلي:

"ذكر ما خُصَّ به عليّ من قتال المارقين" وذكر تحته حديثًا برقم (٨٥٦٠) وفيه: "يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرميّة" أما ذكر الناكثين، والمارقين فغير موجود.

وتكبر الفضيحة حينما يقول "الحبشي" عن الحديث: "وهذا الحديث

---

(١) ينصح بمراجعة كتاب: ابن تيمية ليس ناصبيًا" لسليمان الخراشي.

(٢) المقالات السُّنية ص ١٩٦.

(٣) المرجع السابق ١٩٧.

إسناده صحيح" أرأيت التهجم على التصحيح والتضعيف بلا ترو ولا تدبر ؟!

ولكنني بالرجوع إلى كتب السنن والآثار، وجدت الحديث عند "الحاكم في المستدرك"[١]، "والبزّار"[٢] "وأبي يعلى"[٣] فماذا قال الحفّاظ والنُّقَّاد في أسانيده ؟

قال "الذهبي" في تلخيصه للمستدرك: لم يصح[٤].

وقال "العُقيلي" : "لا يثبت في هذا الباب شيء"[٥].

وقال "ابن كثير" : "حديث غريب ومنكر، على أنه قد رُوي من طرق عن عليّ، وعن غيره ولا تخلو واحدة منها عن ضعف"[٦].

وذكره "ابن حبان" في كتابه المجروحين[٧].

وابن الجوزي في الموضوعات[٨].

وقد أخطأ "الهيثمي" حينما قال: "رواه "البزار" و "الطبراني" في الأوسط، وأحد إسنادي "البزار" رجاله رجال الصحيح غير الربيع بن سعيد ووثقه ابن حبان"[٩].

أقول أخطأ حينما قال "الربيع بن سعيد" والصواب: الربيع بن سعد كما في مسند "البزار".

---

(١) ٣/ ١٤٠.
(٢) برقم ٧٧٤.
(٣) برقم ١٦٢٣.
(٤) المستدرك ٣/ ١٤٠.
(٥) الضعفاء ٣/ ١١٦٣.
(٦) البداية والنهاية ٧/ ٣٠٥.
(٧) ١/ ١٧٤.
(٨) ٢/ ١٢.
(٩) مجمع الزوائد ٧/ ٢٤١.

قال عنه " الذهبي : لا يكاد يُعرف[١] .

أيصح بعد هذا التفصيل والنقل عن الأئمة في رد الحديث قولُ " الحبشي " فيه " إسناده صحيح " ؟

أقول يا لهول الفاجعة حينما يتهجّم رجل يسمى " بالمحدث " على التصحيح والتضعيف من غير دراسة للأسانيد، ولا نظر فيها، وفي أقوال الحُفَّاظ !!

وأخشى أن يكون من الذين يُصحّحون ويضعّفون، يقبلون ويردُّون بطريقة الإلهام والكشف، فيصب حينًا، ويخيب أحيانًا أخرى، ولكن ما هكذا تُورَدُ الإبل يا عبد اللَّه الهرري " !!!

وهو بتصحيحه أراد أن يرد على تضعيف " ابن تيمية " له[٢]، ولكنه خاب من افترى.

وكان على " الحبشي " أن يكف استطالة قلمه في حق " معاوية " رضي اللَّه عنه فتراه شرع في الترجيح والتصويب، مع أن من عقيدة أهل السنة الكف عما شجر بين الصحابة، مع سلامة الصدور والألْسُن في حقهم، فهم أفضل خلق اللَّه بعد أنبيائه.

وقد سئل أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز عما وقع بين " عليّ ومعاوية " فقال:

" تلك فتنة طهّر اللَّه أيدينا منها، فلا نلطخ ألستنا بها " .

فكان على " الحبشي " أن يقف هو وغيره حيث وقف " أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز " .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠.

(٢) المنهاج غير المحقق ٢ / ٢٠٣.

فالصحابة هم أكبر من أن يتكلم فيما شجر بينهم واحد ممن سواهم.

وهذا "ابن كثير" يقول في "البداية" ما نصه:

"مذهب أهل السنة والجماعة أن عليًا هو المصيب، وإن كان معاوية مجتهدًا، وهو مأجور - إن شاء اللَّه - ولكن عليّ هو الإمام فله أجران"[١].

فكيف تجرؤ أنت ومَنْ تابعته على اعتبار أهل "الجمل وصفين" بُغاة؟!

وأنا انصحك بمراجعة "البداية" لابن كثير لترى كم نقل عن إمام من التابعين وغيرهم من لزوم رجال من أهل بدر بيوتهم، ولم يخرجوا إلا إلى قبورهم عند الفتنة. وكم توقف من الأنصار عن مبايعة عليّ - رضي اللَّه عنه-.

وكم تثاقل من أهل المدينة عن الخروج مع عليّ إلى البصرة، وغير ذلك.

فكف قلمك عن هذا اللَّغط، والخطل، وسيء القول، والتزم ما قاله "أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز" وقف عنده إنْ كنت تقيًا.

وقد قال ابن حزم في "الفصل في الملل" ما نصه: "ذهب سعد بن أبي وقاص، وعبد اللَّه بن عمر وجمهور الصحابة إلى التوقف في عليّ وأهل الجمل وصُفين، وبه يقول جمهور أهل السنة"[٢].

أما "الحبشي"[٣] فينقل عن بعض الشافعية أنهم اعتبروا ناكثين وقاسطين مخالفين في ذلك جمهور أهل السنة من الصحابة وغيرهم، مع أن الحديث الذي استدلوا به غير صحيح كما بيناه قريبًا. ويعتبر أن في قلب "ابن تيمية"

---

(١) البداية والنهاية ٧/ ٢٨٠.

(٢) ٤/ ٢٣٣.

(٣) المقالات السُّنية ص ١٩٧ - ١٩٨.

ضغينة على عليّ[١].

أيسلم هذا الافتراء على "ابن تيمية" بعد ما نقلنا من تعظيم "ابن تيمية" لعليّ وأهل بيته ؟!

ولكن أنّى للقلوب الحاقدة أن تعرف الانصاف !!.

وهذا ابن حجر الهيتمي يقول بهذا الشأن: "ومن اعتقاد أهل السنة والجماعة أيضًا أن معاوية رضي اللّه عنه لم يكن في أيام عليّ خليفة، وإنما كان من الملوك، وغاية اجتهاده أنه كان له أجر واحد على اجتهاده، وأما عليٌّ فكان له أجران"[٢].

وقال في مكان آخر: "ومما يوجب أيضًا الإمساك عما شجر أي وقع بينهم (الصحابة) من الاختلاف والاضطراب صفحًا عن أخبار المؤرخين.. قول الرسول ﷺ: **إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا**[٣].. والواجب أن يُلتمس لهم أحسن التأويلات وأصوب المخارج، إذ هم أهل لذلك كما هو مشهور في مناقبهم معدود في مآثرهم[٤]".

وفي العقائد النسفية: "وما وقع من المخالفات والمحاربات لم يكن عن نزاع في خلافته (أي خلافة عليّ) بل عن خطأ في الاجتهاد"[٥].

فهل يا ترى التمس الحبشي بما شجر بين عليّ ومعاوية من خلاف أحسن التأويلات وأصوب المخارج ؟ ما نقلناه عنه سابقًا يوضح موقفه المخالف

---

(١) المقالات السُّنية ص ١٩٩.

(٢) الصواعق المحرقة . ص ٢١٧.

(٣) رواه الطبراني وحسن إسناده ابن حجر في الفتح ٤٨٦/١١ وضعفه العراقي والهيثمي وابن رجب . فيض القدير برقم ٦١٥.

(٤) المرجع السابق . ص ٢١٦.

(٥) ص ١٧١.

لجماهير أهل السنة والجماعة.

وقال المُناوي في (فيض القدير) عن الحديث السابق: "إذا ذكر أصحابي أي بما شجر بينهم من الحروب والمنازعات فأمسكوا أي وجوبًا عن الطعن فيهم والخوض في ذكراهم بما لا يليق، فإنهم خير الأُمة وخير القرون، ولما جرى بينهم محامل"[1]. وهذا الأولى والأليق بحال الصحابة، ودع عنك أباطيل الحبشي.

وبهذا ينتهي الفصل الثالث بحمد الله ويليه الفصل الرابع.

* * *

(١) فيض القدير ١ /٤٣٧



الفصل الرابع
دوافع المُنتقصين من ابن تيمية وثناء الأئمة عليه




دوافع المنتقصين من ابن تيمية

رأينا بعد هذه الرحلة في فكر "ابن تيمية" وموقف خصومه منه مدى صدقهم، ودقة نقلهم عنه، وإنصافهم له، ومدى الالتزام بالعدل الذي أُمرنا بتطبيقه بشكل مطلق وحسّاس، حتى مع غير المسلمين، وفي مناحي الحياة كلها. وأساس ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة - ٨].

ولمسنا بطريقة واضحة لا تحتمل التأويل، ولا صرف العبارة عن ظاهرها، ولا مبالغة إذا قلنا لمسنا الكذب الصريح، والافتراء الفاضح، والتزوير المُشين، والتدليس المُعيب في حق "ابن تيمية" من قِبل أغلب مَنْ أعلن خصومته له، وأكثر مَنْ انبرى للدفاع عن العقيدة الإسلامية كما ادّعوا كذبًا وزورًا وخِداعًا، ظانّين أن كثرة الَّلغَط وإثارة الشَّغَب حوله هو الطريق الأسلم والأقرب لصرف القلوب عنه، ولكنهم عوقبوا بعكس مقصودهم. هذا مع تعدد الدوافع لدى هذه الشرذمة القليلة للإفتراء، وصب الغضب، ولوي أعناق العبارات لتأييد ما يصبون إليه. ومع تنوع الأسباب لديهم، واختلاف أهوائهم ومشاربهم.

فمنهم من افترى عليه لمخالفته مذاهبهم، وما أَلِفُوه من الفتاوى والأقوال والعادات المتنوعة. وهؤلاء هم أكثر المفترين.

ومنهم من افترى انتصارًا لإمام خالفه "ابن تيمية" في مسائل، أو ردّ على مَنْ يعظمونه ويمجِّدونه إلى حد منحه صفة العصمة والتقديس، مع اعتقادهم أنّ مَنْ لم يتبعه فهو في ضلال وانحراف عن الحق والصواب.

ومنهم من افترى بسوء فهمه للمصطلحات والعبارات، فألزموه لوازم قد تبرّأ منها في حياته، وقوّلوه أقوالًا لم يقلها.

ومنهم مَنْ افترى حسدًا من عند أنفسهم من بعد ما تبين أنه "بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له"[١].

فلما رأوه قد نهج نهجًا مميزًا في الإفتاء، حيث "كان إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل بما يقوم دليله عنده"[٢]، فقد قصدوا إلى تسفيه رأيه، وتفنيد ما أفتى به، واتخذوا منه رمية يصوّبون إليه سهامهم المسمومة، وكيد حسدهم وأنانيتهم. هذا ما توصّلت إليه في شأن أهم الدوافع في افترائهم عليه.

ولا يظنّنّ ظانّ أن هؤلاء قد بلغوا حدَّ الكثرة بل لم يبلغوا معشار، بل أقل من ذلك بكثير ممن أثنى عليه، وعظّمه في نفسه وقلمه. ويكفي شاهدًا على ما نقول كتابُ "الحافظ ابن ناصر الدين" الشافعي المتوفى سنة ٤٨٢ هـ والمسمى "بالرد الوافر"، حيث نقل عن سبعة وثمانين إمامًا، وعالمًا وفقيهًا، ومحدثًا، وأديبًا ثناءهم ووصفْهم "لابن تيمية" بشيخ الاسلام.

ناهيك عن العلماء الذين ذكرهم "ابن عبد الهادي" في "العقود الدرية" من مختلف بلاد المسلمين، ومن مختلف المذاهب الذين انتصروا له في بعض ما أُخِذ عليه بشأن شدّ الرحال إلى زيارة القبور، وقال "ابن عبد الهادي" عقب ذلك:

"ورأيت خطوطهم بذلك، وينبغي ذكر شيء منها هنا"[٣] وسرد عنهم ما أراده.

هذا بالاضافة إلى ما نقله "ابن كثير" - وهو شاهد عِيان - عن جنازة "ابن تيمية" حينما أُعْلن عن وفاته فقال:

---

(١) الدرر الكامنة لابن حجر ١٥١/١ عن الذهبي.

(٢) شذرات الذهب ٨١/٦ عن الذهبي.

(٣) العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام "ابن تيمية" ص ٣٥٨.

" فبادر الناس على الفور... ولا فتحوا كثيرًا من الدكاكين... وضجّ الناس بالبكاء والثناء والدعاء والترحم... وبين يدي الجنازة وخلفها وعن يمينها وشمالها ما لا يُحصي عدتهم إلا اللَّه تعالى.

فصاح صائح: هكذا تكون جنائز أهل السنة، فتباكى الناس وضجّوا... وجلس الناس من كثرتهم وزحمتهم على غير صفوف، بل مرصوصين رصًا... وكثر الناس كثرة لا تُحد ولا توصف... والنساء فوق الأسطحة من هناك إلى المقبرة يبكين ويدعين ويقلن: هذا العالِم... ولم يتخلّف من الناس إلا القليل من الضعفاء... وما علمتُ أحدًا من أهل العلم إلا النَّفَر اليسير تخلّف عن الحضور في جنازته وهم ثلاثة[(١)] كانوا قد اشتهروا بمعاداته، فاختفوا من الناس خوفًا على أنفسهم . وعُملت له ختامات كثيرة، ورؤيت له منامات صالحة عجيبة[(٢)] ورُثي بأشعار كثيرة، وقصائد مطوّلة جدًّا[(٣)]. وقد أفردت له تراجم كثيرة، وصنف في ذلك جماعة من الفضلاء .

وبالجملة كان من كبار العلماء، وممن يخطئ ويصيب، ولكنّ خطأه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحر لجيّ، وخطؤه أيضًا مغفور له كما صح في "البخاري" : «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ**

---

(١) هم: يوسف بن إبراهيم بن جملة القاضي المتوفى سنة ٧٣٨هـ، وعلي بن نجم الدين ابن داود القفجاري المتوفى سنة ٧٤٥، والثالث لم أعرفه .

(٢) ولكن المؤرخ الصوفي عبد اللَّه اليافعي اليمني المتوفى سنة ٧٦٨ هـ يقول: رأيت [أي في منامه] قومًا يضربون رجلًا . فسأل فقالوا: هو القائل بالجهة [أي أن اللَّه في السماء] وأشير إليّ أن الرجل أخطأ في اعتقاده . ثم بعد ساعة ذكرت أنه مخالف للجمهور وهو ابن تيمية، انظر مرآة الجنان ٣/ . ٣٣٦ وسبق أن نقلنا أن جميع الصحابة والتابعين متفقون على أن اللَّه تعالى في السماء . ونقول لليافعي: متى كانت المنامات حُجة شرعية ؟! وهل تقف أمام النصوص أيها المبتدعة ؟

(٣) راجع العقود الدرية .

فله أجر»[١] فهو مأجور"[٢].

وإنني لن أكتفي بهذا الحشد العظيم المتبع لجنازة "ابن تيمية" وثنائه عليه، والذي ورد فيه حديث في "صحيح البخاري" وهو أن الصحابة أثنَوْا على جنازة فقال لهم النبي ﷺ: **وجبت.** فسأله "عمر بن الخطاب" عن قول: «وجبت». فقال: **«هذا أثنيتم عليه خيرًا فوجبت له الجنة، أنتم شهداء اللّه في الأرض»**[٣].

والذي قال عن هذا الجمع "ابن حجر العسقلاني": "فلم يكن لذلك باعثًا إلا اعتقاد إمامته وبركته، لا بجمعِ سلطانٍ ولا غيره"[٤].

بل أضيف عليه، وإلى ما جمعه "ابن ناصر الدين" ثلّة عظيمة من الأئمة، والعلماء، والأدباء ممن لم يذكرهم، من القُدامى، والمتأخرين، والمعاصرين قد أثنوا على "ابن تيمية"، وعدُّوه من الأئمة الأعلام. وهذا يقودنا إلى ذكر ثناء الأئمة عليه.

ثناء الأئمة على "ابن تيمية":

لقد أثنى المئات من أهل العلم والصلاح على هذا الرجل قديمًا وحديثًا وإليك بعضهم:

١) قاضي القضاة شهاب الدين محمد بن أحمد الخُويي الشافعي المتوفى سنة ٦٩٣هـ فمن قوله في "ابن تيمية": "أنا على اعتقاد الشيخ، لأن ذهنه صحيح، ومواده كثيرة، فهو لا يقول إلا الصحيح"[٥].

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) البداية والنهاية ١٣٢/١٤ وما بعدها.
(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز. باب ثناء الناس على الميت ٢/ ١٠٠.
(٤) تقريظه على الرد الوافر. مطبوع في آخره ص ٢٤٧.
(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣٨٩.

٢) الشيخ الإمام إبراهيم بن أحمد الرَّقي المتوفى سنة ٧٠٣هـ فمن قوله : " الشيخ تقي الدين (ابن تيمية) يؤخذ عنه، ويُقلَّد في العلوم، فإن طال عمره ملأ الأرض علمًا، وهو على الحق، ولا بد من يعاديه الناس، فإنه وارث علم النبوة".

٣) الإمام المؤرخ عمر بن المظفر الشافعي المعروف "بابن الوردي" المتوفى سنة ٧٤٩هـ. فمن قوله: "تركت التعصب والحمية، وحضرت مجالس "ابن تيمية" ، فإذا هو بيت القصيدة، وأول الخريدة، علماء زمانه فلك هو قطبه، وجسم هو قلبه، يزيد عليهم زيادة الشمس على البدر، والبحر على القطر".

ومدحه بقصيدة مطوّلة ذكرها في كتابه المسمى "المختصر في أخبار البشر"[1].

ومما جاء فيها:

عثا في عِرضه قوم سلاط	لهم من نثر جوهره التقاط
تقي الدين أحمد خير حَبْرٍ	خروق المعضلات به تخاط
توفي وهو مسجون فريد	وليس له إلى الدنيا انبساط
قضى نحبه وليس له قرين	ولا لنظيره لف القِماط
همو حسدوه لما لم ينالوا	مناقبه فقد مكروا وشاطوا
وحَبْس الدرّ في الصدف فخر	وعند الشيخ بالسجن اغتباط
سيظهر قصدكم يا حابسيه	ونيتكم إذا نصب الصراط

٤) العلامة المؤرخ خليل بن أيبك بن عبد اللّه الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤هـ. فمن قوله: " الشيخ الامام العالم المفسر الفقيه المجتهد الحافظ

---

(١) المختصر في أخبار البشر ٢/ ٤٠٦.

المحدث شيخ الإسلام نادرة العصر ذو التصانيف والذكاء والحافظة المفرطة"[١].

وله قصيدة يرثي فيها ابن تيمية في كتابه "أعيان العصر".

وقال عنه: "رأيت "ابن تيمية في المنام كأنه في جامع بني أُمية"[٢].

٥) العلامة المؤرخ محمد بن شاكر الدمشقي الكتبي المتوفى سنة ٧٦٤هـ قال عنه في "فوات الوفيات" : "الشيخ الإمام العلامة الفقيه المفسِّر الحافظ المحدث شيخ الإسلام ."[٣]. وقد أدرج "الحبشيُّ" "ابن شاكر" ضمن قائمة من ناظر "ابن تيمية" أو ردّ عليه، وقد فات "الحبشي" أن مخالفة الإمام في مسألةٍ، أو بضع مسائل فإنها لا تقلل من علو شأنه، ورفعة منزلته في العلم وبين العلماء. هذا إنْ صحَّ ما قاله، إذ أنه غير دقيق في النقل والوصف. وأغلب الظن أن "ابن شاكر" قد عدَّ ما أخذه بعض علماء عصره على "ابن تيمية" فاعتبر ذلك "الحبشي" ردًّا عليه كما فعل مع "ابن حجر العسقلاني" تمامًا كما سيأتي.

٦) العلامة المؤرخ "يوسف بن تغري بردى" قال عنه في تاريخه المسمى: "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" : "كان إمام عصره بلا مدافعة، في الفقه والحديث والأصول والنحو واللغة وغير ذلك"[٤].

وقال: "كان صحيح الذهن ذكيًا، إمامًا متبحرًا في علوم الديانة"[٥].

٧) الفقيه المؤرخ "أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي" الحنبلي ثم

---

(١) الوافي بالوفيات ٧ / ١٥.

(٢) المرجع السابق ٧ / ٢٣.

(٣) فوات الوفيات ١/ ٧٤.

(٤) النجوم الزاهرة ٩/٢٧١ - ٢٧٢.

(٥) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية .

الشافعي المتوفى سنة ٨٤٥هـ قال عنه في "المقفى الكبير" : "صار إمامًا في التفسير وعلوم القرآن، عارفًا بالفقه واختلاف العلماء، بارعًا في الأصلين والنحو وما يتعلق به واللغة والمنطق"(١)..

٨) الحافظ الفقيه المؤرخ "أحمد بن علي بن حجر العسقلاني" الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢هـ قال عنه في تقريظه على كتاب "الرد الوافر" ما يلي:

"تلقيبه بشيخ الإسلام في عصره باقٍ إلى الآن على الألسنة الذكية، ويستمر غدًا كما كان بالأمس".

وقال في مكان آخر: "إن أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه".

وفي آخر تقريظه جاء فيه:

"فالذي يطلق عليه مع هذه الأشياء الكفر، أو على من سماه شيخ الإسلام لا يُلتفت إليه، ولا يُعَوَّل في هذا المقام عليه، بل يجب ردعه عن ذلك إلى أن يراجع الحق ويذعن للصواب"(٢)..

ومع كل هذا الجلاء في العبارة والتي تحمل الثناء والتمجيد من "ابن حجر" "لابن تيمية" يُصر "الحبشي" زورًا على أن "ابن حجر" ردّ على "ابن تيمية" في كتابيْه: "الدرر الكامنة ولسان الميزان". وبمراجعة "الدرر" لم نجد ردًا وإنما ألفينا عرضًا لما قيل في "ابن تيمية" نقلًا عن الغير. أما "لسان الميزان" فغاية ما فيه أن "ابن حجر" قد أثنى على رد "ابن تيمية" على الرافضة، ولكنه قال: "أدى بعض توهين كلام الرافضي إلى التنقيص من الإمام "عليّ" ".

---

(١) المقفى الكبير ١/ ٤٥٥.

(٢) الرد الوافر ص ٢٤٦ وما بعدها - الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية ص ٧٤.

وقد سبق أن رددنا على ذلك. فهل يعني ذلك أن "ابن حجر" قد ردّ على "ابن تيمية" على حسب ما قرره "الحبشي" وحكم به؟ وأين تلك الردود يا حبشي! أرأيت الغوغائيين، والمطبلين والمهوّلين ؟!.

٩) الحافظ الفقيه القاضي "صالح بن عمر" البلقيني الشافعي المتوفى سنة ٨٦٨هـ. فمن قوله عنه: "عالم زمانه، والفائق على أقرانه، والذابّ عن شريعة المصطفى باللسان والقلم، والمناضل عن الدين الحنيفي، وكم أبدى من الحِكم، صاحب المصنفات المشهورة... ومَنْ هذا شأنه كيف لا يُلقب بشيخ الإسلام ويُنَوّه بذكره بين العلماء الأعلام؟".

وقال أيضًا: "ولم نقف إلى الآن بعد التَتَبُّع والفحص على شيء من كلامه يقتضي كفره ولا زندقته، إنما نقف على ردِّه على أهل البدع والأهواء، وغير ذلك مما يُظن به براءة الرجل وعلو مرتبته في العلم والدين"[1].

تأمل قول هذا الفقيه القاضي "بعد التَتَبُّع والفحص" وقارن بكلام "الكوثري" و"الحبشي" ومن لفّ لفةّ، ودار في فلكه ممن نصّبوا أنفسهم قضاة "عدولًا! على فكر الأئمة الأعلام وفتاويهم، وهم أقل من ذلك بكثير. وما مثالهم إلا كمثال فقاعةٍ لا طمت بحرًا! يا لَلْخيبة والعار".

١٠) الإمام العلاّمة الحافظ المؤرخ الفقيه الحنفي بدر الدين محمود ابن أحمد العيني" المتوفى سنة ٨٥٦هـ. فمن قوله: "الإمام الفاضل البارع التقي النقي الوارع الفارس في علوم الحديث والتفسير والفقه والأصلَيْن بالتقرير والتحرير والسيف الصارم على المبتدعين. كثير الذكر والصوم والعبادة".

وقال في مكان آخر: "فمن قال هو كافر، فهو كافر حقيق، ومن نسبه

(١) الرد الوافر ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

إلى الزندقة فهو زنديق"[١].

فيا تُرى فما جواب "الحبشي" ومن معه في هذا النص السافر، والحكم القاطع من إمام فقيه ؟!.

١١) الحافظ المؤرخ شمس الدين محمود بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، فمن قوله في "ابن تيمية" وهو يناقش مسألة علمية: "وحينئذ فتُعتمد مقالة الشيخ "ابن تيمية" حيث حكم على اللفظ المسؤول عنه بالوضع، وناهيك به اطلاعًا وحفظًا، أَقَرَّ بذلك المخالف والموافق"[٢].

ومع ترجيح "السخاوي" لقول "ابن تيمية" في مسألته فإن "الحبشي" يُدرج "السخاوي" في قائمة مَنْ ردّ على "ابن تيمية" في كتابه "الإعلان بالتوبيخ".

وبالرجوع إلى المصنف المذكور لم أجد أي ردّ على "ابن تيمية" حتى أن موضوع الكتاب هو عرض تاريخي، فلا هو يتعلق بالعقيدة، ولا بالفقه. ولكن عثرتُ على عدة صفحات فيه نقلها عن "عبد الوهاب السبكي " في حق "الحافظ الذهبي" بشأن تاريخه.

ثم قال "السخاوي" عقبها:

"وقد رأيت له (أي للذهبي) عقيدة مجيدة، ورسالة كتبها لابن تيمية"[٣] ثم نقل عنها، والمنقول هو بعينه ما في "زغل العلم" وقد سبق أن نقلت عنها ورددت عليها. فليقل لي "الحبشي" أين هو ردّ "السخاوي"

---

(١) الرد الوافر ص ٢٦٢، والجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) الفتاوى الحديثية ص . ١٩١ دار المأمون - ببيروت.

(٣) الإعلان بالتوبيخ ص ٧٧.

على "ابن تيمية" ؟

إنه التدليس والتلبيس على الناس ليُظهر "ابنَ تيمية" بالمظهر الضعيف، الذي لم يحظ بالقبول بين أهل العلم.

١٢) الإمام العلامة الحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل سِبْط ابن العجمي المتوفى سنة ٨٤١ هـ. فمن قوله في "ابن تيمية" : "وقد رأيت جماعة من مشايخنا يعتقدون علم الإمام العلامة حافظ الإسلام، وصلاحه وبركته"[١].

١٣) الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ فمن قوله فيه:

"الشيخ الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد المفسّر البارع شيخ الإسلام عَلَم الزُّهاد، نادرة العصر"[٢].

١٤) العلاّمة المؤرخ عبد القادر بن محمد النعيمي المتوفى سنة ٩٢٧ هـ. فمن قوله فيه: "الشيخ الإمام العالم العلاّمة...

عُرِض عليه القضاء قبل التسعين (وستمائة)، ومشيخة الشيوخ فلم يقبل شيئًا من ذلك"[٣].

١٥) العالم محمد بن علي الداوودي المتوفى سنة ٩٤٥ هـ فقد قال عنه:

"الإمام العلاّمة الفقيه المجتهد الناقد المفسر البارع الأصولي شيخ الإسلام عَلَم الزهاد، نادرة دهره"[٤].

١٦) الشيخ ابن الجزري المتوفى سنة ٧٣٩ هـ قال في ابن تيمية:

---

(١) الرد الوافر ص ٢٨٠.

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٠٦.

(٣) الدارس في تاريخ المدارس ١/ ٧٥.

(٤) طبقات المفسرين له ١ /٤٦.

" الشيخ الإمام العالم العامل العلامة الزاهد العابد الورع الخاشع الناسك القدوة العارف المحقق شيخ الإسلام "(١).

١٧) العلاّمة الأديب المؤرخ النويري قال عنه في كتابه " نهاية الأرب " :

" الشيخ العالِم الورع تقي الدين "(٢).

١٨) الإمام العلامة الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي(٣) المتوفى سنة ٧٧٠هـ صاحب كتاب " المصباح المنير " قال عنه في كتابه " نثر الجُمان " : " الشيخ الإمام العالم الورع الزاهد ".

ونقل عن الإمام محمد بن القويع أنه قال في ابن تيمية :

" مات ابن تيمية ولم يترك على ظهر الأرض مثله "(٤).

١٩) العالم الحسن بن عمر بن حبيب المتوفى سنة ٧٧٩ هـ قال عنه في " دُرّة الأسلاك " :

" بحر زاخر في النقليات، وحَبْر ماهر في حفظ عقايل العقليات، وإمام في معرفة الكتاب والسنة... كان ذا ورعٍ زائد، وزهدٍ فرعه في روضة الرضى مائد، يصدع بالحق ويتكلم فيما جَلَّ ودق... اجتمعت فيه شروط الاجتهاد "(٥).

٢٠) الإمام الشيخ تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المتوفى سنة ٨٣٢هـ. قال عنه : " كان واسع المعرفة بالتفسير والحديث والفقه والأصول

---

(١) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) انظر الجزء ٣٣.

(٣) فيّوم العراق، لا فيوم مصر.

(٤) راجع الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٥) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.

والعربية وغير ذلك موصوفًا بالاجتهاد "[١].

٢١) الشيخ القاضي محمود بن محمد العدوي المتوفى سنة ١٠٣٢ هـ قال عنه في "كتاب الزيارات "[٢]:

"العلاّمة الإمام، أستاذ الحفاظ، وعَلَم الأئمة الأيقاظ، الأصولي المفسر المجتهد...".

٢٢) الشيخ شمس الدين محمد الغُزّي المتوفى سنة ١١٦٧ هـ قال عنه في "ديوان الإسلام"[٣].

"الشيخ الإمام العلامة الحَبْر البحر شيخ الإسلام".

٢٣) الفقيه الحنبلي المؤرخ عبد الحيّ بن عماد.

فمن قوله: "شيخ الإسلام... المجتهد المطلق"[٤].

٢٤) الإمام العلامة طاهر بن صالح الجزائري ثم الدمشقي المتوفى سنة ١٨٣٨هـ

فمن قوله: "الإمام تقي الدين أبو العباس".

ووصفه "بالعلاّمة" و"المحقق"[٥].

٢٥) العلامة المحدث المفسر محمد جمال الدين بن محمد القاسمي الدمشقي المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ.

فمن قوله: "شيخ الإسلام ابن تيمية".

---

(١) الجامع لسرية شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) ص ٩٤.

(٣) ٢/ ٤٠.

(٤) شذرات الذهب ٦/ ٨٠.

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص ٢ -٢٩ - ١٥٤.

وقوله: "نفع اللّه الأمة بعلومه"[١].

٢٦) الإمام العالم العلامة عبداللّه بن يوسف بن هشام النحوي الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١ هـ.

فمن قوله عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه - ٦٣].

"واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه اللّه"[٢].

٢٧) الفقيه المجتهد المحدث المؤرخ محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

فمن قوله: "أنا لا أعلم بعد ابن حزم مثله، وما أظنه سمح الزمان ما بين الرجلين بمن شابههما أو قاربهما".

وقال: "شيخ الإسلام، إمام الأئمة، المجتهد المطلق"[٣].

٢٨) علامة الشام محمد بهجت البيطار:

فمن قوله: "ليس في وسعي أن أحيط وصفًا بمواهب علامة الشرق الإمام أحمد المعروف بابن تيمية الحراني الدمشقي، فقد طبق الأرض في عصره علمًا وإصلاحًا، وملأ الكون صدعًا بالحق وجهادًا، وسارت بعلومه الركبان، وعطّر أريج شمائله وأعماله الأرجاء"[٤].

٢٩) المفكر الإصلاحي الجزائري مالك بن بني المتوفى سنة ١٩٧٣ م. فمن قوله: "إن تراث" ابن تيمية" يكوّن الترسانة الفكرية التي لا زالت

---

(١) رسالة المسح على الجوربين ص ٧١ - ٧٣.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٩.

(٣) البدر الطالع ١ /٦٣ - ٦٤.

(٤) حياة شيخ الإسلام ص ٧.

تمد الحركات الإصلاحية بالأفكار النموذجية إلى اليوم"[١].

٣٠) الفقيه الأصولي العلامة محمد بن أحمد أبو زهرة المصري المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ.

فمن قوله: "العالِم الكاتب الخطيب المجاهد الذي حمل السيف والسنان، كما حمل القلم والبيان".

وكان قد وصفه بقوله: "تعلّق قلبه وفكره بالكتاب والسنة، والهدي النبوي، والسلف الصالح"[٢].

٣١) العلامة الفقيه المصري محمد علي السايس.

فمن قوله: "هو العالِم الكبير، والإمام الجليل... نبغ في مختلف العلوم... حتى نهض حساده بالوشاية في حقه إلى حكام زمانه، ونسبوا إليه الكثير من الزيغ... وقد ظهرت براءته من كل ما أرجفوا به حوله، وانتصر عليهم بقوة حجته وصواب فهمه"[٣].

٣٢) العلامة المحدث الفقيه المؤرخ عبد الفتاح أبو غدة الحلبي.

فمن قوله: الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني ثم الدمشقي"[٤].

٣٣) العلامة الشيخ المتكلم الفقيه محمد سعيد رمضان البوطي الدمشقي.

فمن قوله: "إن ابن تيمية عنده من المؤهلات ما يجعله في مكان القدوة لسائر مَنْ بعده من الناس"[٥].

---

(١) لمحات من حياة شيخ الإسلام للمنجد ص ١٥.

(٢) من مقدمة كتابه: ابن تيمية.

(٣) تاريخ الفقه الإسلامي ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٤) العلماء العُزاب ص ١٦٤.

(٥) السلفية ص ١٦٢.

قال "البوطي" هذا الكلام بعد أن خالف "ابن تيمية" في عدة مسائل، ونسب إليه أقوالًا لم يقلها، واتهمه بأشياء هو بريء منها كما سبق بيانه.

٣٤) المحدث الفقيه الحنفي الهندي أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي المتوفى سنة ١١٧٩هـ.

فمن قوله: "ابن تيمية لم يؤثر عنه فسق ولا بدعة، فمثله عزيز (أي نادر) الوجود في العلم".

وقال: "والذين ضيّقوا عليه ما بلغوا معشار ما آتاه اللّه تعالى"[١].

٣٥) العلامة المؤرخ إسماعيل باشا البغدادي.

فمن قوله: "الحافظ تقي الدين أبو العباس الحراني ثم الدمشقي الحنبلي الفقيه المحدث"[٢].

٣٦) الإمام المحدث الفقيه الحنبلي مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣هـ.

فمن قوله: "الإمام الحافظ الحجة العَلَم المجتهد الضابط المتقن المفسر أعجوبة الزمان، ترجمان القرآن، سيد المحققين، وسند المدققين، وشيخ الإسلام والمسلمين"[٣].

٣٧) الحافظ اللغوي مرتضى الزبيدي فقد وصفه بالإمام والحافظ وشيخ الإسلام[٤].

٣٨) وأختم بالحافظ الفقيه الأصولي تقي الدين علي بن عبد الكافي

---

(١) من كتاب "الحافظ ابن تيمية" للندوي ص ١٥٢.

(٢) هدية العارفين ١/ ١٠٥.

(٣) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية . ص ٨٧.

(٤) شرح إحياء علوم الدين ١/١٧٠ - ١/٤٠٠ - ٤/٥٣٧.

السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦هـ وختمتُ به لأنه قد انبرى للرد على "ابن تيمية" في عدة مصنفات مستقلة، ومع ذلك فقد أثنى عليه، واعترف بتقدمه، وورعه. أرأيت إنصاف العلماء بعضهم مع بعض وقارِنْ بالمرجفين المعاصرين !.

فمن قوله: "وقَدْره في نفسي أعظم من ذلك وأجلّ مع ما جمع اللَّه له من الزهادة والورع والديانة، ونصرة الحق والقيام فيه لا لغرض سواه، وجَرْيه على سنن السلف، وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى، وغرابة مثله في هذا الزمان، بل من الأزمان".

هذا نص من رسالة "السبكي" إلى "الذهبي" حينما عاتبه لما صدر منه من أشياء في حق "ابن تيمية" ذكر ذلك "ابن رجب" في "الذيل على طبقات الحنابلة" و"ابن ناصر الدين" في "الرد الوافر"، و"ابن العماد" في "شذرات الذهب" و"ابن حجر" في "الدرر الكامنة".

ألا تكفي هذه الشهادات من أئمةٍ أعلام في تقوى، وعلم، وجهاد "ابن تيمية" لتبرئته مما نسب إليه من أراجيف وافتراءات، وتأكيد قوة إيمانه، وصدق معتقده، وأنه من أهل الاجتهاد، والمجتهد إذا أخطأ معذور مأجور كما صح ذلك في الحديث النبوي؟؟!!.

وأمام هذا الكم الهائل من المُثنيين، يطل نفر قليل حشروا أسماءهم بين أهل العلم، ليصرّحوا علانيةً بكفر "ابن تيمية". وما مثالهم إلا كحبة رمل لاقت صخرًا، وفُقاعة ماء لا طمت بحرًا.

وقد أدركت أنه لم يثبت لهم دليلٌ أمام البحث العلمي المنصف، وكلها تهاوت في أودية الذين ظلموا أنفسهم، والذين ركنوا إلى الظالمين، وستظهر نواياهم عند نصب الصراط، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب سينقلبون؟!.



ولعظيم "ابن تيمية" في نفوس أهل العلم، فقد أفرد له طائفة من العلماء كتبًا مستقلة درست فقهه، وحِفْظه، وعِلمه، وجهاده، وشيوخه، ومصنفاته، ودعوته، وسيرته، ومن أثنى عليه.

وهأنذا أذكر مجموعة منها:

اسم الكتاب	اسم المؤلف
الدرة اليتيمة في سيرة ابن تيمية.	للحافظ الذهبي
الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية.	للحافظ البزّار
الرد الوافر على من زعم بأن مَنْ سمى ابن تيمية "شيخ الإسلام" كافر	للحافظ ابن ناصر الدين
الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية	للفقيه البعلي الحنبلي
العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية	للحافظ ابن عبد الهادي
مختصر فتاوى ابن تيمية	للفقيه البعلي الحنبلي
المسائل الفقهية في اختيارات ابن تيمية	لإبراهيم بن محمد ابن قيم الجوزية
الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية	للفقيه الحافظ مرعي الكرمي
الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية	للفقيه الحافظ مرعي الكرمي
جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (أحمد الهيتمي وأحمد ابن تيمية)	للفقيه الحنفي نعمان الألوسي، انتصر فيه لابن تيمية
الصارم المُنكي في الرد على السبكي	للحافظ ابن عبد الهادي انتصر فيه لابن تيمية
الحافظ ابن تيمية	أبو الحسن الندوي
حياة شيخ الإسلام ابن تيمية	محمد بهجت البيطار
السيرة العلمية لابن تيمية	عبد الرحمن الفريوائي
شيخ الإسلام ابن تيمية	صلاح الدين المنجد
بحوث الندوة العالمية لابن تيمية	الجامعة السلفية - الهند -

اسم الكتاب	اسم المؤلف
ابن تيمية	محمد يوسف موسى
ابن تيمية	محمد أبو زهرة
ابن تيمية المجتهد	عمر فرّوخ
ابن تيمية، الفقيه المعذب	عبد الرحمن الشرقاوي
ابن تيمية	عبد العزيز المراغي
ابن تيمية	محمد كرد علي
منطق ابن تيمية (رسالة جامعية)	محمد الزين
النظريات السياسية عند ابن تيمية (رسالة جامعية)	حسن نوكانا
ابن تيمية ومنهجه في الفقه (رسالة جامعية)	سعود العُطيشان
دراسات إعلامية في فكر ابن تيمية	سيد محمد الشنقيطي
دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية	صلاح الدين مقبول
ابن تيمية لم يكن ناصبيًا	سليمان الخراشي
الجامع لاختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية	(رسالة جامعية)
معًا على طريق الدعوة:	شيخ الإسلام
والإمام الشهيد حسن البنا	محمد عبد الحليم حامد
ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد (رسالة جامعية)	خالد عبد القادر

❋ ❋ ❋

هذا ما حضرني وأنا أكتب هذا البحث، عدا ما كُتِبَ عنه في كُتُبِ الأعلام، والتراجم، والوفيات، والأعيان، والطبقات، والتواريخ، وغير ذلك.

فأين مَنْ أثنى عليكم أيها المدلّسون، وأفرد لكم الدراسات والرسائل الجامعية ؟ ؟

وهل مع هذا الثناء من هؤلاء الأئمة الأعلام يلتفت إلى قول من يطعن به ؟

أرأيتم كيف يدافع اللَّه عن الذين آمنوا، ويكبت عدوهم ؟

وهل هؤلاء الذين أشادوا وأعلوا من مكانة ابن تيمية، وأُعجبوا بفكره، وعقله[1] بسطاء كما افترى "الكوثري" بقوله عن كتب ابن تيمية:

"انخدع بكتبه البسطاء" ؟ وأبقى التحقيق والتدقيق لنفسه، ولمن شايعه ! !

وهو بذلك لم يُرد إلا الطعن في فكر ابن تيمية، ولكنّ المكر السيئ لا يحيق إلا بأهله من المضللين، والمُشوهين، والمخربين ممن مارس الإرهاب الفكري على "ابن تيمية" ونصّب نفسه قاضيًا عدلًا وهو أقل من ذلك بكثير، ومصنفاتهم خير شاهد على ما نقول، وقد خاب من افترى، وأسرف في الكذب.

❋ ❋ ❋

(١) ننصح بمراجعة كتاب "الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية" جمعها محمد عُزير شمس وعلي بن محمد العمران . طبعة دار عالم الفوائد - مكة - ١٤٢٠ هـ . لترى تلك الثُلة المباركة من الأئمة والعلماء الذين أثنوا على ابن تيمية .

ولنا وقفة مع خصوم ابن تيمية

بعد هذه المناقشات العلمية في الأخذ والرد، والقبول والرفض والتي تبيّن لكل منصف ينشد الصواب ويتبعه الخيطُ الأبيض من الخيط السود، وتميز فيها الحق عن الباطل، والنور من الظلام بأدلة ناصعة البياض، لا يملك المؤمن المعتدل معها إلا أن يُقرّ لابن تيمية بالعلم والاجتهاد، ودقة الفهم والاستنباط، وعلو الشأن في المعرفة والتقوى، وشدة التمسك والاهتداء بالوحي المعصوم، وأنه ما كان يقول بالتشهي والهوى، وإنما كان يصدر عن دليل قد يخطئ في فهمه وقد يصيب، شأنه في ذلك شأن الأئمة المجتهدين[١].

وكان من الواجب والعدل على خصوم الشيخ ابن تيمية أن يعاملوا فقهه وعلمه معاملة فقه وعلم سائر العلماء والأئمة المتقدمين، ولكن ولأسباب - سبق ذكرها - دفع ببعض من ينتسب إلى العلم الشرعي أن يناصبه العداء، وينسبه للبدعة، بل وسمعنا من أقزامٍ تصريحًا بتكفيره جاعلين أنفسهم قضاة وحُكامًا - وهم الصغار - على أفكار وفتاوى أئمة عظام مشهود لهم بطول الباع، وعلو الكعب، والتقدم بالعلم والفضل !!.

وقد رأينا كيف يستبيحون التدليس، بل الكذب الصريح للوصول إلى غاياتهم السفوليّة الدنيئة، مع أنهم يصفون أنفسهم بالمحققين والمحدثين والدكاترة والمشايخ ؟!!

ونحن في هذه الوقفة سنخص بالذكر الخصوم الآتية أسماؤهم:

ابن حجر الهيتمي، التقي الحصني، الكوثري، محمد عويس، ابن العلاء،

---

(١) راجع ابن تيمية بين المذهب والاجتهاد" رسالة دكتوراه للمؤلف.

الحبشي، والبوطي.

أما الهيتمي: فقد اقتحم الوعر على غير هدى، ومشى خلف بعض خصوم ابن تيمية بلا بيّنة ولا دراية، وأخذ في الترديد بلا تعقل ولا تروٍ، وكأنه حاطب ليل.

وبعد أن صدّر كلامه عن ابن تيمية بأنه "عبد خذله اللّه وأضلّه.." أخذ بنقل أقوالٍ عنه بحق وبباطل، ثم نقل عن علماء - لم يسمهم لنا - أنهم قالوا فيما نُسب لابن تيمية.

"ومن نظر إلى كتبه لم ينسب إليه أكثر هذه المسائل". وكأنه ارتضاها بعد أن دعا عليه وعلى أتباعه. ثم ختم النقل عنه بقوله "فإن صحّ عنه مكفّر أو مبدّع يعامله اللّه بعدله، وإلا يغفر اللّه لنا وله"[(١)].

أرأيت الخبط العشواء؟ أليس من الواجب في شريعتنا أن نتبيّن قبل إصدار الأحكام والقرارات في حق ابن تيمية؟

أأدركت الحيرة والتردد في ابن تيمية؟ وعلام يدل ذلك؟

ولكن شأنه في ذلك شأن غيره من الخصوم. فقد أزّه المغرضون فاستجاب لهم على تقليد أعمى، ومتابعة للغير من غير دليل وبرهان.

وعليه فقول الهيتمي في ابن تيمية لا يُقام له وزن، بل يُرمى في كل وعر، ويُعتقد فيه أنه مضلِّل متهور ليس ممن يوثق بنقله وحكمه على الآخرين.

هذا وقد صنّف "نعمان الألوسي الحنفي البغدادي" كتابًا في الرد على ما افتراه أحمد بن حجر الهيتمي على أحمد ابن تيمية وسماه "جلاء العينين في محاكمة الأحمدين" فراجعه فإنه مفيد في مجموعه.

---

(١) الفتاوى الحديثية ص ١١٧.

أما التقي الحصني: فقد أراد أن يركب موجة الحقد على ابن تيمية، ويقودها وفق هواه وسواسه من خلال مصنفه المحشو بالكذب "دفع شُبَه مَنْ شبَّه" ولكن الموجة انقلبت عليه، وأمسكت بعقله وقلمه فشرع يسطر في حق الرجل بما لا يخطر على بال، حتى وصل به الأمر إلى أن اتهمه بتكفير الأئمة الأربعة، وبأنه يزدري بالخلفاء الراشدين، فأضحك الصغار، وأبكى الحكماء، وحيّر العقلاء بم يصفونه ؟

وهو في مصنفه لا تشم منه رائحة عدل وإنصاف ألبتة، ولا ترى فيه ذلك الرجل الذي يرقب في ابن تيمية أخوة دين، ولا وصلة إيمان، ولا وحدة قِبلة، ولا غير ذلك.

وإنما تشم منه رائحة الكراهية، وترى فيه إنسانًا مليء غيظًا فراح يضرب يمينًا وشمالًا من غير تحقق ولا بيان فأصاب نفسه في مقتل، وأمسى مع الذين ظلموا بسبب تنشئته الخاطئة وتربيته على قيم في مجملها ليست من ديننا.

فالمسلم التقي لا يشهد إلا بما علم، وإذا علم من أخيه شيئًا حسّن ظنه به، فكيف إذا كان ممن شهد له أهل العلم والصلاح بالتقدم والتفرد، والزهد والورع كما سبق بيانه ؟! رحمك اللَّه يا "ابن تيمية" فقد ظُلِمت حيًّا وميتًا.

تأمل ما نقله في حق ابن تيمية، حيث قال: "بلغني أنه لما دفن ابن تيمية قال شخص بعد ثلاثة أيام: قد اضطرب القول في هذا الرجل، واللَّه لأنظرنّ ما صنع اللَّه به. قال: فحفر قبره فوجد على صدره ثعبًا عظيمًا"[1].

الافتراء فيها واضح لما يلي:

---

(١) دفع شُبه من شبّه ص ٨٨.

إن" الحصني" قد ثبت كذبه على ابن تيمية، ومن ثبت كذبه على شخص معين فلا يقبل قوله فيه.

إنه قد روى الحادثة بلاغًا بقوله: بلغني. والبلاغ من أنواع الضعيف المردود.

تفرد" الحصني" بها مع بُعده عن عصر ابن تيمية إذ بين وفاة" ابن تيمية" وميلاد" الحصني" حوالي خمسة وعشرين سنة.

من الذي يجرؤ على فتح قبر ابن تيمية، وله محبون كثر؟!. ولما كان المفترون على رجل معين يتصادقون فقد نقل" الحبشي" هذه الحادثة المكذوبة، وسكت عنها وكأنه ارتضاها(1).

والسبب من هذا الموقف المتعنت من قِبل (الحصني) في حق" ابن تيمية" أنه نشأ على عقائد وأفكار معينة تتصادم في مجملها مع عقيدة وفكر ابن تيمية، ثم أضاف إليه قراءة مزوّرة فرأى أنه من التقوى والتقرب إلى اللّه سبحانه وتعالى أن يبالغ في الطعن بهذا الرجل لينفرّ الناس منه، ويجعله في نظر الأجيال القادمة محل ريب وإعراض!!.

ولكنه تنكّب الطريق، وأخطأ في الهدف خطأً فادحًا، وضلّ في الغاية ضلالًا بعيدًا. فالحق أحق أن يتبع، واللّه تعالى قطع عهدًا أنه يدافع عن الذين آمنوا.

وعليه" فالحصني" لا يُعبأ بكلامه، ولا يُلتفت لعباراته في حق ابن تيمية لحقده وعداوته. فلم يقل فيه مرةً كلمةً سواء، ولم يسطّر فيه وصفًا مصيبًا، ولا قولًا مستقيمًا، بل شنّ الغارة وشنّع في العبارة لمجرد أنه لم يألف فكر الرجل السلفي، ولم ينظر في أدلته نظرة فاحص ناشدٍ للحق والصواب

---

(1) المقالات السُّنية ص ٧٧.

لتعصبه وتقليده لغيره حيث خاض كالذي خاضوا. فهل يقبل قول رجل كالحصني كما هي حاله في حق ابن تيمية ؟!.

ذكر السخاوي أن الشيخ إبراهيم بن محمد الطرابلسي اجتمع بالحصني وقال له: "لعلك تقي الدين الحصني" !! ثم سأله عن شيوخه فسماهم فقال له: "إن شيوخك الذين سميتهم عبيد عند ابن تيمية أو عبيد من أخذ عنه فما بالك تحط عليه أنت؟" فما وسع الحصني إلا أن أخذ نعله وانصرف ولم يجسر أن يرد عليه[1].

أما الكوثري: فلا يقل تخبطًا في حق ابن تيمية، ولا اعوجاجًا عن سابقيْه، إذ أنه في مدرستهم تخرج، وعلى فكرهم دَرَجَ، ومن مصنفاتهم نهل، وعلى خُطاهم سار، ولكنه نهج منهجًا آخر في تضليل الناس عن عقيدة ابن تيمية، إذ أنه لما كان يصطدم بالنصوص النبوية فإنه يُسرع إلى تضعيفها مع أنها قد تكون في الصحاح - أي مما تلقته الأُمة بالقَبول -.

وإذا ألفى نصًا أو قولًا لأحد الأئمة السابقين يُضاد ما عليه قوله فإنه يذهب إلى القول "بأنه سبق قلم" هذا ما قاله في حق أقوال القرطبي.

أو أن هذا القول "قيل تحت ضغط الحشوية" هذا تعليله لما قاله الطبري.

أرأيت التدليس والغش في العقائد؟ أيصح من أهل العلم وطلابه أن يقبلوا هذا المنهج المنحرف؟

أهكذا تناقش الآراء؟ أأدركتم كيف يتعامل مع الأقوال التي وافقها ابن تيمية ؟! فما أساس ذلك وما دوافعه؟

فهو يضعف الأحاديث الصحيحة، ويبرز زورًا لأقوال الأئمة ليخدع الرعاع المغفلين، ويرد ما قاله ابن تيمية. أهذه هي الأمانة العلمية ؟! وهذه

---

(١) الضوء اللامع ١/ ١٤٥.

هي المسؤولية الملقاة على عاتق العلماء يا علماء ؟!.

وقد أخذ الكوثري على الخطيب البغدادي في كتابه "تأنيب الخطيب"[(١)] أنه روى عن مالك قولًا فيه طعن بأبي حنيفة: ثم قام الكوثري بدراسة سند الرواية فأظهر ضعفها. مع أنها ليس فيها كذاب ولا مُتّهم ولا مجهول، ثم قال: "فليتقِ اللَّه من يجعل بعض الأئمة يتكلم في بعض بمثل هذا السند"[(٢)].

وهو يرد هذه الرواية عن مالك بهذا السند، ثم يصحح أحاديث في التوسل هي واللهِ أقل من هذا السند الذي رده هنا كحديث توسل آدم بنبينا محمد ﷺ وقول مالك لأبي جعفر المنصوري في التوسل - كما بيناه - وغيرهما.

أرأيتم التعصب للمذهب ونصرته ؟ وكيف يفعلون لإسكات الخصم، وتأييد الرأي ؟ إنها المغالطة، أهذه هي التقوى يا كوثري ؟!.

وعليه فيمكننا أن نقول بكل ثقة واطمئنان أن رجلًا كهذا ليس محل ثقة هنا، وليس ممن يحتج بهم، أو يُعتمد عليهم، أو يُنقل عنهم. بل يرمى قوله في الأودية، ويُعتقد فيه أنه مدلّس مخادع متبع لهواه وما أَلِفه ونشأ عليه ولم يستطع التخلص من موروثات مشايخه في هذا المجال.

أما محمد عويس: الشيخ الأزهري فقد صنف كتابًا بعنوان "ابن تيمية ليس سلفيًا" ردًا على كتاب الشيخ "هرّاس" الذي بعنوان "ابن تيمية السلفي".

وقد رام "عويس" من خلال مصنفه الطعن في "ابن تيمية" وتجريحه، ولكنه لم يؤسسه على قواعد علمية أصلًا، وإنما أسسه على شفا جُرُفٍ هارٍ

---

(١) هذا الكتاب للكوثري.

(٢) تأنيب الخطيب للكوثري . ص ٢٠٧.

فانهار به في أودية الظالمين المفترين، وذلك أنه لما ذهب لتحقيق موقف السلف من أسماء اللَّه وصفاته كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء، والفرح وغير ذلك، ليصل إلى الحكم على عقيدة ابن تيمية، فقد نقل عن غلاة الأشاعرة تقرير مذهب السلف في ذلك كالرازي، والغزالي، والنسفي، والكوثري وغيرهم. وهؤلاء في الحقيقة ليسوا أهلًا لذلك بل هم أخبر بأقوال الفلاسفة والمناطقة (أهل المنطق) على اختلاف مذاهبهم من معرفة موقف السلف.

وقد قرر أن موقف السلف من ذلك هو التفويض في المعاني مع التنزيه في الظواهر.

ونحن لا نريد مناقشتهم، ولا مطالبتهم بالأدلة التي استندوا إليها في تقريرهم المُفتَرى، لأنه سبق أن نقلنا عن أئمة نقلوا اتفاق السلف على حملها على ظاهرها مع نفي التكييف التشبيه والمثليّة.

وكان من الواجب على "عويس" أن ينقل ذلك عن كبار الأئمة من الذين اشتغلوا بالأثر كأمثال (ابن قدامة) في كتابه (ذم التأويل) " واللالكائي " في كتابه " أصول الاعتقاد " ، و" البيهقي " فيما نقله عن أئمة السلف في كتابه " الأسماء والصفات " و" البخاري " في كتابه " خلق أفعال العباد " وغيرهم " كالهروي، والصابوني " .

فقد ضرب " عويس " صفحًا عن هؤلاء، فلماذا ؟

الجواب بكل بساطة لأنهم يخالفون معتقده. فأين الباحث المنصف الذي رمى التعصب كما يقولون ؟!

وهو بذلك قد ناقض نفسه مناقضة مفضوحة حينما قال في مقدمة كتابه: " أنْ أقول في هدوء الكاتب، ومنهج الباحث بلا تطرف، وبلا تحيّز،

وبلا خصومة وتعصب"[١].

فأقول له: لقد ثِرْتَ، وتطرّفتَ، وتحيزت، وتعصبت، ولم تلتزم بما وعدت به، وإلا فأين أقوال أئمة الحديث والأثر في شأن بيان اعتقاد السلف؟! فأين الإنصاف؟.

وفي منطق الواقع فإن تعصبك واضح، لأنك ضلّلت الناس وأوهمتهم أن ما ذهبت إليه هو محل إجماع لتصل إلى تحقيق بُغيتك وهي (تضليل ابن تيمية) في نظرهم، والتقليل من شأنه.

ولكنّ الإجماع قد نقله "ابن قدامة، والقرطبي، وابن عبد البر" على أن السلف حملوا أسماء اللَّه وصفاته على الحقيقة وتركوا التأويل. فكيف يمكنك التوفيق بين ما نقلتُه من إجماع وما نقلته أنت عن فلاسفة وأشاعرة؟ أرأيتم التحيز والتعصب؟

ومع ادعائه فإنه لم يأتِ بدليل واضح من أقوال السلف على ما اعتبره صحيحًا عنهم، بل إنّ ما جمعه هي مجرد تأويلات يدّعون أنها عقلية دفعت بهم إلى أن يكونوا في مواجهة الحشوية والمُشبهة. وكلاهما قد تنكب الصراط ولم يهتدِ للحقيقة الظاهرة. ويبقى اعتقاد أصحاب الحديث هو الأسلم والأحكم؛ لأنه يستند إلى ركن مكين.

والأرجح أن "عويسًا" قد وضع عنوان كتابه ثم أخذ يجمع له الأدلة، وهذا أخطر ما يواجه البحث العلمي في عالمنا المتخلف، وأخطر شيء على عقول أمثال هؤلاء. بل إن البحث العلمي الحر المنصف يفرض جمع الأدلة ومناقشتها، ثم بعد النظر الطويل فيها يُطرح ما لم يصح منها، وليس ما لم يوافق الرغبة، ثم يُعتمد على الثابت القوي، وليس على ما يصادف ما أراه

---

(١) ص ٢.

وأرغب فيه. فأين الشيخ عويس من هذا المنهج ؟!.

وقد حاول جاهدًا أن يُظهر تناقض "ابن تيمية" واستطاع بعد تتبُّع طويل، ونظر شاق الظفر بنصين متناقضين في النقل عن الغير لا في الفهم والاستنباط والفتوى.

ولكن أهذا هو الإنصاف والعدل المأمور بهما شرعًا ؟

ومن الذي يسلم من الخطأ والتناقض ممن تجاوزت مصنفاتهم المئات ؟

وكم بقي الإمام الشافعي يغيّر ويحذف ويضيف في كتابه الأُمّ ؟

وقد قال الشافعي: "قد ألّفت هذه الكتب، ولم آلُ فيها جهدًا، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ"[1].

ألم يقل الإمام الثوري: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد"[2].

وابن تيمية نفسه يقول: "وما ثَمَّ معصوم إلا النبي ﷺ".

ألم يُجبل الإنسان على السهو والنسيان؟ ومن يسلم من هفوات الأوهام ؟

ألم تعلم أنّ مَنْ ظن ممن يلاقي الحروب أنه لن يصاب فقد ظن عجزًا ؟

ألم تعلم بأن النار قد تخبو، والجواد قد يكبو، والصارم قد ينبوا ؟

وعلى كلٍ فإن كتاب "عويس" المسمى "ابن تيمية ليس سلفيًا" ليس فيه ما يستحق الرد. فعامة ما حواه يمكن أن يوصف بأنه مجموعة ردود أشعرية نقلها من هنا وهناك، سبق لابن تيمية أن ردّ عليها في عصره فلا معنى للإعادة.

---

(١) عُجالة الإملاء ١/ ١٤١.

(٢) الكفاية في علم الدراية ص ١٤٤.

أما محمد بن محمد بن محمد بن العلاء البخاري المولود سنة ٧٧٩ هـ:

فقد كان يُثني على "ابن تيمية" ثم اطلع على مؤلفاته فصرّح بتبديعه ثم تكفيره، ثم صار يصرّح في مجلسه أنّ من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام) فهو بهذا الإطلاق كافر. فانبرى للرد عليه "الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي" وصنّف كتابه "الرد الوافر على مَنْ زعم بأن مَنْ سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر" جمع فيه كلام من أطلق عليه ذلك من الأئمة الأعلام من أهل عصره، من جميع أهل المذاهب. وقد حاول "ابن العلاء" إغراء السلطان" بابن ناصر" ولكنه لم يفلح.

قال الشوكاني: "وكان ابن العلاء يسمح بأشياء يحمله عليها بُعْدُه عن معرفة السنن والآثار، وانحرافه عن الحديث وأهله، بحيث كان ينهى عن النظر في كلام النووي، ويحضّ على كتب الغزالي"[1].

قلت: انحرافه عن الحديث وأهله، وبُعْدُه عن السنن والآثار كان وراء تبديع ابن تيمية، ثم تكفيره، فبئس الانحراف ابتداء وانتهاء، فإنّ مَنْ انحرف عن السنة فلا خير فيه، لوقوعه في البدعة باعتماده على الفلسفة والرأي !!.

أرأيتم مناهج المخالفين لابن تيمية وثقافاتهم ؟.

ولقد بذلت من الجهد الشيء الكثير للحصول على أي كتاب من كتب "ابن العلاء" عسى أن نتعرّف على منهجه أكثر مما قاله "الشوكاني" وعلى أن نطلع على أسباب تكفيره لابن تيمية، لكنني لم أهتدِ إلى أحدها.

وعلى كلٍ فإني لا أظن أن فيها شيئًا ذا بال لم يقله غيره في ابن تيمية.

وقد أخبر "السخاوي الشافعي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ في الضوء اللامع "أن" ابن العلاء" كان يتعامل مع الجنّ، وأنه كانت له جنية تابعة له تتراءى له

---

(١) البدر الطالع ٢/ ٢٦٢.

من بعيد وهو مع الناس". هلا رأيت - أيها القارئ - مناهج خصوم ابن تيمية ؟!.

أما الحبشي: فقد وُصِف في مقدمة كتابه "المقالات السُّنية" : "بالعالم الجليل قدوة المحققين، وعمدة المدققين، صدر العلماء العاملين، الإمام المحدث.." فإنه لم يأل جهدًا في تكفير ابن تيمية، والحط من رتبته، وتصغيره في أعين أتباعه (أي الحبشي) حتى صار تكفيره بينهم من المعلوم بالضرورة. فكبارهم وصغارهم في ذلك سواء، وهم لشيخهم المفتري خاضعون، ينقلون عنه بلا فَهْمٍ ولا تدبر، بل إن أحدهم ليحفظ عنه كلامًا ولا يعقل ما يقول.

ولقد التقيت بأحد مشايخهم وسألته مستفسرًا عن سبب تكفيرهم لابن تيمية فقال إنه قائل (بقيام الحوادث بذات اللَّه). قلت: هذا صحيح، ولكن ما معنى ذلك ؟ فواللَّه لم يقدر على شرحها.

أرأيت التقليد الأعمى للمشايخ ؟ والترديد الببغاوي ؟ إنها آفة العلم !.

ثم قُدّر لنا أن نلتقي ثانية ويدور نقاشنا حول ما نقله ابن تيمية عن الغير من أن اللَّه سبحانه (قد أخلى مكانًا على عرشه ليُقعد فيه محمدًا ﷺ) وقد نسب هذه الفرية إلى ابن تيمية مبغضوه وهو بريء منها.

ولقد أثبتُّ له من خلال نصوص ابن تيمية نفسه أن هذا القول ليس له، بل رواه عن بعض أئمة السلف وذكرهم، ورجحه الطبري في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء - ٧٩] فأجاب بقوله: سأطلع على قول الطبري بنفسي وأعرضه على الشيخ (أي الحبشي).

وهنا ألححت عليه بأن يخبرني بموقف شيخه من الطبري لأنه يعتبره من الأئمة المجتهدين. وحتى كتابة هذه الأسطر لم أسمع جوابًا.

وكان في النفس أن أناقشه في كل مسألة نسبها شيخه لابن تيمية ليستبين فيها وجه الحقيقة، ولأبرهن له عن مدى حقد شيخه على ابن تيمية مما جعله يفتري عليه، ولكن الوقت تأخر بنا ثم تفرقنا ولم نلتقِ حتى خط هذه الكلمات.

ولأزيد الأمر تأكيدًا - وهو حقد وافتراء الحبشي على ابن تيمية - أن للحبشي كتابًا بعنوان "المقالات السَّنية (بفتح السين) في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية" طبع أول مرة في دار المشاريع"[1] سنة ١٩٩٢ والكتاب صغير في حجمه لا يتجاوز الخمس والسبعين صفحة.

ثم ألفيت له كتابًا آخر بالعنوان نفسه، ولكنه هذه المرة غيّر السَّنية (بفتح السين إلى "السُّنية" (بضم السين) ليصير العنوان "المقالات السُّنيّة في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية" وهو بحجم أكبر من سابقه، وقد حواه وأضاف إليه، وأبقى المقدمة فيه كما هي في الكتاب الأول من غير إشارة إلى ذلك، أو أنه اختصر أحدهما من الآخر.

أهذه هي الأمانة العلمية ؟ أم أن القوم لا يعرفون هذه المصطلحات ؟!. إنه التدليس الفاضح.

وإن لهذا الصنيع في نظري دلالتين:

الأولى: إنّ الحبشي أدرك قصوره في كتابة الأول فاستدركه في الآخر. مع أنّ كليهما يغصّ بالافتراءات والاستنباطات الضعيفة بل الفاسدة.

الأخرى: إنّ كتاب الحبشي الأول لم يشفِ غيظه وحقده على ابن تيمية فاتبعه بالآخر طلبًا للراحة.

---

(١) هذه الدار من مؤسسات الأحباش.

ثم إنك لو تأملت منهجه في الردود لرأيت عجبًا، ولنضرب أمثلة على ذلك العجب.

حينما يستدل بحديث على صحة ما يذهب إليه فينقل أقوال مَنْ حسَّنه، ويمضي دون أي إشارة لمن تعرّض للحديث بالتضعيف من أئمة هذا الشأن، إلا إذا رام إظهار خطأ المضعِّف. وقد نقل حديث (مَنْ نَصَبَ خِباءً فوق قبر فسمع صاحب القبرِ يقرأ قرآنًا)[1]، ثم قال:

"حسّنه السيوطي" ومضى. مع أنَ الحديث مثخن بالجراح كما بيناه، وأن السيوطي مشهور بتساهله بالتصحيح والتحسين. ليخدعك الحبشي بأن الميت يسمع.

وعندما يذهب لنصرة رأي يراه ويعارضه حديث فإنه يكتفي بقوله "هذا لم يثبت"[2] وقوله "فهو ضعيف"[3] دون أن يقدم لنا دراسة نقدية للسند،

وذلك كما فعل مع حديث: «**إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا**» مع أن الحديث حسّنه حافظان ابن حجر في الفتح[4]، والسيوطي في الجامع الصغير[5].

وقد ردَّ الحديث في معرض طعنه بمعاوية رضي اللَّه عنه في عدة كتب له[6]، واتهمه بأنه قاتل من أجل الرياسة، وأنه كان باغيًا ولم يكن مجتهدًا.

ونحن نعجب من هذا الطعن في هذا الزمان، فما قيمته ؟ وما أثره على

---

(١) المقالات السُّنية ص ١١٧.

(٢) المقالات السُّنية ص ٢٠٤.

(٣) صريح البيان ص ٢٤٨.

(٤) فتح الباري ١١/ ٤٠٥.

(٥) فيض القدير حديث رقم ٦١٥.

(٦) هما المقالات السُّنية - وصريح البيان - وشرح العقيدة الطحاوية .

الدين والدعوة ؟!

أرأيتم كيف نصّب نفسه حكمًا على الأئمة والأمراء ؟ فلم يكتفِ بابن تيمية بل مدّ سلاطة لسانه وقلمه على الصحابة الكرام، معرضًا عن وصية النبي ﷺ بهم.

وأحيانًا يوهمك بأنّ الحديث الذي اعتمده قد رواه بالإسناد الصحيح، كما فعل مع حديث عليّ رضي اللَّه عنه: "أُمرت بقتال الناكثين.." فقد قال فيه الحبشي: "رواه النسائي بالإسناد الصحيح في الخصائص عن عليّ"[1].

وبالرجوع إلى المرجع الذي ذكره وهو (الخصائص) فإنك لا تجد هذا الحديث ؟! وقد وجدناه عند غير النسائي بسند ضعيفٍ جدًا كما سبق أن بيناه.

والحبشي أراد من وراء ذلك أن يطعن بكل من خرج على عليّ مستبيحًا من أجل ذلك تضليلك.

فهل يصح من يتسم بهذا المنهج أن يؤخذ عنه العلم الشرعي ؟!

يأخذ الحبشي على مَنْ يضعف حديثًا من أهل عصرنا يرى هو صحته بقوله: "ليس من أهل مرتبة الحفظ"[2] دون أن يقدم لنا أي دراسة عن الحديث وسنده.

وقد ردّ على الألباني بقوله "ومنشأ هذا الخبط للألباني هو مجاوزته حدّه حيث لم يقف عند نصوص علماء الحديث أنّ مَنْ لم يبلغ مرتبة الحافظ ليس له التصحيح والتضعيف، وكذا الحكم بالوضع"[3] في حين تجده يضعّف

(١) المقالات السُّنية ص ١٩٧.

(٢) المقالات السُّنية ص ١٠٢.

(٣) المقالات السُّنية ص ١٠١.

أحاديث - كما مرّ قريبًا - دون أي ذكر لأحد الحفاظ، وكذلك يصحح أحاديث دون ذكر من صححه من الحفاظ كما فعل مع حديث "من صلّى عليّ عند قبري سمعته" فقد قال عنه الحبشي: "أخرجه أبو الشيخ في كتاب الثواب بسندٍ جيد"(١) مع أن الحديث ضعيف جدًا جدًا.

فكيف يحق لك أيها الحبشي أن تحكم على السند بأنه جيد من غير أن تنقل لنا أقوال الحفاظ فيه ؟ لقد أخذت على غيرك بما وقعت فيه أنت، فكان صنيعك مخالفًا لقولك. ثم مَنْ من الحفاظ ردّ حديث مسلم الذي قال رسول اللَّه ﷺ فيه للأَمَة «أين اللَّه ؟» فقالت: في السماء ! لقد رددت الحديث ولم تأتِ لنا بقولٍ لأحد الحفاظ حوله.

وكم من حافظٍ اشتهر بالتساهل في التصحيح والتوثيق كالحاكم، وابن حبان، والسيوطي، وغيرهم.

قال ابن الصلاح عن الحاكم: "وهو واسع الخطو في شرط التصحيح متساهل في القضاء به.. ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي رحمهم اللَّه أجمعين"(٢). ومعلوم أن وصف "الحاكم" أعلى درجة من رتبة "الحافظ".

وقد قال الذهبي عن الحاكم ومستدركه: "في المستدرك شيء كثير على شرطهما (أي البخاري ومسلم) وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقلّ. فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليْهما، وفي الباطن لها عِللٌ خفية مؤثرة.

وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربعه، وباقي

(١) المقالات السُّنية ص ١١٥.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣ - ١٤.

الكتاب مناكير وعجائب"[١].

والألباني في تضعيفه إنما يستند إلى أقوال لأئمة أهل الجرح والتعديل من الرواة. ويحكم تأسيسًا عليها لا اتباعًا للعواطف الدينية. فتراه يقدم لك دراسة نقدية رائعة لسند الحديث، قد توافقه وقد تخالفه بدراسة نقدية مماثلة، في حين لا تجد هذه الدراسات لدى الحبشي ومن معه.

وما دام الحبشي يعادي منهج الألباني في الأصول والفروع فلذا فإن قوله فيه مردود.

ساعة يورد لك أسماء العلماء الذين حسّنوا الحديث الذي يعتمد ويوافق فتواه فإنه يلبسهم حُلل الألقاب العلمية دون نسيان كقوله: "وحسنه الحافظ ابن حجر العسقلاني، والحافظ أبو الحسن المقدسي"[٢] ليظهر لك قوة حجته.

وحينما يتعرض لأقوال من ضعف روايته ليبين خطأهم فإنه يورد الأسماء مجردة عن الألقاب فلماذا ؟.

كقوله: "- يعني النووي -.."[٣].

تأمل قوله "يعني النووي" من غير ذكر (الحافظ) مع أن النووي إمام حافظ وإن أبى المدلّسون.

ومن ذلك قوله أيضًا "وما يؤيد صحة سماع الأموات للأحياء ما قاله الحافظ اللغوي مرتضى الزبيدي.."[٤].

---

(١) تهذيب سير أعلام النبلاء ٢/ ٢٦٢.
(٢) المقالات السُّنية ص ١٠٢.
(٣) المقالات السُّنية ص ١٠٣.
(٤) المقالات السُّنية ص ١١٧.

وفي معرض كلامه على العمل بخبر الآحاد في الأحكام قال: " فنرد عليهم بما قرره الأصوليون.. كالشيخ الإمام الأصولي المتبحر إسحاق الشيرازي" ، ثم قال: ولم يخالف في ذلك باشتراط التواتر إمام من الأئمة إلا الآمدي، وكلامه لا حجة فيه"[١] مع أن (الآمدي) إمام أصولي متبحر وإنْ أبى المخادعون.

هذا من ناحية منهجه في الردود، أما من ناحية سوء فهمه لأقوال ابن تيمية تحديدًا فهي أكثر من أن تذكر.

وإنك لتجد ذلك عند كلامه على القول بحوادث لا أول لها لم تزل مع اللَّه، وأن اللَّه يجلس على كرسي، وأنه خالف الإجماع وأنه يقول إن زيارة قبر النبي معصية بالإجماع وغير ذلك.

أما من جهة التزوير والافتراء على ابن تيمية قوله: إنّ جنس العالم أزليّ، وإن النار تفنى، وتسميته لجمع من العلماء أثنوا على ابن تيمية ادّعى الحبشي أنهم ردّوا عليه وأظهروا معايبه. وقد أشرنا إلى بعضهم في الفصل السابق فراجعه.

وأما من جهة قلة المعرفة في معنى الإجماع فهو كثير أيضًا. فقد ادعى أن الإجماع منعقد على أن الطلاق الثلاث يقع ثلاثًا. وهذا دليل على قلة اطلاعه على أقوال المخالفين. وهذا عيبٌ كبير في الباحث. وقد أشرنا إلى ذلك بوضوح فيما سبق.

وادعى أن عورة المرأة أمام الرجل الأجنبي جميع بدنها سوى وجهها وكفيها إجماعًا[٢]، مع أن الاختلاف في ذلك معروف بين ابن مسعود،

---

(١) الغارة الإيمانية للحبشي ص ٢٥ - ٢٦.

(٢) النهج السوي للحبشي ص ٤٤.

وابن عباس وغيرهما[١] وهذا غيض من فيض.

ونحن ليس لدينا معرفة شخصية "بالحبشي" ولكن لنا اطلاع على مصنفاته التي يبدو عليها التكرار جليًا، وعليه فلا عداوة ذاتية بيننا وبينه، وإنما هو خلاف حول أمور أساسية يظن أن الدليل معه، مع أن الواقع عكس ذلك تمامًا في نظرنا، وذلك بعد البحث والتحري.

ومن أخطر هذا الأمور أخذه من الحديث النبوي، وتعامله معه بما يوافق رغبته، وتركه ما سواه، والافتراء على الأئمة، والتقوّل عليهم ما لم يقولوه.

وبما أن هذا البحث لم يكن بصدد تتبّع سقطات "الحبشي" المهلكة، وزلاته المضلّة، فإننا نكتفي بذكر طرفٍ منها لتتعرف على معتقده ومنهجه.

الحبشي أشعري المعتقد فهو ينفي كون القرآن كلام اللّه حقيقة، بل يدّعي هو وجماعته أن القرآن عبارة عن كلام الله[٢].

وهذا مخالف لقوله تعالى: "﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ (أي طلب منك الأمان ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ "[التوبة - ٦] وقد أجمع المفسرون على أن المراد بكلام اللّه هو القرآن.

ولقوله تعالى عن المنافقين: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح- ١٥].

ومخالف لإجماع السلف في ذلك، فلا يعرف عن واحدٍ منهم - ولو على سبيل الظن - أنه نطق بأن القرآن ليس كلام اللّه حقيقة. فقاتل اللّه الفلسفة، ومن أدخلها في ديننا.

ومؤول لأسماء اللّه وصفاته، ويكفي رد هذا النهج الفاسد أن السلف لم

(١) راجع تفسير ابن كثير عند سورة النور، آية رقم (٣١).

(٢) بغية الطالب للحبشي ص ١٨.

يفعلوه، وأن التأويل هو كلام المؤول حقيقة وليس بكلام الله. وقد نقل قاعدة عن السبكي الصغير "أن كل حديث يخالف صريح العقل ولم يقبل تأويلًا فهو باطل"[١]، ونحن لا ندري صريح عقل مَنْ ؟ أعقل المعتزلة، أم الجهمية، أم الخوارج، أم الأشاعرة؟ ومَنْ إمامكم من السلف في ذلك ؟

وينفي كون اللَّه في السماء، وهذا خلاف ما في القرآن، والسنة، وما جاء عن السلف كلهم.

وقد نقل الحبشي عن الإمام أبي بكر ابن المنذر أنه قال: إذا جاء الخبر ارتفع النظر"[٢] ولكنه الخبر الذي يوافق هوى الحبشي ومن شايعه !!.

وينفي نزول اللَّه تعالى إلى السماء الدنيا، وهذا أيضًا مخالف لصريح السنة الصحيحة، وإجماع السلف كما بيناه. وبالرغم من مخالفته لإجماع السابقين في كل ما ورد فقد افترى على ابن تيمية بأنه خرق الإجماع، فمَنْ أَوْلى بذلك ؟!.

أرأيتم كيف يجعلون عقولهم حكمًا على نصوص القرآن والسنة ؟! إلى درجة أنهم يجيزون ردّ الأحاديث التي تخالف عقولهم !!

وأنا أتساءل لماذا قاله النبي ﷺ إذن ؟

وكيف قبلتها عقول الصحابة، وأجازوا روايتها ؟

أليس في ذلك طعنٌ برسول اللَّه حيث قال كلامًا يخالف صريح العقل، ولم يوضحه ؟! وطعنٌ بصحابته حيث حفظوا كلامًا، ونقلوه من غَير فَهمٍ ولا تدبر ؟!

هذا هو منهج "الحبشي" يا قوم !.

---

(١) صريح البيان للحبشي ص ٥٧.

(٢) شرح الطحاوية للحبشي ص ٢٢٩.

وقد قال "الحبشي" في معرض طعنه "بسيد قطب" : "إن العلم الديني لا يؤخذ بالمطالعة من الكتب، بل بالتعلم من عارف ثقة أخذ عن مثله إلى الصحابة"[(١)].

وقال في تعريف أهل السنة والجماعة: "هم الذين يعتقدون عقيدة الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان"[(٢)].

ونحن نطالبك بما قلته: فمن مَنْ الصحابة نفى كون القرآن كلام اللَّه حقيقة ؟

ومَنْ من الصحابة نفى كون اللَّه في السماء ؟ أو أوَّل أسماءه وصفاته وصح ذلك عنه ؟

ومَنْ من الصحابة ردّ حديثًا لأنه خالف صريح عقله ؟

وإذا لم يكن لكم إمام من الصحابة فيما قررتموه، وقد قلتَ: "إن العلم الديني لا يؤخذ إلا عن عارف ثقة عن مثله إلى الصحابة" فأستطيع أن أقول بكل ثقة واطمئنان عندئذٍ: إن هذا المنهج مبتدع ليس له إمام من خير الناس وهم الصحابة، وأنه لا صلة له بأهل السنة والجماعة وفق تعريفك لأهل السنة والجماعة، وما تصرح به بشأن عقيدتك المخالفة لعقيدة الصحابة !.

أرأيت كيف يقعّدون القواعد ولا يلتزمون بها إلا في حالات معينة فقط ؟!.

وهذا الأوزاعي يقول: "عليك بآثار مَنْ سلف وإن رفضك الناس، وإياك وأقوال الرجال وإن زخرفوه وحسّنوه"[(٣)].

---

(١) النهج السوي للحبشي ص ٣.

(٢) إظهار العقيدة السنية بشرح العقيدة الطحاوية ص ١٨٣.

(٣) البداية والنهاية ١٠/ ١١٧.

الحبشي متصوف يؤمن بالتوسل بالأشخاص، ويؤمن بالاستعانة والاستغاثة بغير اللّه ولو كانوا أمواتًا، وهذا خلاف قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة - ٥].

فقد قدّم تعالى قوله (إيّاك) الضمير المنفصل الذي في محل نصب للفعل (نستعين) لإفادة الحصر، أي لا أستعين بغيرك استعانة حقيقية فيما لا يقدر عليه سواك. ومخالف لقول النبي ﷺ: «**إذا استعنت فاستعن باللّه**»[١]. ومخالف لفعل الصحابة رضي اللّه عنهم.

وقد كان النبي ﷺ يعلّم أصحابه الدعاء في الأمور كلها، ولم يصح عنه ألبتة أنه أمرهم بالاستعانة أو الاستغاثة بغير الله. أو أمرهم بالتوسل بالأموات، أو بذوات الأحياء كما ناقشنا ذلك في محله في هذا البحث.

وقد حاول " الحبشي " بعد أن استنفر طاقاته للتدليل على صحة مذهبه، ولكنه خاب وخسر، ولم يأتِ بذي بال، بل نقل من هنا وهناك أحاديث منها الموضوع ومنها الضعيف، وبعض منامات وحكايات وجعلها عمدته !!.

الحبشي متسرع في نقل الإجماع، فحينما تعوزه الحجة ولا يجدها يُسرع إلى نقل الإجماع ليغلب خصمه في الخطاب، فيدعي زورًا أن قوله هو قول الأُمة كلها، حتى يصفع المخالف صفعة قوية، إذ أن الإجماع حجة شرعية باتفاق، ثم يفسر الإجماع بعد نقله وفق ميله ورغبته.

مثال ذلك:

في معرض رده على " فيصل مولوي "[٢] قال:

" غاب عنه أن عورة المرأة أمام الرجل الأجنبي جميع بدنها سوى وجهها

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو الشيخ المستشار الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان.

وكفيها إجماعًا"[١].

قلت: الخلاف في ذلك ثابت بين الصحابة والتابعين كما أشرنا إلى ذلك قريبًا[٢].

وقد نقل من قبل الإجماع على وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو بعدة ألفاظ ثلاث طلقات[٣].

ونقل الإجماع على أن الطلاق المعلّق يقع[٤].

والخلاف في ذلك ثابت عن جمع من الأئمة المجتهدين - كما بيناه في محله من هذا البحث -.

وقد نقل عن "ابن الجوزي"[٥] أنه قال: "مَنْ نفى قدرة اللَّه على كل شيء كافر بالاتفاق"[٦]. ولكنه لم يذكر لنا أين قاله "ابن الجوزي" كما هي عادته في الغالب.

ثم فسّر لنا الإجماع بقوله: "فإذا عُرف هذا عُلم أنه لا يُعذر أحد في الجهل بقدرة اللَّه ونحوها من صفاته مهما بلغ الجهل بصاحبه"[٧].

مع أن عبارة "ابن الجوزي" التي نقلها "الحبشي" ليس فيها إشارة إلى العذر بالجهل أو عدمه كما رأيت، ولكن "الحبشي" يصر على ذلك كما

---

(١) النهج السوي للحبشي ص ٤٤.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥٢/١٢، وتفسير ابن كثير ٢٩٤/٣، عند تفسيرهما للآية (٣١) من سورة النور.

(٣) المقالات السُّنية ص ١٨٩.

(٤) المرجع السابق ص ١٩١.

(٥) هو المفسر الحافظ الفقيه الحنبلي عبد الرحمن بن أبي الحسن القرشي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٦٥.

(٦) بغية الطالب للحبشي ص ٤١.

(٧) المرجع السابق ص ٤٣.

تخيّل ذلك في رأسه، لا في حقيقة الأمر.

وقد نقل عن الشافعي قوله: "إن للَّه أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردّها ومَنْ خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل"[(١)].

ثم قال "الحبشي" معلقًا على كلام الشافعي: فمراده بذلك أن صفات اللَّه قسمان"[(٢)]. فقل لي: أين تجد في كلام الشافعي السابق أن صفات اللَّه قسمان ؟!

أرأيتم كيف يلوي النصوص ويشوهها ليؤيد مذهبه وميله ؟!

أرايتم التسرع في نقل الإجماع عن إمام متأخر عن الإمام الشافعي الذي قال:

"وأما قبل قيام الحجة فإنه يُعذر بالجهل" ؟!

ويمكنني بعد كثرة نظر في كتب الحبشي أن أقول: إن الحبشي لا يعرف معنى الإجماع، ولا يعرف أن كثيرًا من المسائل ادعى فيها الإجماع والخلاف فيها ثابت، ولا يعرف أن هناك مسائل ادعى فيها الإجماع على شيء، وادعى آخرون الإجماع على نقيضه.

وإنما يُعرف ذلك بالبحث وطول النظر، وليس من مجرد أن نجده في كتابٍ ما. وأنصحه في هذا المقام بالرجوع إلى كتاب بعنوان "موسوعة الإجماع" ليرى العجب بشأن الإجماع.

وقد نقل الحبشي إجماعًا عن أحد متأخري علماء المذهب المالكي وهو قوله:

---

(١) بغية الطالب ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق نفسه.

"أجمع أهل الحق قاطبة على أن اللَّه تعالى لا جهة له، فلا فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ولا أمام، ولا خلف"[١].

قلت: هذا قول مفترى على أهل الحق، فقد نقل الشيخ الإمام الفقيه المالكي المفسر المحدث محمد بن أحمد القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ الذي هو أعرف بمواضع الإجماع من المالكي المتأخر الذي نقل عنه الحبشي "أن السلف الأول - رضي اللَّه عنهم - كانوا لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك. بل نطقوا هم والكافة بإثباتها للَّه كما نطق كتابه وأخبرت رسله"[٢].

فهذا إجماع من السلف على إثبات الجهة للَّه، فكيف يدّعي ومن سبقه على عكس ذلك؟

أرأيتم كيف يخالفون إجماع السلف، ويزوِّرون عليهم، ثم يدّعون اتباعهم ؟!.

وهذا الإمام العلامة المجتهد موفق الدين ابن قدامة الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ يقول: "وأما الإجماع فإن الصحابة - رضي اللَّه عنهم - أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم"[٣].

فهل ثبت لديك بعد هذا النقل عنه أن الرجل لا يعرف مواضع الإجماع، ولا معناه، بل يأخذ عن الغير بما يؤيد مذهبه على غير هدى أو بصيرة !!.

وهؤلاء الذين ينفون الجهة عن اللَّه تعالى يؤمنون بأن أهل الجنة يرون ربهم عيانًا[٤]، وأنا لا أدري كيف نراه إذا لم يكن بجهة؟ وقد قيل:

(١) صريح البيان ص ٧٥.

(٢) تفسير القرطبي ٧/ ١٤٠.

(٣) ذم التأويل لابن قدامة ص ٣٨.

(٤) شرح الطحاوية للحبشي ص ١١٦.

من أنكر الجهة وأثبت الرؤية فقد أضحك الناس على عقله".

وقد قال" الحبشي "عن رؤية اللّه تعالى : يُرى (سبحانه) من غير مسافة بينهم وبين اللّه"[١]. ومعنى هذا الكلام أن الحبشي قائل بالاتحاد بين أهل الجنة وربهم، إذا كان يُرى من غير مسافة ؟! وهذا كفر بإجماع أهل السنة، وإلا فليبيّن لنا بأسلوب عربي مبين كيف تكون من غير مسافة.

ثم يفتري على أهل السنة بقوله : " فلذلك أهل السنة يثبتون رؤية اللّه في الآخرة من غير تشبيه ولا جهة"[٢].

أما قوله (من غير تشبيه) فهذا حق متفق عليه.

أما قوله (ولا جهة) فهذا محض الكذب على أهل السنة، وقد مرّ معنا بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع من العصور الأولى على أن اللّه في جهة السماء. وأنا أجزم أن أهل السنة عند الحبشي هم الأشاعرة ومن معهم. وعند التحقيق نجد أن الأشاعرة أهل بدع وانحراف عن السنة في العقائد[٣].

الحبشي له جملة كبيرة من الفتاوى الشاذة، والتفسيرات الغريبة.

منها قوله: "اعلم أن خروج المرأة متزينة أو متعطرة مع ستر العورة مكروه تنزيهًا دون الحرام"[٤].

ولنبدأ بمناقشة إباحته خروج المرأة متزينة، مع العلم أنه لم يبين للقارئ مراده من الزينة !! وعلى ذلك فإني سأحمل الكلام على إطلاقه وشموله إذ أنه هو الأصل.

---

(١) شرح الطحاوية للحبشي ص ١١٦.

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) يُنصح بمراجعة " منهج الأشاعرة في العقيدة " للدكتور سفر الحوالي لترى البدع المنكرات .

(٤) صريح البيان ص ٣٢٤.

لقد ذُكر في القرآن الكريم زينتين: زينة باطنة لم يأذن الشرع بإظهارها أمام الرجال الأجانب.

وزينةٌ ظاهرة رخص الشرع بإظهارها أمام الرجال بقوله تعالى: "﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾"[النور ٣١]، وهنا اختلف العلماء في تحديدها:

فابن مسعود يعتبر ظاهر الثياب فقط هو الزينة الظاهرة.

وابن عباس، وعائشة يعتبرون الوجه والكفين والكحل والخاتم والسوار الزينة الظاهرة.

وسعيد بن جبير، وعطاء، والأوزاعي يعتبرون الزينة الظاهرة الوجه، والكفين، والثياب.

وعن القول الأخير يقول "ابن كثير" "وهذا هو المشهور عند الجمهور"[1].

وقال "ابن عطية": "ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة بألا تبدي، وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة... ولكن يقوّى ما قلناه الاحتياط، ومراعاة فساد الناس، فلا يُظن أن يباح للنساء من إبداء الزينة إلا ما كان بذلك الوجه"[2].

تأمل كلام ابن عطية فإنه يصلح لواقعنا على وجه التمام.

وعلق "القرطبي" في تفسيره على كلام "ابن عطية" بقوله:

"وهذا قول حسن، إلا أنه لما كان الغالب في الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة، وذلك في الصلاة والحج فيصلح أن يكون الاستثناء راجعًا إليهما، يدل على ذلك ما رواه أبو داوود عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر

---

(١) ٣/ ٢٩٤.

(٢) المحرر الوجيز ١٠/ ٤٨٨ - ١ - ٤٨٩.

دخلت على رسول اللّٰه وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول اللّٰه وقال لها: **يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يُرى منها إلا هذا، وأشار إلى وجهه وكفيْه**"(١).

والحبشي قد نقل أقوال الصحابة والتابعين في تفسير الزينة من كتاب (الجامع) للقرطبي كما بيناه قريبًا، ولم يوضح لنا ما اختاره من تلك التفاسير!!

وقال ابن حجر العسقلاني: "إن المرأة مأمورة بالاستتار حالة بروزها من منزلها"(٢).

وقِفْ عند قوله "مأمورة بالاستتار"!

وقد رأيت "للحبشي" دليلًا في جواز خروج المرأة متزينة ولكنه لم يوفق في فهمه!

فقال: "وروى البيهقي في سننه أيضًا عن ابن عباس رضي اللّٰه عنهما أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساء ومعه بلال فأمرهن بالصدقة، فجعلت المرأة تلقي خرصها وسخابها"، ثم قال الحبشي: "والُخِرْص هو حلقة الذهب والفضة، وهذا من أدلة جواز خروج المرأة متزينة"(٣).

قلت: الخرص بكسر الخاء وضمها كما في مختار الصحاح، وهو حلقة الذهب، وهذه الحلقة قد تكون في أُذنها أو في معصمها، أو في أصبعها، أو في ساقها ما دامت هي حلقة، فأنّى لك أن تثبت مكانها ثم تثبت أنها ظاهرة

---

(١) تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١٥٢.

(٢) فتح الباري ١٠/ ٣٧٨.

(١) صريح البيان ص ٣٢٩ - والحديث في الصحيحين . في صلاة العيدين.

غير مستترة ؟! فقد تتصدق بخرص في ساقها فتتنحّى جانبًا وتخرجها، وقد تكون في أذنها فتخرجها وتتصدق بها من غير أن تكون ظاهرة للعيان.

أرأيتم ظاهرية الحبشي وسطحيته ؟!! مع أنه وُصف في مقدمة كتابه (المقالات) بأنه (قدوة المحققين، وعمدة المدققين، صاحب المواهب الجليلة) ؟! فنِعمَ التحقيق والتدقيق !!.

وأنت ترى بعض النساء الحبشيات يخرجن بكامل زينتهن من أحمر على الشفاه، إلى أحمر على الخدود، إلى كحل لا يقتصر على الرموش كما يُفعل قديمًا بل يتجاوز إلى الجفون وما حول العين، أضف إلى ذلك أنواع المساحيق والمعجون إلى حدٍ يمكنك أن تتخيل أن إحداهن متزينة لزوجها في ليلة عرسها عملًا بظاهر قول الحبشي: (اعلم أن خروج المرأة متزينة مكروه تنزيهًا).

هذا إذا استثنينا العطور الفوّاحة التي لم يحرمها (الحبشي) بل قال بكراهيتها تنزيهًا.

أليست هذه المناظر، وتلك الروائح من النساء تحرك شهوة الرجل نحوها، ويبعث رسول الفتنة إليه ؟!.

ثم تجد بعضهن في ملابس فاضحة كارتداء السروال (البنطال) الضيّق الذي يصف شكل فخذيها وما يعلوهما محتجات بقول شيخهن "مع ستر العورة"[1]. وتقول الواحدة منهن (ونحن قد سترنا عورتنا).

وربما استدللن بما رُوي عن النبي ﷺ: « **رحم اللّٰه المتسرولات** ». مع أن الحديث ضعيف جدًّا، فقد قال عنه ابن حجر: "وفي إسناده غير واحد من المجهولين".

(١) صريح البيان ٣٢٤.

وقال المناوي: "وفيه مَنْ لا يُعرف"، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات[١].

ولو عَرَفَتْ سبب ورود الحديث لما استدلت به: فقد جاء في (فيض القدير) أن النبي ﷺ كان جالسًا بالمسجد فمرت به امرأة على دابة، فلما حاذتْه عثرت بها، فأعرض النبي ﷺ فقيل متسرولة[٢].

فظن النبي ﷺ أنها لم ترتدِ شيئًا تحت جلبابها فأعرض، فلما قيل له متسرولة دعا لهن.

ثم هل يستقيم هذا الصنيع الذي نراه يوميًا من حبشيّات وغير حبشيّات مع قوله تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب ٥٩]؟

ويدنين: فعل أمر جاء بصيغة المضارع.

قال القرطبي: "والصحيح أن الجلباب هو الثوب الذي يستر جميع البدن"[٣].

والمعنى: أنّ المرأة تُدني أي تُرخي ثوبها من رأسها حتى أسفل قدميها.

ففي المصباح المنير: أدنيت الستر: أرخيته.

وفي المعجم الوسيط: أدنى الثوب: أرخاه.

ولم يأتِ بمعنى شدَّه لتشد المرأة بنطالها على فخذيها ومؤخرتها!!

ثم تقول قد سترت عورتي.

ثم ألا يدخل هذا اللباس الضيّق الذي يصف شكل الجسد تحت الخطاب العربي الصادر عن النبي ﷺ الذي رواه مسلم: «**صنفان من أهل**

---

(١) فيض القدير ٤/ ٣٠.

(٢) فيض القدير ٤/ ٣٠.

(٣) تفسير القرطبي ١٤/ ١٥٦.

النار لم أرهما، ونساء كاسيات عاريات» ؟[١].

ألا يكفي أن المرأة تُقبل في صورة شيطان، وتُدبر في صورة شيطان كما صوّرها النبي ﷺ حتى نضيف إلى تلك الصورة إظهار الزينة، والملابس الضيقة، والعطر المهيّج ؟!

فهل هذه الفتاوى في عصر الفتن والفساد تتلاءم مع التقوى والورع ؟!!

أما خروج المرأة متعطرة؛ فقد أباحه (الحبشي) على سبيل الكراهة التنزيهية أي لا تأثم بشرط ألا تقصد المرأة فتنة الرجال[٢].

ثم قال : "ويكون حرامًا إذا قصدت المرأة بذلك التعرض للرجال، أي إذا قصدت فتنتهم"[٣].

وأما الحديث القائل : **«أيما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية»**[٤]. فإن الحبشي يجعل (اللام) في قول النبي ﷺ (ليجدوا) لام التعليل، فيصير المعنى كي يجدوا ريحها، وأما إذا تعطرت ومرّت بالرجال بلا قصد فتنة فلا إثم عليها.

ثم دعّم فتواه بقوله" فإنه لم يقل أحد منهم (أي الأئمة) بحرمة خروج المرأة متطيبة على الإطلاق"[٥] أي أن الأمر محل إجماع عند أئمة أهل العلم !!.

وقال : "وهذا الحمل موافق لحديث عائشة الذي رواه أبو داود في سننه

---

(١) رواه مسلم في كتاب اللباس برقم ٢١٢٨.
(٢) صريح البيان للحبشي ص ٣٢٤.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) سيأتي تخريجه مفصلًا . وهو حديث صحيح .
(٥) صريح البيان ص ٣٢٥.

أنها قالت: "كنا نخرج مع النبي إلى مكة فنضمّخ جباهنا بالمسك المطيب للإحرام، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي فلا ينهاها"[١].

ونحن نردُّ تبيانًا للحقيقة التي ابتعد عنها الحبشي عنها، أو غابت عنه بما يلي: "

أولًا: ذكر الأحاديث التي تنهي المرأة عن خروجها متطيبة:

روى النسائي بسند صحيح عن النبي ﷺ أنه قال:

«إذا خرجت المرأة إلى المسجد فلتغتسل من الطيب كما تغتسل من الجنابة»[٢]، ولم يضعفه أحد من الأئمة.

تأمل قول النبي ﷺ: «**كما تغتسل من الجنابة**» أي أنها تبالغ في اغتسالها كما تبالغ في غسل الجنابة حتى يزول عنها الطيب بالكلية ثم لتخرج[٣].

فهل يستقيم قول الحبشي بأن خروج المرأة متطيبة بلا قصد فتنة مكروه مع أمر النبي ﷺ لها أمرًا مطلقًا بالاغتسال كاغتسال من الجنابة؟!.

روى أحمد ومسلم وغيرهما من أمر النبي ﷺ للنساء: «**إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيبًا**»[٤].

وعند أبي داود: «**وليخرجن تفلات**»[٥]، أي غير متطيبات.

روى الدارميّ من قول النبي ﷺ: «**أيما امرأة استعطرت ثم خرجت**

---

(١) رواه أبو داود في كتاب المناسك. باب ما يلبس المحرم.

(٢) رواه في كتاب الزينة، باب اغتسال المرأة من الطيب ورواته ثقات.

(٣) انظر حاشية السندي على النسائي ٨/ ١٥٤.

(٤) رواه مسلم برقم ٣٣٤ وأحمد ٣٦٣/١ والنسائي في كتاب الزينة ٨/ ١٥٤.

(٥) رواه أبو داود في كتاب الصلاة.

فيوجد ريحها فهي زانية». رواه عن أبي موسى الأشعري مرفوعًا وموقوفًا[١].

وروى الترمذي من قول النبي ﷺ: **«والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا، يعني زانية»**[٢].

ففي الروايتين ليس فيهما (ليجدوا) بل جاءتا مطلقتين، أي قصدت الفتنة أم لم تقصدها.

روى الترمذي من قول النبي ﷺ: **«طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه، وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه»**.

رواه الترمذي بإسنادين مختلفين، وقال عن الأول: هذا حديث حسن. وقال عن الآخر: هذا حديث حسن غريب[٣].

فدلّ الحديث على أن الأصل في طيب النساء إذا خرجن هو ما يظهر لونه ويخفى ريحه[٤]، وأما إذا تعطرت بخلاف هذا الأصل ثم خرجت فيوجد ريحها فهي زانية كما دلّ على ذلك مجموع الأحاديث التي ذكرناها.

ثانيًا: ذكر فتاوى الصحابة وغيرهم في هذا الموضوع:

روى ابن أبي شيبة في كتاب الأدب عن عمر بن الخطاب بسند صحيح "أنه خرج يوم عيد فمرّ بالنساء فوجد ريح رأس امرأة فقال: مَنْ صاحبة هذا؟ أما لو عرفتها لفعلت وفعلت!! إنما تتطيب المرأة لزوجها"[٥].

---

(١) كتاب الاستيذان برقم ٢٦٤٩.

(٢) كتاب الأدب.

(٣) رواه في كتاب الأدب برقم ٢٧٨٧ - ٢٧٨٨، ورواه النسائي في كتاب الزينة ٨/١٥١، ورواه البيهقي عن الحسن ٣/٢٤٦.

(٤) روى البيهقي عن سعيد بن أبي عروبة راوي الأثر عن الحسن في طيب النساء أنه حمل قول الحسن في طيب النساء على أنه إذا خرجت رقم ٥٧٦٨.

(٥) برقم ٢٦٣٣٦.

تأمل قول عمر (أما لو عرفتها لفعلت وفعلت) وهل يتفق مع فتوى الحبشي القائل بالكراهة التنزيهية ؟

والحبشي يغمض عينيه عن الأدلة التي لا توافقه، ويُصمّ أذنيْه عنها، فلماذا ؟! فهل هذا من الأمانة العلمية ؟ أليس هو التدليس بذاته ؟ أرأيت كيف يخدع قُرّاءه ؟

وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود "أنه وجد من امرأته ريح مجمر (ما يُتبخّر به من عود) وهي بمكة فأقسم عليها ألا تخرج تلك الليلة"[1].

وروى مسلم وغيره عن عائشة أنها قالت: "لو أنّ رسول اللّه رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما مُنعت نساء بني إسرائيل"[2]. وقد ذهب شراح الحديث إلى أنها تعني: "إحداث حسن الملابس، والطيب، والزينة"[3].

أي ما أباحه الحبشي على وجه الكراهة التنزيهية ؟! فهل يتفق هذا المنع مع القول بالكراهة التنزيهية ؟!!.

روى الحافظ الدارميّ عن أبي موسى الأشعري بسند صحيح أنه قال: «**أيما امرأة استعطرت ثم خرجت فيوجد ريحها فهي زانية**»[4].

فهذه فتوى راوي الحديث الذي فيه (ليجدوا ريحها) لم يفرّق بين مَنْ قصدت الفتنة وبين مَنْ لم تقصدها. وكون المطلق يحمل على المقيّد هنا غير سديد لما سيأتي قريبًا.

---

(١) كتاب الأدب برقم ٢٦٣٣٩.

(٢) رواه مسلم برقم ٤٤٥ - وأحمد ٦/ ٩١.

(٣) انظر المُفْهِم ٢/٦٩ - وشرح مسلم للنووي ٤/٣٧ وإحكام الأحكام ١/ ١٦٨.

(٤) كتاب الاستيذان برقم ٢٦٤٩.

روى ابن أبي شيبة عن الإمام الفقيه إبراهيم النخعي بسند كله ثقات " أنّ امرأته استأذنته أن تأتي أهلها فأذن لها، فوجد بها ريحًا طيبة فجلسها (أي منعها).

وقال: إن المرأة إذا تطيبت ثم خرجت فإنما طيبها شنار (أي عيب وعار) فيه نار "[1].

وقِفْ عند قوله عن طيب المرأة إذا خرجت به (شنار فيه نار) !!

فهل تتفق فتوى الحبشي مع فتوى الإمام النخعي ؟!

وأين الإجماع الذي ادعاه من أنه لم يقل أحد من الأئمة بحرمة خروج المرأة متطيبة ؟ ألم أقل لكم من قبل إن الحبشي لا يعرف معنى الإجماع، ولا مواضع الإجماع ؟.

وهل يصح الاعتماد في الفتوى على رجل كالحبشي مع ما ثبت لدينا عنه ؟

قال الحافظ الفقيه ابن دقيق العيد: " فإن الطيب إنما مُنع منه لما فيه من تحريك داعية الرجال وشهوتهم، وربما يكون سببًا لتحريك شهوة المرأة أيضًا، فما أوجب هذا المعنى التحقق به "[2].

تأمل قوله: (مُنع لما فيه من تحريك داعية الرجال وشهوتهم).

فقد منعه أي حرّمه بإطلاق.

يقول المناوي الشافعي نقلًا عن ابن دقيق على حديث: «**أيما امرأة أصابت بخورًا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة**»[3]. ما نصه: " وفيه حرمة

(١) كتاب الأدب برقم ٢٦٣٤١.

(٢) إحكام الأحكام ١/ ١٦٨.

(٣) رواه النسائي في كتاب الزينة ٨/ ١٥٥.

التطيّب على مريدة الخروج إلى المسجد لما فيه من تحريك داعية شهوة الرجال "[١].

أرأيت التصريح بحرمة التطيب على المرأة عند الخروج بإطلاق ؟! مع أن الحبشي ينفي أن يكون أحد من الأئمة قاله.

وهذا الحافظ الدارميّ بوّب في سننه "باب في النهي عن الطيب إذا خرجت "[٢].

الحافظ الفقيه ابن حجر العسقلاني الشافعي يقول: "إن المرأة مأمورة بالاستتار حالة بروزها من منزلها، والطيب الذي له رائحة لو شُرع لها لكانت فيه زيادة في الفتنة بها "[٣].

وقوله: (والطيب الذي له رائحة) معنى ذلك أن من الطيب طيب له شكل، ولا رائحة له، وهذا هو طيب النساء عند خروجهن، كما قال النبي ﷺ.

وقوله: (لو شرع لها) يعني غير مشروع ولا مباح.

وقوله: (فيه زيادة في الفتنة بها) دلّ على تحريمه، فكل ما أدى إلى زيادة في الفتنة بالنساء فهو حرام قصدت ذلك أم لم تقصدها.

فقد دلّ مفهوم بل منطوق عبارة ابن حجر على أن الطيب للمرأة مما له رائحة حرام عند خروجها، لما فيه من زيادة الفتنة بها، والحبشي ينفي أن يكون أحد من الأئمة قال بحرمة خروج المرأة متطيبة على الإطلاق ؟!! فكيف التوفيق يا قوم ؟.

---

(١) فيض القدير ٣/١٦٤ عند حديث رقم ٢٩٤١.

(٢) في كتاب الاستيذان.

(٣) فتح الباري، كتاب اللباس تحت باب تطيب المرأة زوجها بيدها ١٠/٣٧٨ - ٣٧٩.

الحافظ أبو عبد اللّه الذهبي قال: "ومن الأفعال التي تلعن عليها المرأة.. تطيبها بالمسك والعنبر والطيب إذا خرجت"[(١)].

الفقيه ابن حجر الهيتمي عدّ خروج المرأة من منزلها متطيبة من الكبائر، ولو كان بإذن زوجها[(٢)].

فماذا يقول الحبشي بعد هذا البيان من أقوال النبي ﷺ وصحابته، وأئمة العلماء ؟

وهذا الحافظ الفقيه ابن كثير يقول"تُنهى (أي المرأة) عن التعطر والتطيب عند خروجها من بيتها فيشم الرجال طيبها، فقد قال أبو عيسى الترمذي (وساق سند الحديث الآتي) عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ: **«كل عين زانية، والمرأة إذا استعطرت فمرّت بالمجلس فهي كذا وكذا، يعني زانية»**[(٣)].

فابن كثير ينهي عن التطيب عند الخروج بالإطلاق ويستدل بحديث مطلق يعتبرها زانية.

ثالثًا: ذكر بعض القواعد الأصولية والفقهية:

هناك قواعد أصولية يُعتمد عليها هنا لبيان حرمة خروج المرأة متعطرة بأي نيّة كان.

درء المفاسد مقدم على جلب المصالح:

"إن اللّه تعالى أرسل الرسل، وأنزل الكتب، لإقامة المصالح ودفع المفاسد.

---

(١) الكبائر، تحت الكبيرة الثالثة والثلاثين، تشبه النساء بالرجال.

(٢) الزواجر ٧١/١، وانظر الفتاوى الكبرى له ٢٠٠/١ وما بعدها.

(٣) تفسير ابن كثير عند تفسير سورة النور. آخر الآية ٣١.

والمفسدة: أَلَمٌ أو سببه، أو غمٌ أو سببه"[١].

وقال ابن عبد السلام: "ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عِرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع، ولا نص، ولا قياس خاص، فإنّ فَهْم نفس الشرع يوجب ذلك"[٢].

فالعطر الذي له رائحة، وتتعطر به المرأة عند خروجها يُسبب ألمًا وغمًا للرجال، وهذا عين المفسدة والإضرار بالغير، فوجب دفعها أيًا كانت نيتها، فلا النية الصالحة تخفف الفتنة، ولا سوء النية يزيد منها، وفَهْم نفس الشرع يوجب القول بالمنع من ذلك.

فكم من شاب يشكو من عطور النساء وهن يعملن بجواره في المؤسسات الرسمية والخاصة، بل إنّ منهم مَنْ يشكو من أثر عطر جارته الذي تتركه في المصعد الكهربائي !!، فأين أثر النية في ذلك ؟!

فإذا أمر الشرع بغض البصر عند النظر بشهوة إلى امرأة لئلا يقع في الفتنة، فماذا يفعل مَنْ مرت به امرأة وعطرها الفواح يغزو مشاعره ؟ هل يستوقفها ليسألها عن نيتها ؟ أم يسد أنفه لئلا يستهويها ؟!

إن هذا التفريق بين عملين متطابقين ليس عليه أثارة من علم.

ثم أليس على رُتَب المفاسد تترتب الصغائر والكبائر والعقوبات ؟

يقول "ابن عبد السلام" عن كيفية التفريق بين الصغائر والكبائر :

"إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر فاعرض مفسدة الذنب

(١) القواعد الصغرى لابن عبد السلام ص ٣٢.

(٢) قواعد الأحكام ٦٤١ طبعة دار الطباع - دمشق ١٤١٣ هـ.



على مفاسد الكبائر المنصوص عليها، فإن نقصت عن أقل مفاسد أهل الكبائر فهي من الصغائر، وإن ساوت أدنى مفاسد الكبائر أو أربت عليها فهي من الكبائر"[1].

وعليه فمفسدة طيب المرأة الذي له رائحة سواء عند قصد الفتنة، أو براءة القصد فيلزم اتحاد الحكم عقلًا وشرعًا.

من قواعد الشريعة أنّ التشابه في الأفعال يوجب التطابق في الأحكام.

فالمرأة التي تطيّب بما له رائحة وتخرج من منزلها وتريد الفتنة ثم يحدث ما أرادت، تأثم عند الحبشي، والمرأة التي تطيّب بما له رائحة وتخرج ولم ترد الفتنة ولكنها حدثت لا تأثم عند الحبشي. مع أنّ كلتيْهما فعلت أمرًا ترتب عليه افتتان الرجال. فهل من قواعد الشريعة أن نفرّق هذا التفريق ؟

إن قواعد الشريعة تأبى هذا التفريق إباءً شديدًا، فهي لم تفرق ألبتة بين متشابهين، ولم تجمع بين متناقضين، فالفتنة حاصلة بأيّ نية خرجت بها المرأة المتعطرة.

ثم أخبرني أيها الحبشي ! لماذا تتعطر المرأة عند خروجها من منزلها ؟

وفتوى الحبشي هنا كمن يقول لآخر: (لا تشرب الماء ليروي شيئًا من عطشك، أما إذا شربته من غير قصد إرواء فلا مانع).

ونحن نعلم يقينًا أن الماء يروي إما حالًا، وإما مستقبلًا فيما إذا كان الشارب غير عَطِشٍ عند شربه. وكذلك فإنّ عطر المرأة الذي له رائحة يفتن قصدت المرأة ذلك أم لم تقصد.

---

(١) قواعد الأحكام ص ٢٠ طبعة مؤسسة الريان (١٤١٠) هـ.

رابعًا: تتبع طرق حديث خروج المرأة متعطرة:

* روى الحاكم(١)، وابن حبان(٢)، والبيهقي(٣)، والنسائي(٤) من طريق ثابت بن عمارة الحنفي عن غُنيم بن قيس عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «**أيما امرأة استعطرت فمرت على قومٍ ليجدوا ريحها فهي زانية**».

* روى الدارميّ(٥) بسند صحيح من طريق ثابت بن عمارة الحنفي عن غُنيم بن قيس عن أبي موسى الأشعري أنه قال: «**أيما امرأة استعطرت ثم خرجت فيوجد ريحها فهي زانية، وكل عين زانية**»، وقال الدارميّ: "وقال أبو عاصم: يرفعه بعض أصحابنا".

* روى ابن أبي شيبة(٦) بسند صحيح من طريق ثابت بن عمارة الحنفي عن غُنيم بن قيس عن أبي موسى الأشعري قال: «**أيما امرأة تطيبت ثم خرجت إلى المسجد ليوجد ريحها لم تُقبل لها صلاة حتى تغتسل اغتسالها من الجنابة**».

* روى الترمذي(٧) من طريق ثابت بن عمارة عن غُنيم بن قيس عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «**كل عين زانية، والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا يعني زانية**».

---

(١) المستدرك، كتاب التفسير، سورة النور برقم ٣٤٩٧.
(٢) صحيح ابن حبان - كتاب الحدود - رقم ٤٤٢٤.
(٣) السنن الكبرى ٣/٢٤٦ برقم ٥٧٦٩.
(٤) السنن الكبرى، كتاب الزينة رقم ٩٤٢٢.
(٥) السنن الكبرى، كتاب الاستيذان رقم ٢٦٤٩.
(٦) المصنف، كتاب الأدب رقم ٢٦٣٣٧.
(٧) رواه في كتاب الأدب برقم ٢٧٨٦.

روى أبو داود[1] من طريق ثابت بن عمارة عن غُنيم بن قيس عن أبي موسى الأشعري أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إذا استعطرت المرأة فمرت على القوم ليجدوا ريحها فهي كذا وكذا**»، وقال قولًا شديدًا.

وبعد البحث والتدقيق وجدت سند (الدارميّ) أعلى الأسانيد في حديث أبي موسى الأشعري مَرْفوعًا وموقوفًا وفيه "ثم خرجت" بإطلاق والتي وافقت رواية الآخرين سوى رواية ابن أبي شيبة والتي فيها "ثم خرجت إلى المسجد".

ورواية (الدارميّ) ليس فيها "ليوجد ريحها" ولا "ليجدوا ريحها" بل فيها "فيوجد ريحها فهي زانية".

وأنت تلاحظ معي اختلاف الألفاظ في الروايات، ففي بعضها:

فمرت على القوم، وفي بعضها (فمرت على قوم) وفي بعضها (فمرت بالمجلس) وفي بعضها الآخر ليس فيها (فمرت على ..) أصلًا.

وفي الروايات أيضًا:

- «**فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا يعني زانية**».
- «**فمرت على القوم ليجدوا ريحها فهي كذا وكذا**».
- «**فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية**»
- «**فيوجد ريحها فهي زانية**».

فكل هذه الروايات مرفوعة إلى النبي ﷺ وأنا أجزم بأنه ﷺ لم يقلها كلها بل قال أحدها لما أوتي من جوامع الكَلِم. وطبيعة الجمع بين الأدلة تفرض ترجيح رواية "الدارميّ" لما يلي:

١- لعلوِّ إسنادها.

---

(١) رواه في كتاب الترجل برقم ٤١٧٣.

٢- لموافقة فتوى أبي موسى الأشعري، والذي مدار الحديث عليه لرواية (فيوجد ريحها).

٣- لموافقة هذه الرواية للحديث الصحيح الآمر المرأة المتطيبة المريدة المسجد أن تغتسل اغتسالها من الجنابة.

٤- لموافقتها لفتاوى الصحابة الذين لا يُعرف لهم مخالف، وعلى رأسهم عمر، وابن مسعود، وعائشة، وأبي هريرة.

٥- لموافقتها لقواعد الشريعة.

وتكون بقية الروايات قد نُقِلت بالمعنى نتيجة تصرّف الرواة فيها.

وإن لهذا التصرف نظائر في دواوين السنة.

خذ مثالًا على ذلك حديث المسيء صلاته، وهي حادثة لم تتكرر، فلو نظرت في "فتح الباري" عند شرح الحديث لوجدت الآتي:

قوله: «**إذا قمت إلى الصلاة فكبّر**». وفي رواية: «**إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الضوء ثم استقبل القبلة فكبر**». وفي رواية: «**فتوضأ كما أمرك اللّه ثم تشهد وأقم**». وفي رواية: «**إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره اللّه**».

قوله «**حتى تطمئن راكعًا**» في رواية: «**فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك وتمكّن لركوعك**». وفي رواية: «**ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مفاصله ويسترخي**».

قوله: «**حتى تعتدل قائمًا**». وفي رواية «**حتى تطمئن قائمًا**». وفي لفظ لأحمد: «**فأتم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها**»[1].

---

(١) انظر فتح الباري ٢/٣٢٥ - ٣٢٦، باب أمر النبي الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، من كتاب الأذان.

فقل لي باللَّه عليك هل تصدق بأن هذه الألفاظ المختلفة كلها قالها النبي ﷺ؟! فلا بد إذن من تصرف الرواة في ألفاظ هذه الروايات.

وقد مرّ معنا مثال آخر وهو سؤال أهل اليمن للنبي ﷺ عن أول هذا الأمر فقال رسول الله: «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**» كما في "البخاري" وأيّدتها رواية "مسلم" «**اللهم أنت الأول فليس قبلك**» وجاءت روايتان أُخريتان: «**كان اللَّه ولم يكن شيء معه**». وأخرى: «**كان اللَّه ولم يكن شيء غيره**» مع أن الحادثة لم تتكرر. فدلّ ذلك على تصرف الرواة في الألفاظ.

ومن هنا نقول للحبشي: لا يمكن حمل المطلق على المقيد مع اتحاد مخرج الروايات حتى تثبت لنا أن تلك الروايات هي من قول النبي ﷺ ولكن هيهات هيهات.

وهنا تظهر دقة الاستنباط، والمقدرة على الترجيح والتقديم والتأخير، وسلامة الفَهْم. وهذا يتطلب مؤهلات عالية، وسعة اطلاع، وصبرًا يضيء لنا الطريق حتى نتمكن من الخروج من ذلك بسلام، وعلى جانب كبير من طمأنينة البال والضمير في ديننا وتقوانا.

وقد جاء عن الإمام مالك أنه قال: "يحدث للناس من الفتاوى بقدر ما أحدثوا من الفجور" وهل من أحد يتقي ربه لا يجزم بأننا نعيش في زمنٍ يغص بالفساد والفجور؟

فأنّى اتجهت في هذه البلاد يقابلك الشيطان في صورة امرأة ليُخرّب عليك دينك وعفتك!! ثم بعد ذلك نجيز للمرأة أن تظهر زينتها المتنوعة الأشكال، وعطرها الفوّاح الذي يأخذ بالمشاعر والأحاسيس، فأين تقواكم يا قوم!

وقد روى مسلم وغيره[1] عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن المرأة تُقبل في صورة**

---

(١) رواه مسلم في كتاب النكاح برقم ١٤٠٣ وأحمد ٣ / ٣٣٠.

شيطان، وتُدبر في صورة شيطان».

قال "أبو العباس القرطبي" : إن المرأة تُقبل في صورة شيطان، أي في صفته من الوسوسة والتحريك للشهوة، لما يبدو منها من المحاسن المثيرة للشهوة النفسية، والميل الطبيعي، وذلك يدعو إلى الفتنة التي هي أعظم من فتنة الشيطان، ولذلك قال النبي ﷺ: **«ما تركت في أُمتي فتنة أعظم على الرجال من النساء»**[(١)].

وروى الطبراني في الأوسط عن النبي ﷺ أنه قال: **«المرأة عورة»**[(٢)].

ثم تأتي فتوى "الحبشي" لتقوي موقف الشيطان ضد صالحي الرجال، وليزيد من فتنة هذه العورة.

وقال "النووي" : "قال العلماء: معناه الإشارة إلى الهوى والدعاء إلى الفتنة بها لما جعله اللّه تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء والإلتذاذ بنظرهن وما يتعلق بهنّ، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه له"[(٣)].

هذه الصورة القبيحة الأثر للمرأة في إفساد مشاعر الرجل إنما جاءت نتيجة رؤيته ﷺ لامرأة هيّجت مشاعره كرجل، ولم تكن متعطرة، ولا متزينة. فما بالك بالتي أضافت إلى ذلك زينتها وعطرها ؟!

ولو كان الأمر مجرد نية لما جاء تحريم كشف نحر المرأة وشعرها بإطلاق ! وإلا لفرق الشارع بين من تقصد الفتنة ومن لم تقصدها. واعلم أن النية الصالحة لا تبرر الحرام، فمن سرق ليُطعم الفقراء قطعت يده، ومن

---

(١) المُفهم ٤/٩٠ - ٩١ والحديث رواه البخاري برقم ٥٠٩٦ ومسلم برقم ٢٧٤٠ وغيرهما.

(٢) الترغيب والترهيب ١/٢٢٦ وقال الحافظ المنذري: رجاله رجال الصحيح.

(٣) شرح النووي على مسلم ٩/ ١٥٢.

سرق لخاصة نفسه قطعت يده.

ونحن نريد أن نسلّم - جدلًا - (للحبشي) بأن (اللام) في قوله (ليجدوا) صحيحة عن النبي ﷺ وبأنها تعليلية، ولكننا نقول: قد خرجت مخرج الغالب فلا مفهوم لها. لأن غالب مَنْ يتعطر- إن لم يكن جميعهم - من الرجال والنساء إنما يتعطر ليشمه الآخرون، وإلا فلماذا يتعطر النبي ﷺ يوم الجمعة دون الأحد مثلًا ؟ ولأيام العيدين تحديدًا ؟

فهذه (اللام) قد جاءت لبيان شناعة مَنْ تفعل ذلك حتى وُصفت بأنها زانية، وليس معنى ذلك أنّ مَنْ لم تقصد الفتنة فليست آثمة.

وهذا له أشباه ونظائر في كتاب الله.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٧]. فهل يصح أن نقول: إذا كان الإكراه على الزنا لا بسبب التعفف عنه، بل بسبب كراهية الزانية للزاني، أو لمكان الزنا أو زمانه فهل يصح ذلك ؟

أقول: لا يصح ذلك بالإجماع، بل الواجب نقيضه، يعني إكراهها على التعفف. إن هذه الآية قد جاءت لتصور لنا بشاعة هذه الحالة وشناعتها، لا لتفيد أنّ ما سواها لا حرج فيه.

قال "أبو السعود" عند تفسير الآية: "وفيه من زيادة تقبيح حالهم وتشنيعهم على ما كانوا عليه من القبائح ما لا يخفى، فإنّ مَنْ له أدنى مرؤة لا يكاد يرضى بفجور مَنْ يحويه حَرَمه من إمائه، فضلًا عن أمرهنّ به أو إكراههن عليه لا سيما عند إرادتهن التعفف فتأمل، ودع عنك ما قيل من أن ذلك لأن الإكراه لا يتأتى إلا مع إرادة التحصن"[(١)].

---

(١) إرشاد العقل السليم ٦/ ١٧٣.

وقال النووي: "وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾، فخرج على الغالب"[(١)].

وقال "ابن كثير": "وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ هذا خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له"[(٢)].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ [النور - ٣١]، ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران - ١٣٠].

قال "أبو السعود": "وقوله عز وجل: ﴿أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ ليس لتقييد النهي عنه بل لمراعاة ما كانوا عليه من العادة توبيخًا لهم بذلك"[(٣)].

وقال "ابن عطية": "فدلت هذه العبارة المؤكدة على شنعة فعلهم وقبحه، ولذلك ذكرت حال التضعيف خاصة"[(٤)].

ونحن إذا طبقنا منهج (الحبشي) فيلزم منه القول بجواز أكل الربا إن لم يكن أضعافًا مضاعفة والإجماع منعقد على أن الدرهم الواحد من الربا حرام.

نخرج من هذا كله إلى أن خروج المرأة متعطرة بعطرٍ له رائحة حرام حرام حرام، قصدت بذلك إثارة شهوة الرجال وتهييجهم نحوها أم لم تقصد لعموم الأدلة الواردة في هذا الشأن، والتي سبق عرضها.

وقد حان وقت رد ما تبقى من أدلة الحبشي.

---

(١) شرح النووي لمسلم ١٨/ ١٢٧.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٣٠٠.

(٣) إرشاد العقل السليم ٢/ ٨٤.

(٤) المحرر الوجيز ٣/٣١٧ - وتفسير القرطبي ٤/ ١٣٠.

قال: "ولينظر إلى ما رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن المكندر قال: زارت أسماء أختها عائشة والزبير (زوج أسماء) غائب، فدخل النبي ﷺ فوجد ريح طيب فقال: «**ما على المرأة أن تطيب وزوجها غائب**». أي ليس للمرأة أن تطيب وزوجها غائب.

ثم علّق (الحبشي) على ذلك بقوله: "فلو كان ذلك حرامًا لبيّن النبي ﷺ"[1].

قلت: حتى لا نطيل أكثر من ذلك في هذه المسألة فإننا سننظر في سندها.

قال (ابن أبي شيبة) في كتاب الأدب[2]: "حدثنا وكيع عن موسى بن عبيدة عن محمد بن المكندر" وذكر الحديث بتمامه.

فماذا قال أهل الجرح والتعديل في موسى بن عبيدة ؟

قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: لا تحل الرواية عندي عن موسى بن عبيدة.

وقال أيضًا: لا يُشتغل به.

قال النسائي: ضعيف، وبمثله قال ابن المديني، وابن حجر.

قال ابن عديّ: والضعف على روايته بيّن.

قال البيهقي: لا يُحتج به.

قال ابن حبان: غفل عن الإتقان حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهمًا.. فبطل الاحتجاج به من جهة النقل[3].

---

(١) صريح البيان للحبشي ص ٣٢٧.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأدب برقم ٢٦٣٤٢.

(٣) انظر الجرح والتعديل ١٥١/٨ - مختصر الكامل في الضعفاء برقم ١٨١٣ - السنن=

وعليه فالحديث مردود لا يحتج به.

وكان علىَ " الحبشي " وهو المحدث - كما يسمي نفسه ، أو يسميه أتباعه - أن ينظر في الأسانيد قبل أن يورد المتون للاحتجاج بها وإلا كان التدليس والتضليل !!.

ثم قال " الحبشي " :

" وروى البيهقي في سننه أيضًا عن ابن عباس - رضي اللَّه عنهما - أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصلِّ قبلها ولا بعدها ، ثم أتى النساء ومعه بلال فأمرهنّ بالصدقة ، فجعلت المرأة تُلقي خرصها وسِخابها "[1].

ثم قال : " فهذا الحديث فيه أنّ هؤلاء النسوة خرجن يوم العيد وهنّ لابسات السخاب ، وهو نوع من الطيب فلم ينكر عليهنّ "[2].

والحبشي قد رجح أن السِخاب نوع من الطيب ، ونحن بما أنا لا نثق لا بتخريجاته للأحاديث ، ولا بترجيحاته وتفسيراته - كما أثبتنا لك مرارًا - فإننا سنرجع إلى شرّاح الحديث لنكون على بصيرة من أمرنا.

قال الحافظ " أبو العباس القرطبي " في معنى السِخاب :

" السخاب خيط فيه خرز "[3].

وقال " الحافظ النووي " :

= الكبرى ٣٨٧/٢ - الضعفاء للنسائي برقم ٥٨١ - التقريب برقم ٦٩٨٩ - ميزان الاعتدال ٢١٣/٤ - كتاب المجروحين برقم ٩٠٤.

(١) رواه البخاري في صلاة العيدين ، ومسلم في صلاة العيدين ، وأحمد ٣٥٥/١ ، وأصحاب السنن .

(٢) صريح البيان ص ٣٢٩.

(٣) المُفهم ٥٢٧/٢.

"هو قلادة من طيب معجون على هيئة الخرز"[١].

وقال" الحافظ ابن حجر" : "هو قلادة من عنبر، أو قرنفل، أو غيره، ولا يكون فيه خرز".

وقيل: هو خيط فيه خرز، سُمي سخابًا لصوت خرزه عند الحركة، مأخوذ من السخب وهو اختلاط الأصوات، يقال بالصاد (أي الصخب) والسين (أي السخب)[٢].

وهنا يحق لنا أن نسأل" الحبشي" ما هو المعيار الذي رجحت به أنّ السخاب هو نوع من الطيب، مع أنّ للكلمة معنى آخر ؟

فهل أدركت - أيها القارئ - كيف يفعل الحبشي، وكيف يختار على أسس غير علمية، بل على أساس التعصب والميل ؟!.

وكان عليه - إن كان منصفًا - وهو عمدة المحققين والمدققين ؟! أن يورد المعنيْن لكلمة (السخاب) ثم يختار، ويبيّن سبب اختياره وترجيحه بطريقة علمية تدل على أنه من المحققين والمدققين.

ونحن سنذهب مع" الحبشي" على طريقة أهل الجدل ونسلّم أن (السخاب) نوع من الطيب، ولكن عليه أن يوضح لنا هل هذا الطيب له رائحة أم لا ؟

لأن الترمذي قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: **«طيب الرجال ماظهر ريحه وخفي لونه، وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه».**

روى الحديث بإسنادين وقال عن الأول: "هذا حديث حسن".

---

(١) شرح النووي لمسلم ٦/ ١٥٨.

(٢) فتح الباري ٢/ ٥٢٦.

وقال عن الآخر: هذا حديث حسن غريب "[١] ورواه النسائي أيضًا[٢] ورواه البيهقي وأبو داوود عن الحسن موقوفًا[٣].

وحُمل قوله في طيب النساء على أنه إذا خرجت، وأما زوجها فإنها تطيّب له بما شاءت[٤].

فإذا كان السخاب من الطيب الذي له لون ولا رائحة له، أو مما خفي ريحه فلا إشكال في الأمر. أما إذا جعل السخاب من الطيب الذي يظهر ريحه فكيف يوفق بينه وبين الحديث السابق؟ وبينه وبين نهي النبي ﷺ المرأة عن أن تمس طيبًا إذا أرادت الخروج إلى المسجد، وأمره ﷺ بأن تخرج تفلة، أي غير متطيبة. وأمره ﷺ المتطيبة إذا أردت المسجد أن تغتسل اغتسالها من الجنابة؟

وكيف يعلم النبي ﷺ بطيبهنّ الفواح ويسكت حتى عن العتاب واللوم الذي هو مفهوم الكراهة عند الجمهور، مع أنّ الكراهة تدخل تحت باب المنع والحظر، لا تحت باب الإباحة؟!

إن السكوت عن هذا الوضع لا يليق بإمامٍ عادلٍ فكيف بنبيّ؟

وبناءً على ما سبق أقول: إن السخاب هو خيط فيه خرز، أو قلادة من طيب خفي ريحه جمعًا بين الأدلة.

واستدل أيضًا بما رواه أبو داوود عن عائشة أنها قالت: كنا نخرج (أي نساء النبي) مع النبي ﷺ إلى مكة فنضمخ (نلطخ) جباهنا بالمسك المطيب

---

(١) سنن الترمذي - كتاب الأدب . برقم ٢٧٨٧ - ٢٧٨٨.
(٢) السنن الكبرى - كتاب الزينة ٨/ ١٥١.
(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٣/٢٤٦ برقم . ٥٧٦٨ سنن أبي داوود - كتاب اللباس برقم ٤٠٤٨.
(٤) السنن الكبرى ٣ / ٢٤٦.

للإحرام، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي ﷺ فلا ينهاها"[١].

قلت: الحديث الذي في سنن أبي داوود - كتاب المناسك - باب ما يلبس المحرم هو بلفظ (فنضمد جباهنا) بدل (فنضمخ جباهنا).

قال اللغوي "ابن فارس" المتوفى سنة ٣٩٥ هـ: الضِماد: العصابة. يقال ضمدت الجرح[٢].

وفي "مختار الصحاح" : ضمد الجرح: شده بالضماد، والضمادة: هي العصابة[٣].

فالمعنى: أن نساء النبي ﷺ كن يلطخنّ جباههنّ بالمسك المطيّب ثم يربطن لفافة ويشدُدْنَها على المسك.

وهذا الطيب هو الذي ذكرنا نوعه سابقًا مما يظهر لونه بدليل قول عائشة "فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها" فكونه (سال) أي مما ظهر لونه، وخفي ريحه حيث أنه يُقصد به دفع الرائحة الكريهة فحسب.

وفي عصرنا عدة أنواع من الكريمات والمرطبات الجلدية المطيَّبة لمنع الروائح المزعجة من النساء، دون أن تفوح منه رائحة طيبة، فهذا هو طيب النساء عند الخروج.

ثانيًا : إن هذا التفسير لفعل عائشة وغيرها يؤيده قولها الذي رويناه عنها قريبًا وهو: "لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد" وقد سبق أن نقلنا عن شرّاح الحديث أنّ ما أحدثته النساء هو الطيب والزينة.

فكيف تُنكر "عائشة" الطيب للنساء عند الخروج وتعتبره مُحْدَثًا، وقد

---

(١) كتاب المناسك، باب ما يلبس المحرم برقم ١٨٣٠.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٣٧٠.

(٣) انظر باب الضاد منه.

كانت تطيب للإحرام بمفهوم الحبشي ؟!.

ثالثًا: إن نساء النبي ﷺ كُنّ يعتزلن الرجال في سفرهن، فلا تظهر رائحة الطيب لغيره ﷺ.

فكل واحدة من هذه الثلاثة كافية لرد مفهوم "الحبشي" لرواية عائشة، ذلك المفهوم الظاهري السطحي الذي ينمُّ عن ضعفٍ في الذوق العربي، وعجز في الجمع بين الأدلة !!

ثم استشهد بفَهم "ابن رشد" لنصٍ للإمام مالك فقد نقل عنه أنه قال:

وسئل مالك عما يكون في أرجل النساء من الخلاخل، قال: ما هذا الذي جاء فيه الحديث، وتركه أحبّ إليّ من غير تحريمٍ له".

فعلق "ابن رشد" على ذلك قائلًا:

" المعنى في هذه المسألة - واللَّه أعلم - أن مالكًا إنما سئل عما يجعله النساء في أرجلهن من الخلاخل، وهنّ إذا مشَيْنَ بها سُمعت قعقعتها فرأى ترك ذلك أحب إليه من غير تحريم عليهن. إنما هو ما جاء النهي فيه من أن يقصدن إلى إسماع ذلك وإظهاره من زينتهنّ لمن يخطرن عليه من الرجال. قال اللَّه عز وجل "﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ "[النور - ٣١]، ومن هذا المعنى ما رُوي من أنّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**أيما امرأة تعطرت فمرّت بالقوم ليجدوا ريحها فهي زانية**» لعدم حرمة خروجها متعطرة إلا إذا كانت نيتها التعرض للرجال "[1].

ونحن نرد على "ابن رشد" في فهمه لعبارة مالك فنقول:

إنّ فَهْم ابن رشد للعبارة إنما كان عن اجتهاد منه، بدليل قوله "المعنى في هذه المسألة - واللَّه أعلم -"، فقوله "واللَّه أعلم" دليل على أنّ ما ذهب

(١) صريح البيان للحبشي ص ٣٣٠ نقلًا عن "البيان والتحصيل لابن رشد ١٧/ ٢٦٤.

إليه إنما هو مجرد ظنٍ راجح لديه.

إن ما رجحه ابن رشد يستقيم إذا كان السؤال كالتالي:

سئل مالك عما يكون من الخلاخل في أرجل النساء.

ولكنّ السؤال الوارد: عما يكون في أرجل النساء من الخلاخل.

فالسؤال عن حكم لبس الخلاخل في أرجل النساء، لا عن صوت الخلاخل كما فهمه "ابن رشد" فتأمل. فلهذا فقد جاء جواب مالك بقوله: "ما هذا الذي جاء فيه الحديث" أي أنّ القرآن لم يتحدث عن لبس الخلاخل، ثم قال مالك: "وتركه أحب إليَّ من غير تحريم" أي ترك لبس الخلاخل أحب إليه من غير أن يحرمه.

وإذا كان المعنى كما فهمه "ابن رشد" فكيف يكون معنى قول مالك: "وتركه أحبّ إليّ" إذ كيف يترك الإنسان صوتًا يخرج من خلخاله إذا كان من غير قصد، والخلخال الذي يتحدث عنه من شأنه وطبيعته أن يقعقع عند المشي به، فكيف يُترك؟ إنه يطلب المحال !!.

أما الخلخال الذي يُحدث قعقعة على أي حال فهذا لا يجوز لبسه لما فيه من فتنة للرجال قصدت أم لم تقصد كما قلناه في العطور.

وأما الخلخال الذي لا يُحدث قعقعة إلا عند الضرب بالأرجل فهذا لا يحرم لبسه ولكن يحرم الضرب بالأرجل به ليعلم الرجال هذه الزينة الخفية، أما إذا ضربت برجلها لتقتل عقربة أو حشرة على سبيل الضرورة فعُلِمت الزينة فلا تأثم للحاجة.

ومن هنا قال مالك: "وتركه أحبّ إليّ من غير تحريم". وقد سبق أن بيّنا المراد بآية ﴿لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾.

إنّ في عبارة "ابن رشد" عيبًا كبيرًا حيث صدر الحديث الذي أورده

بقوله "ما رُوي"، وهذه الصيغة تسمى عند أهل الاصطلاح الحديثيّ "صيغة التمريض" أي أنّ الحديث الضعيف هو الذي يوصف بها، مع أن الحديث صحيح، فقد قال عنه "الترمذي" حديث حسن صحيح.

ثم نقل "الحبشي عن "القَفّال" الشافعي أنه قال: منصوص الشافعي في عامة كتبه أنّ حكم المرأة في استحباب التطيب للإحرام كحكم الرجل"[(١)].

قلت: التطيب المستحب للمرأة هو الطيب الذي له لون ولا رائحة له، وهو لإزالة الرائحة الكريهة فقط. وهذا لا إشكال فيه.

ثم قال الحبشي: "ويستدل بكلام الشافعي على جواز تطيب المرأة لحضور الجماعة"[(٢)].

قلت: هو الطيب الذي أوضحناه مرارًا، وليس الطيب الذي فهمه الحبشي بظاهريته! وإلا كيف يجمع بين الأحاديث التي تنهى المرأة عن مس الطيب عند حضور المسجد، وبين ما وعاه من الكلام المنسوب للشافعي؟

فالأحاديث تنهى، والكلام المنسوب للشافعي يجيز فأيهما الحجة يا حبشي؟

وعلى كلٍ فقد صح عن الشافعي قوله (إذا صح الحديث فهو مذهبي) فمذهب الشافعي وفق ذلك هو المنع لا الجواز.

ثم ختم "الحبشي" مبحثه في خروج المرأة متعطرة بقوله:

"فنصيحتي لمن سلك هذا المسلك أن ينظر مع التجرد عن التعصب للرأي فيما ذكر هنا مع ما مرّ قبل من الأدلة"[(٣)].

---

(١) صريح البيان ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) صريح البيان ص ٣٣٥.

(٣) صريح البيان ص ٣٣٨.

وأنا أقول للحبشي: فنصيحتي لك ولمن سلك مسلكك أن تكفّ عن التدليس والتمويه، وأن تنظر مع التجرد عن التعصب للرأي فيما عرضتُه من أحاديث صحيحة، وفتاوى صحابة، وقواعد، وأدلة عقلية، ومناقشة علمية جمعتُ من خلالها بين الأدلة، ولم أصنع كصنيعك حيث أنك تختار وفق ميول ورغبات لا وفق منهج علمي سديد، وتأتي بالأحاديث التي يؤيد ظاهرها رأيك، وتُغمض عينيك عن أحاديث أخرى تنقض أسس اختياراتك. بل أعملتُ الأدلة كلها على أسس منهجية وفَّقت من خلالها بين الأحاديث، وفتاوى الصحابة، وقواعد الفقه والأصول، والعقل والمنطق فخرجت بفتوى حرمة خروج المرأة متعطرة من منزلها بالعطور التي يشمها الرجال الأجانب عند القرب منها قصدت الفتنة أم لم تقصد، ولكن يزداد إثمها بسوء قصدها، وإصرارها على المعصية.

ومن فتاوى "الحبشي" الشاذة:

"فهذه العملة المستعملة في هذا العصر لا تجب فيها الزكاة عند الشافعي ومالك وأحمد".

وقال: "فمن أخذ بمذاهب الأئمة الثلاثة فلم يزكِ هذه العملة التي لا يستعملها في التجارة فلا يُعترض عليه".

ثم مَنَعنا من أن ننكر هذه الفتوى الحبشية في حقيقتها بقوله:

"ليس لك أن تنكر، فإن مذاهبهم تلحظ أن اللّه تبارك وتعالى ما ذكر في آية براءة وعيدًا إلا فيمن منع الزكاة عن الذهب والفضة، قال اللّه تبارك وتعالى" ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ "[التوبة - ٣٤] واللّه كان عالمًا في الأزل بأنه تكون أثمان من الذهب والفضة وغيرها. فكيف يعترض على الأئمة المذكورين

ومأخذهم هذا النص؟»[1].

ونحن يحق لنا أن نسأل الحبشي: مَنْ صرح من الأئمة أن هذه العملة المستعملة في هذا العصر لا تجب فيها الزكاة؟

وإلا فأين نصوصهم في ذلك؟

أقول: لم ينص واحد منهم على ذلك، لأن هذه العملات المعاصرة لم تكن موجودة في أزمانهم ألبتة. ولكنهم حينما بحثوا في أبواب الزكاة تحدثوا عن زكاة الأثمان التي كانت شائعة في عصر النبي ﷺ وامتدت إلى عصورهم.

والأثمان جمع ثمن وهو العِوض. أو اسم لما يأخذه البائع في مقابلة البيع.

ولشيوع التعامل بالذهب والفضة كأثمان قالوا: الثمن: النقدان، أي الذهب والفضة". فكان الذهب والفضة هما المعيار لتقويم الأشياء. ومن هنا جاء في القرآن الوعيد فيمن منع الزكاة في هذين النقدين فقط.

ثم هل في عُرْف القرآن أنه يضع أحكامًا شرعية لما سيقع قبل وقوعه؟

إن هذا غير معروف إطلاقًا، ومن قال بعكسه فعليه بالدليل.

وإذا كان هذا غير معروف في القرآن فلا يصح ادعاء الحبشي لصحة ما ذهب إليه من أن الله لم يذكر وعيدًا إلا فيمن منع زكاة الذهب والفضة فقط. وهو يريد نصًا خاصًا من القرآن على وجوب الزكاة في العملات المعاصرة، وقد قصّر عقله في الاستنباط واستولت عليه ظاهريته فلم يدرك أن لهذه العملات حكم الذهب والفضة كما سنوضحه.

---

(١) صريح البيان للحبشي ص ٣١٢ - وتجد الكلام نفسه بلفظه ومعناه في كتابه: بُغية الطالب ص ٢٠٧.



ولو أن أئمتنا - الذين نقل عنهم الحبشي زورًا أن الزكاة في هذه الأوراق النقدية الحاضرة لا تجب -، كانوا معاصرين لنا، ورأوا أن الذهب والفضة لم يعودا عوضًا للمثَمَّنات، وأن التعامل بهما قد انقطع، وألْفوا هذه العملات الورقية أثمانًا للأشياء حتى للذهب والفضة وعلى سبيل التفرّد، وما تحمله من قوة شرائية، مع هذا الرواج العالمي في البيع والشراء، والنفقات، والديات، والمهور، والأجور، وغير ذلك، وعلموا أن ارتفاع سعر صرفها مرتبط أساسًا بما لدى الدول من احتياط من الذهب وبقوة الدولة الانتاجية، فإنهم سيقولون حتمًا بأن أحكام هذه العملات هي نفسها أحكام الذهب والفضة المقررة في كتب الفقه.

وهذا ما قررته المجامع الفقهية كما سنذكره قريبًا.

نقل القرطبي في تفسيره عن مالك بشأن ربا الفضل[(١)] في الفلوس[(٢)] فقال: "واختلفت الرواية عن مالك في الفلوس فألحقها بالدراهم من حيث كانت ثمنًا للأشياء، ومنع من إلحاقها مرة حيث أنها ليست ثمنًا في كل بلد، وإنما يختص بها بلد دون بلد"[(٣)].

فإذا أعطاها حكم الدراهم في الربا فيلزم منه إعطاؤها حكم الدراهم في وجوب الزكاة، حيث علّل ذلك بكونها صارت ثمنًا للأشياء.

قلت: فماذا لو علم مالك بثمنية هذه الأوراق ليست في بلد دون بلد،

---

(١) ربا الفضل: هو الزيادة في أشياء حددها الشرع عند البيع . كمن باع رطلًا من القمح التركي برطل وربع من القمح السوري مثلًا . فهذا الربع يسمى ربا الفضل، ومثل ذلك في الذهب والفضة والملح والشعير والتمر كما جاء في الأحاديث الصحيحة .

(٢) الفلوس: جمع فَلْس، والفلس قطعة معدنية نحاسية، أما الدينار فقطعة ذهبية، وأما الدرهم فقطعة فضية .

(٣) تفسير القرطبي ٣/ ٢٢٧.

بل على الصعيد العالمي، وأضحت محل إجماع لا شذوذ فيه؟ فإنه سيوجب الزكاة فيها وفق ما نقله القرطبي عنه.

وعند الشافعية كما في "كفاية الأخيار": "والفلوس إذا راجت (أي نفقت وكثر طلاّبها) رواج الذهب والفضة، هل يجري فيها الربا؟

الصحيح أنه لا ربا فيها، لانتفاء الثمنية الغالبة فيها"(١).

وصريح هذا النص أن الفلوس إذا تحققت الثمنية فيها وغلبت وحلّت محل الذهب والفضة فإن الربا يجري فيها كما يجري في الذهب والفضة لدوران الحكم مع علته وجودًا وعدمًا. فكيف إذا أصبحت هذه الأوراق النقدية المعيار للأشياء، وتحققت فيها الثمنية، وانتفى التعامل بالدرهم والدينار؟ ألا تأخذ أحكام الذهب والفضة؟ بالتأكيد بلى.

ومن هنا أصدر مجمع الفقه برابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة ١٤٠٢ هـ قرارًا جاء فيه: "وبما أن العملة الورقية قد أصبحت ثمنًا، وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها - بها تقوّم الأشياء في هذا العصر - لاختفاء التعامل بالذهب والفضة.. وحيث أن التحقيق في علّة جريان الربا في الذهب والفضة هو مطلق الثمنية، وهي متحققة في العملة الورقية، لذلك كله فإن مجلس المجمع الفقهي يقرر:

"إن العملة الورقية نقد قائم بذاته، له حكم النقدين من الذهب والفضة، فتجب الزكاة فيها ويجري الربا عليها فضلًا ونسيئة"(٢).

وكذلك أصدر المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي قرارًا في دورته المنعقدة في "الأردن" ١٤٠٧هـ جاء فيه:

---

(١) كفاية الأخيار ١/ ٤٧٣.

(٢) الاقتصاد الإسلامي لأستاذنا الدكتور علي السالوس ١/ ٥٤٥.

"أولًا: بخصوص أحكام العملات الورقية:

إنها نقود اعتبارية فيها صفة الثمنية كاملة، ولها الأحكام الشرعية المقررة للذهب والفضة من حيث أحكام الربا والزكاة، والسَّلَم[(١)]، وسائر الأحكام[(٢)]".

ولكن الحبشي جعل نفسه مجتهدًا في المذاهب بحيث منح نفسه حق استنباط أحكام المسائل التي لا رواية فيها عن الأئمة ؟!!.

وإذا أردنا أن نتوسّع معه بتطبيق منهجه في الفهم والاستنباط والتخريج لقلنا بجواز ربا الفضل والنسيئة في العملات الورقية. فيجوز لرجل أن يزين بميزانٍ دقيق أوراقًا نقدية لبنانية مثلًا كل ورقة تحمل قيمة مئة ألف ليرة، ثم يقرضها لرجلٍ على أن يردها بعد أجل معلوم بالدولار الأميركي بالوزن نفسه، ما دامت هذه الأوراق ليست مما يوزن ويُكال شرعًا وعرفًا، وليست من الذهب والفضة، وليست من المطعومات التي تُقتات وتُدَّخر.

ومعلوم أن المئة دولار تساوي مئة وخمسين ألف ليرة لبنانية حاليًا.

وقد نقلنا من قبل أن الشافعية صححوا أن الفلوس لا يجري فيها الربا، وكرهه مالك ولم يبحه، فقد سئل عن فَلْس بفلسين فقال: "أكره ذلك في الفلوس ولا أراه حرامًا كتحريم الدنانير والدراهم"[(٣)].

وسئل أيضًا عن زكاة الفلوس فقال: "لا زكاة عليه فيها، وهذا مما لا

---

(١) السَّلَم: هو نوع من البيوع يُعجل فيه الثمن المعلوم قبل قبض السلعة مع ضبطها بالوصف إلى أجلٍ محدد . فمن دفع ثمن طن من القمح العراقي بذكر مواصفاته على أن يتسلمه في موسم الحصاد، صح ذلك العقد، وسُمي بالسلم.

(٢) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ص ٤٠.

(٣) المدونة ٤/ ١١٥.

اختلاف فيه»[١].

وأوجب الحنفية الزكاة في الفلوس إذا كانت أثمانًا رائجة[٢]. وبما أن هذه العملات عند الحبشي كما فهمه من كلام الأئمة الثلاثة الآخرين هي كالفلوس، وبما أن هذه الفلوس لا زكاة فيها، ولا يحرم فيها الربا فكان على المخرّج الحبشي أن يفتي الناس بجواز التعامل بالربا في الأوراق النقدية !!

ولكنني وجدت له نصًا يهدم ما قرره بشأن هذه العملات حيث قال: «إن كثيرًا من الناس اليوم صاروا منغمسين في الربا المتفق على تحريمه وهو أخذ الربا من بنوك المسلمين»[٣].

أرأيت التخبط؟! فهو يجعل العملة الورقية المعاصرة كالفلوس قديمًا، وجماهير الأُمة لم يحرموا الربا في الفلوس. فكيف يأخذ بقول الأُمة الأوائل في عدم وجوب الزكاة في الفلوس، ولم يأخذ بقولهم بعدم حرمة الربا فيها؟ ثم يقول عن ربا بنوك المسلمين متفق على تحريمه ؟!!

وهل ربا بنوك المسلمين اليوم إلا في العملات الورقية؟

يا لك من عالم أيها الحبشي! فإنك إن تكلمت في الفقه أفصحت عن إدعاء، ليس له أساس إلا النقل العشوائي من هنا وهناك، بغير هدى ولا بصيرة.

وإن تكلمت في الحديث أبنت عن منهج متردد كثير التنقل كالعصفور.

فتارة تحتمي بتصحيح الحافظ ابن حجر وتقول: فخذه حيث حافظ عليه نص.

وتارة تضعف أحاديث صححها الحافظ ابن حجر وتخطئه، كما صحح

---

(١) المدونة ١/ ٢٩٢.

(٢) رد المحتار ٣/ ٢٣١ - دار الكتب العلمية - طبعة ١٩٩٤.

(٣) صريح البيان -ص ٣١٧.

أحاديث تثبت الصوت للّه - كما سيأتي.

وتارة تعتمد على تصحيح الحافظ السيوطي كما فعلت في حديث الذي سمع صوت صاحب قبر يقرأ سورة تَبارك، ثم ضعّفت حديثًا حسنه الحافظ السيوطي: «**إذا ذُكِر أصحابي فأمسكوا**».

وتقول: ليس لمن يبلغ درجة الحفظ أن يصحح ويضعف؟!!

ثم تناقض نفسك وتضعّف ما صححه الحفاظ المعتبرون.

وإن تكلمت في العقيدة أسفرت عباراتك عن رجل ذي اضطراب بليغ.

فتدعي أن العلم الشرعي لا يؤخذ إلا عن عالم عن مثله إلى الصحابة ثم تخالف الصحابة في كثير من مسائل العقيدة كما سبق إيضاحه. ما هذا الصنيع يا حبشي؟!

ولنعد إلى قول الحبشي في تحريم ربا بنوك المسلمين لنقف عنده وقفات:

قوله" الربا المتفق على تحريمه وهو أخذ الربا من بنوك المسلمين"

أقول: من الذين اتفقوا على تحريم ربا بنوك المسلمين اليوم؟ أهم أئمتنا السابقون؟ بالتأكيد ليسوا هم أئمة المذاهب الذين يقوّلهم الحبشي ما لم يقولوه؛ لأن البنوك لم تكن معهودة في عصورهم. وإذا لم يكونوا هم فيبقى علماؤنا المعاصرون.

قلت: ليس هناك اتفاق على تحريم ربا بنوك المسلمين في المعاصرين، فشيخ الأزهر الدكتور طنطاوي، و معه نفر قليل من علماء الأزهر يقولون بأن ربا البنوك حلال[1] فأين الاتفاق؟

---

(١) انظر الاقتصاد الإسلامي لأستاذنا الدكتور علي السالوسي ١/٢٤٦ وما بعدها . وفيه رد =

فقولك يا حبشي (وحرف الياء هنا ليس للاستغاثة[(١)]) "الربا المتفق على تحريمه" غير صحيح.

ولكني أؤكد أن المجامع الفقهية المتعددة، ولجنة البحوث في الأزهر، وهيئة كبار العلماء في السعودية وغيرهم اتفقوا على تحريم ربا البنوك كل البنوك، وليس بنوك المسلمين فقط كما ادعيت[(٢)].

٢) بما أن الحبشي يعتمد على علماء العصر في تحريم ربا بنوك المسلمين، فلماذا لم يعتمد على فتاوى المجامع الفقهية، والهيئات العلمية في وجوب إخراج زكاة الأوراق النقدية، وينأى بنفسه عن الشذوذ عن جماعة المسلمين في هذا الشأن؟ إنه اجتهاد مَنْ لا يملك أدواته!

وهذا نائب رئيس المجمع الفقهي الإسلامي في "جدة" يقول:

"تجب الزكاة على الأوراق النقدية بالإجماع"[(٣)].

ثم يأتي الحبشي ليجتهد فيسقط على فتواه، ويخالف الإجماع، ثم يتهم ابن تيمية بذلك.

وكأن هؤلاء المجمعين لم يطلعوا على ما اطلع عليه.

أمّا أنّ اللّه لم يذكر وعيدًا إلا فيمن منع زكاة الذهب والفضة، فالشرع لم يذكر وعيدًا ألبتة - فيما أعلم - فيمن منع زكاة الحبوب، فهل معنى ذلك أن الزكاة فيها في واجبة؟

= على شيخ الأزهر. فراجعه فإنه مفيد.

(١) لأنه يقصر كثيرًا من مجالات حرف الياء على الاستغاثة فليتنّبه حتى لا يظن أني أستغيث به؟!.

(٢) الاقتصاد الإسلامي ٣٢٥/١ وما بعدها.

(٣) بحث في قضايا فقهية معاصرة ص ١٦١ لنائب رئيس المجمع الفقهي الشيخ محمد تقي العثماني.

وماذا يقول الحبشي في حكامنا إذا لم يُعدُّوا القوة من رباط الخيل، وقد أمر اللّه بها بقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال - ٦٠] فهل يكونون مقصرين؟

ولماذا لم يذكر اللّه الطائرات الحربية والمدافع وراجمات الصواريخ، والدبابات وغير ذلك، وكان اللّه عالمًا في الأزل أنه ستكون قوى غير الخيل؟

ألا تعلم أن الأشباه والنظائر تأخذ الحكم نفسه؟

فالعملات الورقية تأخذ حكم الذهب والفضة.

والدبابة والمدفع والرشاش يأخذون حكم الرمي بالسهام والنبال، وحكم الخيل قديمًا، وقد روى الشيخان من قول النبي ﷺ: «**إن الجنة تحت ظلال السيوف**». واللهُ كان عالمًا في الأزل أنه ستكون آليات ومدافع وطيران. فهل من قتل أثناء اقتحامه لموقع العدو برشاشه ودبابته لا ينزل إلى تلك المنزلة التي أخبر عنها النبي ﷺ فتأمل يا حبشي!!.

فإذا منعتنا من الإنكار على مَنْ لم يُخرج زكاة ماله، فمن أين يُدعم الجهاد ضد العدو - مما لم نسمع منك، ولم نقرأ لك كلمة في هذا المجال - ومن أين يُطعم الجياع والفقراء، ويعالج المرضى المعدومون؟.

فإذا كان كثير من الأغنياء المسلمين يتلكأ عن دفع الزكاة فقد جاءته فتواك لتشد من عضده وتبرر عمله القبيح؟!

فأعد النظر في فتواك المتناقضة بين عدم وجوب الزكاة في العملات الورقية، وحرمة التعامل بالربا فيها، وانضم إلى إجماع المعاصرين، ودع عنك الشذوذ، فمن شذ فقد شذ في النار، واحذر التقوّل على الأئمة!!.

ومن افتراءاته على السلف أنه قال:

"والتأويل التفصيلي وإن كان من عادة الخلف فقد ثبت أيضًا عن غير واحد من أئمة السلف وأكابرهم كابن عباس من الصحابة، ومجاهد تلميذ ابن عباس من التابعين.."(١).

ثم ضرب لذلك مثلًا بقول ابن عباس في تفسيره قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم - ٤٢].

فقال: يكشف عن شدة في الأمر.

ثم قال الحبشي: "وأسند البيهقي الأثر المذكور عن ابن عباس بسندين كلٍ منهما حسن"(٢).

أرأيتم كيف يحكم الحبشي على الإسنادين بأن كلًا منهما حسن ؟

ألم ننقل عنه مرارًا قوله: "مَنْ ليس له مرتبة الحفظ فليس له أن يصحح أو يضعّف".

ثم يمنح نفسه حق التصحيح والتضعيف وليس له مرتبة الحفظ !!! إنه التناقض. فقد وصل به الأمر إلى أن طعن بتصحيح "ابن حجر الهيتمي" لما جاء عن أبي هريرة أنه أمر امرأة متعطرة بأن ترجع إلى منزلها وتغتسل، ثم علّق بقوله:

"فلا حجة فيه لأنه لم يُنقل هذا التصحيح عن حافظ معتبر كابن حجر العسقلاني"(٣).

وقد رد حديثًا بل أحاديث صححها ابن حجر العسقلاني مثل:

---

(١) صريح البيان ص ٤١.

(٢) صريح البيان ص ٤١.

(٣) صريح البيان ص ٣٢٦.

«إذا ذكر أصحابي فأمسكوا».

وأحاديث إثبات الصوت للَّه تعالى، مع أنه يعتبره من الحفاظ المعتبرين.

ولكنه لم يضع لنا ضابطًا نتعرف من خلاله إلى الحفاظ المعتبرين ونميزهم عن غير المعتبرين ؟!.

ولكن عند النظر في السندين المذكورين نجد الآتي:

ففي سند الرواية الأولى "أسامة بن زيد الليثي".

قال عنه أحمد: ليس بشيء، إنْ تدبرت حديثه تعرف النُكرة فيه.

وقال مرة أخرى: انظر في حديثه يتبين لك الاضطراب.

وقال النسائي: ليس بثقة. وضعّفه ابن القطان.

واختلفت الرواية عن ابن معين فقال مرة: ثقة صالح، وقال مرة: ليس به بأس.

وسئل عنه مرة فقال: كان ابن القطان يضعفه، وسكت.

وقال ابن عدي: ليس بحديثه ولا برواياته بأس.

وقال ابن حجر: صدوق يهم[1].

قلت: فرجل صدوق له أوهام ومنكرات، وأحاديث مضطربة مع وجود أئمة قد ضعّفوه فكيف نحسّن له مروياته ؟

أما رواية الإمام مسلم عنه فهي إما شواهد، أو يقرنه بآخر كما نقل ذلك الذهبي عن الحاكم[2].

وفي السند الآخر "علي بن أبي طلحة" فقد سكت عنه ابن أبي حاتم.

---

(١) انظر الضعفاء للنسائي ترجمة رقم ٥٣ - الجرح والتعديل ٢/٢٨٤ - ميزان الاعتدال برقم ٧٠٦ - المغني في الضعفاء ١ /٦٦ - الضعفاء والمتروكون ٢/٢٨٤ - التقريب برقم ٣١٧.

(٢) الكاشف ١/١٠٤ برقم ٢٦٢.

وقال عنه أحمد: له أشياء منكرات.

وقال عنه ابن حجر: روى عن ابن عباس ولم يره.

وقال دحيم: لم يسمع التفسير من ابن عباس[1].

فكيف يحسّن الحبشي روايته عن رجل لم يسمع منه ولم يره ؟ وقد قال من قبل: "ثبوت التأويل التفصيلي عن ابن عباس"، فتأمل قوله (ثبوت):

وهناك أسانيد أخرى للرواية فيها مجاهيل فأين ثبوته ؟

ونحن وإن سلمنا بأن الرواية عن ابن عباس حسنة الإسناد فمن أين للحبشي أن يجعل تفسير الآية من التأويل الذي هو صرف المعنى عن ظاهره إلى آخر خفي فيما يتعلق بأسماء اللّه وصفاته، إذا كان قد رُوي عنه أنه قال عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ قال: عن شدة في الأمر.

فأين التأويل لأسماء اللّه أو صفاته على حسب ما رُوي عنه ؟

فلو كانت الآية "يوم يكشف اللّه عن ساقه" ثم جاء عن ابن عباس ما جاء لصح ادعاء الحبشي ؟ فكيف وأن ظاهر الآية نكرة في الإثبات لم تُضف إلى اللّه ؟!

وأنا أجزم بأن ابن عباس لو علم بقول النبي ﷺ الذي رواه البخاري: **«يكشف ربنا عن ساقه»**[2] لوقف عنده، وحمله على منطوقه مع نفي التشبيه عن اللّه سبحانه. وقد يكون سمع به واعتقده، لأنه لم يصح ما روي عنه.

وإذا لم يسمع به فليس ذلك بغريب، فإنه أنكر ربا الفضل مع أنه قد جاءت به أحاديث في الصحيحين، وأنكر تحريم نكاح المتعة مع أنه قد جاء

---

(١) انظر الجرح والتعديل ٦/١٩١ - المغني في الضعفاء ٢/٤٥٠ - تهذيب التهذيب ٧/٢٩٨.

(٢) كتاب التفسير رقم الحديث ٤٩١٩.

ذلك في الصحيحين أيضًا.

ولما علم بذلك قيل إنه رجع، فهذه هي التقوى، وهذا هو الاتباع، وهذا هو المظنون به[١].

وخلاصته: لم يصح عن ابن عباس تأويل في اسم من أسماء اللَّه، أو صفة من صفاته ثم تأمل الاضطراب فتارة يقولون: إن السلف فوضوا المعاني إلى اللَّه وتارة يقولون ثبت التأويل عنهم !! أرأيتم الضياع.

وقد نقل الحبشي عن أبي موسى الأشعري تفسيره للساق الوارد في الآية السابقة بالنور العظيم[٢].

وسكت عن سندها ليخدعنا كعادته، مع أن الحافظ ابن حجر العسقلاني قال عن سندها: "فيه ضعف"[٣] أرأيتم كيف يفعل لتأييد مذهبه ؟!.

وادعى أيضًا أن التأويل التفصيلي ثابت عن مجاهد كذلك، ثم ساق سندًا من كتاب الأسماء والصفات" للبيهقي[٤] وفيه: أبو أسامة عن مجاهد أنه قال في قوله تعالى: "﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة - ١١٥]، قبلة الله[٥].

قلت: أبو أسامة هو: محمد بن أحمد بن محمد الهروي.

قال عنه الذهبي: إنه جاور بمكة وروى القراءات والتفسير عن النقاش.

ونقل عن" أبي عمرو الداني" أنه قال عن أبي أسامة:

---

(١) انظر فتح الباري ٤/٤٤٦ - و ٩/٧٨ دار الريان للتراث.

(٢) صريح البيان ص ٤١.

(٣) فتح الباري ٨/ ٥٣١.

(٤) الأسماء والصفات ص ٣٩١.

(٥) صريح البيان ص ٤١ - ٤٢.

"رأيته يقري بمكة، وربما أملى الحديث من حفظه فقلب الأسانيد، وغيّر المتون"

وبمثله في لسان الميزان لابن حجر[١].

قلت: أبو أسامة صاحب أوهام ومنكرات، ومن كانت هذه صفته فلا يوثق به في النقل.

فهل ثبت لديك أن التأويل غير ثابت عن مجاهد أيضًا؟

ثم إنه لم يثبت عن مجاهد البتة فيما نقله أنه أوّل اسمًا من أسماء اللَّه، أو صفة من صفاته، لكنه فسّر الوجه هنا بمعنى الجهة، وهذا ثابت في اللغة.

ولكن الحبشي يريد أن يضفي الصفة الشرعية على ما يذهب إليه، فلما لم يجد في الصحيح عن الصحابة أنهم كانوا يؤولون، أسرع إلى المرويات الضعيفة وغير الصريحة فيما يبتغيه، وقد قال الإمام الفقيه المجتهد الحافظ ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيّفون شيئًا من ذلك، ولا يجدون فيه صفة محصورة"[٢].

والحبشي يقول: "يجب ترك الحمل على الظاهر"[٣] هكذا يتطاول على الإجماع؟!! فلماذا لا تكون من أهل السنة، وتلقي خلف ظهرك ذلك المنهج المبتدع الذي سنّه الأشاعرة وغيرهم وسرتَ وراءهم فيه شبرًا بشبر وذراعًا بذراع؟!.

ثم قال الحبشي: "وأما الإمام أحمد فقد روى البيهقي في مناقب أحمد

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٤٦٤ - لسان الميزان ٥/ ٥٥.

(٢) التمهيد ٧/ ١٤٥.

(٣) الصراط ص ٤٧.

(وذكر الأسانيد) أن أحمد تأوّل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر - ٢٢] أنه : "جاء ثوابه"[١]. وذكر في كتابه "الصراط"[٢] عن أحمد أنه قال في الآية السابقة "جاءت قدرته. وقال الحبشي: رواه البيهقي في مناقب أحمد. أرأيتم التردد !

قلت: السند صحيح إلى الإمام أحمد في قوله جاء ثوابه، ولكن يجب التفريق بين شيئين:

- تأويل اسم لله، أو صفة له سبحانه وصرفها عن حقيقتها مما تتفق مع مناهج أهل البدع.

- وتأويل دليل جزئي يتعلق بصفة من صفات اللَّه كما فعل أحمد.

فأحمد لا ينكر نزول اللَّه إلى السماء الدنيا فقد روى "ابن عبد البر" عن "ابن وضاح" أنه سأل "يحيى بن معين" عن التنزل (أي نزول اللَّه) فقال: أقرَّ به ولا تحده فيه. ثم قال ابن معين: كل من لقيت من أهل السنة يصدّق بحديث التنزّل[٣].

ومما لا مجال للشك فيه أن أحمد كان من أقران ابن معين، وروى عنه[٤]. فيكون أحمد من أهل السنة الذين لقيهم ابن معين.

وقد نقل ابن قدامة في كتابه "ذم التأويل" عن أبي بكر الخلال[٥]، قال:

---

(١) صريح البيان ص ٤٢.

(٢) الصراط للحبشي ص ٥٠.

(٣) التمهيد ٧/١٥٠ - ١٥١.

(٤) انظر تهذيب سير أعلام النبلاء برقم ١٨٤٩.

(٥) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة أحمد بن محمد البغدادي . أول من جمع علم الإمام أحمد، توفي سنة ٣١١ هـ . سير أعلام النبلاء ١٤/٢٩٧.

أخبرنا المروذي[١]، قال: سألت أبا عبد اللّه (يعني أحمد بن حنبل) عن أخبار الصفات فقال: "نمرها كما جاءت"[٢].

فهذا النص الصريح الصحيح يرد ما ادعاه الحبشي حينما قال:

"لو كان الإمام أحمد يعتقد في اللّه الحركة والسكون والانتقال لترك الآية على ظاهرها"[٣]. فما نقلناه عنه يرد ادعاءه وزعمه. فقول أحمد عن أخبار صفات الله: "نمرها كما جاءت" تهدم بنيان الحبشي من أساسه.

فهل أدركتم كيف يتم التلبيس على الجهلة الأغمار من الناس ؟!

ثم قال الحبشي: "وورد التأويل عن الإمام مالك" وأشار إلى شرح الزرقاني على الموطأ[٤]. وبالرجوع إلى الشرح المذكور وجدت عند شرح حديث نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا ما يلي:

"حكي عن مالك أنه أوّله بنزول أمره ورحمته، أو ملائكته"[٥].

والحبشي إن كان لا يعلم أن صيغة (حُكي) تسمى صيغة تمريض، أي أن ما يليها مريض وغير صحيح، فتلك مصيبة، وإن كان يعلم وسكت عنها فهو مدلّس لا يوثق بنقله.

وقال "ابن عبد البر" : قال قوم من أهل الأثر ينزل أمره، وتنزل رحمته، وأنكر منهم الآخرون وقالوا: هذا ليس بشيء لأن أمره ورحمته لا يزالان

---

(١) هو الإمام القدوة الفقيه المحدث أبو بكر أحمد بن محمد المروذي . أجلّ أصحاب أحمد توفي سنة ٢٧٥ هـ . سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٧٣.

(٢) ذم التأويل ص ١٩ - ٢٠.

(٣) صريح البيان ص ٤٣.

(٤) صريح البيان ص ٤٤.

(٥) شرح الزرقاني على الموطأ ٢/ ٤٩.



تنزلان أبدًا بالليل والنهار"[١].

وقد روى ابن عبد البر المالكي الرواية التي نقلها "الزرقاني" عن مالك بنزول أمره ورحمته[٢]، وفي سندها "جامع بن سوادة" قال عنه ابن حجر: ضعيف[٣].

والذي يؤكد أن الرواية عن مالك ضعيفة هو روايته لحديث نزول الرب إلى السماء الدنيا في موطئه[٤]، وسكوته عليه، مما يعزّز أنّ مالكًا كان يعتقد في هذا إمرارها كما جاءت.

وقد نقلنا قريبًا عن الإمام الحافظ الفقيه المالكي المجتهد ابن عبد البر من أنّ: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز".

والفقيه ابن عبد البر المالكي أدرى بإمام مذهبه من الحبشي.

وقد كان الأولى بالحبشي وهو الموصوف "بالمحدث" أن يستوثق من الأسانيد قبل أن ينسب أقوالًا إلى أئمة أعلام في أخطر مسائل العقيدة، فإن الأمر جد خطير.

نخرج من هذا كله لنقول للحبشي ومن يؤمن باعتقاده أن التأويل لصفة من صفات اللّه لم يثبت عن واحد من الأئمة في العصور الأولى، وفي هذا كفاية لمن كان له قلب سليم.

أما الحبشي فيقول: "إن قول من يقول إن التأويل غير جائز خبط وجهل

---

(١) التمهيد ٧/ ١٤٣.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) لسان الميزان ٢/ ٩٣ برقم . ٣٧٥ وانظر ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٧.

(٤) الموطأ . كتاب الصلاة - باب ما جاء في الدعاء حديث برقم ٤٩٩.

وهو محجوج بقوله ﷺ لابن عباس: «**اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب**» ورواه البخاري وغيره "[١].

قلت: هذا الحديث ليس في البخاري كما زعم المحدث الحبشي، وليس في مسلم[٢]. وقال ابن حجر: ووقع في نسخ ابن ماجة بلفظ «**اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب**». وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه، وقال: "رواها أحمد وابن حبان والطبراني عن عكرمة مرسلًا"[٣].

واتفق الشيخان[٤] على رواية: «**اللهم فقهه**»، وانفرد البخاري برواية «**اللهم علمه الحكمة**»، وفي رواية «**علمه الكتاب**»[٥]. ونحن سنناقش الحبشي في معنى التأويل فقط.

فالتأويل عند السلف هو التفسير كما يقول" الطبري "وغيره عند تفسير آية " القول في تأويل هذه الآية " أي تفسيرها وإيضاحها وبيانها.

أما معنى التأويل الذي ابتدعتموه وهو "صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى معنى خفي" فهذا لم يكن معروفًا عند الأوائل، وإلا أين تأويلات ابن عباس في الأسماء والصفات، وكلامنا عن ذلك ؟ فقد تجرّعتَ المر وأنت تحاول إثبات ذلك عن السلف ولكنك لم تفلح كما بيناه قريبًا، بل ونقلنا إجماعهم على أن صفات اللّٰه تحمل على الحقيقة لا المجاز مع نفي التشبيه.

فهل هذا إجماع جهلة أيها العلامة ؟! وهل حينما صنف الفقيه المجتهد الحافظ ابن قدامة كتابه "ذم التأويل" كان جاهلًا ؟! أم أنك من الذين ينطبق

(١) الصراط له ص ٥٠.
(٢) فتح الباري ٧/ ١٢٦.
(٣) فتح الباري ١/ ٢٠٥.
(٤) البخاري برقم ١٤٣ ومسلم برقم ٢٤٧٧.
(٥) البخاري برقم ٣٧٥٦.

عليهم قول القائل: رمتني بدائها وانسلت؟ ستظهر نواياك عند نصب الصراط يا حبشي!

ومن فتاويه الشاذة تفسيقه(١) لمعاوية رضي اللّه عنه:

لقد اقتحم الحبشي بهذا سياج وصية رسول اللّه ﷺ في أصحابه، وعاث فسادًا فيهم. فطعن به في ثلاثة من كتبه التي اطلعت عليها، فلماذا؟

فاتهمه بأنه قاتل "للدنيا والملك"(٢).

وجعل قتاله لعليّ - رضي اللّه عنهما - ردًا للنصوص التي تأمر عليًا بقتال الماكثين والمارقين والقاسطين، ولقد بينا سابقًا أن هذا الحديث منكر مردود.

ثم قال عن هذا القتال: "فليس ذلك إلا ردًا للنصوص، ورد النصوص كفر كما قاله النسفي في عقيدته وغيره، ألا يكفي معاوية هذا ذنبًا كبيرًا"(٣).

قلت: هذا تلميح قوي من الحبشي بتكفير معاوية، لأنه صرّح بأن قتال معاوية لعلي رد للنصوص، ورد النصوص كفر، فماذا يكون معاوية وفق تلك المقدمات؟!

فهذه جرأة عظيمة منه لم يُسبق إليها، وخرق لإجماع الأمة حيث لم يقل أحد من الأئمة - قطعًا - بمثل مقولة هذا الحبشي.

بل الذي جاء في العقيدة الطحاوية في حق الصحابة "ونحب أصحاب رسول اللّه ﷺ.. ولا نتبرأ من أحدٍ منهم.. ولا نذكرهم إلا بخير".

فالحبشي لم يحب معاوية، وتبرأ منه، وذكره بسوء، وهذا ليس بصنيع

---

(١) أقول بل كاد يكفره تصريحًا.

(٢) المقالات السُنية ص ٢٠٠.

(٣) المقالات السُنية ص ٢٠١ - وصريح البيان ص ٢٢٥.

أهل السنة.

وقال النسفي في عقائده: "ونكّف عن ذكر الصحابة إلا بخير"[(١)].

وقال الشارح لعقائد النسفي معلقًا: "لِما ورد من الأحاديث الصحيحة في مناقبهم، ووجوب الكف عن الطعن فيهم" : كقول النبي ﷺ فيما رواه عمر بن الخطاب: «**أكرموا أصحابي**»، وفي رواية أُخرى: «**ألا أحسنوا إلى أصحابي**»[(٢)] صححه الترمذي، وابن كثير.

وكقوله ﷺ: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا**»[(٣)] وقد نقلنا تصحيح ابن حجر العسقلاني وغيره له.

وكقوله ﷺ: «**اللّه اللّه في أصحابي لا تتخذوهم غرضًا من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى اللّه، ومن آذى اللّه يوشك أن يأخذه**»[(٤)]. صححه السبكي والسيوطي[(٥)] وهما حافظان عند الحبشي.

قلت: هذا الحديث وإنْ كان فيه "عبد الرحمن بن زياد" والذي قال عنه ابن حجر "مقبول"[(٦)] إلا أن له شواهد ومتابعات تؤكد إكرام الصحابة، والإحسان إليهم، وعدم سبهم، والإمساك عن ذكرهم بسوء وكلها صحيحة كما بيناه.

---

(١) شرح العقائد النسفية ص ١٨٤.

(٢) سنن الترمذي - كتاب الفتن رقم الحديث ٢١٦٥ - والحميدي في مسنده برقم ٣٢ - وابن كثير في مسند الفاروق ٥٥٣/٢ وقال قد رويت هذه الخطبة عن عمر بن الخطاب من وجوه عديدة إذا تتبعت بلغت حد التواتر . وصحيح ابن حبان برقم ٤٥٧٦ وأحمد ٢٦/١.

(٣) رواه الطبرني وصححه ابن حجر كما سبق.

(٤) رواه الترمذي . فيض القدير برقم ١٤٤٢.

(٥) فتاوى السبكي ٥٩٢/٢ - فيض القدير ١٢٢/٢.

(٦) التقريب برقم ٣٨٦٣.

(فقوله ﷺ : « **اللَّه اللَّه في أصحابي** » أي لا تلمزوهم بسوء، وكرر لفظ الجلالة إيذانًا بمزيد من الحث على الكف عن التعرض لهم بمنقص. وقوله ﷺ : « **لا تتخذوهم غرضًا** » أي هدفًا ترموهم بقبيح الكلام)[١].

وقال السبكي على الحديث: "فإن كان هذا في جملة الصحابة، وفي كل واحد من حيث الصحبة فصحيح حكمه ثابت معمول به".

وقال: "ولا شك أن هذا الحكم يشمل الصدّيق (أبا بكر) وغيره من سائر الصحابة، وهم درجات"[٢].

وقد روى الحافظ الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب معاوية بن أبي سفيان من قول النبي ﷺ لمعاوية: «**اللهم اجعله هاديًا واهدِ به**» وحسّنه[٣]. ونقله الحافظ الذهبي مع تحسين الترمذي له، وذكر له عدة طرق[٤].

وروى البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: "في" الحسن بن علي" : «**إنّ ابني هذا سيّد، ولعل اللَّه أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**»[٥].

وقد أصلح "الحسن" بين فئتين بتنازله لمعاوية بعد مقتل عليّ - رضي اللَّه عنهم أجمعين -. ولماذا لم يقاتل الحسن الفئة الباغية عملًا بالنصوص يا حبشي ؟ بل إن ما قام به من الإصلاح كان قد مدحه النبي به، فدل على أن عمله مما يحبه اللَّه ورسوله.

ثم قف وتأمل قول النبي ﷺ: «**يصلح بين فئتين من المسلمين**»، فقد

---

(١) فيض القدير ٢/ ١٢٢.
(٢) فتاوى السبكي ٢/ ٥٩٢.
(٣) سنن الترمذي برقم ٣٨٤٢.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٣/١٢٥ - ١٢٦.
(٥) كتاب فضائل الصحابة برقم ٣٧٤٦.

اتهمت معاوية بقولك إنه ردّ النصوص، ورد النصوص كفر؟!!

إن قول النبي ﷺ: (**بين فئتين من المسلمين**) يؤكد ما قاله أهل السنة[١] من أنّ ما وقع بين الصحابة من المنازعات والمحاربات فله محامل وتأويلات كما قال "التفتازاني" وغيره[٢].

وقال النووي: "وأما معاوية - رضي اللّه عنه - فهو من العدول والفضلاء، والصحابة النجباء - رضي اللّه عنه - وأما الحروب التي جرت فكانت لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب أنفسها بسببها وكلهم عدول - رضي اللّه عنهم - ومتأولون في حروبهم وغيرها، ولم يُخرج شيء من ذلك أحدًا منهم عن العدالة، لأنهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون بعدهم في مسائل من الدماء وغيرها.ولا يلزم من ذلك نقص أحد منهم.

واعلم أن سبب تلك الحروب أنّ القضايا كانت مشتبهة فلشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم وصاروا ثلاثة أقسام:

قسم ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف، وأن مخالفه باغٍ فوجب عليهم نصرته وقتال الباغي عليه فيما اعتقدوه ففعلوا ذلك، ولم يكن لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال البغاة في اعتقاده.

وقسم عكس هؤلاء ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في الطرف الآخر فوجب عليهم مساعدته وقتال الباغي عليه.

وقسم ثالث اشتبهت عليهم القضية، وتحيروا فيها، ولم يظهر لهم

---

(١) أهل السنة هنا بالمعنى الاصطلاحي، لا في حقيقة الأمر إذ أن الأشاعرة والماتريدية أهل بدع متفاوتة.

(٢) شرح العقائد النسفية ص ١٨٥.

ترجيح أحد الطرفين فاعتزلوا الفريقين، وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم لأنه لا يحل لهم الإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه مستحق لذلك، ولو ظهر لهؤلاء رجحان أحد الطرفين، وأنّ الحق معه لما جاز لهم التأخر عن نصرته في قتال البغاة عليه، فكلهم معذورون ـ رضي الله عنهم»[١].

قلت: هذا تصوير رائع لواقع الصحابة، ولما تقتضيه حالهم المشهود لهم بالإيمان، وحسن الجهاد مع النبي ﷺ.

وهذا" ابن كثير" قد نقل عن أئمة أنّ من أهل بدر مَنْ لزم بيته عند الفتنة، وكذا جمع من الأنصار، وجمع من أهل المدينة ولم يروا القتال مع أحد، ومنهم اثنان من المبشرين بالجنة وهما سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، ومنهم ابن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم[٢].

وقد نقل ابن عبد البر في (الاستيعاب) أن الدارقطني روى في (المؤتلف والمختلف) أن ابن عمر قال: ما آسى على شيء إلا على ألا أكون قاتلت الفئة الباغية على صوم الهواجر»[٣].

قلت: الرواية مردودة، لأن فيها (عبّاد بن يعقوب). قال عنه ابن حبان: "كان رافضًا داعية إلى الرفض ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك". وقال ابن عديّ: "عبّاد فيه غلوّ فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب

(١) شرح النووي على مسلم . أول كتاب فضائل الصحابة ١٥/١٢١ - ١٢٢ - البداية والنهاية ٧/ ٢٨٠.

(٢) البداية والنهاية الجزء السابع: أحداث سنة ٣٧ وسير أعلام النبلاء ٣/١٢٨ - والاستيعاب لابن عبد البر ٣/ ١١١٢.

(٣) الاستيعاب ٣/ ١١١٧.

غيرهم"، وقال الذهبي: "من غلاة الشيعة ورؤوس البدع" ورُوى أنه كان يشتم عثمان[(١)].

فهل تصل روايته هذه مع ما فيه من غلو في تشيعه لعليّ ؟!.

فما حكم هؤلاء المعتزلين عند الحبشي الذي اعتبر قتال معاوية واجبًا لأنه الباغي ؟

وهذا إمام الحرمين يقول: "عليّ بن أبي طالب كان إمامًا حقًا في توليته، ومقاتلوه بغاة، وحسن الظن بهم يقتضي أن يظن بهم قصد الخير وإن أخطأوا"[(٢)].

وهذا "التاج السبكي" يقول في "جمع الجوامع" "ونمسك عما جرى بين الصحابة، ونرى الكل مأجورين"[(٣)].

ونقل "الزركشي" عن "ابن دقيق العيد" أنه قال:

"وما نقل فيما شجر بينهم (أي الصحابة) واختلفوا فيه، فمنه ما هو باطل وكذب فلا يلتفت إليه، وما كان صحيحًا أوّلناه على أحسن التأويلات، وطلبنا له أجود المخارج، لأن الثناء عليهم من اللّه سابق، وما نقل محتمل التأويل"[(٤)].

وقال "الزركشي": "واعلم أن الإمساك عن ذلك من القائل، إما لعدم ظهور دليل التخطئة والتصويب، أو لقصد كف اللسان عن ذكر مساوئ

(١) انظر كتاب المجروحين برقم ٧٩٤ - مختصر الكامل في الضعفاء برقم ١١٨٠ - ميزان الاعتدال ٣٧٩/٢، وقال عنه ابن حجر: صدوق يهم تقريب برقم ٤٦٢٤، فهو مع صدقه في نفسه صاحب أوهام، وداعية إلى الرفض !

(٢) الإرشاد ص ٤٣٣.

(٣) تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع ٤/ ٨٤٠.

(٤) المرجع السابق ٤/ ٤٨٢.

المخطئ فيها مع عدم إيجابه وهذا هو الظاهر، فإن السكوت عما لا يلزم الكلام فيه أولى من الخوض وأبعد عن الزلل"[١].

وليعلم الحبشي أن السكوت فيه أولى من الخوض وأبعد من الزلل.

وقال "الزركشي": "ونحن وإنْ علمنا إن أحدهما مخطئ فليس علينا أن نعلمه بالشخص، فإنا لم نكلّف به، وأكثر ما في علمه غِلّ القلب ليكون إثمه أكبر من نفعه"[٢].

فهل أدرك الحبشي أن ما ابتدعه إثمه أكبر من نفعه؟!

وقد نقل الحبشي عن "الزركشي" تخطئة معاوية فقط[٣]، وأعرض عن كل ما نقلناه عنه لغاية في نفسه؟!

وحينما نقل الحبشي عن "الطحاوي" قوله في الصحابة "ولا نذكرهم إلا بخير" قال: "فمعناه أنه في الإجمال لا نذكرهم إلا بخير، أما عند التفصيل فنذكر الأفراد على حسب صفاتهم للمقصد الشرعي"[٤].

وقد قال "السبكي" الذي عرّف به "الحبشي" في المقالات السُنية بقوله: العلامة، الفقيه، المجتهد، الحافظ، اللغوي، الأصولي، المحدث، المفسر[٥]...

قال السبكي: "فإن كان هذا في جملة الصحابة، وفي كلّ واحد من حيث الصحبة فصحيح حكمه ثابت معمول به".

وقال: "ولا شك أن هذا حكم يشمل الصديق وغيره من سائر الصحابة،

---

(١) المرجع السابق ٤/ ٨٤٣.
(٢) المرجع السابق ٤/ ٨٤٤.
(٣) صريح البيان – ص – ٢٣٠.
(٤) شرح الطحاوية للحبشي ص ٢١٣.
(٥) المقالات السنية ص ٥٤ – ٥٥ مع الهامش.

وهم درجات"[١].

إن ما ابتدعه "الحبشي" في حطه على معاوية ليس له إمام من أهل السنة!

ثم ما هو المقصد الشرعي من الحط عليه؟

وهل يحتمل قول "الطحاوي" في الصحابة "لا نذكرهم إلا بخير" كونه في الإجمال دون التفصيل؟! أليس يحمل العام على عمومه كما في الأصول؟ فمن أين للحبشي أن يخصص؟!

قال شارح "جوهرة التوحيد": وقد وقع تشاجر بين سيدنا عليّ، وسيدنا معاوية - رضي اللَّه عنهما - وافترقت الصحابة فيه ثلاثة فرق (وذكرهم كما نقلناه عن النووي).

وقد قال العلماء: المصيب بأجرين، والمخطئ بأجر، وقد شهد اللَّه تعالى ورسوله لهم بالعدالة، ويصرف المكلف ما وقع بينهم إلى محمل حسن لتحسين الظن بهم، فإنهم كانوا مجتهدين فيما حصل"[٢].

وقال: "ولو قُدر للمكلَّف أن يخوض فيما شجر فليؤوِّله، ولا ينقص أحدًا منهم، على أنه ليس بمأمور أصلًا بالخوض فيما جرى بينهم (تأمل يا حبشي) فإنه ليس من الاعتقاد في شيء، وليس مما ينتفع به في الدين، بل ربما ضرّ في اليقين"[٣].

تأمل حسن الكلام يا حبشي!

ألا تكفي هذه النقول لرد مذهب الحبشي؟ ولو كان يتسع المقام لأفضت في ذلك حتى أسوّد لك صفحات.

---

(١) فتاوى السبكي ٢/ ٥٩٢.

(٢) شرح جوهرة التوحيد للباجوري ص ٣٣٤.

(٣) شرح جوهرة التوحيد للباجوري ص ٣٣٤.

وقد روى "البخاري" أن ابن عباس" قيل له: هل لك في أمير المؤمنين معاوية، فإنه ما أوتر إلا بواحدة. فقال ابن عباس: إنه فقيه.

وفي رواية: دعه فإنه صحب رسول اللَّه ﷺ[1].

ولماذا لم تتبع هؤلاء المجتهدين يا حبشي؟ ولقد قلت: "وأما العالم الذي هو دون مرتبة الإجتهاد فعليه أن يتبع المجتهد"[2]. فلماذا ابتدعت ولم تتبع ؟!

وأما حكم سب الصحابي والطعن فيه: قال التفتازاني على شرح العقائد النسفية: "فسبهم والطعن فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر، كقذف عائشة - رضي اللَّه عنها - وإلا فبدعة وفسق"[3].

وقال القاضي عياض: (وقد اختلف العلماء في هذا، فمشهور مذهب مالك في ذلك: الاجتهاد والأدب الموجع. ونُقل عن مالك أيضًا أنه قال: "من شتم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو معاوية، أو عمرو بن العاص، فإن قال: كانوا على ضلال وكفرٍ قتل. وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة الناس نكل نكالًا شديدًا)[4].

ونقله عن أحمد[5].

وقال الحافظ المناوي: "وأطلق الجمهور التعزير"[6] أي فيمن سب الصحابي.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر معاوية رقم الحديث ٣٧٦٤ - ٣٧٦٥.

(٢) شرح الطحاوية للحبشي ص ٢٢٨.

(٣) شرح العقائد النسفية ص ١٨٥.

(٤) الشفا ٢/٦٥١ وما بعدها.

(٥) فتاوى السبكي ٢/ ٥٩٠.

(٦) فيض القدير ٢/ ١٢٣.

قلت: وهذا ما تؤيده الأدلة الشرعية.

والتعزيز: عقوبة غير مقدرة شرعًا يحددها القاضي.

وقال السبكي معلقًا على كلام القاضي عياض: "قلت قوله (ومن سب أصحابه أُدِّب) قد بينا ثبوت ذلك في حق الواحد منهم، ومحله إذا كان الأمر خاصًا به"[١].

وقال: "أجمع القائلون بعدم تكفير من سب الصحابة، أنهم فُساق"[٢].

أما أن معاوية قد رد النصوص، ورد النصوص كفر كما قاله الحبشي نقلًا عن النسفي، فلننظر في عقائد النسفي فقال: "ورد النصوص كفر" قال الشارح العلامة التفتازاني:

"بأن ينكر الأحكام التي دلت عليها النصوص القطعية من الكتاب والسنة كحشر الأجساد مثلًا لكونه تكذيبًا صريحًا للّه تعالى ورسوله"[٣].

فأين تلك النصوص القطعية التي ردها معاوية يا حبشي؟

وأظنك ممن يعرف الفرق بين القطعي الدلالة والظني!

فالقطعي دلالة: ما دلت ألفاظه على معنى يتعيّن فهمه من النص، ولا يحتمل تأويلًا، ولا مجال لفهم معنى غيره منه.

أرأيتم افتراء الرجل على معاوية، وطعنه به؟

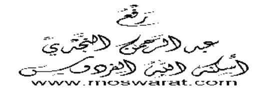
إن الحبشي لم يطعن بمعاوية فقط، بل بكل مَنْ وقف معه، وبمن التزم بيته من الصحابة. واعتبر كل من قاتل عليًا، ولم يتب من ذلك فإنه مات ميتة جاهلية، معتمدًا على قول النبي ﷺ: «**فإنه ليس أحد من الناس خرج من**

---

(١) فتاوى السبكي ٢/ ٥٧٩.

(٢) فتاوى السبكي ٢/ ٥٧٩.

(٣) شرح العقائد النسفية ص ١٩٢.



السلطان شبرًا فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية»[١].

وينطبق هذا الحكم الجائر - الذي ليس له إمام من السلف - على كل من رفض المشاركة أيضًا في الفتنة واعتزلها من الصحابة كابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد وغيرهم، وهناك جماعة من أهل بدر اعتزلوا أيضًا، وهم المغفور لهم سلفًا. لقد بلغ تطاولك على كبار فقهاء الصحابة كابن عمر ؟!

ما أجرأك في اقتحام حصون الأئمة ! فمن إمامك في هذا ؟!

يا لك من ظاهريّ قد ظهرت اللُّكْنَة الأعجمية في فكرك واستنتاجاتك أيها الحبشي !!

ثم قال : "ثم ليعلم أن معاوية كان قصده من هذا القتال الدنيا، فلقد كان به الطمع في الملك، وفرط الغرام في الرئاسة، فلما وصل إلى الخلافة وصار مُلْك مصر وغيرها تحت يده كف عن المطالبة بدم عثمان"[٢].

قلت: هلاّ كشفت عن قلبه، وعلمت بنواياه أيها الخبير ؟!

أما أن معاوية كفّ عن المطالبة بدم عثمان، فأنا أطلب إليك أن تحدّد لنا أسماء مَنْ بقي منهم بعد استقرار الأمر لمعاوية، لأنهم أمسوا بين حالتين: إما قتلى، وإما مشرّدين في الأرض يبحثون عن جُحْر يستترون به.

أما حديث البخاري الذي فيه: «**ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار**»[٣]. فقد قال عنه الحافظ ابن حجر: "فإن قيل كان قتله (بصفين) وهو مع عليّ، والذين قتلوه مع معاوية، وكان معه

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإمارة برقم ١٨٤٩ - وصريح البيان للحبشي ص ٢٤٤.

(٢) صريح البيان ص ٢٤٤.

(٣) صحيح البخاري كتاب الصلاة برقم ٤٤٧.

جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار؟

فالجواب إنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة، وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم، فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سببها وهو طاعة الإمام، وكذلك كان عمّار يدعوهم إلى طاعة عليّ وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك، وكانوا هم (أي معاوية ومن معه) يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم"[1].

فقول النبي ﷺ: «**يدعوهم إلى الجنة**» أي بظن عمّار، ولا يشترط أن يكون كذلك في حقيقة الأمر، فإن في الطرف الآخر جماعة من الصحابة، وكلام ابن حجر واضح، ولكن الحبشي لم يرتضِ كلام ابن حجر السابق فلم ينقله، ونقل كلامه في عدد الصحابة الذين رووا حديث «**ويح عمار**» فقط. وإن الذي يؤكد ما قاله ابن حجر هو قول النبي ﷺ للحسن بن عليّ: «**إن ابني هذا سيّد ولعل اللّٰه أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**»[2].

وقوله ﷺ: «**تكون في أمتي فِرقتان فيخرج من بينهما مارقة، يلي قتلهم أَوْلاهم بالحق**»[3].

والمارقة: هم الخوارج الذين خرجوا على عليّ وكفّروه هو ومعاوية، وحاولوا قتل الاثنين، ولكنهم نجحوا في قتل عليّ، وفشلوا في قتل معاوية، وعمرو بن العاص.

وكان عليّ قد قاتلهم قتالًا شديدًا، وعليه فهو المعنيّ بقول النبي ﷺ في الخوارج: «**يلي قتلهم أَوْلاهم بالحق**».

---

(١) فتح الباري ١/٦٤٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه مسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج، رقم الحديث في الباب ١٥١.

فقول النبي ﷺ: «**بين فئتين من المسلمين**».

وقوله: «**تكون في أمتي فرقتان**».

وقوله: «**أولاهم بالحق**».

يدل على تساويهم في حسن القصد، وأنّ كليهما كانت تبتغي الحق وفق اجتهادهما، مع أن فرقة علي هي أقرب إليه، وأولاهم به. وأن معاوية ومَنْ معه ما كانوا يعرفون خطأهم.

قال الحافظ الفقيه النووي الشافعي عند شرح حديث النبي ﷺ: «**تكون في أمتي فرقتان**»: وفيه التصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان، ولا يفسقون، وهذا مذهبنا ومذهب أصحابنا"[1].

وقال ابن تيمية: فكان عليّ بن أبي طالب ومن معه هم الذين قاتلوهم فدلّ كلام النبي ﷺ على أنهم أدنى إلى الحق من معاوية ومن معه مع إيمان الطائفتين"[2].

وقد صرح الحبشي أنه شافعي المذهب[3]، ولكنه خالف مذهبه، ومذاهب أهل السنة في هذا، لغاية في نفسه، ولكنّ اللّه عامله بعكس مقصوده. فقد طعن بالحبشي جماعات من القضاة والمفتين، والدعاة، وأهل العلم، وغيرهم من العوام.

وقد قال عن معاوية في قتاله لعليّ: "فيكون بذلك مرتكبًا للكبيرة"[4]، قلت: ومرتكب الكبيرة فاسق. ونحن لا نعرف لهذا المدّعي مذهبًا لنناقشه

---

(١) شرح النووي ٧/ ١٤٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٥/ ٣٠٦.

(٣) المقالات السُّنية ص ٢٠٩.

(٤) صريح البيان ص ٢٢٥.

ونرد عليه من خلاله، بل تراه متخبطًا في فتاويه ؟!

قال القاضي أبو بكر المالكي على قول النبي ﷺ: «**تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق**»: "فبيّن أنّ كل طائفة منهما تتعلق بالحق، ولكن طائفة عليّ أدنى إليه"[١].

ومعاوية قد أقرّ بأفضلية عليّ إذ قال: "واللّه إني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر مني، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قتل مظلومًا، وأنا ابن عمه والطالب بدمه؟"[٢].

والحبشي لم يعتبر قتال معاوية اجتهادًا أخطأ فيه، وقال:

"وقتال معاوية لعليّ فيه مخالفة للنص الحديثي، فلا يكون هذا الأمر اجتهادًا مقبولًا"[٣] يقصد بذلك حديث: «**ويح عمار تقتله الفئة الباغية**».

ومن أين لمعاوية أن يعرف ابتداءً مَنْ الذي سيقتل عمارًا، وقد خرج على عليّ ومعه عمّار أصحاب الجمل ومعاوية، ولما قُتل عمار في (صفّين) قيل لمعاوية قول النبي ﷺ السابق في عمّار فقال: «**إنما قتله من أخرجه**»، فدفع وصف البغي عنه بالاجتهاد.

وإن الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة ما كانوا يعتقدون ابتداءً بأن فئة معاوية فئةٌ باغية، وإلا وجب عليهم الاستجابة للإمام الواجب طاعته وقتئذٍ، فلما التزموا منازلهم دلَ على أنه ما كانوا يعرفون وجه الصواب في ذلك.

ويمكن أن يكون معاوية لم يسمع بالحديث أصلًا إلا بعد مقتل عمّار.

وعليه فاجتهاد معاوية اجتهاد ليس فيه مخالفة لأي نص، فضلًا عن

---

(١) العواصم من القواصم ص ١٧٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٤٠.

(٣) صريح البيان ص ٢٤٣.

وجود النص الظاهر الصريح المانع من الاجتهاد.

وقد اعتبر الحبشي قول علماء السلف بأن معاوية اجتهد فأخطأ، أنه من الشطح[١].

وأنا في الحقيقة لم أعرف شيخًا ادّعى العلم والفقه يشطح كشطحه، ويتميّز بسطحية في الفهم والاستنتاج مثله.

وقال في كتابه آخر" تمرد معاوية على عليّ ليس مبنيًا على اجتهاد شرعي بدليل قول عليّ - رضي اللَّه عنه -: **«إن بني أُمية يقاتلونني، يزعمون أنني قتلت عثمان، وكذبوا وإنما يريدون الملك»**[٢].

قلت: لقد ظلم العلمَ والفقه مَنْ وصف الحبشي بالعلامة الفقيه من أتباعه !! فلقد كشفت عبارته وحكمه الذي أصدره على معاوية، وما استند إليه في تعليله، كشفت عن مدى الضآلة التي يعيشها في مجال الفقه والقضاء.

فمن من العلماء أجاز الحكم على رجل اعتمادًا على مجرد قول خصمه فيه بلا بيّنة ؟! وهل هذا مما يقبله عليّ نفسه ؟

وقد روى عليّ عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: **«إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقضي للأول حتى تسمع كلام الآخر»**[٣].

فهذه مخالفة صريحة من الحبشي للحديث !!

ثم هل تأكدت من صحة الرواية التي نقلتها عن عليّ في شأن بني أُمية ؟

(١) صريح البيان ص ٢٤٣.

(٢) شرح الطحاوية للحبشي ص ٢٢٥ وانظر ص ٢٢٨ منه.

(٣) رواه أحمد والترمذي وحسنه، وقواه ابن المديني. وصححه ابن حبان. بلوغ المرام برقم ١٣٠٢.

ألم تصف نفسك، أو يصفك أتباعك بأنك (علامة محدث) ولكنني لم أجد أثرًا لهذه الأوصاف في كتبك !

أليس الأوْلى أن تدرس حال رجال السند، قبل إصدار حكمك الظالم أيها المحدث ؟

فأين تلك الدراسة ؟ ومَنْ من الحفاظ صححه ؟

لقد تعودنا منك أنك لا تنظر في سند رواية إذا كانت توافق هواك، أما إذا خالفته فإنك إما أن تطعن بأحد الرواة، أو تقول: إن لهذا تأويلًا، ليمسي الحبشي معلمًا ومفسرًا للعرب مراد النبي العربي من خطابه لأُمته.

هذا هو منهاج الحبشي في علوم الشريعة.

قال ابن كثير: " مذهب أهل السُّنة والجماعة أنّ عليًّا هو المصيب، وإن كان معاوية مجتهدًا "[1].

فأهل السُنة والجماعة قد شطحوا في ذلك عند الحبشي ولم يهتد للصواب في ذلك سواه. لقد خرق الإجماع في ذلك، واتهم غيره بالخرق ! ثم أشعر قائلًا:

إنّ الـذيـن قـاتـلـوا عـلـيًّـا   من الصحاب أثموا جليًّا[2].

لقد طعن الحبشي بمعاوية ومن معه في ثلاثة كتب من كتبه الغثة هي: صريح البيان[3] والمقالات السُّنية[4] وشرح الطحاوية[5]. ولكنه لم يبيّن

---

(١) البداية والنهاية ٧/ ٢٨٠.

(٢) المقالات السُّنية ص ٢٠٩.

(٣) من صفحة ٢١٣ إلى صفحة ٢٥٣.

(٤) من صفحة ١٩٦ إلى صفحة ٢١٠.

(٥) من صفحة ٢١٣ إلى صفحة ٢١٥، ومن صفحة ٢٢٥ إلى صفحة ٢٢٨، ولا أدري إن كان قد طعن بمعاوية في كتب أخرى أم لا.

لنا المقصد الشرعي من تكرار ذلك الطعن المشين، والذي هو سُبَّة عار في جبينه.

بل لقد وصل به الحقد الذي أعمى بصيرته أن ذكر عليًّا وعمّارًا فقال عنهما: "سيدنا عليّ، وسيدنا عمّار".

ثم ذكر عثمان وطلحة والزبير في الصفحة نفسها ولم يذكر أحدهم بسيدنا[١]، مع أن عثمان هو أفضل من عليّ عند جماهير أهل السُنة وهو الحق.

وأنّ طلحة والزبير أفضل من عمّار بإجماع أهل السُنة، فلماذا هذا الصنيع أيها العلامة ؟!

ولقد أورد الحبشي مجموعة روايات تؤكد بزعمه طعنه بمعاوية:

ما رواه الطبري أنّ معاوية بعث سفينة إلى الهند فيها أصنام من ذهب لتباع هناك.

قلت: الحديث غير صحيح لأن فيه عنعنة الأعمش عن أناس لم يُعرف اجتماعه بهم وهو مدلّس ولم يذكر سماعه.

وقد أعلّ الحافظ ابن حجر في "تلخيص الحبير" حديثًا بقوله: "لأن الأعمش مدلّس ولم يذكر سماعه"[٢].

ما رواه أبو داود عن "المقدام بن معد يكرب" أنه قال: "رأيت في بيت معاوية استعمال الذهب، والحديد، ولبس جلود السباع، ثم واجه معاوية بما رآه، فقال له معاوية: "قد علمت أني لن أنجو منك يا مقدام".

قلت: "الحديث غير صحيح لأن فيه بقيّة وهو مدلّس أيضًا وقد عنعن.

---

(١) شرح الطحاوية ص ٢٢٨.

(٢) تلخيص الحبير ٤٨/٣ حديث برقم ١١٨١.

قال "الحافظ ابن حجر "عنه: "صدوق كثير التدليس عن الضعفاء"[1].

فالرواية مردودة على الحبشي، وعلى مَنْ يوافقه في ذلك.

أما ما رواه الحاكم وغيره من إخراج الصحابي وقيل التابعي "حُجْر بن عدي" إلى معاوية ليقتله.

فإليك بيانها:

حجر هو عدي بن ربيعه الكندي الكوفي وفد على النبي ﷺ صغيرًا، وأكثر المحدثين لا يصححون له صحبة ويذكرونه في أول تابعي الكوفة، وقد كان ثقة معروفًا كثير العبادة شهد القادسية والجمل وصفين مع علي بن أبي طالب. فلما وقع الصلح بين الحسن ومعاوية لم يكن راضيًا بذلك لكنه سكت على مضض. كان كثير الاعتراض على المغيرة بن شعبة والي الكوفة. ولما كان المغيرة يترضى على أمير المؤمنين عثمان وينتقص من مخالفيه كان يظهر حجر امتعاضه وقد نصحه المغيرة مرارًا على ألا يفعل هذا ولكنه لم يرجع عما هو عليه. وقد حاول حجر منع قافلة محملة بالأموال متجهة إلى أمير المؤمنين معاوية في الشام ولكنه فشل فصفح المغيرة عنه وعفا. وقد تجمع عنده أنصار من السفلة يسبون معاوية ويتبرأون منه علانية. ثم لما مات المغيرة تولى زياد ابن أبيه إمارة الكوفة والبصرة. وقد حاول حجر أن يفعل مع زياد كما فعل مع المغيرة فعفا عنه زياد وأعرض. وفي ذات مرة خرج زياد إلى البصرة فقام حجر إلى خطيب الجمعة في الكوفة ورماه بعدة حصايات وهو على المنبر يوم الجمعة لأنه مدح عثمان ولعن من قتله فلما عاد زياد وعلم بالأمر كتب إلى معاوية بما فعل حجر فاستدعاه معاوية فهرب حجر ومعه أنصاره ولكن زيادًا استطاع من إلقاء القبض عليه وحَبْسه

---

(١) التقريب برقم ٧٣٤.

ومن ثَمَ ترحيله إلى الشام. فاجتمع عند معاوية ولمعاوية بعض أصحابه فاستشار فيهم فمنهم من أشار بالقتل ومنهم من أشار بالحبس ومنهم من أشار باطلاق سراحهم فأطلق سراح البعض وقتل البعض الآخر منهم حجر. هذه الرواية تؤكد مقتل معاوية لحجر[١] وقد أجاب الحافظ المالكي ابن العربي على هذه الحادثة بما يلي: إن الأصل أن قتل الإمام لا يكون إلا بالحق فمن ادعى أنه قتل بالظلم فعليه بالدليل وهذه مدينة السلام (بغداد) مكتوب على أبواب مساجدها (خير الناس بعد رسول اللّٰه ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم معاوية خال المؤمنين رضي اللّٰه عنهم)[٢].

وجواب آخر وهو أن حجرًا أراد أن يقيم الخلق للفتنة فجعله معاوية ممن سعى في الأرض فسادًا.

قلتُ: لا ننسى أن الأُمة وقتها كانت قد خرجت قريبًا من فتنة (علي ومعاوية) جرّت الويلات والمِحَن على الأُمة وذهب من جرائها عشرات آلاف القتلى، فلو تُرك لحجر ومن شابهه ما قام به لعادت الفتنة من جديد في أرض العراق وكأنه بفعله أراد أن يفرق جماعة المسلمين.

وقد روى مسلم في صحيحه: «**من أراد أن يفرق أمر هذه الأُمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنًا من كان**»[٣].

ونقل الذهبي عن " ابن سعد " أنه قال: " كان حُجر جاهليًا إسلاميًا " وساق قصة قتله[٤]. وكان علي الحبشي وهو الموصوف " بالعلامة المحدث " ؟! أن

---

(١) انظر مسائل الامام أحمد لابنه عبد الله ٢/٣٢٨ وتاريخ الطبري أحداث سنة ٥١ هجري والبداية والنهاية وسير أعلام النبلاء ٣/ ٤٦٣.

(٢) انظر العواصم من القواصم ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٣) رواه برقم ١٨٥٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٦٣.

يبين لنا درجة أسانيد الروايات التي ساقها في حق معاوية، ولكن كما عرفناه يجمع لنا الغث والسمين فيما يؤيد رغبته، ولا يسأل عن السند، وهو يعرف أنّ من الناس مَنْ كذب على رسول اللَّه ﷺ فكيف بمعاوية ؟!

والذي أراه أن خصوم معاوية لما لم يجدوا في السُّنة ما يعيبه عمدوا إلى الحكايات فجمعها الحبشي وقد بانت لك الحقيقة جلية واضحة.

وتبيانًا للحقيقة أقول: إن الحبشي ليس له إمام من أهل السنة بالمعنى الخاص لأهل السنة، لا في العقائد، ولا في هذه المسألة وليبحث له عن مذهب يوافقه.

ما رواه مسلم أن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «**ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**»، فقال له عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة: هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بالباطل، ونقتل أنفسنا، فسكت عبد اللَّه ساعة ثم قال: أطعه في طاعة اللَّه، واعصه في معصية اللَّه"[(١)].

قال النووي على الحديث: "المقصود بهذا الكلام أن هذا القائل لما سمع عبد اللَّه بن عمرو بن العاص ذكر الحديث في تحريم منازعة الخليفة الأول، وأن الثاني يُقتل فاعتقد هذا الوصف في معاوية لمنازعته عليًا - رضي اللَّه عنهما. وكانت قد سبقت بيعة عليّ فرأى هذا أنّ نفقة معاوية على أجناده وأتباعه في حرب عليّ ومنازعته ومقاتلته إياه من أكل المال بالباطل، ومن قتل النفس، لأنه قتال بغير حق فلا يستحق أحد مالًا في مقاتلته"[(٢)].

---

(١) رواه في كتاب الإمارة برقم ١٨٤٤.

(٢) شرح النووي ١٢/١٩٦.

فالمسألة مسألة رأي وقياس فاسد، لأن معاوية لم يكن ينازع عليًا في الأمر.

وقال أبو العباس القرطبي: "وما ذكره عبد الرحمن عن معاوية إعياء في الكلام على حسب ظنه وتأويله، وإلاّ فمعاوية - رضي اللّه عنه - لم يُعرف من حاله، ولا من سيرته شيء مما قاله، وإنما هذا كما قالت طائفة من الأعراب: إن أناسًا من المصدّقين يظلموننا. فسموْا أخذ الصدقة ظلمًا حسب ما وقع لهم"[١].

وما رواه مسلم أيضًا أن النبي ﷺ قال في حق معاوية: «**لا أشبع اللّه بطنه**»[٢]، وذلك حينما تأخر عن المجيء إلى النبي ﷺ فقال النووي: "وأما دعاؤه ﷺ على معاوية أن لا يشبع حين تأخر ففيه الجوابان السابقان:

أحدهما: أنه جرى على اللسان بلا قصد (كقول النبي ﷺ: «**عليك بذات الدين تربت يداك**»[٣]، وكقوله: «**ثَكِلَتْكَ أمُّك يا معاذ**»)[٤].

والثاني: أنه عقوبة له لتأخره.

وقد فَهِمَ (الإمام الحافظ) مسلم - رحمه اللّه - من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقًا للدعاء عليه، فلهذا أدخله في هذا الباب (باب البر والصّلة)، وجعله غيره من مناقب معاوية لأنه في الحقيقة يصير الدعاء له"[٥].

قلت: "كقوله ﷺ: «**اللهم اجعل رزق آل محمد قوتًا**»"[٦] والقوت: ما

---

(١) المفهم ٤/ ٥٣.

(٢) في كتاب البر والصلة برقم ٢٦٠٤.

(٣) متفق عليه . فيض القدير برقم ٣٣٧٢.

(٤) رواه أحمد والترمذي والنسائي وفيه ضعف . الترغيب والترهيب ٣/ ٥٢٨.

(٥) شرح النووي ١٦/ ١٢٨.

(٦) رواه مسلم في كتاب الزكاة باب في الكفاف رقم الحديث (١٠٥٥) وأحمد ٢/ ٤٤٦ - والترمذي برقم ٢٣٦١.

يسد الرمق[١] فمن كان طعامه قوتًا فلا يعرف بطنه الشبع، وهذا يعني حمل الدعاء على حقيقته.

أما الباب الثاني الذي أدخل فيه مسلم هذا الحديث فهو:

باب مَنْ لعنه النبي ﷺ، أو سبّه، أو دعا عليه وليس هو أهلًا لذلك كان له زكاة وأجرًا ورحمة[٢]. وأورد تحت هذا الباب قول النبي ﷺ: «**إني اشترطت على ربي فقلت: إنما أنا بشر، أرضى كما يرضى البشر، وأغضب كما يغضب البشر، فأيما أحد دعوت عليه من أُمتي بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها طهورًا وزكاة وقربة يقربه بها منه يوم القيامة**»[٣].

ثم ألحق مسلم هذا الحديث بالدعاء السابق في حق معاوية مباشرة - فجعل لمعاوية من دعاء النبي ﷺ الكفارة، والرحمة، والقُربة إلى اللَّه تعالى. وإليه مال الحافظ الذهبي[٤].

ثم أورد الحبشي أخبارًا تتضمن طعنًا بمعاوية بعضها من طرق الشيعة، وهؤلاء ليسوا بأهل لرواية الأخبار عن معاوية لما عُرِفَ عنهم من العداوة والبغضاء له، وبعضها الآخر لا يسلم من قدح في رُواته[٥]. مع أن الحبشي وجماعته يكررون دائمًا مقولة: "إن هذا الأمر دين، فانظر عمن تأخذ دينك عنه" ولكنهم لا يحبون النظر فيما يؤيد مذاهبهم ؟!.

وإليك بعض النقول فيما شجر بين الصحابة:

---

(١) شرح النووي ٧/ ١٣٠.

(٢) باب رقم ٢٥ تحت البر والصلة.

(٣) برقم ٢٦٠٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٢٤.

(٥) راجع موسوعة أهل السنة ٢/ ٨٦٦.

قال الأوزاعي - إمام التابعين-: «لا تذكر أحدًا من أصحاب نبيك إلا بخير»[(١)].

قال أحمد بن حنبل - أحد الأئمة الأعلام - عما جرى بين عليّ ومعاوية: "ما أقول فيهما إلا الحسنى"[(٢)].

قال الباقلاني - أحد أئمة الأشاعرة: "ويجب أن يُعلم أن ما جرى بين أصحاب النبي ﷺ ورضي اللَّه عنهم من المشاجرة نكفّ عنه، ونترحم على الجميع، ونثني عليهم، ونسأل اللَّه تعالى لهم الرضوان والأمان، والفوز والجنان. ونعتقد أن علياً أصاب فيما فعل وله أجران. وإن الصحابة - رضي اللَّه عنهم - إنما صدر منهم ما كان باجتهاد فلهم الأجر، ولا يفسقون، ولا يبدعون"[(٣)].

قال أبو حامد الغزالي - أحد أئمة الفقهاء والفلاسفة الوعاظ -:

"والظن بمعاوية أنه كان على تأويلٍ وظنٍ فيما كان يتعاطاه، وما يُحكى سوى هذا من روايات الآحاد، فالصحيح منه مختلط بالباطل، والاختلاف أكثره اختراعات الروافض، والخوارج، وأرباب الفضول الخائضون في هذه الفنون.

فينبغي أن تلازم الإنكار في كل ما لم يثبت له تأويلًا، فما تعذر عليك فقل: لعل له تأويلًا وعذرًا لم اطلع عليه.

واعلم أنك في هذا المقام بين أن تسيء الظن بمسلم وتطعن عليه وتكون كاذبًا، أو تحسن الظن به وتكف لسانك على الطعن وأنت مخطئ مثلًا.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٢٠.

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ١٦٤.

(٣) الإنصاف ص٦٧.

والخطأ في حسن الظن بالمسلم أسلم من الصواب بالطعن فيهم"[١].

قال الأصولي عبد القاهر البغدادي: "وقالوا (أي أهل السُّنة) في صفين: إن الصواب كان مع عليّ رضي اللّه عنه، وأن معاوية وأصحابه بغوا عليه بتأويل أخطأوا فيه"[٢].

قال الحافظ الذهبي: واستغفرنا وأحببنا باقتصاد وترحمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ إن شاء اللّه مغفور"[٣].

قال "الحافظ اللغوي مرتضى الزبيدي" الذي أكثر النقل عنه الحبشي في كتابه (المقالات السُّنية)، ونحن ننقل عنه ما له صلة بالعنوان فقال: "والحق الذي عليه أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة، وحسن الظن بهم، والتأويل لهم، وأنهم مجتهدون لم يقصدوا معصية اللّه ولا محض الدنيا"[٤].

ولكن الحبشي مُصرٌّ على أن معاوية ليس بمجتهد وأنه قاتل من أجل الدنيا مخالفةً منه لأهل السنة، وأقوال أهل العلم.

قال الفقيه الشافعي ابن حجر الهيتمي: "والحاصل أن ما وقع بين الصحابة رضوان اللّه عليهم أجمعين من القتال مقصور على الدنيا فقط، وأما في الآخرة، فكلهم مجتهدون مثابون، وإنما التفاوت بينهم في الثواب، إذ من اجتهد وأصاب كعليّ كرم اللّه وجهه وأتباعه له أجران، بل عشرة أجور كما في رواية، ومن اجتهد وأخطأ كمعاوية، رضي اللّه عنه له أجر واحد. فهم كلهم ساعون في رضا اللّه وطاعته بحسب ظنونهم

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ١١٧ - ١١٨.
(٢) الفرق ص ٣٥١.
(٣) سير أعلام النبلاء ٣/١٢٨.
(٤) إعجاز القرآن ص ١٤٦، عالم الكتب، بيروت.

واجتهاداتهم الناشئة عن سعة علومهم التي مُنِحوها من نبيهم ﷺ"[1].

وقال: "اعلم أن الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة أنه يجب على كل مسلم تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لهم، والكف عن الطعن فيهم والثناء عليهم"[2].

وهكذا ترى الحبشي يخرق إجماع أهل السنة والجماعة، ويطعن بمعاوية ومن معه - رضي الله عنهم -.

ما ورد في حق معاوية من مناقب[3]:

١) روى الحافظ الترمذي وحسنه من قول النبي ﷺ في حق معاوية: «**اللهم جعله هاديًا مهديًا واهدِ به**»[4].

روى الحافظ الذهبي بسنده قول النبي ﷺ: «**اللهم علّم معاوية الكتاب والحساب وقِه العذاب**»، وقال: "وللحديث شاهد قوي" وذكر له سندًا آخر[5].

روى الحافظ الذهبي أيضًا بسنده: "كان رسول الله ﷺ يسير ومعه جماعة فذكروا الشام. فقال رجل: كيف نستطيع الشام وفيه الروم، قال: ومعاوية في القوم، وبيد النبي ﷺ عصا، فضرب بها كتف معاوية وقال: «**يكفيكم الله بهذا**»، وقال الذهبي: وهذا مرسل قوي[6].

---

(١) تطهير الجنان عن الخطر والتفوّه بثلب معاوية بن أبي سفيان ص ٦.

(٢) الصواعق المحرقة ص ٢٠٨.

(٣) قال ابن حجر في الفتح: "وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحاق بن راهويه، والنسائي" ٧/ ١٢٧ قلت: إن لم يصح عندهم شيء من ذلك فقد صح شيء عند غيرهم من الحفاظ.

(٤) سبق وتخريجه.

(٥) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٢٤.

(٦) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٢٧.

وقد تحققت هذه المعجزة في حياة المسلمين، فقد حمى الثغور في الشام زمن عمر وعثمان وأيام إمارته.

روى الإمام مسلم في صحيحه من قول النبي ﷺ: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم**»[(١)].

وقد أجمع المترجمون لأمير المؤمنين معاوية أنه قد غلب عدله على ظلمه[(٢)]، وأنه دانت له الأُمم، حكم على العرب والعجم، ولم يهجه أحد في دولته، وخلّف خلقًا كبيرًا يحبونه ويفضلونه، فهو بذلك من خيار أئمتنا بنص الحديث الصحيح الصريح.

روى الشيخان من قول النبي ﷺ بعدما استيقظ وهو يضحك: «**ناس من أمتي عرضوا عليّ غزاة في سبيل اللّٰه يركبون ثبج البحر (أي ظهره) ملوكًا على الأسرة**»[(٣)].

وقال الإمام مسلم: "إنّ ذلك تمّ في زمن معاوية".

وقال آخرون: كان ذلك في خلافة عثمان حينما غزا معاوية بجيشه قبرص وفتحَها[(٤)].

وعلى كلٍّ سواء كان ذلك قد تمّ بقيادة معاوية في زمن عثمان، أم تم في زمن معاوية فإنه قد نالته البشرى بعمل أرضى اللّٰه ورسوله.

- كان من أصحاب النبي ﷺ وكتّاب وحيه ورسائله.

---

(١) كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٣/١٣٣ - ١٥٩ تاريخ ابن خلدون ٢/٤٥٨ - العواصم لابن العربي ص ٢٠٩ وما بعدها.

(٣) البخاري. كتاب الجهاد، باب الدعاء بالجهاد والشهادة. رقم الحديث ٢٧٨٨ - ومسلم - كتاب الإمارة - رقم الحديث ١٩١٢.

(٤) انظر شرح النووي ١٣/٥١ - البداية ٨/٢٢٩.

- جمع عمر لمعاوية الشام كلها، وعمر من أعظم الناس فراسةً، وأخبرهم بالرجال، وأقومهم به، وأعلمهم به، وتركها له عثمان أيضًا.

قال الذهبي معلقًا على ذلك: حسبك بمن يؤمِّره عمر، ثم عثمان على إقليم وهو ثغر (أي الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو) فيضبطه ويقوم به أتمّ قيام"(١).

شدة اتباعه لعمر، فقد قال ابن حجر العسقلاني: "وقد كان معاوية متبعًا لعمر، مقتديًا به"(٢).

لما قُتل عثمان اجتمعوا على معاوية فأغزاهم مرات، ثم اغزى ابنه في جماعة من الصحابة برًا وبحرًا(٣)، بعدما توقف الجهاد وقت الفتنة.

كان ملكه على الحرمين ومصر والشام والعراق وخُراسان والجزيرة وفارس واليمن والمغرب، وغير ذلك، وكان خير حامٍ لدار الإسلام من هجمات الروم وغيرهم من المشركين.

للإمام الحافظ "بقي بن مَخْلَد الأندلسي" مسند أدخل فيه مسند معاوية، وجمع تحته مئة وثلاثة وستين حديثًا، واتفق له البخاري ومسلم على أربعة أحاديث، وانفرد البخاري بأربعة، ومسلم بخمسة(٤).

هذا ما رأيته في أمير المؤمنين معاوية - رضي اللّه عنه - مع اعتقادي أن الخليفة الراشد عليًا - رضي اللّه عنه - أفضل منه، وأنّ ما جرى بينهما كان فيه معاوية مجتهدًا غير مصيب، مع خلوّ المسألة عن نصٍ يمنع من الاجتهاد.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٣٢.

(٢) فتح الباري ٩/٧٩، طبقة الريان.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٥٠.

(٤) انظر تهذيب سير أعلام النبلاء، ترجمة برقم ٢٥٧.

وأقول لكل طاعن في أي صحابي: لقد ابتدعت، وفسقت، وخرجت عن إجماع أهل السنة والجماعة فاستحق التعزير من قِبل السلطان.

وليس للأقزام الصغار أن يحشروا أنوفهم ليكون حُكامًا وقضاة بين العمالقة العظام!!

والله يقول: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر - ٤٧].

وبعد: فهذا الحبشي في استنباطاته السيئة، وتفسيراته الغريبة الشاذة، لم يكفه طعنه بمعاوية، بل لعب الشيطان به فكفّر ابن تيمية، وطعن بكثير من العلماء، فقد قال عن الحافظ الذهبي: "يتساهل بإيراد أحاديث غير ثابتة، وآثار من كلام التابعين ونحوهم من غير تبيين لحالها من حيث الإسناد والمتن في بعض ما يذكره، وذلك في كتابه "العلو للعلي الغفار" فليُحذر فإن ضرره على مُطالعه عظيم"[1]، مع أن الكتاب من أروع ما كُتب في هذا الموضوع، وهو أكثرها استيفاء. ولكن الحبشي لم يعجبه لأن الذهبي قد أثبت من خلال ما جمعه من القرآن والسنة وأقوال الأئمة أن الله تعالى في السماء، وهذا إجماع السلف كما نقلناه في محله.

وأما موقفه من الحافظ ابن حجر فهو في غاية الغرابة، فحينما يبتغي تأييد رأي يرجحه ويجد لابن حجر تصحيحًا لحديث - وإن خالف ابن حجر غيره فيه - فترى الحبشي يسارع إلى الاستشهاد بتصحيحه ويقول لك: "فخذه حيث حافظ عليه نص".

وحينما يصحح أحد العلماء حديثًا يخالف رأي الحبشي يقول: "لم يُنقل هذا التصحيح عن حافظ معتبر كابن حجر العسقلاني"[2].

---

(١) شرح الطحاوية ص ٩٧.

(٢) صريح البيان ص ٣٢٦.

وحينما يصحح ابن حجر حديثًا ويستشهد به مما يخالف منهج الحبشي فتراه يقول عن تصحيح ابن حجر "فيه نظر فليتأمل"[١] قال الحبشي هذا بعدما أثبت ابن حجر (الصوت) للَّه بقوله : "وإذا ثبت ذكر الصوت (إلى اللَّه) بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به"[٢].

فيرد الحبشي ذلك بقوله : "فيه نظر فليتأمل، فالحاصل أنه ليس في إثبات الصوت للَّه تعالى حديث مع الصحة المعتبرة في أحاديث الصفات"[٣].

هكذا يفعل الحبشي، فيقبل تصحيح ابن حجر في مكان دون مكان آخر لحاجةٍ في نفسه ؟!

أرأيت الاضطراب، وسرعة القفز من غصنٍ لآخر ؟!

وهل يبقى الحبشي بعد ذلك أهلًا لتلقي العلوم عنه ؟!

أضف إلى ذلك مخالفته للأُمة في طعنه بمعاوية ومن معه، وفي مخالفته للفقهاء المعاصرين في قوله بعدم زكاة الأوراق النقدية، وأنّ مَنْ لم يؤد زكاتها فلا يُعترض عليه، مع افترائه في ذلك على الأئمة السابقين.

وزِدْ على ذلك طعنه هو وجماعته بسيد قطب، وابن باز، والألباني، وسيد سابق، والقرضاوي، والبوطي، وفيصل مولوي، وغيرهم من علماء العصر.

وكذا طعنه - فيما أعلم - بكل الحركات الإسلامية المشهورة على الساحة، ليكون بديلًا ولكن هيهات هيهات.

(١) شرح الطحاوية ص ٩٦.

(٢) فتح الباري ٤٦٦/١٣ طبعة الريان.

(٣) شرح الطحاوية ص ٩٦.

بالإضافة إلى كونه من أثيوبيا (الحبشة) فقد ترك بلاده ، وفرّ إلى بلادنا ليشرّع لنا ، ويعرّفنا بديننا !! في وقت تئن بلاده تحت الحملات التنصيرية ، وتعاني من جهل مركّب في رسالة محمد ﷺ.

أليس مسقط رأسك أوْلى بك ؟

بل أليست أفريقيا أحق بعلمك من لبنان ؟

نحن نعرف أُناسًا أُخرجوا من ديارهم فعادوا متنصرين ، أو على الأقل بقوا على صلة قوية مع أتباعهم ومحبيهم.

ثم متى كان الأحباش أساتذة للعرب في تاريخ هذه الأُمة ؟!

ولماذا هذا التقرب من السلطات غير المسلمة حتى أن أحد أتباعك قد وصل إلى منصب مفتٍ عام لجمهورية(أوكرانية) الشيوعية - الصليبية ؟!

ولماذا لم نسمع لكم عملًا جهاديًا ضد اليهود ؟!

ولماذا لم نقرأ لك كلامًا حول عدوان اليهود على أُمتنا ، وحكم قتالهم ؟

لقد طعنت بالصحابي معاوية ، وبعلماء عصرنا ، وبالجماعات الإسلامية.

أتُرى ذلك أهم من قتال اليهود ، والتحريض على رد عدوانهم ؟

ثم في أي المؤسسات العلمية تخرّجت ؟

وأخيرًا لماذا كفرت ابن تيمية ؟ فلا أدري من استحوذ عليك فوسوس لك الطعن به ؟

لقد افتريت عليه حينما نسبت إليه قولك : "إن جنس العالم أزلي لم يتقدمه اللّه في الوجود"[1].

بل الذي قاله ابن تيمية هو قِدَم نوع الفعل أو قدم نوع الحوادث التي

---

(١) المقالات السُنية ص ٦٩.

تمت بمشيئة اللّه وقدرته.

ولقد اعتمدت في تكفيره على ما نقلتَه عن "الزركشي" في (تشنيف المسامع) حيث قلت: "فقال (أي الزركشي) بعد أن ذكر أن الفلاسفة قالوا: إن العالم قديم بمادته وصورته، وبعضهم قال: قديم المادة مُحدث الصورة ما نصه: وضللهم المسلمون في ذلك وكفّروهم"(١)، مع أن ابن تيمية لم يخالف ذلك، بل كفّر من يقول بقدم شيء من هذا العالم. وهناك فرق كبير بين القول بقدم النوع، والقول بقدم العالم، أو شيء من العالم.

إن عجز الحبشي عن فَهْم عبارة ابن تيمية رماه في تكفيره، وذلك راجع إما إلى سوء نية أو إلى نشأته غير العربية.

فراجع حكمك، ودقق النظر في كلام الرجل، فإن الأمر دين، وإن الدنيا لا تغني عن الآخرة، فمن ثبت إسلامه بيقين لم يَزُل إسلامه بسوء الفهم:

قال ابن تيمية: "ونرعى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم كما أمر اللّه ورسوله، ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى"(٢).

ولقد غالى بالحبشي أتباعه فوصفوه "بالعلامة، الفقيه، المحدث"(٣) ولكنني لم أسمع أو أقرأ لعالم معاصر وصفًا للحبشي بالعالِم، أو الفقيه، أو المحدث.

وقد نقل أتباعه عن المحدث "عبد العزيز الغِماري" أنه قال عن الحبشي:

---

(١) المقالات السُنية ص ٧٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٢/ ٢٩٣.

(٣) انظر غلاف كتابه المقالات السُّنية.

(عدل على ما تقتضيه القاعدة المذكورة، وله مؤلفات جليلة تدل على أنه من أهل الدين والمروءة)[١]، ولم يذكره بأكثر من ذلك لأنه لم يرَ فيها إلا النقل عن الأشاعرة. فأين العلامة، والفقيه، والمحدث؟ ولو تحدث في الكون عالِم عن الحبشي بالثناء لأسرع مريدوه إلى إظهاره وبيانه.

فهذا الحبشي يا قوم!!

والذي لاحظته في كتابات الحبشي على سبيل الإجمال ما يلي:

يؤول آيات وأحاديث صفات الرب تعالى في المجموع، ويحملها على غير حقيقتها، مع أننا قد نقلنا إجماع أهل السنة على حملها على الحقيقة لا المجاز مع نفي الكيفية.

ظاهري حرفي في الفروع حتى أنك حينما تقرأ له فتوى مع ما يقدمه من أدلة يُخيل إليك أنك تقرأ لأحد أتباع المذهب الظاهري[٢]، ثم يصفه تلاميذه (بالفقيه)، وليس له منه سوى الجمع.

يصحح أحاديث ويضعف وفق هواه، وقد مرّت أمثلة كثيرة على ذلك. فأحيانًا يعتمد حافظًا ما في التصحيح والتضعيف، وأحيانًا لا يعتبره، هكذا؟! ولم أطلع على أي دراسة علمية له في مجال الحديث النبوي تدل على أنه خبير في الأسانيد، ثم يصفه أتباعه "بالمحدث"، وهو دون ذلك، وفق ما اطلعت عليه من مصنفاته.

عامة كتبه نقل عن الآخرين، وليس له أي إضافة علمية بوصفه ينتمي إلى

---

(١) انظر غلاف كتابه المقالات السُّنية.

(٢) نسب المؤرخون المذهب الظاهري إلى الحافظ الفقيه داود بن علي الأصبهاني. وسُميّ بذلك لتمسكه بظاهر النصوص دون النظر في المعاني والعلل، فمثلًا جاء النهي عن البول في الماء الراكد، فقالوا: لو بال إنسان في قارورة ثم صبّها في الماء الراكد، فلا يكون فعله منهيًا عنه.

بلاد لا تُعرف لها حضارة ولم تترك أي ميراث علمي تستفيد منه البشرية، بل المعروف عن حكام دياره تاريخيًا أنهم رجال نهب وتخريب، وسرقة لخيرات البلاد التي يدخلونها ويعملون فيها بالإفساد والتتبير، بخلاف رجال فارس وما وراءهم من أمم وشعوب، فإنها كانت ذات ثقافات، ومدنيات، وفكر مستنير متقدم. ومن هنا قلنا: متى كان الأحباش أساتذة للعرب ؟! ومعلوم أن الجسد المريض تتكاثر عليه الجراثيم، وتتنوع فيه الأمراض، وتتطاول عليه الأقزام. وحينما ينقل الحبشي عن الآخرين - في الإجمال - لا يذكر مرجعًا. ويمكن لكل ذي خبرة في كتب التراث أن يدرك أن كثيرًا من عباراته ليست له، بل لغيره.

ليس له أي كتابات في أمراض الأُمة، من سياسة، أو اقتصاد، أو تربية، أو أخلاق، أو ما شابه ذلك ولعله لا يحسن التكلم بذلك ولا وصف العلاج الشرعي لها.

وقد قوقع نفسه وأتباعه حول مجموعة من القضايا والأفكار نقلها من هنا وهناك، لم ينتج عنها سوى التفرق، وتعميق الخلافيات، وإثارة روح الكراهية والبغضاء، والتوسع في تكفير المخالف وفق منظور ضيق جدًا يعتمد في مجمله على منهج قومٍ جعلوا العقل حكمًا على النص، وفي ذلك من الخطر الذي لا يخفي على مؤمن عاقل ؟!

وعليه فمنهج الحبشي في تعامله مع الأُمة منهج تفريقي لا تأليفي، وهذه طريقة مبتدعة ليس لها إمام من خير القرون ؟!!

يضع عناوين برّاقة وجذابة لكتبه مثل: الدليل القويم، الصراط المستقيم، النهج السويّ، الغارة الإيمانية، وما شابه. وبعد تصفح الكتاب فإنك تفاجأ بوهن الرابطة بين العنوان والمضمون، فلا تجد الدليل قويمًا، ولا الصراط

مستقيمًا، ولا النهج سويًا، ولا الغارة إيمانية !!

بوصفه غير عربي يسيء جدًا فَهْم عبارات الغير، ولا أدري إن كان ذلك عن قصد، أو قلة دراية ؟!

عدم معرفته بمواضع الإجماع واضح جدًا، وقد يحتج به حينًا ويتجاهله حينًا آخر.

وقد مرت بنا أمثلة متنوعة على ما ذكرته لك.

أما عن سبب حط الحبشي على ابن تيمية، وانتقاصه منه، فيقول التاج السبكي عن سبب تصغير الغير، والتقليل من شأنه: "إما لتعصب، أو جهل، أو لمجرد اعتماد نقل مَن لا يوثق به، أو لغير ذلك من الأسباب."[1].

وهذا ما حدا بالحبشي إلى الوقيعة بابن تيمية، ومن هنا نقول: الحبشي في ابن تيمية ليس على ثقة، ولا يعتمد عليه لثبوت حقده عليه، واعتماده على أقوال من لا يوثق به فيه، وتعصبه لمنهج الأشاعرة المخالف لما كان عليه خير القرون من الصحابة والتابعين.

ثم هل سلم الحبشي نفسه من الطعن من قبل علماء، وقضاة، ومفتين، ورجال سياسة، وجماعات وأحزاب إسلامية وقومية وغيرها ؟

وحتى الأزهر في مصر، وهيئة كبار العلماء في العربية السعودية قد حذروا من الحبشي وأتباعه، فماذا بقي له ؟

فيا أيها الحبشي: عُد إلى الكتاب والسنة، وما كان عليه الصحابة والتابعون، وتعال لنعمل معًا لما فيه خير هذه الأمة ووحدتها، وعزتها ! وليكن هدفنا هو إصلاح المجتمع أولًا لا السلطة، لأنه إذا صلح المجتمع صلحت السلطة، إذ أن رجال الحكم هم من أبناء المجتمع.

---

(١) نقله السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص ٧٣ طبعة دار الكتاب العربي - ١٩٨٣ -

واعلم أن الدنيا وزينتها لا تساوي عند اللَّه جناح بعوضة كما جاء في ذلك الخبر عن رسول اللَّه - ﷺ -.

أما البوطي: فقد وصف ابن تيمية بالمتناقض المضطرب في عدة مسائل نسبها إليها، ولكنه لم يوفق، ولم يصب في ذلك كما بيناه في محله من هذا الكتاب.

هذا مع أن ابن تيمية في نفس البوطي كبير، ففي كتابه "السلفية" قد أقرّ بأن لابن تيمية مؤهلات تجعله في مكان القدوة لسائر مَن بعده" وكان يترحم عليه دائمًا. وقد أخبرني أحد محبي "البوطي" أن أحد أتباعه حاول الانتقاص من ابن تيمية أمامه فغضب البوطي منه وأسكته، وأبدى ثناءه عليه.

إذن ما الذي حدا به إلى أن يصف ابن تيمية بذلك الوصف الذي فارق فيه الصواب ؟

إنها طبيعة المباحثة والمناقشة التي دخل فيها ضمن كتابه "السلفية". ولا ننسى دور ابن تيمية في تأصيل وتقعيد ما اشتهر بمصطلح العقيدة السلفية، والفكر السلفي. ومن هنا فقد كان له نصيب من النقد وفق مفهوم البوطي واجتهاده الذي أخطأ فيه، فابن تيمية لم يقل بالقدم النوعي للمادة، ولا بالقدم النوعي للعالم كما ادعى البوطي، حيث قصر في فهم العبارة ولم يدقق النظر فيها.

وهناك فرق شاسع بين القول (بالقدم النوعي للحوادث، أو المفعولات) والقول (بالقدم النوعي للمادة أو للعالم) حيث أطلق الحادث في القول الأول، وحدد في القول الثاني، بينما ابن تيمية لم يعطِ تحديدًا زمنيًا لمفعولات اللَّه تعالى، ولا تحديدًا ماديًا لعينها.

وعلماء الأُمة قد كفروا القائلين بقدم العالم بمادته أو صورته، أو

كليهما، ولم يذكروا في اتفاقهم قول من قال: "بقدم نوع الحوادث، أو بتسلسل الآثار".

ففي "تشنيف المسامع": "وهذا العالم (وهو عند المتكلمين كل موجود سوى اللّه) بجملته: عُلْويّه وسُفْليّه، جواهره وأعراضه، محدث. أي بمادته وصورته، كان عدمًا فصار وجودًا، وعليه إجماع أهل الملل. ولم يخالف إلا الفلاسفة، ومنهم: الفارابي[1]، وابن سينا[2]، قالوا: إنه قديم بمادته وصورته.

وقيل: قديم المادة محدث الصورة، وحكى الإمام (أي الرازي) في "المطالب" قولًا رابعًا بالوقف وعدم القطع.

ثم قال: "وكل هذه الأقوال باطلة، وقد ضللهم المسلمون في ذلك وكفرّوهم، وقالوا: من زعم أنه قديم فقد أخرجه عن كونه مخلوقًا للّه تعالى"[3].

فهل قال ابن تيمية: عن هذا العالم ليس مخلوقًا للّه تعالى ؟

ألم ننقل عنه طائفة كبيرة من أقواله تؤكد أنه ما من شيء إلا مسبوق بعدم نفسه إلا اللّه ؟!

وقال البوطي: "وقد ثبت للعلماء جميعًا أن الفلاسفة اليونانيين وقعوا في الكفر لثلاثة أسباب، وفي مقدمتها قولهم بالقدم النوعي للعالم"[4].

---

(١) هو أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، فيلسوف وطبيب ورياضي توفي سنة ٣٣٩ هـ . شذرات الذهب ٢/ ٣٥٠.

(٢) هو أبو علي الحسين بن عبد اللّه الطبيب الفيلسوف الشاعر المتوفى سنة ٤٢٨ هـ . البداية والنهاية ١٢/ ٤٢.

(٣) تشنيف المسامع ٤/٦٣١ وما بعدها.

(٤) السلفية هامش ص ٢٠٥.

أقول: ليس في أقوال العلماء جميعًا ذكر للقدم النوعي، بل ما ذكرناه عن "تشنيف المسامع" هو قِدم العالم، وكونه غير مخلوق لله. وابن تيمية لم يقل لا بقدم العالم، ولا بقدم نوعه حتى يلزم هذا الكلام، والذي أراه أن الإثم في هذا ليس على ابن تيمية بل على مَنْ بدّله.

وقد ظلم "البوطي" ابن تيمية ظلمًا كبيرًا في مسألتين سبقت مناقشته فيهما، ثم وصف المنهج الذي سلكه في الكتاب الذي تَمّ ظلم ابن تيمية فيه وهو (السلفية) بأنه "حَكَم عَدْلٌ"[١] ؟!

وقال: "ولكم تضاعف حمدي للّه عندما رأيت كيف جمع هذا الحكم العدل من شتات، وألّف بعد فرقة، فعادت المذاهب المتصارعة بفضل اللّه مذهبًا واحدًا"[٢].

قلت: هذه أُمنية كل مسلم غيور، ولكن أين هي تلك المذاهب التي توحدت بفضل منهجك في كتابك "السلفية" بعد تصارع ؟ هلاّ سميتها، ونقلت عنها ثناءها لمنهجك ؟

ثم قال على صفحة غلاف الكتاب المذكور: " فإن قيل: فما فائدة هذا الكتاب إذن، إذا كان المتطرفون لن يحفلوا به، والمتعاملون مع الحق يتعاملون معه (أي مع الحق) من دونه ؟ " فهو يقر بوجود متطرفين لم يهتموا بكتابه، وبوجود متعاملين مع الحق لا يحتاجون إلى كتابه، ولا إلى منهجه فيه.

وأقرّ على الصفحة نفسها بوجود بعض أهل الطرق الصوفية قد أنكروا عليه ما سموه مجاملة لابن تيمية وشيعته ؟! وبوجود بعض متعصبي السلفية

(١) مقدمة كتابه السلفية ص ٨ طبعة ٢٠٠١.

(٢) المرجع السابق نفسه.

قد أنكروا عليه ما سموه هجومًا ظالمًا على ابن تيمية ونهجه.

فهل يصح قوله عن منهجه: "بأنه حكم عدل عادت به المذاهب المتصارعة مذهبًا واحدًا" ، مع وجود من أنكر عليه، ومتطرفين، ومتعاملين مع الحق بدون منهجه ؟!

هذه تزكية للنفس قد نُهينا عنها، أضف إلى ذلك أنه ليس لمنهجه أي أثر في دنيا المذاهب المتصارعة !! أليس في هذا تناقض بيّن لا يفتقر إلى شرح ؟!

وفي الحقيقة إن ابن تيمية في نفس البوطي أكبر مما صوره في كتابه السلفية، فبالرغم من أنه قد فهمه خطأ إلا أنه قد قال عنه : " فاقتضانا ذلك أن نعرفه بالحق الذي تكرر منه في كتبه وكلامه."[١].

ولا يعني هذا أن البوطي لم ينتقص من ابن تيمية، وهذا الانتقاص قد وُرِّث إلى أتباع البوطي. فقد سمعت من أحد محبيه يقول: "ابن تيمية متناقض مضطرب."

فسألته عن سبب ادعائه فأجاب: إن البوطي ذكر ذلك في كتابه السلفية!

فقلت له: إن البوطي ظلم ابن تيمية، ولم يكن دقيقًا لا في فهم العبارة، ولا في النقل، فابن تيمية أكبر وأجل من أن يقع في هذا الاضطراب الذي ذكره البوطي، فسكت.

ونحن نقول للبوطي: بما أنك قد قلت في مقدمة كتابك السلفية[٢]:

(ولقد أرهفتُ سمعي إلى أي استدراك أو نقد علمي قد يتفضل به قارئ لأعلن له عن شكري، ثم لأضع استدراكه أو إصلاحه موضع التنفيذ).

---

(١) السلفية – هامش ص ٢٠٥.

(٢) طبعة ٢٠٠١.



وبما أن هناك جماعة تتبعك في أحكامك وتتأثر بك، وليس لديهم مقدرة علمية على النظر في كلامك وتقليبه، فإني أرفع إليك ملاحظاتي حول المسائل التي نسبتها لابن تيمية ثم حكمت عليه من خلالها بالتناقض والاضطراب، فأقول:

- إن ابن تيمية لم يقل بالقدم النوعي للعالم، ولا بقدم العالم، ولا بالقدم النوعي للمادة.

- إن ابن تيمية لم يطعن فيمن قال بتسلسل الآثار.

- إن ابن تيمية لم يعطِ للأشياء قوة ذاتية مستغنية عن الله.

وقد نسبتَ إليه هذه المقولات، ونقلتَ كلامًا عنه، وحددتَ الجزء والصفحة والكتاب، ولكنني - وللأسف الشديد - لم أجد ما ادعيته بحقه في كتبه والله وحده يعلم السبب في ذلك ويكشفه يوم تُبلى السرائر، وأبشرك بأن ابن تيمية قد عفا عن كل من أذاه إلى يوم القيامة !! وقد بينت ذلك في محله من هذا الكتاب.

فأرجو منك إعادة النظر فيما قررته، والقراءة بتؤدة وعمق، والترفع عن التسرع وإصدار الأحكام بناء على فكرة سابقة، أو قول منسوب إليه من جاهل أو صاحب هوى. فإن لك في نفسي منزلة ؛ لأجل أنني أرعى حقوق المسلمين، ولا سيما أهل العلم منهم، ولي بك كامل الثقة فيما رجوتك به.

أما المدعو كمال أبو المنى: فقد دعا على أتباع ابن تيمية بقوله:

"طهّر اللّه الأرض منهم، وأراح العباد من شرّهم"(١).

فأقول له - مطمئنًا -: إن اللّه تعالى عاملك بعكس مرادك، فهاهم أتباع ابن تيمية والمنهج الذي أصّله، والعقيدة التي دعا إليها يملأون الدنيا،

(١) مقدمة الرسائل السبكية ص ٣٨ - التي جمعها أبو المنى.

وهاهي الكتابات عن فكره وحياته تملأ المكتبات.

وها هي الجماعات والتنظيمات تُقْبل على اقتنائها والاستفادة منها في مختلف أنحاء العالم. ونحن لن نقابل الإساءة بمثلها، ولن ندعو إلا بأن يهديك اللّه ومَنْ سلك سبيلك إلى الحق بإذنه. فلقد نسبت - أيها المفتري - إلى ابن تيمية أشياء كثيرة كذبت فيها من غير أن تذكر لها مرجعًا واحدًا.

فهل هذا من أخلاق المؤمنين ؟ أم من صفات الباحثين المنصفين ؟!

أم أنّ شهرتك العلمية تأذن لك بذلك ؟

ولماذا - أيها المفتري الأفاك - لم تلتزم العقيدة التي نقلتها عن التقي السبكي في الرسائل التي جمعتها ؟

فقد نقلت عنه أنه قال في فرق المتكلمين : "وافترقوا ثلاث فرق :

إحداها : غلب عليها جانب العقل وهم المعتزلة.

والثانية : غلب عليها جانب النقل وهم الحشوية.

والثالثة : ما غلب أحدهما ، بل بقي الأمران مرعيين عندهما كل على حد سواء وهم الأشعرية.

وجميع الفرق الثلاث في كلامها مخاطرة، إما خطأ في بعضه، وإما سقوط هيبة، والسالم من ذلك كله ما كان عليه الصحابة والتابعون"[(١)].

فلماذا لا تكون من السالمين، وتعود إلى ما كان عليه الصحابة والتابعون عودةً حقيقيةً لا مجرد ادعاء قولي - كما فعل الحبشي - أم أنكم تقولون خلاف ما تفعلون ؟

ستعلم غدًا من الكذاب الأشر.

وبهذا تنتهي وقفاتنا مع الطاعنين

---

(١) الرسائل السبكية ص ٨٣ - ٨٤ جمع كمال أبو المنى .

الخاتمة

الحمد للّٰه والصلاة والسلام على رسول اللّٰه وعلى آله، وبعد:

فهذا هو ابن تيمية العالم العابد الزاهد المجاهد بسيفه وقلمه، محيي السنة، وقامع البدعة وأهلها، الذي فاق الأقران وتقدّم، الذي برع في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، واللغة، المجتهد المطلق باعتراف أئمة أعلام منهم بعض خصومه.

فقد أوضح لنا أمثل الطرق التي تعرفنا باللّٰه وهي طريقة القرآن والسنة ومنهج سلف الأمة. وأثبت لنا أن العقل البشري لا يمكنه أن يستقل عن هداية السماء ويفلح مستدلًا على ذلك بالكتاب، والسنة، وتجارب الأُمم السابقة، وبالعقل نفسه، وضَرْب الأمثلة.

فهو بحق عالم رباني سلفي استطاع أن يجدد معالم المدرسة الإسلامية الأولى، والتي تستقي أصولها ومناهجها من الكتاب، وصحيح السنة، وهدي السلف، وصريح العقل وأثبتنا عدم مخالفته ألبتة لتلك الأصول أو واحدٍ منها.

وقد رأيتَ كيف هبّ في وجهه مَنْ يرى أن المراد الإلهي محصور في اجتهادات أشخاص محددين لا يجوز الخروج عليها. فقد ذمّ ابن تيمية هذا المسلك وقارع أصحابه بالحجج، فضعفوا واستكانوا، ثم قاموا عليه مستبيحين لأنفسهم الكذب والافتراء فغلبوه بالسلطان وغلبهم بالحجة والبرهان.

وأدركتَ حال المفترين ومَنْ سلك مسلكهم كيف اضطرب موقفهم في تناقض افتراءاتهم، وأيقنتَ كيف تهاوت أمام قوة عبارة ابن تيمية ووضوحها.

ونحن ندرك أن اللّٰه تعالى قد كافأ ابن تيمية على حُسن قصده، وصحة منهجه، بأن أحيا مصنفاته - التي أُريد لها الإزالة والمسخ - وبما تحويه من رجوعٍ إلى الصدر الإسلامي الأول في الأصول، وتجديدٍ في الفقه والاستنباط.

وقد حبّب اللَّه به الجماهير العريضة من المسلمين على مختلف المستويات والرُّتَب الثقافية والعلمية فأقبلوا على مصنفاته، وأحسنوا الاستفادة منها، فأقيمت الندوات، وكتبت الأبحاث، وأُفردت الدراسات حول هذا الرجل، وقد نفع اللَّه بعلومه المتنوعة، وسمع بعلمه القاصي والداني، وكَبَتَ خصومه. فمن يسمع بهم، وبأسمائهم ؟

وابن تيمية قد عفا وسامح كل من آذاه إلى يوم القيامة. يا لها من نفسٍ رحبة مزجت بين العلم والتقوى !!

وأظنك قد عرفت - أيها القارئ - كيف أن خصومه المعاصرين قد اقتدوا بالأقدمين، واقتفوا أثرهم في الحطّ والتشويه، ولكنهم لم يفلحوا، فظهر تخبطهم وسوء نواياهم التي لم تصمد أمام البحث المنصف. وأثبت هؤلاء المفترون قصورهم وتقلبهم واستعجال بعضهم وسوء قصدهم.

وقد اطّلعتَ على الجم الغفير من الأئمة العلماء من القدامى والمحدثين ممن أثنوا على سعة علم ابن تيمية، وحُسن فهمه واستنباطاته، وورعه، وأنه أحد الأئمة المجتهدين.

وعليه فلم يثبت في حقه مفسّق فضلًا عن مكفّر، ومَنْ كفره فقد باء ورجع عليه تكفيره للحديث: «**أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر، فقد باء أحدهما، إنْ كان كما قال، وإلا رجعت إليه**»[1].

فرحمك اللَّه يا ابن تيمية رحمة واسعة، وجمعني اللَّه بك في الفردوس الأعلى، فقد ظُلمتَ حيًا وميتًا، ورضي عنك وأرضاك على تعبك في الحق وتثبيت أركانه في الأرض، وصبرك على ما أصابك من جرّاء ذلك.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾.

---

(١) متفق عليه . واللفظ لمسلم . البخاري في كتاب الأدب رقم الحديث (٦١٠٣)، ومسلم في كتاب الإيمان رقم الحديث (١١١) .



قائمة بمراجع كتب خصوم ابن تيمية

١- الرسائل السبكية - عالم الكتب - بيروت - جمع كمال أبو المنى.
٢- شفاء السقام - للسبكي - طبعة الهند - سنة ١٩٨٢ م.
٣- فتاوى السبكي - للسبكي - دار الجيل - بيروت - سنة ١٩٩٢.
٤- الفتاوى الحديثية - أحمد بن حجر الهيتمي المكي - دار المعرفة - بيروت بدون تاريخ.
٥- دفع شُبَه مَنْ شبَّه وتمرّد - أبو بكر الحسيني الحصيني الدمشقي: بدون ذكر دار وبلد وتاريخ النشر.
٦- مقالات الكوثري - محمد زاهد الكوثري - دار الأحناف - الرياض - ١٩٩٣م
٧- السلفية - محمد سعيد البوطي - دار الفكر
٨- ابن تيمية ليس سلفيًا - منصور محمد عويس - دار النهضة العربية - ١٩٧٠م
٩- بغية الطالب - للحبشي - دار المشاريع - ١٩٩٦ م.
١٠- شرح العقيدة الطحاوية - للحبشي - دار المشاريع - ١٩٩٦ م.
١١- الصراط المستقيم - للحبشي - دار المشاريع - ١٩٩٣ م.
١٢- صريح البيان - للحبشي - دار المشاريع - ١٩٩٧ م.
١٣- المقالات السُّنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية - للحبشي - دار المشاريع - ١٩٩٤ م.
١٤- المقالات السَّنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية - للحبشي - دار المشاريع - ١٩٩٢ م.
١٥- الغارة الإيمانية في رد مفاسد التحريرية- للحبشي- دار المشاريع - ١٩٩٤م.
١٦- النهج السوي في الرد على سيد قطب وتابعه فيصل مولوي - للحبشي - توزيع جمعية المشاريع الخيرية - بدون ذكر دار وتاريخ النشر.



فهرس الموضوعات

الموضوع **صفحة**

الفصل الثاني: رد مفتريات

الفصل الثالث مناقشة شبهات

الفصل الرابع

دوافع المنتقصين من ابن تيمية ، وثناء الأئمة عليه

وقفة مع خصوم ابن تيمية

❊ ❊ ❊

